

مجلة علمية دورية محكمة تعالج قضايا التجديد والإبداع في التنمية البشرية

المجلد الثاني عشر العدد 41 إبريل 2006

هيئة المستشارين

مستقبل التربية العربية

العدد الحادي الأربعون
(إبريل ٢٠٠٦)

تصدر عن

المركز العربي للتعليم والتنمية
(أسد)

بالتعاون العلمي مع:

- كلية التربية جامعة عين شمس
- مكتب التربية العربي لدول الخليج
- جامعة المنصورة

الناشر
المكتب الجامعي الحديث
١٤ ش دينوقراط
الأزاريطة – الإسكندرية
مكتب : ٤٨٤٢٨٧٩
فاكس : ٤٨٤٣٨٧٩

مجلة علمية دورية محكمة تعالج قضايا التجديد والإبداع في التنمية البشرية

المراسلات
توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالى
أ.د ضياء الدين زاهر
أستاذ ورئيس قسم أصول التربية
كليه التربية – جامعة عين شمس
روكسي – مصر الجديدة – القاهرة – مصر
تليفونات : ٢٦٠٥٧٧١ – ٤٠٢٩٠٥٥
تليفون وفاكس ٤٨٥٣٦٥٤ محمول ٠١٢٣٩١١٥٣٦
بريد إلكتروني: acced_dia@yahoo.com

مجلة علمية دورية محكمة
تعالج قضايا التجديد والإبداع
في التنمية البشرية

المحتويات المجلد الثانى عشر

ترتب البحوث والدراسات وفق اعتبارات تنظيمية خاصة بالمجلة. ولا علاقة لها بمكان البحث أو الباحث

الافتتاحيـــة

تستهل هذا العدد بدراسة استشرافية يستعرض فيهـا كاتبهـا "سـيناريوهات للتعلـيم الإلكترونى فى المملكة العربية السعودية" ليبين فى شئ من التفصيل سبل استشراف مستقبل التعليم الإلكترونى فى المملكة، حيث تناول فى البداية للتعريف بالدراسات المستقبلية وكـذلك التعليم الإلكترونى. ثم انتقل إلى توضيح منهجية السيناريوهات ثم قام تطبيقهـا، بالاسـتعانة بمقابلات مع عدد من الخبراء، وصولاً إلى رسم مصفوفة كيفيـة للسـيناريوهات المسـتقبلية المحتملة للتعليم الإلكترونى السعودى، تضمنت أربع صورة رئيسية وتلى ذلك مناقشة موجزة لمقتضيات هذه النتائج والاتجاه المستقبلى المطلوب.

أما الدراسة التالية فتناولت قضية "تمويل التعليم العالى فى عصر الاقتصـاد الرقمـى: المحددات والتحديات"، وقد استعرض فيها كاتبها من منظور استشـرافى أهميـة الاسـتثمار الاستراتيجى فى مجال تحسين كفاءة العملية التعليمية حيث اسـتعرض فـى دراسـته آفـاق استشراف الواقع التربوى خلال الربع الأول من القرن الحادى والعشـرين ثـم نـاقش دور الإشراف الحكومى على مؤسسات التعليم العالى ثم تعرض لدواعى تطبيق نظام ضبط الجودة فى مؤسسات التعليم العالى.

أما الدراسة الثالثة فتناقش "مشاكل التسويق فى القطاع الصناعى الكويتى" حيث حددت الخصائص المميزة للسوق المحلى الكويتى وطبيعة المنشـآت الصـناعية، وكـذلك حـددت المعوقات التسويقية التى تواجه المنشآت الصناعية الكويتية محلياً وخارجياً. وكشفت عن أثـر الدعم الحكومى لهذه المنشآت على الفرص التسويقية وزيادة القدرة الإنتاجيـة والبيعيـة. ثـم تصدت الدراسة لتقديم عدد من المقترحات المترتبطة بموضوعها.

أما الدراسة الرابعة، فتناولت مدى "الحاجة الفلسطينية للتعليم التقنـى والمهنـى فـى ضوء متغيرات العصر". حيث تناول كاتبها استعراض بداية واقع التعليم التقنى والمهنى فـى قطاع غزة ثم أوضح مدى الحاجة إلى صياغة فلسفة وسياسة تربوية واضحة فى هذا الصـدد فى ضوء الأهمية المتعاظمة لهذا اللون من التعليم وفى هذه الحدود تصدى بالتفصيل لمدخلات

هذا النظام ثم عرج سريعاً على العمليات والمخرجات المرتبطة بهذا التعليم. وانتهى إلى تقديم تصورين لتطوير التعليم التقني والمهني إحداهما امتدادى والآخر تفاؤلي.

أما دراسة "**متاجر خدمة النفس فى دولة الكويت**"، فقد تناولت تجارة التجزئة وأنواع المتاجر وركزت على متاجر خدمة النفس فى دولة الكويت، وأهمها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والأسواق المركزية التى تقدم المواد الاستهلاكية والغذائية وقد ركز الباحثان على المشاكل التسويقية وتشخيصها وطرح المقترحات والحلول المناسبة لتلافى هذه المشكلات وتعظيم دور الجمعيات التعاونية الاستهلاكية كما ركزت الدراسة على التعرف على الوضع الحالى للتجارة التجزئية فى دولة الكويت وتشخيص الصعوبات التى تعترضها مع اقتراح الحلول المناسبة إلى جانب التعرف على التجارب الناجحة للمتاجر.

أما الدراسة السادسة فقد تناولت "**حل المشكلات كمدخل لتعليم النحت فى ضوء المفاهيم الحديثة للمدرسة البنائية**" وقد حاول الباحث إيجاد بدائل تعبيرية جديدة فى مجال التعبير النحتى اعتماداً على دراسة الفكر البنائى فى مجال النحت واستخلاص أهم سماته الفنية والتشكيلية، مع وضع تصور لكيفية استخدام تلك السمات كمشكلات فنية يمكن من خلالها تنمية القدرة التعبيرية الابتكارية لدى الطلاب يعتمد على طريقة حل المشكلات كمدخل للوصول على أعمال نحتية تتمتع بتلك السمات.

وتناقش الباحثة فى الدراسة السابعة سبل "**الارتقاء بالعمل البحثى فى كليات البنات التربوية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**"، وتطلب ذلك تشخيص واقع العمل البحثى لأعضاء هيئة التدريس فى كليات البنات التربوية وتحديد الصعوبات التى تواجههن، ثم انتهت الدراسة بملامح تصور للارتقاء بالعمل البحثى فى كليات البنات التربوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

فى حين ناقشت الدراسة الثامنة "**كيفية استخدام أسلوب الجودة الشاملة لتفعيل دور الجامعة فى تعزيز الانتماء لدى الطلاب المصريين**"، حيث ناقش الباحث أهمية ومفهوم وأبعاد الانتماء لإعداد المواطن والآليات التى يعتمد عليها، ثم استعرض بعد ذلك أسس أسلوب الجودة الشاملة وخصائصه فيما يختص بتكريس مفهوم الانتماء، وتوصل فى النهاية إلى وضع تصور مستقبلى لاستخدام هذا الأسلوب فى تعزيز الانتماء لدى الطلاب.

أما الدراسة التاسعة فقد تصدت فيها الباحث للتعرف على "**أثر التدريب على استراتيجيات ما وراء المعرفة فى تنمية أساليب التفكير لدى طالبات قسم الرياضيات فى كلية التربية بمكة المكرمة**" من خلال تحديد المقصود باستراتيجيات ما وراء المعرفة المرتبطة بطبيعة مادة الرياضيات وتدريب الطالبات على هذه الاستراتيجيات وتحرى أثر هذا التدريب على الطالبات فى تنمية أساليب التفكير التركيبى والمثالى والعملى والتحليلى لديهن.

أما بالنسبة للدراسة العاشرة والأخيرة (باللغة الإنجليزية) والخاصة بدمج اللغويات والأدب فى فصول تدريس اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية فإن الباحثة كشفت عن مشكلة ضعف مستوى اللغة الإنجليزية عند طلاب قسم اللغة الإنجليزية والتى تشكل عقبة تحول بينهم وبين استعمال دراستهم، ولاسيما فى وجود العديد من المقررات الأدبية التى تتطلب دراستها مستوى متقدم للغة، ومن هنا جاءت الدراسة لتفترض أن الخطاب الأدبى شكل مادة ثرية للتطبيقات اللغوية، وإن التركيز على الخصائص اللغوية للنص الأدبى يساعد الطالب على فهم النص وتفسيره. وانتهت الدراسة إلى تقديم عدد من التوصيات الفاعلة فى سبيل تحقيق هذا الدمج بين اللغويات والأدب عند مناقشة النص الأدبى حتى يمكن الارتقاء بمهارة القراءة لدى الطالب.

والله من وراء القصد، وهو نعم النصير

رئيس التحرير

أبحاث ودراسات

- مشاكل التسويق في القطاع الصناعي الكويتي

  د. حسان على عبد الجادر- د. احمد عبد الله العوضى

- سيناريوهات التعليم الإليكتروني في المملكة العربية السعودية د. على العقلا
- طريقة حل المشكلات كمدخل لتعليم النحت في ضوء المفاهيم الحديثة في المدرسة البنائية بقسم التربية الفنية كلية التربية الأساسية بالكويت د. عبد الله عيسى الحداد
- الحاجة الفلسطينية للتعليم التقني والمهني في ضوء متغيرات العصر

  د. زكريا احمد العطار

- اثر التدريب على استراتيجيات ما وراء المعرفة في تنمية اساليب التفكير لدي طالبات قسم الرياضيات في كلية التربية بمكة المكرمة د. بثينة محمد بدر
- تمويل التعليم العالي في عصر الاقتصاد الرقمي : المحددات والتحديات

  د. عصام نجيب الفقهاء

- متاجر خدمة النفس في دولة الكويت والمشاكل والصعوبات

  د. حسان على عبد الجادر – د. احمد عبد الله العوضي

- الإرتقاء بالعمل البحثي في كليات البنات التربوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس د. سهام محمد صالح كعكي
- استخدام اسلوب الجودة الشاملة لتفعيل دور الجامعات في تعزيز الإمتناء لدى الطالب بمصر د. صلاح الدين محمد حسيني

سيناريوهات التعليم الإلكترونى



فى المملكة العربية السعودية

د. على العقلا*

الإطار العام

١-١ مقدمة

لم يعد العالم ثابتاً، أصبح التغير هو القاعدة، أما الثبات فهو الاستثناء، وقانون مور لم يتعرض لخلل فيه حتى اللحظة (قانون مور ينص على أن قوة المعالجات الحاسوبية تتضاعف مع ثبات السعر كل ثمانية عشر شهراً (Intel Corp) والاتجاه العالمى نحو التعليم الإلكترونى أضحى أمراً لا يحتاج إلى إيجاد دليل لإثباته، والموضوع ليس قضية تقنية فى المقام الأول، إنما الحقيقة تكمن فى "التربية"، والتقنية ليس إلا العربة التى تُقل المفاهيم التربوية، فالتعليم الإلكترونى هو تعلم مرتكز على الطالب، الطالب الذى يجب إعداده للعيش فى عالم الإنفجار المعرفى وتراكم المعلومات، العصر الذى سمته وجوب التعلم المستمر، فلن تكون الدراسة الرسمية سواء فى التعليم العام، أو العالى كافية لتأهيل الطالب فى المجالات التى يحتاجها، فالتطور يتزايد يوماً عن يوم، وكم رأى الناظر من خطط طموحة لتبنى التعليم الإلكترونى، منها ما نجح ولو نجاحاً جزئياً، ومنها ما تعثر لسبب أو لآخر، وما ذاك إلا لأنه كما قيل: "حسابات الحقل لم تتفق مع حسابات البيدر"، فعدم الحساب للمتغيرات التى من الممكن أن ترد على العناصر المحركة للتعليم الإلكترونى، قد يجعلنا عاجزين عن مواجهتها، ومن ثم نعود للمربع الأول، والبناء من جديد من خانة الصفر، وتأتى الدراسات الاستشرافية للمستقبل حلاً منقذاً، فعن طريقها يمكن التعرف على القوى المحركة للتعليم الإلكترونى، وعن طريق المنهجيات العلمية فى

---

* أستاذ التعليم الإلكترونى المساعد – قسم التخصص اللغوى والتربوى – جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

هذا النوع من الدراسات، يمكن تحديد الثابت من هذه القوى ومحاولة التعرف على العناصر غير المؤكدة منها، أى العناصر التى لا يمكن الجزم بما ستكون عليه مستقبلاً، ولما كان لا أحد سوى الله يعلم الغيب، فستكون المحاولة فى هذه الدراسة لوضع الصور المحتملة المختلفة للمستقبل، وذلك بتبنى استخدام منهج بناء السيناريوهات، وذلك من خلال آراء الخبراء المختصين ذوى العلاقة بالتعليم الإلكترونى، هذه السنياريوهات – قصص المستقبل – بما يشكلها من سمات ستعطى صناع القرار الفرصة لرؤية صور المستقبل المختلفة عبر عقول الخبراء، وبذلك يكونوا قادرين – والحال كذلك – التعرف على المستقبل الذى يريدون الوصول إليه، ومن ثم وضع الاستراتيجيات اللازمة للوصول إلى المستقبل المنشود.

ويقوم هذا البحث على منهج بناء السيناريوهات، ويبدأ بعرض مشكلة الدراسة وشرح أهميتها، ثم الحديث عن المنهج الاستشرافى بالإضافة إلى السيناريوهات مع الإشارة إلى مستقبليات التعليم والتنوية عن التعليم الإلكترونى، من ثم يتم عرض منهجية الدراسة مع الشرح لخطوات وطريقة بناء السيناريوهات، كذلك التطرق للمقابلات وحلقات النقاش والخبراء المشاركين فيها، والتعريف أيضاً بحكاية القصة، من ثم يأتى العرض النقدى للدراسات السابقة، المؤكدة للحاجة لهذا البحث، وعرض النتائج يأتى قبل رسم مصفوفة السيناريوهات، المقتضيات من هذه النتائج والقصص تأتى كخاتمة لهذه الدراسة.

١-٢ المشكلة

مستقبل التعليم الإلكترونى فى المملكة العربية السعودية أمر مجهول على الرغم من كل النداءات الظاهرة، فعلى مستوى التعليم العام، نجد أن أبرز مشروع للاتجاه فى هذا السياق، وهو مشروع "وطنى" لم يبدأ بعد، مع أن الخطة الموضوعة لهذا المشروع الطموح تقضى بأنه قد تم الانتهاء من تطبيقه، أيضاً هنالك المشروع الطموح الذى طال انتظاره، وهو الخطة الوطنية لتقنية المعلومات، والتى لم تر النور حتى تاريخ كتابة هذه

الدراسة، رغم مرور وقت ليس باليسير على البدء بها، ولا تزال الجهود ... مستوى نشر تقنية المعلومات فى المدارس، وعلى مستوى التعليم العالى – حيث يتوقع الناظر أن المسألة مختلفة جداً – نجد أن مستوى التقدم فى هذا السبيل بطيئاً، والجهود لا تزال فيه فردية عدا استثناءات نادرة، وفى هذا البحث محاولة لاستجلاء القوى المحركة لقضية التعليم الإلكترونى فى محاولة لوضع السيناريوهات المحتملة للتعليم الإلكترونى فى المملكة العربية السعودية.

١-٣ أهمية الدراسة

هذا البحث يعتبر أول دراسة سعودية تقوم بإتباع منهجية بناء السيناريوهات بطريقة إمبريقية لاستشراف مستقبل التعليم الإلكترونى، حيث تمت مقابلة أكثر من عشرين خبيراً ممن لهم علاقة بهذا المجال، فى محاولة للخروج بصور للمستقبل، تكون أقرب إلى الدقة فى استشراف المستقبل، بالإضافة إلى ذلك، يعطى هذا البحث الفرصة لكافة المهتمين – صناع قرار أو باحثين مهتمين بالموضوع – الصور المحتملة لمستقبل التعليم الإلكترونى فى المملكة العربية السعودية مما يمكنهم من التخطيط الاستراتيجى الأمثل لمستقبل يرون احتمالات حدوثه عبر بصيرة الخبراء المتخصصين فى التعليم الالكترونى.

الإطار النظرى

٢-١ المنهج الاستشرافى

المستقبل، هذا الأمر الذى يحمل فى طياته ما لا يعلمه الإنسان، وفى الوقت ذاته هو نتاج لما يقوم الإنسان بعمله فى الوقت الحاضر، ومن هنا جاءت فكرة الدراسات الاستشرافية، التى تحاول تجلية ما يحدث فى المستقبل، وقد قال تعالى: "وما كان الله ليطلعكم على الغيب". والإيمان بهذه الآية واجب لا شك. ولا يوجد تعارض بينها وبين

محاولة تصور نتائج ما يجرى وما سيجرى على المستقبل، لأن لله عز وجل سنة تجرى عليها الأمور فى الكون ولن تجد لسنة الله تبديلاً، ولن تجد لسنة الله تحويلاً".

والمنهج الاستشرافى – رغم حداثته بالمقارنة – منهج علمى له أساسه، وليس منهجاً قائماً على الحدس والظن، أو بحسب Niiniluoto، فالدراسات المستقبلية تتضمن استكشافاً للصور المحتملة للمستقبل، وهى بذلك تتكون من كل من البحث النظرى، والبحث التطبيقى، والمنهجية، والفلسفة، بالإضافة إلى السياسة التنفيذية (Niiniluoto. 2001)، بهذا يتبين أن القضية عند بحث صور المستقبل المحتملة تخضع للعديد من الخطوات العلمية المنهجية، وليست توقعات حدسية مجردة من الصبغة العلمية التى يجب أن يتشكل منها البحث العلمى، ويؤكد الصايغ هذه المسألة، حيث يفصل فى المرحلة الرئيسية فى المنهج الاستشرافى، حيث يرى – رغم داخلها – أن المرحلة الأولى هى المرحلة التى تنصب الجهود فيها لجمع البيانات ورصد الاتجاهات والمؤشرات المحيطة بالظاهرة محل الدراسة، حيث منها يتم الانتقال للمرحلة الثانية، والتى يتم فيها استنباط العلاقات البينية المشكلة لصور المستقبل، وأخيراً، المرحلة الثالثة، والتى يتم فيها طرح البدائل المعقولة لصور المستقبل (الصايغ، ١٩٩٩) وبناءً على ما سبق، يتضح أن الدراسات المستقبلية لها منهج علمى يسير عليه، وليست ضرباً من الخيال. ولا رجماً بالغيب.

إن الدراسات الاستشرافية، قد أخذت أبعادا واسعة فى العالم المتقدم. وأصبح لها جميعات علمية تضم المهتمين بها، وهنالك العديد من المجالات العلمية المحكمة التى تنشر الأبحاث المستقبلية التى تساعد فى فهم المستقبل، وتدعم صانع القرار فى اتخاذ ما يخدم المجتمع كل هذا يجرى فى العالم، وهم يتمتعون ببيئة تربوية وعلمية أفضل مما عليه الأمر فى دول العالم الثالث بما فيها بلادنا، وعلى الرغم من كل ذلك فهنالك تقصير ملحوظ فى مجال الدراسات الاستشرافية فى البلاد العربية، وكم اشتكى الباحثون من ذلك

النقص النوعى والكمى لهذا النوع من الدراسات (الرشيد، ١٤٠٨هـ، الخطيب، ١٩٩٨، الجابرى وآخرون، ٢٠٠٤) ويأتى هذا البحث محاولة لسد النقص الواضح فى هذا السبيل.

٢-٢ السيناريوهات

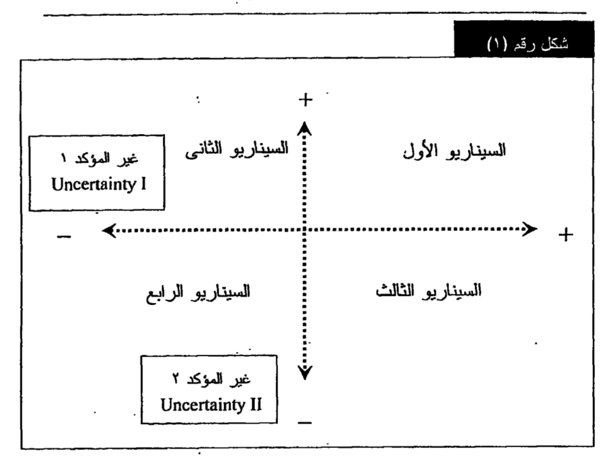
يُعرف بناء السيناريوهات بأنه الطريقة لإعادة اكتشاف القوى المحركة وتداعياتها فى سياق رؤيوى من التغيرات المتسارعة والتعقيدات المتعاظمة والأمور غير المؤكدة (Chermak & Merwe, 2003)، وهى بهذا التعريف تعنى بالقوى المحركة للظاهرة قيد الدراسة، وتحاول معرفة آثارها المستقبلية على الظاهرة نفسها، مع التركيز على أن هذا المستقبل له عدة سمات وهى التغير المتسارع، ووجود تعقيدات بالإضافة إلى الأمور غير المؤكدة، وأن دراسة كل ذلك تتم عبر عمليات بحث ونقاشات مع أهل الاختصاص، ويعرف أوبراين السيناريو بأنه قصة حول كيفية المستقبل (O'Brein, 2004) بناء على ذلك، فالسيناريو هو قصة عن المستقبل لظاهرة ما، فى سياق معين، يتم الوصول إلى حكاية هذه القصة بعد المرور بعمليات منهجية من البحث والنقاشات مع الخبراء فى هذا المجال، وهذه الحكاية عبارة عن سلسلة من الأحداث التى تشكل وفق القوى المحركة للظاهرة والسياق المحيط بها من تغير وتعقيد وأمور غير مؤكدة (Donnelly, 2004) ومن هذه التغيرات والتعقيدات والأمور غير المؤكدة تنشأ السيناريوهات المختلفة، وليس من القبول منطقياً وجود سيناريو واحد فقط، بل يجب أن يكون هنالك أكثر من سيناريو، ورغم ذلك فهنالك من قدم دراسة مستقبلية بسيناريو وحيد!.

عدد السيناريوهات التى يخرج بها الباحث أو فريق البحث من دراسة ليس رقماً سحرياً لا أساس له، كما أنه ليس هناك من إجماع على عدد معين، فهنالك دراسة من الدراسات العلمية، والتى بحثت مستقبل الجامعات، فرسم سيناريو وحيد فقط، يعتمد على الافتراض أن المستقبل سيكون تحت مظلة القطاع الخاص، وأنه سيحكم البرامج التربوية والمسارات التعليمية فى أقسام الجامعات، وسيتحكم القطاع الخاص أيضاً بإدارة الجامعات

وتمويلها (Chareonwongsak, 2000)، وهنا قد نرى نوعاً من عدم الاتساق، فالسيناريوهات أساساً تقوم على مبدأ احتمالات التغير، وعدم التأكد من المستقبل، لذلك من غير المقبول ألا يوجد إلا سيناريو وحيد، ربما كان مقبولاً لو طرح هذا السيناريو على أنه أحد السيناريوهات، وليس الصورة الوحيدة للمستقبل.

عدد السيناريوهات المقبول في دراسات استشراف المستقبل هو ما بين اثنين إلى أربعة سيناريوهات، وذلك لتغطية الجوانب غير المؤكدة الحدوث مستقبلياً، حيث يرى كثير من الباحثين أهمية ذلك (O'Brien 2004) وأرى أن العدد الأمثل من السيناريوهات هو أربعة سيناريوهات، حيث أن الحال عند وجود سيناريوهين هو بين صورتين للمستقبل على طرفي نقيض، أحدهما تمثل الصورة الوردية للمستقبل، والأخرى الصورة القاتمة، بينما في حالة الثلاثة سيناريوهات، ربما يكون ميل لاعتبار السيناريو الثالث هو مجرد "المتوسط" بين السيناريوهات الثلاثة، أما السيناريوهات الأربعة فهي تعطي قصصاً منطقية حول الظاهرة بحسب القضايا الغير مؤكدة، حيث يمكن تقسيمها وتقليصها إلى مجموعتين من العناصر، ويتم تمثيلها برسمة ذات محورين، وبالتالي يوجد أربعة أرباع، كل ربع يعطي تمثلاً لصورة المستقبل بما يناسب الحال (انظر شكل رقم ١).

شكل رقم (١)



أما وجود أكثر من أربعة سيناريوهات، فهو أمر مقبول منطقياً، بل أكثر دقة، ولكنه أمر بالغ التعقيد، سواء للباحث أو فريق البحث، وللقارئ أيضاً على حد سواء: لذلك تبقى الأربعة سيناريوهات هى المفضلة حيث أن إدارتها معقولة وممكنة وقراءتها أيضاً كذلك، بالإضافة إلى أنها تعطى صوراً أكثر من السيناريوهين أو الثلاثة سيناريوهات.

من الأساليب المتبعة فى بناء وتخطيط السيناريوهات، أسلوب دلفى و هو أسلوب بدأ استخدامه فى أواسط القرن الماضى فى الجيش الأمريكى (Godet ،١٩٩١) ويتم استشراف المستقبل فى هذا الأسلوب بناءاً على مرئيات الخبراء فى الظاهر قيد البحث، حيث يتم تطبيقه فى الحالات التى لا يتم فيها تحصيل المعلومات إلا عن طريق آراء الخبراء (Okoli & Pawlowski, 2004) ويستخدم هذا الأسلوب الاستبانات التى يتم

الإجابة عليها ومن ثم يتم التعديل فى الاستبانة تكراراً إلى أن يتم الوصول إلى نقطة التقاء فى آراء الخبراء، وهناك أيضاً من الأساليب استخدام ورش العمل، واللقاءات الجماعية والفردية، وأياً كان الأسلوب المتبع للحصول على آراء الخبراء، تكمن الصعوبة فى اختيار الخبراء أنفسهم بحيث يصح أن يطلق عليهم أنهم الخبراء فى مجال الظاهرة والمطلوب استشراف مستقبلها.

وهناك أساليب مستخدمة فى دراسات الاستشراف قائمة على الأساليب الكمية، سواء كانت أساليب بسيطة تعتمد فقط على معدلات النمو السنوية، وافتراض ثباتها للتوقع للمستقبل، أو كانت هذه الأساليب الكمية أكثر تعقيداً لتعتمد على تحليل السلاسل الزمنية سواء كان ذلك فى صور نماذج بسيطة (الجابرى وآخرون، ٢٠٠٤) أو نماذج سببية أكثر تعقيداً.

٢-٣ أنواع السيناريوهات

بشكل عام هنالك أربعة أنواع للسيناريوهات، الرؤيوية الإسقاطية، المسارات، البدائل المستقبلية، وأياً كانت المقاربة المستخدمة لعمل السيناريو، هنالك أمور يجب اتباعها ليكون السيناريو مفيداً ومثمراً، مثل التماسك الداخلى، والترابط، وناتجاً عن مصادر استشراف حقيقية، ومتبعاً لطرق عملية، بالإضافة على كونه منطقياً (٢٠٠٠، .(Godet

٢-٣-١ السيناريو الرؤيوى

يأتى هذا النوع من السيناريوهات كأكثرها تبسيطاً، ويهدف إلى استنطاق "أمنيات" الناس، ومن ثم إثارة الوعى بهذه الآمال، للوصول إلى إثارة التفكير فى كيفية الوصول إلى تحقيق هذه الآمال، وبذلك من المتوقع ألا يكون هنالك عدد كبير من السيناريوهات بل ربما تكون النتيجة غالباً متكونة من سيناريو وحيد، وأكثر ما تكون فائدة هذه المقاربة

للسيناريو فى الحالات التى يمكن الناس فيها من التفكير الحر فى مستقبلهم المنشود، بغض النظر عن التوقعات المخالفة.

٢-٣-٢ السيناريو الإسقاطى

السيناريو الإسقاطى هو أشبه الأنواع الأربعة بالسيناريو الرؤى، إلا أن الفريق يكمن فى أن السيناريو الإسقاطى يتم عمله بناء على "توقعات الناس" بدلاً من أمنياتهم كما فى السيناريو الرؤيوى، وفى الغالب كذلك تكون النتيجة هى صورة وحيدة للمستقبل، وتهدف السيناريوهات الإسقاطية إلى المساعدة فى التعرف على المستقبل فى حال استمرت القوى المحركة للظاهرة محل الدراسة على نفس المنوال، ولكن فى كثير من الحالات كون الأمور فيها عناصر محتملة وغير مؤكدة، مما يجعل وجود بدائل للصورة الوحيدة أمراً مطلوباً.

٢-٣-٣ سيناريوهات المسارات

من تسمية "المسارات" يتضح أن هذا النوع من السيناريوهات يهدف إلى معرفة الكيفية لانتقال من حالة حاضرة إلى حالة منشودة فى المستقبل، ورغم أن بناء سيناريو المسارات يبدأ بتصور سيناريو رؤيوى، إلا أنه يختلف عنه بأنه يركز على "حل المشكلات" كطريقة، وإيجاد استراتيجيات للتعامل مع المعوقات والفرص للوصول إلى الهدف المستقبلى.

٢-٣-٤ سيناريو البدائل المستقبلية

الهدف من هذا النوع من السيناريوهات هو فتح الآفاق الفكرية للناس حول المستقبل، والنظر فى الأمور غير المؤكدة، وبالتالى يتم استشراف عدد من الصور المستقبلية، وفى هذا النوع يتم التعامل مع الأمور غير المؤكدة، وتأطيرها بشكل يوضح

المقتضيات من وجودها أو عكسه، والبدائل المستقبلية فيها من الرؤية، والإسقاط، والمسارات، ولكن الاختلاف يكمن فى اعتبار أن المستقبل غير معروف، وأن المخاطرة تكمن فى اتخاذ القرارات الآن، والسيناريوهات المتعددة يتم عرضها لشرح ما الذى يمكن أن يحدث بناء على ما يتم عمله الآن.

٢-٤ مستقبليات التعليم

إن أغلى ثروة لأى أمة هى الموارد البشرية، فهى المورد الذى لا ينضب، وهى أساس القوة والنهضة لو تم إعدادها الإعداد السليم، وقد تتحول الطاقة البشرية إلى نقمة تستهلك كل الموارد الأخرى، إن لم يتم إعدادها للمستقبل، والعالم الآن يعي فى عصر العولمة، حيث تنتقل رؤوس الأموال إلى المواقع التى تتمتع بالميزات التنافسية، ومن أهم هذه الميزات التنافسية، تأهيل الموارد البشرية..

لقد أضحى التنافس على القوى البشرية المؤهلة لمواكبة متطلبات عصر العولمة واضحاً، حيث تتنافس الدول الكبرى على استقطاب الكفاءات المؤهلة من كافة دول العالم، ولا يمكن إعداد هؤلاء إلا وفق نظام تعليمى أتاح تهيئة جيل من الناشئة أصبحوا مستعدين للانخراط فى الصناعات التى تحتاجها العولمة كتقنية المعلومات، والدراسات الاستشرافية من الممكن أن تقدم لبلادنا خدمة عظيمة كأداة تساعد فى التخطيط الاستراتيجى للتعليم.

٢-٥ التعليم الإلكترونى

التعليم الإلكترونى هو ذلك النوع من التعليم المرتكز على الطالب، والمطوع لتقنيات المعلومات والاتصالات فى عملية التعليم والتعلم (Sampson et al., 2002) أصبح من أكثر الأمور تسارعاً فى العصر الحاضر.

المجتمع المعرفى، ذلك الحلم الذى تسعى جميع الأمم للوصول إليه، حيث تكون المعلومات والمعرفة هى العصب الرئيسى للاقتصاد (Spring, 1998)، ولن تكون الفجوة كما فى السابق متعلقة بالدخل، بل قامت تقنية المعلومات والاتصالات بتغيير المعادلة الاقتصادية (Gilpin, 2000; Stewart, 1997)، فصارت الفجوة بين الدول والأمم هى الفجوة المعرفية (Knowledge divide) (Wild & Carnall, 2000) فالعالم الآن يعيش فى بداية الألفية الثالثة الميلادية، هذه الألفية التى انطلقت بوجود عالم تعاظمت فيه طرق التواصل وتسارع فيه تدفق المعلومات، كل هذا تصاحب مع تقلص أهمية الفوارق الزمانية والمكانية بل ربما تلاشت فيه أهمية الحدود الجغرافية إلى حد كبير.

إن الوقود الذى يحرك كل هذه الأمور هو تقنية المعلومات والاتصالات، ففى هذه الأيام لم يعد مستغرباً سماع كلمات مثل "الحكومة الإلكترونية"، "الصحة الإلكترونية"، "التجارة الإلكترونية"، "التعليم الإلكترونى"، والحقيقية أن كل هذه الموضوعات تتميز بنوع كبير من الترابط، فمن الصعب أن يتم تطبيق أحد هذه القضايا تطبيقاً كاملاً وناجحاً إلا بوجود وتطبيق القضايا الأخرى، والحقيقة المنطقية الأخرى – والأهم فى نظرى – أن النجاح فى هذه الأمور بشكل كامل، لن يتم إلا بعد النجاح فى تطبيق ونشر التعليم الإلكترونى، فالتربية هى وسيلة المجتمع لإحداث التغيير، والتربية هى التى لديها القدرة على الوصول على كافة أفراد المجتمع (Sampson et al., 2004)، سواء الصغار منهم الذين يفرض عليهم التعليم الإجبارى العام، وأيضاً الكبار الذين يتم إلحاقهم ببرامج محو الأمية بالإضافة إلى المتعلمين من كافة الأعمار عن طريق التعليم المستمر مدى الحياة.

كل هذا يبين لكل مهتم بمستقبل البلاد الأهمية التى يجب أن تعطى لقضية التعليم الإلكترونى، فهذه قضية مستقبل أمة، وليست – بأى حال – قضية ترف معرفى، فمجرد

التوقف وعدم التطوير، بينما جميع أمم العالم تمضى قدماً إلى الأمام يعنى السير إلى الوراء، والبقاء أسرى للتخلف المعرفى، الذى سيؤدى بدوره – لا محالة – إلى التخلف فى كل مجالات الحياة.

إن التعليم الإلكترونى لا يعنى مجرد نشر أجهزة حاسب آلى فى الفصول الدراسية أو فى الممرات فى المبانى الأكاديمية، ولا يعنى – أيضاً – تمديد الشبكات وزيادة سعات الاتصال، ولا يعنى نقل المحتوى التعليمى كما هو ونشره على شبكة المعلومات العالمية، فقضية التعليم الإلكترونى ليست تقنية فى المقام الأول (Karagiannidis, 2001)، بل هى تطويع التقنية لتيسر عملية التعليم والتعلم.

التعليم الإلكترونى – مبدئياً – هو تعلم مرتكز على الطالب -- Student Centered، ويتضمن ذلك أن دور المتعلم فى عملية التعليم والتعلم قد تغير، وبالتالى دور المعلم سيختلف من كونه مصدر المعلومات إلى ميسر ومدرب وغير ذلك من الأدوار التى يقتضيها تحول المتعلم إلى من مستقبل سلبى للمعلومات، إلى متعلم فعال، وهذا الموقف التعليمى يتم فى بيئة غنية بمصادر المعلومات وتقنية المعلومات والاتصال.

تطبيق التعليم الإلكترونى ليس أمراً أوتوماتيكياً بمعنى أنه بمجرد توفير الأجهزة والشبكات، سيوجد تعليم إلكترونى، بل هنالك العديد من المتطلبات والتحديات التى يجب التعامل معها للوصول إلى الصورة المثالية المنشودة.

لقد تحدثت الأدبيات عن عوامل عديدة تؤثر فى قضية التعليم الإلكترونى، ومدى إمكانية ونجاح تطبيقه، منها على سبيل المثال وجود الرؤية لدى صانعى القرار، ومدى تبنيهم أيضاً لهذه الرؤية، التبنى الذى يعنى الدعم المالى والمعنوى، فالتكلفة بغض النظر عن العائد، لن تكون قليلة، وما لم يوجد من يتبنى ويدعم هذا الأمر، فلن يكون من

المنتظر تحقيق النجاح المأمول (Lathi et al., 2003)، وعقبة الميزانيات المرصودة لهذه المشروعات عقبة حقيقية، بل قد تؤدى إلى التوقف أحياناً.

ولا يتوقف الأمر على الدعم ووجود الرؤية، فهنالك القضايا المتعلقة بالدور الجديد للمعلم فى بيئة التعليم الإلكترونى، وكذلك – بطبيعة الحال – دور المتعلم، فكلاهما سيواجهان تغيراً جذرياً فى أدوارهم، ويبقى السؤال عن مدى جاهزيتهما، فالمتعلم لن يكون مجرد نقطة استقبال للمعلومات، بل سيتحول إلى باحث عن المعلومات، وسيكون عنصراً فى فريق التعلم، وسيشارك فى حلقات ومجتمعات التعلم (Sangra et al., 1999)، وفى الجهة الأخرى، دور المعلم سيشهد تغيراً تراجيدياً، فلن يستمر فى دوره التقليدى كمصدر المعلومات والمعرفة فى الفصل الدراسى، بل سيشهد دور المعلم تغيرات كبيرة تقتضى منه القيام بعدة أدوار (Jonassen et al., 1999)، فالمدرس ربما يقوم بدور المتعلم فى الفصل الدراسى، كنتيجة مباشرة لمنح المتعلم دور المتعلم الفعال، وسيكون المدرس أيضاً عنصراً فى فريق التعلم مع المتعلمين، وكذلك عنصراً مشاركاً فى التعلم مع زملائه المدرسين، ناهيك عن دوره فى التعلم على استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات فى عملية التعليم والتعلم، ويصل بما سبق عن المعلم والمتعلم، المسائل النفسية كالاتجاهات التى يحملها كل من المعلمين والمتعلمين نحو التقنية (Sampson et al., 2001) وكذلك نحو استخداماتها فى عملية التعليم والتعلم.

هنالك قضية أخرى بالغة الأهمية فى نجاح تطبيق التعليم الإلكترونى وهى ما يتعلق باستراتيجيات استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات فى عملية التعليم والتعلم (Shabajee et al., 2003)، وفى هذه النقطة لابد من إنعام النظر فى تحديد الأسلوب المناسب لذلك، خاصة مع وضوح أهمية أن تكون التقنية داعمة لعملية التعليم والتعلم،

وليس الهدف هو استخدام الأجهزة المعقدة دون وجود هدف تربوى واضح من هذا الاستخدام.

ومن المتغيرات التى ستنتج عن تبنى تطبيق التعليم الإلكترونى وما يتبعه من تغيرات فى دورى المتعلم والمعلم، التغير الذى سيحدث على البيئة الدراسية بشكل عام، فالمنهج لا شك سيتأثر بهذا التغير المهم (Hitzke et al., 2002)، فسينتج هنالك مرونة فى المنهج وفى الجدول الدراسى، بالإضافة إلى إمكانية وجود فصول افتراضية، مع إدخال أساليب تربوية مختلفة مثل التعلم التعاونى، والتعلم بالمشروعات، وغير ذلك من الأساليب بالإضافة إلى زيادة فرص التعلم الذاتى.

من هنا يتبين أن قضية التعليم الإلكترونى قضية محاطة بتحديات ضخمة، ولكن الأمر يستحق مجابهة هذه التحديات ومحاولة تخطيها، فالثمرة الناتجة عن تبنى وتطبيق التعليم الإلكترونى تستحق بذل قصارى الجهد.

ولما كان الأمر محاط بكل هذه التعقيدات، كان من المجدى أن يتم إعطاء القوس باريها، ومعرفة رأى الخبراء فى ما يتعلق بالتعليم الإلكترونى، ومحاولة التعرف على صور المستقبل عن طريق بصائر هؤلاء الخبراء، لتتاح الفرصة لصناع القرار، والمهتمين لاتخاذ ما يلزم فى الحاضر للوصول إلى ما نرغب الوصول إليه فى المستقبل.

الدراسات السابقة

استخدمت السيناريوهات على نطاق واسع فى مجال الأعمال، وهناك العديد من الشركات الكبرى، بل وبعض الدول (Kong, 1996)، ولم يتوقف استخدامها عند حدود الأعمال والاقتصاد فقط، بل استفاد المجال التربوى استفادة عظيمة من بناء السيناريوهات، وهناك العديد من الدراسات التى أجريت باستخدام منهجية بناء السيناريوهات، وإن كان

هنالك نقص كبير فى الدراسات العربية التى تناولت الدراسات الاستشرافية بشكل جاد وعملي.

قامت المنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بدراسة تعتبر من أهم الدراسات التربوية التى تبنت منهجية بناء السيناريوهات، وقد قام Habana باستعراض هذا المشروع فى ورقة علمية، أوضح فيها التفاصيل العملية لإجراء هذا المشروع (Habana, 1993)، كان هذا المشروع يهدف إلى استشراف مستقبل التعليم فى جنوب شرق القارة الآسيوية عند حلول العام ٢٠١٥م، وذلك بإصدار دراسة بحثية قيمة تكون متاحة للمهتمين بالعلوم والقضايا التربوية وأصحاب القرار.

ابتعت دراسة اليونسكو منهجية منظمة لتحقيق أهدافها شملت استخدام أكثر من طريقة لتحسين دقة التوقعات، كما تمت الاستعانة بأكثر عدد من المجموعات المختلفة من الخبراء فى محاولة لزيادة الاعتمادية، وكذلك استعانت بخبراء فى مجالات متنوعة للاستفادة من معرفة آثار التطورات فى المجالات الأخرى على المجالات التربوية، وقد كان الخبراء من: الزراعة علم السكان، المعلومات والاتصالات، الاقتصاد، الصحة، الإنسانيات، الصناعة، الألسن، الإدارة، القانون، العلوم السياسية، الدين، العلوم الطبيعية، العلوم الاجتماعية، الإحصاء، الرياضيات، وغيرها، بالإضافة إلى الخبراء التربويين، هذا التعدد يعطى فكرة عن الجدية والجهد المطلوب توفيها فى مثل هذه الدراسات الاستشرافية، فليس كافياً أن يقوم الإنسان مفرده – مهما كانت خبرته – بإعطاء تصورات للمستقبل دون مشاركة الخبراء ذوى العلاقة.

ثم تقسيم فرق العمل بحسب مجال التخصص وكان الهدف الرئيسى هو إيجاد القوى الدافعة المحركة لمستقبل التربية فى ذلك الموقع من العالم، وبعد إجراءات متكررة

من الاستبانات والمقابلات، تم التحديد النهائى لعدد (٢١) من القوى المحركة، وتم تقليصها إلى خمس عناصر لتشكل السيناريوهات المستقبلية.

ينتهى (Habana, 1993) فى سرده العلمى إلى استعراض ثلاثة سيناريوهات، المتفائل، منتصف الطريق، المتشائم، ولم ينتبه المشروع عند هذه النقطة، بل وضع تساؤلات مهمة عن مقتضيات كل سيناريو واقتراح قيام الدول المهتمة بوضع استراتيجيات للأسئلة الكبرى والإجابة عليها استعداداً للمستقبل.

مستقبل الحكومة الإلكترونية، كان مدار دراسة أخرى قام بها مجموعة من الباحثين حيث حاولوا استكشاف الصور المستقبلية المحتملة للحكومة الإلكترونية من خلال تطبيق منهجية بناء وتخطيط السيناريوهات (Cairns et al., 2002)، ويعنى هذا البحث بفحص آثار تقنية المعلومات والاتصالات على الأقسام الحكومية، وتم فى هذه الدراسة استعراض الدليل الإمبريقى للمتغيرات المتوقعة من خلال بناء السيناريوهات، وقد تم إجراء خمساً وعشرين مقابلة عميقة فى محاولة للوصول إلى المتغيرات المتوقعة وقد تم الخلوص إلى الأربع سياقات الرئيسية وهى متعلقة بالاحتمالات التقنية، وآراء المواطنين حول التقنية ومدى قبولها الاجتماعى أو رفضها، بالإضافة إلى إدارة المعرفة وكذلك الديمقراطية (Aims, 2004)، وانتهى البحث إلى إيجاد أربعة سيناريوهات تمثل الصور المختلفة المتوقعة للمستقبل.

الدراستان السابقتان استخدمتا أساليب ومقاربات كيفية (Qualitative Approach) لبناء السيناريوهات، وفى الجهة المقابلة، هناك بعض الدراسات التى استخدمت مقاربات كمية (Quantitative Approach) للوصول إلى بناء الدراسات المستقبلية، ومنها الدراسة التى هدفت إلى بناء سيناريوهات لمستقبل التعليم الابتدائى فى

الدول الأفريقية جنوب الصحراء فى عام ٢٠١٥م (Pennel, 2002)، وقامت الدراسة بعمل افتراضين أساسيين، التحاق كل طفل بالمدرسة مع إتمام تعليمه الابتدائى، وثبات عدد سنوات الدراسة الابتدائية، وكان العنصر غير المؤكد هو معدل الرسوب، وتم بناء سيناريوهين يقوم المتفائل منهما على أساس التناقض التدريجى لمعدل الرسوب إلى أن يصل إلى الصفر فى عام ٢٠١٥م، وبذلك يزيد عدد الدارسين بنسبة ١٧٥% تقريباً مقارنة بالعام الأساسى للدراسة وهو العام ١٩٩٨م، أما السيناريو الأخر، فافترض بقاء معدلات الرسوب كما هى فى السنة المرجعية ١٩٩٨م، فلن يزيد عدد المتعلمين إلا بنسبة ٨٠% مقارنة بالعام ١٩٩٨م.

بهذا يتضح أن السيناريوهات من الممكن أن تعتمد فى بنائها على بيانات كيفية أو كمية، بحسب طبيعة الظاهرة قيد الدراسة، ومدى مناسبة الطريقة لها.

الدراسات العربية التربوية التى اهتمت بمنهجية السيناريوهات تكاد تكون غير موجودة، والدراسة الوحيدة المتعلقة بالسيناريوهات كانت الدراسة الرائدة التى قام بها السنبل فى عام ٢٠٠٣م عن مستقبل التعليم عن بعد فى المملكة العربية السعودية، وقد رسم فى هذه الدراسة أربعة سيناريوهات، مشهد الوضع الراهن، مشهد التوسع المنضبط، مشهد مرحلة الإنطلاق، مشهد النكوص والتراجع، ولم تبين الدراسة المنهجية التى بناء السيناريوهات الأربع عليها، فلم يكن هنالك تناول فى هذه الدراسة للطريق العملية لبناء السيناريوهات، ولم يتضح وجود مشاركة لمجموعة من الخبراء سواء فى مقابلات أو ورش عمل أو حلقات نقاش، وكذلك لم يكن واضحاً أى العناصر تشكل العناصر المحددة وأيها يشكل العناصر غير المؤكدة، ولم تم تلافى هذه النقاط لحققت الدراسة الريادة الفعلية فى استخدام منهج بناء السيناريو فى دراسات استشراف المستقبل عربياً، على الرغم من ذلك فقد كان فى هذه الدراسة جهداً بحثياً مقدراً.

منهجية الدراسة

إن بناء السيناريوهات هى طريقة منظمة لتطوير الخطط والاستراتيجيات حيث . يتم عن طريقها وضع عدة صور للمستقبل وخاصة فى الأوقات التى تكون فيها المتغيرات ضبابية وغير مؤكدة، وهذه المنهجية تشكلت على يد فريق من الخبراء التابعين لشركة "شل" النفطية المشهورة خلال بداية السبعينات من القرن الماضى.

نجحت شركة "شل" فى تخطى الظروف الصعبة التى واجهتها صناعة النفط فى فترة الارتفاع الدراماتيكى لأسعاره فى السبعينات، وكذلك فى فترة الانخفاض الأسوأ فى الثمانينات حيث كانت قد أعدت خططاً لمواجهة الحالتين، بناءاً على السيناريوهات التى قام خبراؤها بتطويرها.

أدى نجاح شركة شل فى بناء السيناريوهات إلى تبنى العديد من الشركات المتعددة الجنسية وغيرها من المنظمات لاستخدام هذه التقنية بل أدى إلى تبنى بعض الدول لفكرة السيناريوهات استعداداً للمستقبل، ولا يزال استخدام السيناريوهات واسع الانتشار للتفكير بشأن المستقبل فى كثير من القطاعات على الرغم من أنه كان فى البداية أداة للتخطيط الاستراتيجى إدارياً.

يقوم بناء السيناريوهات على الافتراض البدهى القائل إن المستقبل غير معروف، وهذا يعنى أن القصص أو السيناريوهات التى يتم استحداثها هى افتراضية، فالصور التى يضعها السيناريو للمستقبل هى مجرد افتراض معقول للمستقبل، ويحتمل أن يتحقق كما يحتمل ألا يتم حدوثه، إن بناء السيناريوهات يقوم على محاولة للنقاش والفهم فيما يتعلق بالأمور غير المؤكدة Uncertainties ويجعلها هى الأساس لتشكيل السيناريو، وبذلك يكون الفرق بين السيناريوهات وبين "التوقع" (Heijden, 1996).

التوقعات التقليدية مثل Predict and Control أو Forecasts ربما تكون مقبولة نوعاً ما فى الأوضاع قليلة التغير، ولكن هناك خطورة فى افتراض أن الغد سيكون مشابهاً لليوم، حيث تفقد الفرصة للإعداد للتغيرات المفاجئة وهذا ما عناه (Wack. 1996) من أن المستقبل لم يعد ثابتاً أبداً فلا يمكن عمل أى إسقاط صحيح.

٤-١ خطوات بناء السيناريو

يمر بناء السيناريو بعدة مراحل، وأهم نقطة بعد تحديد المحور الرئيسى هى تحديد القوى المحركة Driving Forces والعناصر المحددة Predetermined Factors، والقضايا غير المؤكدة Uncertainties، وخلال عملية جمع المعلومات، يجب النظر إلى القوة المحركة، ومن المفيد أن يتم تجميعها فى مفاهيم عامة مترابطة، ليتسنى التعامل معها فيما بعد عند تحديد السيناريوهات، وتعتبر القوى المحركة هى العناصر التى تشكل محور السيناريو (Heidjen. 1996)، وهذه القوى فى الغالب خارج دائرة التحكم الشخصى، فربما تشكل على سبيل المثال من الاتجاهات الحكومية تجاه قضية ما، أو التطور التقنى أو الزيادة السكانية، وبشكل عام لابد من التعرف على هذه القوى، والوعى بالأبعاد الناتجة عنها.

٤-٢ العناصر المحددة Predetermined Elements وغير المحددة Uncertainties

عندما يتم النظر فى القوى المحركة، سيتضح بعد التأمل وجود عناصر فيها، تشمل عناصر يسهل توقعها، ومعرفتها، وهنالك عناصر لا يكون فيها مجال للتحديد، بل تبقى محتملة وغير مؤكدة، فعلى سبيل المثال، لو أردنا معرفة أعداد الطلاب المتخرجين من الجامعات السعودية خلال فترة زمنية قادمة، ربما يكون توقع العدد بشكل تقريبى أمر

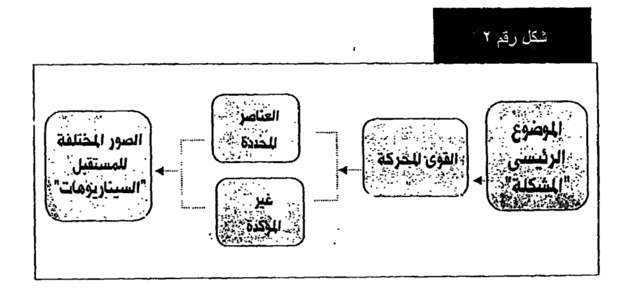
ممكن بناء على معدلات السكان ومعدلات خريجى الثانوية بالإضافة إلى معرفة الطاقة الاستيعابية للجامعات، ولكن الأمر غير الممكن، أو على أقل تقدير الأصعب. هو معرفة مدى ملاءمتهم لمتطلبات سوق العمل، فهذا يبقى فى دائرة غير المؤكد، إن كثيراً من الأمور والقضايا التى يظن أنها محسومة ومؤكدة يتبين أنها غير ذلك بعد إخضاعها للتمحيص والنقاش، لذا على الباحث أن يبقى الخيارات مفتوحة عند تحديد العناصر.

إن القوى المحركة والعناصر المحددة بالإضافة إلى العناصر غير المؤكدة هى المحاور التى يتم بناء السيناريو من خلالها لإستكشاف الصور المختلفة الممكنة للمستقبل (Schwartz, 1996)، لذا يجب الاهتمام بها وإعطاؤها القدر اللازم من البحث والنقاش.

٤-٣ طريقة بناء السيناريو

فى واقع الحال لا توجد طريقة واحدة لعملية بناء السيناريو فهناك العديد من المقاربات لعمل السيناريو بحسب الباحثين (Ringnald. 1998 and Schwartz, 1996)، وعلى الرغم من ذلك فالمراحل الرئيسية من الممكن تصورها كالتالى:

شكل رقم ٢



فى هذا البحث، كانت المشكلة أو السؤال الرئيسى هى ما يتعلق بمستقبل التعلم الإلكترونى فى المملكة العربية السعودية، فهذه القضية من القضايا التي يجب الاهتمام بها، وكم رأى الناس من آمال بناء على خطط ونوايا لم تتحقق وذلك لأنها لم تحسب للأمور غير المؤكدة، بل تم بناؤها افتراضاً أن الواقع سيكون وردياً، لذلك جاءت فكرة هذا البحث العلمى لإعطاء صاحب القرار صور المستقبل الممكن حصولها، ليتم تحديد الصورة المرغوبة ومن ثم التخطيط للوصول إليها.

٤-٤ المقابلات وحلقات النقاش

إن عمل المقابلات وترتيب حلقات النقاش من الأمور التى تستهلك وقتا وجهداً فى العادة ولم يشذ الأمر فى هذا البحث بل كان أكثر صعوبة، حيث كان الخبراء الذين شاركوا فى هذا البحث موزعين فى عدة مناطق جغرافية مختلفة، بينها آلاف الكيلومترات، ومع ذلك فقد كان الجهد مثمراً بحمد الله.

على الرغم من أن الطريقة الأمثل هى إشراك الخبراء فى ورش عمل أو لقاءات جماعية لكن ذلك لم يكن متاحاً فى جميع الأحوال، فتمت مقابلات فردية مع عدد من الخبراء نظراً لتعدد انشغالاتهم، وفى حالات أخرى كان متاحاً إقامة المقابلة الجماعية فتم عمل ورش عمل، ومجموعات تركيز، وكان الأمر مفيداً فى كل الحالات.

تكونت الأسئلة محل النقاش من عدة أسئلة، تتطلب إجابات مفتوحة ويتم خلال المقابلة – التى يتم تسجيل النقاط فيها ورقياً استدعاء المعلومات والأفكار التى تجول فى ذهن الخبراء حيال النقاط التى يتم طرحها للنقاش، ولم يكن هناك أى استعجال فى إنهاء المقابلات، بل كان الخبراء كريمين فى إعطاء الوقت فى أغلب الأحوال.

وكانت القضايا المطروحة للنقاش مما يتعلق بالتعليم الإلكترونى ومستقبلة، كالنقاش حول أبرز ما حدث من أمور متعلقة بالتعليم الإلكترونى خلال السنوات القريبة

الماضية، بالإضافة إلى تداول الرأى عن أبرز الأمور غير المؤكدة التى تواجه التعليم الإلكترونى، كذلك تم طرح التساؤل المتعلق بالأمور التى تحقق نجاح التعليم الإلكترونى وفشله أيضاً، وما هى العبر والدروس التى يجب أن يأخذها مجتمع التعليم الإلكترونى فى الاعتبار نتيجة الخبرة السابقة، ثم جرى تداول الرأى حول القضايا الرئيسية التى تلوح فى الأفق فيما يتعلق بالتعليم الإلكترونى حالياً، وكان ختام المقابلات متعلقاً بالعقبات التى ستواجه النجاح المستقبلى للتعليم الإلكتروني، بالإضافة إلى أسئلة عديدة تتعلق بهذه المحاور نظراً لطبيعة المقابلات المفتوحة.

خلال، وبعد الانتهاء من النقاشات المستفيضة، تم الخروج بعدة قضايا تشكل القوى المحركة فى موضوع مستقبل التعليم الإلكترونى، وبعد النظر الدقيق، والمراجعة الشاملة لآراء الخبراء، تم تحديد الأمور غير المؤكدة منها (فضلاً انظر الشكل رقم ٦).

ولما كان الأمر يتطلب تحديد عدد قابل للإدارة من السيناريوهات من قبل كل من الباحث أو حتى القراء، فقد كان من الضرورى أن يتم عمل تقليص لهذه المتغيرات، ليكون هناك متغيران فقط من الأمور غير المؤكدة الحرجة، بذلك تكون هناك محاور تشكيل المصفوفة للسيناريوهات المختلفة، وهذا الأمر الذى يعطى الفرق بين مجرد التوقع وبين السيناريوهات المحتملة للمستقبل.

٤-٥ الخبراء المشاركون

لعل من أبرز ما يميز هذه الدراسة هو الخبراء المشاركين فيها، فليس أفضل من إعطاء القوس باريها، فالخبراء فى القضايا المتعلقة بالتعليم الإلكترونى، هم من يجب أن ينصت لهم من يريد إيصال المجتمع على مصاف الدول المتقدمة فى هذا العالم التنافسى عندما يكون المراد معرفة أثر الحاضر على مستقبل البلاد فى مجال التعليم الإلكترونى.

كانت خلفيات الخبراء المشاركين فى هذه الدراسة الاستشرافية متنوعة، فمنهم من كانت خبرته فى مجال تقنية المعلومات والاتصالات، وخلفيته التقنية أكبر من التربوية، وفى الجهة الأخرى كان هناك خبراء تربويون، سواء فى المناهج، أو فى الحاسوب التعليمى، أو التصميم التعليمى، لتغطية الجانب التربوى فى هذا الموضوع.

لم يكن التنوع محصوراً فى الاتجاه التقنى أو التربوى فحسب، بل كان هنالك تنوعاً إثرائياً فى مجال آخر، وهو وجود مختصين فى التعليم العالى، وآخرين ينتمون لقطاع التعليم العام، ولا شك فى أن هذا النوع أيضاً له دور فى إضاءة زوايا مهمة فى موضوع التعليم الإلكترونى.

بالإضافة إلى ما سبق من تنوع، تميزت هذه الدراسة بوجود صوت القطاع الخاص فيها، فرؤية القطاع الخاص، ربما كانت من زوايا لا يمكن للأكاديميين أو العاملين فى القطاع العام النظر من خلالها، وقد كان لهم بالفعل إضافات مثرية فى هذه الدراسة.

إن استخلاص آراء أكثر من عشرين خبيراً، من خلفيات وخبرات متنوعة لاستشراف مستقبل التعليم الإلكترونى فى المملكة العربية السعودية، كان أمراً فيه نوع من المشقة والجهد، ولكن مستقبل الوطن، والفائدة المرجوة تحقيقها للأجيال القادمة أمر يستحق بذل أقصى الجهد، وهذه هى الطريقة الواجب اتباعها، لأن رؤية الخبراء فى مجال ما، هى الرؤية الواجب اتباعها لمن أراد النجاح.

٤-٦ حكاية القصة

إن اتباع منهجية السيناريوهات، يعنى – بالضرورة – كتابة عدة قصص عن المستقبل، وتدور هذه القصص حول عدد من المتغيرات الممكن حدوثها، والناتجة عن أمور غير مؤكدة بحسب بحث أمبريقى ونقاشات موسعة مع الخبراء فى المجال.

القصص التى تتم حكايتها، ليست قصصاً من الخيال فحسب، أو نتيجة اطلاع على أبحاث – رغم أهمية ذلك – فقط، بل يجب تنشأ وتتطور بطريقة علمية، وتدور كل الحكايات "السيناريوهات" حول نفس القضايا، ولابد من أن تكون متماسكة داخلياً، وتحوى عناصراً من الواقع.

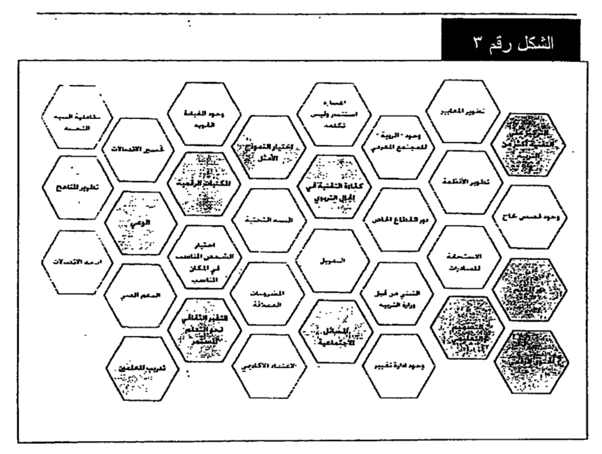
إن حكاية القصة تعطى بعداً مهماً، وهو "المعنى" الكلى لكامل الصور المستقبلية للقوى المحركة، ويرى شوارتز أن الحكايات تعطى بعداً نفسياً لا توفره المعلومات والبيانات الإمبريقية، وهو المعنى (Schwartz, 1996)، حيث توفر الحكاية تفسيراً محيطاً من كل الجهات عن "لماذا" من الممكن أن تجرى الأمور وفق نسق معين، ويعتبر هذا عنصراً محورياً لفهم الصور الممكنة الحدوث فى المستقبل.

بذلك يتبين أن كتابة ورواية هذه القصص المختلفة عن الصور الممكنة الحدوث للمستقبل هى مسألة تتبع منهجاً علمياً، وليست مجرد استدعاء أفكار وخيالات من الكاتب لا يسندها دليل علمى.

النتائج

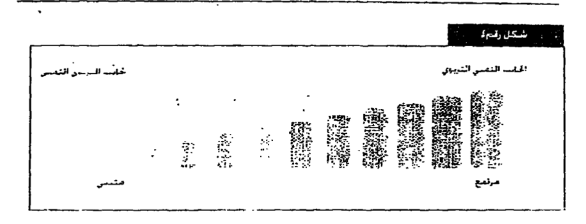
إن العوامل التى خرجت من المقابلات الثرية مع الخبراء عوامل متعددة، جاوزت الثلاثين عنصراً، وقد تم إجراء التحليل المتكرر للمقابلات للخروج بهذه العناصر، بعد ذلك تمت محاولة إيجاد السياقات الرئيسية التى تنتمى لها هذه المتغيرات المتعددة، حيث تمت المقابلات مرة أخرى مع بعض الخبراء (حيث تعذر إجراؤها مع جميع الخبراء) فى محاولة لإيجاد نوع من التلاقى (Convergence) بين هذه المتغيرات غير المؤكدة، والشكل الذاتى يبين العناصر التى خرجت نتيجة للمقابلات.

الشكل رقم ٣

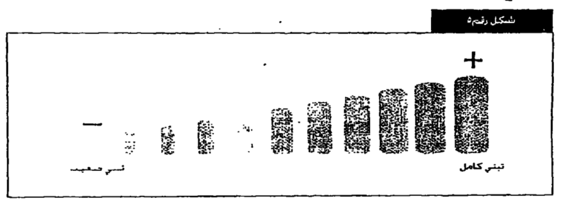


ويلاحظ هنا أن العناصر المظللة فى الشكل رقم ٣ هي عناصر تتعلق بقضايا يشكل الجانب التربوى فيها جزءاً كبيراً، حتى العناصر التقنية فيها، هى ذات ارتباط قوى بالجانب التربوى والنظرية التعليمية وأساليبها، ومن الممكن اعتبارها تمثل سياقاً رئيسياً ومسمى هذا السياق فى هذا البحث هو "الجانب التقنى التربوى".

ويلاحظ أن العناصر المنتمية لهذا السياق هى المظللة باللون الرمادى، مع ملاحظة أن هذا الاختيار تم عرضه على مجموعة من الخبراء المشاركين فى هذا البحث، وقد أيدوا هذا الاختيار كما فى الشكل التالى:



وفى الجهة المقابلة، المجموعة الأخرى من العناصر، كانت هى العناصر المشكلة للسياق غير المؤكد الآخر فى هذه الدراسة، وهو ما يتعلق بـــ "تبنى التعليم الإلكترونى كمشروع دولة".



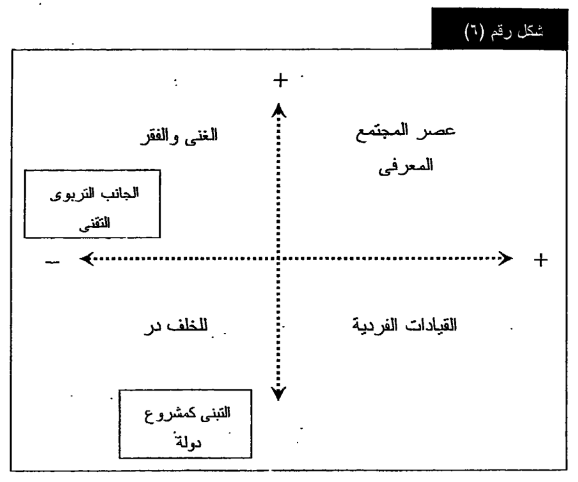
وقد تم عرض قائمة العناصر المكونة لهذا السياق على بعض الخبراء المشاركين، وقد أيدوا هذا الاختيار.

٥-١ مصفوفة السيناريوهات

بناءً على النتائج التى خرجت بها المقابلات، تم الخروج بسياقين غير مؤكدين رئيسيين هما "الجانب التربوى التقنى" و"التبنى كمشروع دولة"، ومن الممكن رسم المحورين كما فى شكل رقم ٦.

تم إطلاق التسيمات التالية على المربعات "السيناريوهات" الأربعة، المربع أ "عر المجتمع المعرفى"، المربع ب "الغنى والفقر"، المربع جـ "القيادات الفردية"، المربع د "للخلف در"، وفيما يلى استعراض قصة المستقبل لكل سيناريو، بدءاً بشرح سبب التسمية.

شكل رقم (٦)



٥-٢ قصص (صور) سيناريوهات المستقبل

٥-٢-١ العصر المعرفى

فى هذا العصر "بعد عشرة سنوات من الآن" ستتكامل الجهود وتتضافر من قبل كل القطاعات المهتمة بالتعليم الإلكترونى بشكل خاص وبتقدم المجتمع ورقية إلى مصاف

الدول المتقدمة بشكل عام، فقد سعت الدولة إلى ذلك، مبتدئة بإيجاد الرؤية، ومن ثم قامت قاض بإعداد الرسالة اللازمة لتحقيق هذه الرؤية متضمنة الأهداف الواجب تحقيقها خلال عشر سنوات، وتبنت مشروع التعليم الإلكترونى، وهو ما اعتبرته الدولة الجسر الذى سيوصل البلاد إلى عصر الاقتصاد والرقمى والمجتمعة المعرفى، والتهيؤ للمنافسة عالمياً. فقامت الدولة بإطلاق مبادرات متعددة، بدءاً بتحسين شبكة الاتصالات، وضمان وصولها إلى كافة المدن والقرى، يسرتها وجعلتها متاحة للجميع، واهتمت بالبنية التحتية مثلما يسرت تملك المواطنين للأجهزة عبر برامج ميسرة لجميع شرائح المجتمع، وقضت بذلك على "الفجوة الرقمية Digital Divide" أصبح لا فرق هنالك بين المدارس فى المدن والقرى، والكل يتمتع بنفس المزايا، وأصبح هنالك استجابة سريعة حيال المتغيرات السريعة عالمياً خاصة فى مجال التعليم الإلكترونى، وأنشأت مشروعاً عملاقا فى مجال التعليم الإلكترونى فى التعليم العام والتعليم العالى، وأوجدت قصص نجاح وأمثلة تحتذى من قبل الآخرين حيث أقامت ومولت إنشاء مشروعات تجريبية، وسلطت الأضواء عليها إعلامياً، مما أدى إلى اهتمام الناس بذلك، فزاد وعيهم وفهمهم للتعليم الإلكترونى، واقتنعوا بفوائده ومزاياه، وفى نفس السياق عملت الدولة على إصدار السياسات والأنظمة المتعلقة، بالإضافة إلى تطوير المعايير المتعلقة بالتعليم الإلكترونى، وقامت الدولة باختيار النموذج المناسب للحالات المختلفة، فكان هنالك التعليم عن بعد، والتعليم المباشر، والتعليم المخلوط، ومن البداية اختارت القيادة القوية لهذا المشروع، القيادة التى تمثل الشخص المناسب فى المكان المناسب، فلم يعد أحد يرى غير المختصين وهم يتسنمون قيادة المراكز المهتمة والمتعلقة بالتعليم الإلكترونى، مع وجود إدارة للتغيير، فالأمر يتطلب ذلك فهو تغيير يشمل المنهج، كما يشمل دور المعلم، بالإضافة إلى دور الطالب، ودعمت الدولة القطاع الخاص للاستثمار فى هذا المجال بعدة وسائل ولم تقف منافسا له، بل بدا

داعمة للتطوير، ووفرت الدولة على مدى السنين الماضية كل ما يلزم لتدريب المعلمين، نظراً لأهمية ومحورية دورهم فى إنجاح تطبيق التعليم الإلكترونى.

كل ما قامت به الدولة، كلف مبالغ ضخمة، ولكن الدولة وفق رؤيتها نظرت إلى الموضوع بصورة مختلفة، فهى اعتبرت هذا الانفاق استثماراً وليس تكلفة فهو استثمار فى أغلى مورد تملكه أى أمة من الأمم، وهو العنصر البشرى.

فى مقابل قيام الدولة بتبنى مشروع التعليم الإلكترونى، كان هنالك جهود مماثلة فى المجال التربوى المتعلق بتطبيق التعليم الإلكترونى، فقد نما الوعى به بشكل كبير ساعد فى تبنى تطبيقه فى الجامعات والمدارس، وساهم تبنى المنهج المرن المرتكز على الطالب فى زيادة رغبه المعلمين، والطلاب فى تطبيق التعليم الإلكترونى، ومما جعل ذلك ممكناً وجود محتوى تربوى رقمى ذى جودة عالية، وذى تصميم تعليمى داعم للمعلم والمتعلم فى المجال التربوى، حيث تكاملت الصورة المشرقة بالتدريب الناجح للمعلمين، التدريب الذى ركز على التطبيقات المثلى لتقنية المعلومات والاتصالات، مستفيدة من الدعم الحكومى المادى والمعنوى لقضية تدريب المعلمين، وكان كل الوصول، وكانت جميع البرامج التعليمية مصممة بشكل يراعى الجوانب الاجتماعية والإنسانية، بالإضافة إلى حدوث التغير الثقافى المطلوب تجاه التعلم المستمر مدى الحياة، حيث انتشرت هذه الثقافة وأصبحت من متطلبات العيش فى هذا العصر.

إن هذا العصر، هو العصر الحلم، وهو الذى منه تنطلق البلاد للمنافسة العالمية بخطى ثابته، فلديها الآن الموارد البشرية الثرية والتى تمكنها من الوصول إلى ما تصبوا إليه.

٥-٢-٢ الغنى والفقر

على الرغم من التناقض الظاهرى بين الغنى والفقر، إلا أن هذا العنوان هو ما يعطى صورة دقيقة للحال فى هذا العصر (أى بعد عشر سنوات من الآن)، ولكن ذلك لا يعنى مجرد الغنى أو الفقر المادى، بل المقصود وجود غنى وثراء فى جهة معينة، ويقابلها فقر فى جهة أخرى، فالغنى هو فيما يتعلق بتبنى ودعم الدولة للتعليم الإلكترونى، من ناحية إصدار السياسات والدعم المالى، فكثرت الأجهزة فى المنشآت التعليمية فى المراحل المختلفة، وتم تمديد الشبكات وربطها بالاتصالات الحديثة الميسرة للجميع، ولكن كل ذلك لم يؤد لحصول النتيجة المرجوة، وذلك نتيجة لغياب (أو ضعف) الجوانب التربوية المتعلقة بالتقنية، فالمنهج لا زال بصورته التقليدية القائمة على التلقين، وليس هنالك من فهم صحيح ووعى بالتعليم الإلكترونى، ولا يوجد محتوى رقمى، أو مكتبات إلكترونية، وإن وجد بعض المحتوى الرقمى، فهو ليس وفق معايير جودة معتمدة، لذلك، يرى الناظر أن الجهود غير مثمرة للدرجة المرجوة، ولكن ذلك لم يمنع من وجود بعض المحاولات – سواء فى المدن أو فى القرى، فليس هنالك فجوة رقمية لتطبيق التعليم الإلكترونى، وكلها تصطدم بعقبات عديدة كغياب المحتوى الرقمى الجيد، أو الخلل فى التطبيق التربوى للتقنية نتيجة نقص التدريب، ناهيك عن الاشكالات الناتجة عن عدم مرونة المنهج، وبذلك لم يكن هنالك من تجربة عامة فى البلاد تسعى للتطوير.

٥-٢-٣ عصر المبادرات الفردية

فى هذا العصر لا تجرى الأمور على ما يشتهى التربويون، فلم تتبن الدولة "فعلياً" مشروع التعليم الإلكترونى، رغم أن القيادة العليا للبلاد استمرت فى الدعم المعنوى، ولكن لم يتم إصدار رؤية ورسالة وأهداف وبرامج، وبقيت الأمور فى طور الأمنيات. فالدعم

المالى لم يتح فى هذا السبيل، وتأخرت الأمور واستمر البطء فى اعتمـ السياسات والأنظمة، ولم يتم إقامة مشروعات كبرى، ولم ير الناس تجارب وقصص نجاح تحتذى، واستمرت وزارة التربية والتعليم فى نهجها فى نشر الأجهزة الحديثة ببطء، مع غياب المعايير، وفى المقابل، الجهود التربوية كانت كبيرة، فتم تطوير المنهج، وأصبح منهجاً مرناً، مرتكزاً على المتعلم، مما أتاح قيام صناعة تكاملية للمحتوى التعليمى الرقمى، نتيجة لبعض مغامرات القطاع الخاص، وأثمرت الجهود عن قيام بعض المكتبات الرقمية، وهو ما أتاح لبعض المعلمين تطبيق التعليم الإلكترونى، حيث أتاح لهم تدريبهم القيام بذلك، ولكن الأمر لم يكن عاماً، بل عبارة عن مبادرات فردية، فنرى بعض الجامعات التى تتمتع بقيادة ديناميكية مبادرة فاعلة، قامت بتبنى التعليم الإلكترونى كأساس للتطوير. بينما نرى فى الجهة الأخرى – جامعات لم تقم بعمل أى خطوة فى هذا السبيل نظرا لعدم وجود القيادة المقدرة للتعليم الإلكترونى، ربما نرى كلية معينة فى جامعة ما، وقد رزقت بقائد يدعم هذا التوجه، بينما فى الكليات الأخرى لاتزال فى سبات، وأيضاً من الممكن أن نرى قسماً معيناً فى كلية ما يتبنى الأساليب الحديثة، ويظهر وكأنه نبته فطرية بالنسبة لباقى الأقسام فى نفس الكلية، بل ويختلف الحال من مدرس إلى آخر، ويستمر النسق فى مراحل التعليم العام، فالمدرسة ذات القائد التربوى المبادر، ستجد الفرصة لتبنى التعليم الإلكترونى بعكس المدرسة التى قائدها ليس من أهل المبادرة ،بهذا نرى أن التعليم الإلكترونى ينمو مثل الجزر المنعزلة عن بعضها البعض ويتوقف المر عند مدى مبادرة القائد، ولكن للأسفكل هذا النمو لن تتمتع به المدارس فى القرى، لأن الفجوة الرقمية لن تتيح لها الأستفادة من التعليم الإلكترونى، نظرا لنقص البنية التحتية واستمرار غياب أو سؤ – شبكات الأتصال.

٥-٢-٤ للخلف در

إن بقاء الحال على ما هو عليه، بينما العالم من حولنا يتقدم بتسارع متزايد، لا يعنى شيئا بقدر ما يعنى أننا نسير إلى الخلف، فالعالم يتقدم نحو الوصول إلى "مجتمع المعرفة"، بينما نحن لا نزال نتجادل حول أهمية التعليم الإلكترونى، ومدى جدوى أن يوضع فى أعلى سلم الأولويات، فهناك من لا يزال ينظر إلى التعليم الإلكترونى كترف تقنى، بل ربما ينظر إليه على أنه مجال للظهور الإعلامى لهذه الجهة أو تلك، وإن تعليمنا بخير، وأن المتعلمين لا يحتاجون لأكثر مما يقدم لهم، ويكون هلك تجاهلا متعمدا – أو نتيجة لقلة الوعى – لمدى خطوة عدم الإقدام على خوض غمار المنافسة مع بقية الأمم فى مجال التربية والتعليم، وتبقى بعض المبادرات الخجولة من قبل بعض المدارس أو الكليات، ولكنه تصطدم بعقبات عديدة، سواء ما تعلق منها بالجانب البيروقراطى غير المشجع للتجديد والتجريب، أو قلة الوعى من قبل المسئولين أو حتى المعلمين، فالمعلم الذى أعتاد نمطا معينا طيلة حياته متعلما ومعلما، لن يتقبل هذا التغير بسهولة، ولا توجد برامج تطويرية لعامة المدرسين فى التعليم العام أو العالى بل نجد الإحباط قد تسرب إلى كثير من الجادين الذى يسعون لرفعة البلد إلى المقام اللائق به، فيوجد تهيش لهم، ويجدون أن الجهات المعنية بتطوير التعليم وتحسينه مناطة بأشخاص غير مناسبين لهذه المواقع سواء لعدم تخصصهم أو لغير ذلك، إضافة إلى عدم قيام المجتمع التربوى بدوره فى هذا المجال، فلا تزال الصبغة التقليدية هى المسيطرة، ولا يوجد تفاهم أو صيغ تنسيق مع المهتمين بالتعليم الإلكترونى بل نجد فى هذا العصر تراجعا لصناعة التعليم الإلكترونى، فالقطاع الخاص أيقن أن البيئة التعليمية فى البلاد ليست مشجعة للأستثمار فيها، والخسائر المتعاقبة نتيجة خروقات الملكية الفكرية وغيرها أدت إلى جفاف مواردها.

هذا الحال في هذا العصر هو ما كان يحذر المخلصون قبل عشر سنوات من الوصول إليه، والكل سيعض أصابع الندم، ولات حين مندم!

٥-٣ إلى أين

الآن وبعد استعراض صور متعددة محتملة للمستقبل عبر بصائر الخبراء في التعلم الإلكتروني في المملكة العربية السعودية، يتبين لكل متأمل مدى أهمية القرارت التي نتخذها الآن على مستقبل الأجيال الناشئة، فهل سيقوم الجميع بما هو مؤمل؟ أم أن الكل سيتعامل مع هذه القضية المصيرية بلا مبالاة؟ إن القضية مستقبل أمة وكل فرد – مهما كانت منزلته – يهمه أمر المستقبل، ولاشك أن الكل يتمنون أن تكون بلادنا في أرقى مقام، ولكن الأمور لا تسير وفق الأمنيات فحسب، بل لابد أن يصحب القول العمل.

المربع الأول، ولاشك أنه المستقبل المؤمل تحقيقه، ولكنه يتطلب عملا ضخما، وهو قابل للتحقيق خاصة إذا تم التعامل مع العقبات على أنها تحديات يجب تخطيها، والدولة قادرة بإذن الله على تبني التعليم الإلكتروني كمشروع متكامل، وأياً كانت الحالة الاقتصادية فهي لن تكون عائقا، لأن هذا المشروع استثمار للمستقبل في أنفس الموارد "الإنسان" هذا لاتبني يتضمن كل النقاط الواردة في... وهذا سيعطي الجميع انطباعا واضحا عن مدى استعداد الدولة الخوض هذا التحدي، وإن الكرة الآن في ملعب التربويين، فيجب على التربويين منذ اللحظة العمل التعاوني التكاملي لتحقيق جميع النقاط الواردة في الجانب التربوي التقني (انظر) وبتكامل الجهود وتضافرها، سيتسنى – بإذن الله – الوصول إلى المستقبل المنشود.

صورة أخر للمستقبل يمثلها المربع الثاني (انظر الشكل) في هذه الصورة كان التقصير من جانب التربويين الذين لم يقوموا بدورهم في تحقيق المناط بهم من أمور رغم

قيام الدولة بفعل المطلوب منها، وفى هذا الحال يجب أن يتم تحسين الوضع، وأن لايكتفى بترديد مقوله "ليس فى الإمكان أحسن مما كان" فيجب على القادة التربويين الواعيين بأهمية التعليم الإلكترونى الأستمرار فى مهماتهم، والتعاون مع أمثالهم فى المؤسسات التعليمية كافة، والتعاون مع جميع القطاعات للتذكير والتنوين بأهمية تطبيق التعليم الإلكترونى، وأن يسعوا مع الدولة لاستقطاب الكفاءات وذوى الفعالية ليكونوا هم على رأس المنشآت التعليمية ليقودوا التغيير المنشود، وأن يحرصوا على إقامة ورش العمل والمحاضرات التوعوية، والتى من الممكن أن يغير ثقافة الجمود فى منشآتنا التعليمية.

عصر المبادرات الفردية (انظر) هو يمثل الصورة الثالثة للمستقبل، حيث نشط التربويون فى إنجاز مهامهم المنوطه بهم، ولم يقابل هذا – فى الجهة الأخرى– تبنى الدولة للتعليم الألكترونى، مما جعل أى عمل يقام به لا يعدوا كون عملا وجهدا فرديا، وليس لدى الأفراد والموارد اللازمة (سواء وقت أو مال) لتعميم المبادرات التى يقومون بها، هذا ما يجعل المهام تزيد عليهم، فلابد أن ينشطوا فى التنبيه عن خطورة الأمر ،فعدم المساواة بين أفراد المجتمع فى المدن والقرى قد يؤدى لمشكلات كبيرة، بالإضافة إلى نشر الوعى، وتنبيه المسئولين إلى أى تكاليف تدفع فى هذا السبيل هى تكاليف مبررة، وأن العائد على هذا الاستثمار يفوق التكاليف بمراحل، ويجب عليهم ألا يكفوا عن بذل أقصى الجهود فى أقناع المسئولين بهذه القضية وأهميتها، مع استمرارهم فى مبادرتهم، والتعاون مع جميع المؤسسات التعليمية لزيادة انتشار التعليم الإلكترونى.

امتداد الحاضر وما يجرى فيه مثلا للصورة الرابعة للمستقبل (انظر)، وهذا مالا يتمناه أحد لهذه البلاد، ولا يجب – أبدا– الخنوع والقبول بهذا المستقبل بل يجب على كل فرد أن يقوم بمحاولة إصلاح الوضع غير الجيد، وسبل الإصلاح كثيرة، فعلى سبيل المثال

نجد أن الدولة تتبنى نشر التقنية فى كافة القطاعات، ضمن الممكن استثمار دعم الدولة للتقنية فى التدريب وإدارة التغير، فالكل يرى العديد من أجهزة الحاسوب فى المنشآت التعليمية، بدون استخدام تربوى، وما ذاك إلا لعدم القيادة المبادرة التى تستغل الموارد بكفاءة، ولابد من أن يقوم المهتمين بالتعليم الإلكترونى سواء فى الدولة وصنع القرار أو فى الميدان التربوى بالعمل الجماعى، ودعم بعضهم البعض للبعد عن الإحباط، وأن يستمروا فى نشر الوعى بين كافة قطاعات المجتمع بالخسائر المتكبدة نتيجة التأخر فى تبنى نشر وتطبيق التعليم الإلكترونى.

٥-٤ ثم ماذا

ان الصور المستقبلية الأربع المستفادة من الخبراء فى التعليم الإلكترونى فى المملكة العربية السعودية، تعطى مؤشرا مهما لصناع القرار ولكل المهتمين بمستقبل التعليم الإلكترونى فى المملكة العربية السعودية، حيث بين هذا البحث، والذى يعتبر أول بحث إمبريقى لبناء السيناريوهات فى مجال التعليم الإلكترونى فى العالم العربى، العديد من الأمور التى يرى الخبراء أهميتها، وأنها جديرة بالنظر، ولابد من أخذها فى الأعتبار.

الصور المستقبلية الربع التى خلص أيها البحث قد لا تكون هى الصورة الوحيدة للمستقبل فالمستقبل فى عالم الغيب، ولكن المتغيرات غير المؤكدة التى انتهى إليها رأى خبراء التعليم فى المملكة العربية السعودية هى التى – بإذن الله– ستحدد مستقبل التعليم الإلكترونى فى المملكة العربية السعودية، ومن المفيد أن تتم دراسات لاحقة معمقة لبحث هذه المتغيرات بصورة مركزة، كما أنها جديرة بأن تؤخذ فى الأعتبار عند التخطيط لإدخال التعليم الإلكترونى فى أى منشأة تعليمية.

المراجع

المراجع العربية

الجابرى، نياف بن رشيد: بيومى، كمال حسنى: المحيسن، إبراهيم بن عبد الله (٢٠٠٤)، أستشراف مستقبل التعليم بمنطقة المدينة المنورة: تطبيق السلاسل الزمنية"، المجلة التربوية، ملحق العدد ٧٣، مجلد ١٩.

الخطيب، محمد بن شحات (١٩٩٨م)، التربية والمستقبل: هل تزداد الهوة، ندوة استشراف، مستقبل العمل التربوى فى دول الخليج العربية، البحرين.

الرشيد، محمد أحمد (١٤٠٨ هـ)، من معالم استشراف المستقبل فى الوطن العربى فى القرن الحادى والعشرين، رسالة الخليج العربى، السنة الثامنة، عدد ٢٥، ١٥٥-١٨٨.

السنبل، عبد العزيز بن عبد الله (٢٠٠٣م)، استشراف مستقبل التعليم عن بعد فى المملكة العربية السعودية، الرياض: مركز بحوث كلية التربية، جامعة الملك سعود،

الصايغ، عبد الرحمن أحمد (١٩٩٩م)، التعليم فى المملكة العربية السعودية: رؤية مستقبلية، بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية فى مائة عام، الرياض.

المراجع الأجنبية

Bell, W. (2002). A community of futurists and the state of the futures field. *Futures*, 34, 235-247.

Chareonwongsak, K. (2000). Reshaping universities for the future. *Foresight*, 2(1), 113-123.

Donnelly. D. (2004). Forecasting methods: A selective literature review. Media Futures Archive: Forecasting. Website: http:// www.hfac.uh.edu/MediaFutures/forecasting.html (15/03/2005).

Fahey, Liam and Robert M. Randall (1998). *Learning from the Future: Competitive Foresight Scenarios*. **New York: Wiley.**

Gilpin, Robert (2000). *The Challenge of Global Capitalism: The World Economy in the 21st Century*. **Princeton University Press.**

Godet, M. (1991). ***From Anticipation to Action.*** Paris: UNESCO.

Godet, M. (2000). The art of Scenarios and strategic planning: Tools and pitfalls. ***Technological Forecasting and Social Change***, 65 3-22.

Habana, P.I. (1993). Building Scenarios for Education in South-east Asia. ***Futures***, 25(9), 975-988.

Hitzke, C., Fjeld, M., Guttormsen-Schär, S., and Danuser, B. (2002). Learning content production: Acquisition, Structuring, Representation and Management. In 4th International Conference on New Educational Environments (*ICNEE 2002*). Lugano, Switzerland.

Jonassen, D., Peck, K. & Wilson, B. (1999). Learning with Technology: ***A Constructivist Perspective.*** Upper Saddle River, NJ: Merrill.

Karagiannidis, C., Sampson, D., & Cardinali, F. (2001). Integrating adaptive educational content into different courses and curricula. ***Educational Technology & Society***, 4(3), July, 2001.

Lahti, J., Littleton, K. & Marjomaa, E. (2003). Scaffolding in Innovation, Implementation and Evaluation of ICT Supported Education. ***EdMedia 2003*** – World Conference on Educational Multimedia, Hypermedia & telecommunications. Honolulu, Hawaii, USA.

Niiniluoto, I. (2001). Futures studies: science or art? ***Futures***, 33. 371-377.

O'Brien, F.A. (2004). Scenario planning – lessons for practice from teaching and learning. ***European Journal of Operational Research***, 152, 709-722.

Okoli, C. and Pawlowski, S. D. (2004). The Delphi method as a research tool: an example, design considerations and application. ***Information and Management***, 42, 15-29.

Pennell. P. (2002). Hitting the target: doubling primary school enrollments in Sub-Saharan Africa by 2015. ***World Development***, 30(7), 1179-1194.

Ringland. G. (1998). *Scenario Planning: Managing for the Future*, **John Wiley: NY**.

Sampson. D. (2001). Current and Future Research and Technology Developments in e-Learning. ***2nd International Conference on New Horizons in Industry and Education***, Milos Island, Greece.

Sampson, D. G., Lytras, M. D., Wagner, G., & Diaz, P. (2004). Ontologies and the Semantic Web for E-Learning. ***Educational Technology & Society***, 7 (4), 26-28.

Sampson, D., Karagiannidis, C., & Kinshuk (2002). Personalised Learning: Educational, Technological and Standardisation Perspective. ***Interactive Educational Multimedia***, Special Issue on Adaptive Educational Multimedia.

Sangra. A.; Duart, J.M., Guardia, L. (1999). Putting the student first: when an innovative model leads to a new way of learning. ***Proceedings 19th ICDE World Conference***, Vienna.

Schwartz, P. (1991). ***The Art of the Long view: Planning for the Future in an Uncertain World***. New York: Doubleday.

Shabajee, P., McFarlane, A. & Conole, G. (2003). The design of multimedia database systems, for use as multidisciplinary, cross-sector and cross-cultural educational resources. *In proceeding of Computer Assisted Learning 2003 Conference: 21st Century Learning.*

Spring, Joel. 1998. *Education and the Rise of the Global Economy.* London: Lawrence Elbaum Associates.

Stewart, T.A. (1997). *Intellectual capital: The new wealth of nations.* New York: Doubleday.

Van der Heijden, L. (1996). *Scenarios: The Art of Strategic Conversation.* Chisester: John Wiley & Sons Ltd.

Van der Heijden, L. (2004). Can internally generated futures accelerate organizational learning?, Futures, 36, 2, pp. 145-160.

Wack, P. (1984). Scenarios: The Gentle Art of Re-Perceiving: One Thing or Two Learned While Developing Scenarios of Royal Dutch/Shell: Global Business Network.



تمويل التعليم العالي في عصر الاقتصاد الرقمي: المحددات والتحديات

د. عصام نجيب الفقهاء*

المقدمة:

تتأثر حركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي بسبع قوى أساسية تترابط بشكل عضوي: أربع منها تتعلق بالبنية التحتية المتمثلة بمنظومة الحاجات الإنسانية وسبل إشباعها، وتضم في التحليل النهائي لها عناصر الكفاءة الاقتصادية وإنتاجية العمل وحقوق الإنسان والتكافل الاجتماعي؛ وثلاث أخرى تتعلق بالبنية الفوقية المتمثلة بالأيديولوجيا الفكرية، وتضم القيم الثقافية والتنظيم السياسي والممارسة الديمقراطية. وتشكل القوى البشرية المحور الرئيسي لكل من هذه القوى.

من هنا كان الاهتمام بالأنظمة التربوية التي تهدف عادة تزويد منتسبي مؤسساتها بكم وافر من المعلومات والمهارات التي تمكنهم من العيش بكفاءة واقتدار، وتنمية شخصية كل واحد منهم بصورة شاملة تمكنه من التكيف مع ظروف الحياة المتطورة باستمرار، وتدريبهم ليصبحوا قادرين على التفكير بأنفسهم ولأنفسهم وللآخرين، وتشجيع البحث العلمي، وخلق ظروف مواتية لتنمية القدرات الإبداعية لديهم، والهندسة الاجتماعية عن طريق تحقيق اكبر قدر من التوافق الاقتصادي والاجتماعي بين الأفراد والجماعات وصولاً إلى حالة من الرفاه الاجتماعي. وذلك فضلاً عن تطويع التراث الثقافي ليلائم واقع الحضارة الإنسانية.

---

* عميد كلية عمان للإدارة والتكنولوجيا – سلطنة عمان.

ولعل من أبرز سمات التطور الثقافي الذي شهده العقد الأخير من الألفية الثانية التوجه نحو توحيد العالم ضمن وحدة غير متوازنة سميت مجتمع العولمة، الذي يبدو مناهضاً للنزعة إلى الخصخصة. وتبع ذلك الدعوة إلى مجتمع أطلق عليه تعبير العولمحلية (Glocalization)، وهو يدعو إلى الموازنة بين الواقع المحلي والاقتصاد العالمي، ويتوقع له أن يسود المجتمع الإنساني الذي يعيشه العالم حالياً. ولذلك أثر كبير على مسيرة الحركة التربوية، إذ يستدعي دوراً تربوياً جديداً يأخذ بالحسبان معطيات العقد الأول من الألفية الثالثة. وطلبة اليوم هم رواد حركة العولمحلية إذا وافقت منطلقاتهما ثقافتهم وتطلعاتهم، أو هم حماة الخصخصة إن لم تكن متوافقة مع تطلعاتهم.

ويفرض ذلك على الأنظمة التربوية التي تعد الشباب لولوج العصر العالمي أن تتبنى فلسفات تربوية تهتم بالتوجه نحو التربية العالمية عن طريق تدريب الأفراد على ضرورة مراعاة احتياجات المجتمع العالمي بدلاً من مراعاة احتياجات المجتمعات المحلية وحسب، وكذلك الاهتمام بالحاجات المتغيرة من العمالة المدربة وفق مستويات تعليمية وتدريبية مختلفة لسد حاجات سوق العمل المحلي والقومي والعالمي. وذلك فضلاً عن السعي لإيجاد مجتمع عالمي متكافل، وهو ما يبدو مثالياً لولا نزعة بعض الدول للتستر وراء مثل هذه الدعوة سعياً لنهب الثروات الطبيعية في دول العالم الثالث واستغلال القوى العاملة فيها.

كل ذلك إلى جانب الاهتمام بتطوير الممارسات التعليمية بصورة تساير التقدم الحضاري والتقني، وبخاصة دخول عالم الإنترنت (Internet) الذي ييسر استبدال أساليب التعليم التقليدية بأخرى أكثر فاعلية، وإلى استخدام منتجات تقنية حديثة كالأقراص الممغنطة بدلا من الكتب.

وقد يضاف إلى كل ذلك الاهتمام بلغات محددة دون غيرها، وهي في واقع الأمر اللغات الآتية مصنفة تراتبياً حسب أولويتها: اللغة الإنجليزية، فلغات جنوب شرق آسيا (اليابانية والصينية وربما الكورية)، فالفرنسية والألمانية، فالإسبانية والروسية والبرتغالية والإيطالية. وأرى ضرورة عدم إغفال عنصر الاهتمام بتنمية استراتيجية التفكير الإبداعي التي تعطي أهمية نسبية لاستراتيجية التفكير الحدسي عند الطلبة بدلاً من التركيز الكامل على الاستراتيجيات التي تعظم دور المنطق الذي اتسم العصر الحديث بالتركيز عليه. ويفرض ذلك كله الانتقال بدور الحكومات من الصورة التنظيمية كما هو في واقع الحال إلى دور تقويمي أكثر فاعلية.

لكن ثمة أسئلة كثيرة تطرح نفسها لدى محاولة تقويم أداء المؤسسات التعليمية بشكل عام، ومؤسسات التعليم العالي بشكل خاص، من حيث إسهامها بنشر ديمقراطية التعليم، ومدى الكفاءة الاقتصادية للعملية التعليمية التعلمية، وحسب نوعية الخريجين وأهليتهم وأثرهم في خطط التنمية المتلاحقة على المستويات الوطنية والقومية والعالمية، في ظل اقتصاد العولمحلية (Glocalization)، الذي يتوقع أن يسود هذا العصر الإنساني الذي يعيشه العالم حالياً، بدلاً تيار العولمة الذي ما زال سائداً في كثير من أقطار العالم.

الخلفية العلمية للدراسة:

إن الثورة التقنية والثورة السياسية والواقع الاجتماعي في مطلع الألفية الثالثة عوامل تدعو لتغيير النظام التربوي. وإذا كان أثر الثورة التقنية واضحاً، فإن أثر الثورة السياسية يكمن في فتح الحدود بين الدول مما ييسر حركة العمالة بين الأقطار المختلفة. فيصبح هذف المؤسسات التربوية إعداد القوى العاملة المدربة اللازمة على المستوى

العالمي بدلاً من الاقتصار على تلمس حاجات سوق العمل المحلي. لكم ثمة خطر استقطاب الدول المتقدمة للقوى العاملة المدربة في الدول الفقيرة بعد أن تكون قد استنفذت مواردها لتحقيق ذلك. وربما يكون هدف المساعدات المقدمة للدول الفقيرة إعداد القوى العاملة اللازمة للدول الغنية.

ومن الناحية الناحية الاجتماعية، ثمة عوامل كثيرة تحرم الناس من العيش في أجواء مجتمعية، منها اضطرار الآباء للعمل في أكثر من وظيفة لمواجهة المتطلبات المالية للحياة الكريمة، ومنها عدم تفاعل الأجيال إذ يلزم التطور الحضاري وجود علاقة تفاعلية بين ثلاثة أجيال كما تقول مارجريت ميد (Margaret Mead)، وهو ما لا يمكن تحقيقه في ظل الوضع الاجتماعي الراهن في معظم المجتمعات الإنسانية. وأسلوب التغيير المقترح هو خصخصة التعليم، على الرغم مما يسجل عليه من مآخذ. فالقطاع الخاص أقدر على التكيف مع متطلبات السوق وحاجات الدارسين (Boyer,1995: p.133).

كما يجب تعديل الفلسفات التربوية التي تتبناها الأنظمة التعليمية في مختلف الدول, وعلى كافة المستويات, لتكون متوافقة مع احتياجات المراحل العمرية التي يعيشونها. فبدلاً من الاهتمام بتزويد الطالب بمهارات أساسية معينة، يصبح الاهتمام متركزاً على تزويده بمهارات معرفية إدراكية, وأخرى أدائية تيسّر له مسايرة التطور العلمي والتقني الذي يتضاعف في بداية القرن الحادي والعشرين مرة كل خمس سنوات على الأكثر.

ومن هذا المنطلق، فإن اهتمام التربويين سيتركز خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين على الاستثمار الاستراتيجي في مجال تحسين كفاءة العملية التعليمية التعلمية، مثلما كان اهتمامه منصباً على أتمتة الأنشطة التعليمية التعلمية خلال عقد

التسعينيـــات من القرن العشرين (Gates, B.,1995, p.23). فالجيل القادم إلى الجامعات في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين جيل رقمي، ويمر بمرحلة أزمة. ودول العالم الثالث تنفق أجزاء كبيرة من الدخل القومي فيها لتقديم الخدمات التعليمية لشبابها. وللمقارنة نورد الإحصائية الآتية حول المعدل العالمي للإنفاق العام على الطالب في مرحلة الدراسة الجامعية لعام ١٩٩٥ (Guruz, K., 2003 : p.38):

الجدول رقم (١)

معدل الإنفاق العام على الطالب في مؤسسات التعليم العالي عام ١٩٩٥

الدولة / مجموعة الدول	معدل النفقات العامة على الطالب	النسبة المئوية للنفقات من الناتج القومي الإجمالي
المعدل العالمي	٣٣٧٠	٥٨,٢ %
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٩٣٦	٢٥,٥ %
الدول الأوروبية	٦٥٨٥	٣٢,٩ %
دول أمريكا اللاتينية	٩٣٧	٢٧,٢ %
الدول العربية	١٥٨٨	٧٣,٥%

والحكومة الأردنية مثلاً تنفق مائتي دينار على كل طالب ملتحق بالمدارس، وما لا يقل عن ألفي دولار على كل طالب ملتحق بالجامعات الرسمية. ومن ناحية أخرى، تشكل رواتب المعلمين أجزاء كبيرة من النفقات التشغيلية، إذ بلغت نسبة المعلمين إلى الطلبة في المدارس الأردنية عام ٢٠٠٠م حداً وصل (١ : ٢٠). وكذا الحال في الجامعات الرسمية. كل ذلك فضلاً عما يتحمله الطالب من تكاليف أخرى لتغطية نفقات إضافية

ضرورية كالمواصلات وثمن الكتب والقرطاسية وغيرها. كما تتحمل الدولة أعباء النفقات الرأسمالية المتمثلة بإعداد المباني المدرسية والجامعية وتأثيثها وتجهيزها. وإذا كان القطاع الخاص يتحمل عبئاً كبيراً عن كاهل الدولة التي تشكل موازنات مؤسسات التعليم العالي التابعة لها جزءاً كبيراً من الموازنة السنوية لها، فإن الخصخصة وحدها لا تبدو حلاً نموذجياً لتطوير التعليم العالي.

ربما تساهم الخصخصة في زيادة فرص التعليم، مما يحد من نسبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي خارج الوطن، على الرغم من أهمية التفاعل مع أنظمة التعليم الأخرى. ففي الأردن، بلغت نسبة الطلبة الدارسين في الخارج (15.2 %)، وبلغت في مصر (0.9 %)، وفي إسرائيل (4.8 %)، وفي بريطانيا (1.3 %)، وفي هونج كونج (36.1 %) (Guruz, K., 2003 : p.38).

لكن ما يقتضي دراسته حالياً هو استراتيجيات رفع كفاءة العملية التعليمية التعلمية، كربط البيئة المدرسية والجامعية بواقع إلكتروني تيسّره المعطيات التقنية الحديثة المتاحة مثلاً، مما ينعكس إيجاباً على فعالية التعليم واقتصادياته. وكذلك تطبيق أنظمة ضبط الجودة في المؤسسات التعليمية لضمان كفاءة العملية التعليمية التعلمية ونوعية الخريجين وضبط النفقات التي ترهق كاهل الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص.

مسألة الدراسة:

ثمة مآخذ كثيرة تسجل على الجامعة كأداة مؤسسية للنظام التربوي. لكن من أبرز ما يؤخذ عليها من عيوب أنها تخلط مفاهيم التعليم بالتعلم، والدرجة العلمية بالكفاءة، والمستوى الدراسي بالمستوى الثقافي. ويؤدي ذلك إلى الخلط بين مفاهيم قيمية ومهارات

أدائية خدمية، ويكون شأنها في ذلك شأن المؤسسات الصحية التي تخلط مفهوم الصحة بالرعاية الطبية، والمؤسسات الاجتماعية التي تخلط مفهوم العمل الاجتماعي بالعمل من أجل رفع مستوى المعيشة أيضاً. ومن ثـمّ، فإن هذه المؤسسات جميعاً تستنزف الدخل القومي في مجالات لم تثبت جدواها.

ومما يؤخذ على الجامعة أيضاً أنها تستأثر بحق التعليم والتدريب، وتصرّ على حرمان المؤسسات الأخرى من مثل هذا الحق. وترفض التهم الموجهة إليها بأن مخرجات التعـليم فيها دون المستوى المطلوب. ولمواجهة مثل هذه التهم، فإنها تحاول الاحتفاظ بحق قياس هذه المخرجات، والحكم على مستوياتها، وترفض تدخل الآخرين في ذلك. وهو أمر غريب ترفضه أبسط القواعد الإدارية، إذ لا يجوز لصانع أن يحكم بنفسه على مدى جودة منتجاته، فلا بد من جهة محايدة لتقرير ذلك. ومن هذا المنطلق، فإن نظام تقويم التعليم باحتساب معدلات الطلبة في الصفين الحادي عشر والثاني عشر يأتي إجراء دفاعياً من مؤسسة المدرسة مثلاً لتظهر المخرجات في أحسن صورة رقمياً، بغض النظر عما يعانيه المجتمع والتعليم الجامعي فيما بعد. وكذلك الحال بالنسبة لبعض الجامعات العربية التي تقصر احتساب تقدير الطالب على أدائه في السنة الأخيرة لدراسته. والأجدى أن يترك أمر تقويم أداء هذه المؤسسات لجهات متخصصة مستقلة لضبط الجودة.

تحاول هذه الدراسة التحريض على إثارة عدد من التساؤلات حول التعليم العالي بشكل عام، واقتصادياته بشكل خاص، ففي ذلك تحفيز لمحاولة الإجابة عليها وفق المعطيات المتوفرة في كل بيئة تعليمية تعلمية. ومن هذه التساؤلات ما يأتي:

- في ظل التزايد العددي الكبير للملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، وإزاء ارتفاع كلفة الطالب في التعليم العالي، هل تتمكن الدول من توفير التعليم العالي كخدمة

مجانية لمواطنيها، على الرغم من أن ذلك يستنزف نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي فيها؟

- وهل تشكل الخصخصة حلاً مناسباً لهذه المشكلة الاقتصادية، فيتم اللجوء إليها ولو على حساب الجانب الثقافي والعقائدي (Indoctrination) الذي تقوم به الحكومات، حيث تبثه بشكل توجيهي في مناهج مؤسسات التعليم العالي فيها؟

- ما محددات تمويل العليم العالي: الوفرة، أم النسبة العددية، أم الأداء ونوعية الخريجين؟

- أي الأساليب أفضل في تمويل التعليم العالي: اعتبار التعليم العالي خدمة تقدمها الحكومات للمواطنين مجاناً، أو بشكل مدعوم على حساب دافعي الضرائب، أم خصخصة التعليم العالي كلياً، أم دعم تعليم النخبة في جامعات يختارونها على أساس جغرافي أو وفق نوعية التعليم ومجالاته، وهو ما يسمى نظام الكوبونات (Vouchers)، فيصبح التعليم مثل رغيف الخبز مثلاً حين ترفع الحكومة نسبة الضرائب على الطحين وتقدم لأصحاب الدخل المحدود دعماً مالياً وفق كوبونات شهرية محددة ؟

- ما التحديات المتوقعة في تمويل التعليم العالي خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين؟

أهمية الدراسة:

حدثني أحد الأصدقاء، وكان مستشاراً لأحد الملوك العرب، أنه قدم نصيحة بابتعاث كل من هم في سن الدراسة الجامعية في تلك المملكة إلى أفضل الجامعات في

العالم وأعلاها رسوماً وأغلاها تكاليفاً، إذ أن ذلك سيكون أجدى نفعاً من الناحية الاقتصادية من إنشاء جامعات محلية بكلفة عالية جداً، وبموازنات تشغيلية تجعل من العملية التعليمية عبئاً اقتصادياً يستهلك جزءاً كبيراً من الناتج القومي الإجمالي في تلك المملكة.

وفي المقابل، يبرر أصحاب مؤسسات التعليم العالي الخاصة أنشطتهم الاستثمارية في مجال الخدمات التعليمية بأن على القطاع الخاص تحمل بعض أعباء مثل هذه الخدمات الملقاة على عاتق الدولة. دعوات متناقضة: إحداها تدعو إلى خصخصة العام، والأخرى تدعو إلى تعميم الخاص في مجال التعليم العالي. وهناك دعوة توفيقية تدعو لمنح المواطن حرية اختيار المؤسسة التعليمية التي يريد من خلال كوبون دعم (Voucher) تقدمه الدولة للمواطن ليتمكن من تغطية نفقات التعليم لدى الجهة التي يرى أنها الأقدر على تحقيق أهدافه. فما هي الطريقة الفضلى لتمويل التعليم العالي؟ وإلى متى ستظل الحكومات تتحمل تنظيم تغطية نفقات التعليم العالي على حساب النظام الضريبي المفروض على المواطن؟ أليس في ذلك محاباة لفئة من الناس بتعليمهم على حساب آخرين قد يكونون أقل حظاً ودخلاً؟ ألا ينطوي ذلك كله على نمط من التمييز العنصري أو على الأقل انتهاكاً لديمقراطية التعليم؟

ومن ناحية أخرى، إلى متى سيظل الأكاديميون، وأنا واحد منهم، يتحكمون بمقدرات الشعوب باستنزاف نسب كبيرة من الدخل القومي الإجمالي فيها تنفق دون مساءلة كمصروفات تشغيلية في الجامعات بدعوى استقطاب الكفاءات الأكاديمية المتميزة؟ ولماذا يميز الأكاديميون في الجامعات أنفسهم بمكاسب مجزية تفوق بكثير ما يتمتع به غيرهم من العاملين في ظل نظام الخدمة المدنية، مثل نظام مكافآت نهاية الخدمة، مما

ينعكس سلباً على كلفة التعليم العالي؟ وإذا وافقنا على ذلك بحجة الحد من هجرة العقول في ظل ما تقوم به الدول الكبرى من استقطاب للكفاءات من الدول الفقيرة، ألا تجدر مراجعة العملية التعليمية التعلمية التي تؤديها مؤسسات التعليم العالي برمتها للتحقق من كفاءتها الاقتصادية وكفاءة خريجيها؟ ألا يجدر تحديد العوامل التي تؤثر في كلفة التعليم العالي تمهيداً لضبطها؟ أليس من الضروري استشراف واقع التعليم العالي في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وفي ظل الثورة التقنية وبخاصة في مجال الاتصالات، وصولاً لتحديد أساليب تمويله بشكل معقول؟ كل ذلك هو ما تسعى هذه الدراسة للتعرض إليه، أو التحريض على التفكير فيه.

استشراف الواقع التربوي خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين:

تشير معظم الدراسات الاستشرافية، ومنها دراسة قدمتها في مؤتمر علمي قبل أربعة أعوام، إلى أن الفترة ٢٠٠٥– ٢٠٢٦ م مرحلة أزمة. يتوقع أن تكون الحروب فيها شاملة ؛ وأن يتم تبني قيم اجتماعية جديدة فيها ؛ وأن توضع فيها أسس أخلاقية تختلف عن الأسس التي كانت سائدة في المراحل الزمني السابقة. كما يتوقع أن يشهد مطلع هذه الفترة بداية تمزق مجتمعي، وفوضى محلية وعالمية، وأن يتزايد الشعور بعدم الثقة بين الناس، إذ يرون في ذلك أساساً لبقائهم. وتتصاعد الأعمال الإرهابية والتخريبية في هذه المرحلة؛ وتثقل الديون كواهل الحكومات والشعوب؛ وتبدأ العصابات المحلية والعالمية بالظهور. كما يتوقع أن يسود شعور بالذنب والندم على الأخطاء المقترفة سابقاً، مما يدفع إلى التفكير الجدي بإجراءات عملية من شأنها الحد من أثر هذه الأخطاء، على الرغم من

المخاطر التي قد تلحق بالمجتمع من جراء ذلك. ومثال ذلك أن تشترط الدول الأوروبية على تركيا الاعتراف بذنبها في المجازر المقترفة بحق الأرمن قبل فترة طويلة كأساس لقبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي. ويتوقع أن يتم قمع الثورات، وأن يتم التعاون لإفشال العمليات التخريبية كما يجري في العراق، وأن يجري البحث عن حلول للأزمات المالية. ويمكن أن يتحول الوضع إلى كارثة كبرى إن لم تقم المجتمعات على المستويين الوطني والدولي بتدابير تؤجل أثر هذه الإجراءات بصورة مؤقتة. لكن الكارثة ولا شك ستقع في النهاية، معلنة معالم مرحلة الأزمة (Morgan.A. et al , 1998, p.203).

مع مرحلة الأزمة الجديدة، سيكون بمعظم الناس من مواليد فترة الأزمة السابقة (أي مواليد ١٩٢٣–١٩٤٨م) قد اختفوا من الوجود. ويمكن أن يقدّر لواحد من كل ثمانية أشخاص ممن بقي منهم أن يشهد بداية فترة الأزمة الجديدة، كما يمكن أن يقدّر لواحد من كل مائتين وخمسين منهم أن يشهد قمة الأزمة. أما مواليد فترة النهضة السابقة (أي مواليد ١٩٤٨–١٩٦٧م)، فيتوقع أن يشهد ثلاثة من كل خمسة أشخاص منهم بداية فترة الأزمة القادمة، بينما يتوقع أن يكتب لواحد من كل خمسة منهم أن يعيشوا فترة نهايتها. وأما مواليد فترة الصحوة السابقة (أي مواليد ١٩٦٧–١٩٨٦م)، فيمكن أن يكتب لكل خمسة من ستة أشخاص منهم أن يروا قمة الأزمة القادمة، بينما يتوقع أن يشهد اثنان من كل ثلاثة منهم نهايتها. وأما بالنسبة لمواليد فترة التنوير (أي مواليد ١٩٨٦ – ٢٠٠٥م)، فمن المؤكد أن يرى كل منهم، إذا كتبت له الحياة، نهاية الأزمة وهو في مرحلة الشباب.

إن كلاً من التسارع المعرفي والتقني، والميل للتكتل والاندماج في النشاطات الاقتصادية، والتحول الديمقراطي، عوامل يشكل كل منها عقبة كأداء تعيق إمكانية رسم معالم صورة مستقبلية لما يمكن أن يكون عليه الوضع التربوي في المستقبل. وعلى الرغم

ن ذلك، فإن من الواضح أنه يجب تنمية مجتمع التعلم الذي يرتكز على تعلم الفرد كيف تعلم، وكيف يكون، وكيف يعمل، وكيف يتعايش مع الآخرين. وتقتضي مواجهة التحديات لتربوية في القرن الحادي والعشرين اتباع سياسات تربوية محددة، وإيجاد حلول مناسبة لإشكاليات متعددة يواجهها الأفراد والمجتمعات، مثل الهوية الوطنية في مقابل النظام لعالمي، والأصالة في مقابل المعاصرة، والتنافس في مقابل تكافؤ الفرص.

لقد أظهر استفتاء جرى عام ١٩٩٨م في الولايات المتحدة الأمريكية، وشارك فيه مديرو التربية والتعليم في جميع الولايات، أن أهم ثلاث قضايا تواجه التربويين هي (Morgan, A. et al, 1998, pp. 339-341):

- إعداد الطلبة لسوق العمل (وقد أعطيت أهمية قدرها % 81)،
- استخدام التقنيات الحديثة في التعليم (وقد أعطيت أهمية قدرها % 79)،
- تأمين بيئة تعليمية سليمة (وقد أعطيت أهمية قدرها % 79).

أما القضايا التي توقعوا أن تحظى باهتمام أكبر عام ٢٠٢٠م، فكانت على النحو الآتي:

- استخدام التقنيات الحديثة في التعليم (وقد أعطيت أهمية قدرها % 73)،
- إعداد الطلبة لسوق العمل (وقد أعطيت أهمية قدرها % 71)،
- الاهتمام بمرحلة ما قبل المدرسة (وقد أعطيت أهمية قدره % 58).

ونقل عن عالم المستقبليات جوزيف بلتون (Joseph Pelton) قوله عام ١٩٩٦م أن على الجامعات التقليدية أن تكيف نفسها لمسايرة العصر الإلكتروني الذي يعم العالم، فتصبح مؤسسات إلكترونية "Wired Universities"، تجتذب أفضل أعضاء هيئات التدريس للتدريس فيها من أماكنهم عن طريق تبني استراتيجيات التربية الافتراضية (Virtual Education).

لكن هل يمكن خلق المواطن الصالح المسلح بالعلم والمعرفة والتقنيات الحديثة بمجرد استخدام تقنيات التعليم الافتراضي؟ وهل تحل مشكلة عدم كفاءة مؤسسة الجامعة عن طريق تزويد كل طالب بجهاز حاسب إلكتروني؟ وهل يعني استخدام بعض التقنيات كالتعليم الافتراضي الاستغناء عن كل المزايا التي يقدمها الجو التعليمي التعلمي التقليدي في غرفة الصف الحقيقية؟ هذه مجموعة من الأسئلة الاستنكارية التي تشير إلى أن الدعوة لاستخدام التقنيات الحديثة قد تنطوي على ترويج الاستهلاك المتزايد للمنتجات التقنية الحديث، كما تؤكد ضرورة إعادة النظر في فلسفة التعليم في الجامعات.

لعل أهم سياسة تربوية يفترض اتباعها خلال مرحلة الأزمة التي نضع أرجلنا على عتباتها، خلق كفاءات بشرية متطورة من خلال التعلم الذاتي الفعال بمساعدة شبكات الإنترنت، وعن طريق استخدام استراتيجيات البيئة الافتراضية. وقد أظهرت الدراسات التجريبية التي أجراها الخبراء التربويون نتائج إيجابية لاستخدام التقنيات المتعلقة بالتعلم الافتراضي. ولا يعني ذلك أن تزويد كل طالب بجهاز حاسب موصول بشبكة الإنترنت سيؤدي إلى خلق جيل من المواطنين المؤهلين علمياً، والمدربين تقنياً. بل يشير إلى ضرورة أن يكون من ضمن المرتكزات الأساسية لكافة الأنظمة التربوية اعتبار البرمجة قدرة أساسية، يشكل عدم امتلاكها جزءاً من الأمية، فضلاً عن التفكير بإمكانية تطبيق نظام صفي فاعل على مدار الساعة.

ولا شك في أن تقنيات الأنظمة التفاعلية متعددة البيئات (Interactive Multimedia System) والأنظمة المرتكزة على المعرفة (Knowledge-Based Systems) ستحدث ثورة في عالم التربية، إذ أنها ستيسّر لكل إنسان أن يتعلم أي شيء في أي مكان وفي أي وقت. فلم يعد التعليم شيئاً يكتسبه الفرد في سني الطفولة ليكون له

عوناً يتسلح به طوال حياته، بل أداة لاكتساب مهارات التعلم مدى الحياة، عن طريق استخدام الحاسب والبرمجيات لتقديم نصوص مكتوبة ومسموعة باستخدام وسائط معينة.

لقد تمكّن طلبة العصر الإلكتروني ممن هم في سن الالتحاق بالجامعة من فهم واستيعاب "بعد متعدد المستخدمين" (Multi-User Dimension)، واكتسبوا مهارة الاتصال بالآخرين، وإمكانية التفاعل معهم عبر المسافات على شبكة الإنترنت (World Wide Web Interface). وأعطتهم هذه المهارات فرصة التعرف على أصدقاء جدد، ويسّرت لهم الخوض في بيئات جديدة، فأكسبهم ذلك كله فهماً أكثر عمقاً للأفكار والمفاهيـم، وأثراً أبلغ وقعاً لسحر الكلمات واللغة واستعمالاتها، وثراء في البيئة التعليمية التعلمية، يعوّض بعض ما يعانيه فريق منهم من حرمان، لأسباب اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية. وعلى الرغم من ذلك كله، فإنه لا يمكن الادعاء أن ذلك سيمحو شعور الطلبة ومعلميهم بالنفور من طبيعة بعض الخبرات التعليمية والملل منها، أو أنه سيزيل معاناتهم من الحرمان في بيئاتهم الأسرية والمجتمعية، ومن كلّ ما يؤثر سلباً على قدراتهم العقلية وكفاياتهم الأدائية، أو أنه سيعوّض بعض العجز في الدعم المالي الحكومي المقدم للجامعات. لكن هذا البعد يعتبر أداة جيدة لمحاربة الأمية الثقافية في جو تفاعلي (Ultra-interactive). وهو عامل إيجابي يؤثر بشكل خاص على مستوى الأداء اللغوي للطلبة، لأنه يدفعهم للقراءة والكتابة لفترات طويلة على شاشات أجهزة الحاسب ، فيتدربون عليها.

تتمثل الخطوة الأولى على طريق تحول الجامعات التقليدية إلى أخرى إلكترونية في نشر الأبحاث العلمية إلكترونياً. فمن شأن ذلك الإسراع في نقل المعرفة وتقليل كلفة الوصول إليها. ونظراً لتخوف بعض الناشرين بهذه الطريقة من القرصنة الفكرية، فإنه لا

بد من تطوير أساليب جديدة لحماية هذه الملكية، وابتكار طرق آمنة لتحصيل رسوم الوصول إلى كل ما هو جديد.

وتتمثل الخطوة الثانية في هذا السياق في استخدام أعضاء هيئات التدريس لتقنيات أنظمة متعدد البيئات (Multimedia).

أما الخطوة الأخيرة فتشكل نقلة ثورية تتمثل في الاستغناء عن المفهوم التقليدي للجامعة كمبنى يضم قاعات صفية ومختبرات ونظام دوام وتفاعل صفي في موقع محدد، والانتقال إلى نظام جديد يتجاوز حدود المكان والزمان والفروق الفردية، ضمن نظام يطلق عليه تعبير "التعلم خارج حدود المؤسسة التعليمية"(Pedagogy of Dislocation). وفي هذه الحالة يتحرر الطلبة من سلطة المعلم، إذ يتمكنون من اختيار أفضل المعلمين في العالم وهم في أماكنهم. كما يتحررون من سلطة الكتاب، في وقت تتغير المعارف فيه كل بضع سنين. ويصبح التعليم أقل كلفة، على الرغم من الكلفة المرتفعة للبنية التحتية اللازمة لتحقيق ذلك في المراحل الأولى.

أما بالنسبة لكلفة التعليم العالي، فإن من الواضح أن القطاع الخاص يساهم في تمويل التعليم العالي في العديد من الدول. والجدول رقم (٢) يبين نسب مساهمة القطاع الخاص في مجال توفير فرص التعليم العالي (Guruz,K.: P., 2003,p. 33).

الجدول رقم (٢)

النسبة المئوية للطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الخاصة

في مجموعة مختارة من الدول

الدولـــــة	النسبة المئوية للملتحقين بالجامعات الخاصة
اليابان	٨١
الهند	٦٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨
فرنسا	١٣
الأردن	٣٤

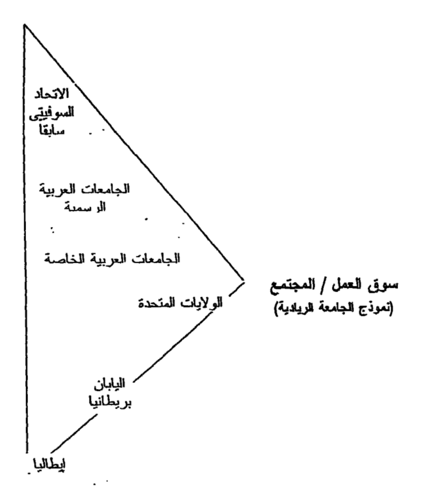
ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يترك للقطاع الخاص حرية التصرف في تشكيل شخصيات الشباب وثقافتهم ومدى تأهيلهم دون تدخل من الدولة؟ وفي المقابل، ألا يعتبر تدخل الدولة في مجريات الأمور في الجامعات، ومحاولة بث أفكار معينة عن طريقها، تعدٍ على حرية الفكر التي تباهي بها الجامعات؟ إن الحل الوحيد بدون شك يكمن في اعتماد إطار تقويمي يضمن الالتزام بديمقراطية التعليم ويضبط جودة الأداء والمنتج، وبالتالي ينقل دور الحكومات من مجرد التنظيم إلى التقويم.

دور الإشراف الحكومي على مؤسسات التعليم العالي: بين التنظيم والتقويم

أنظمة التعليم العالي المتبعة في العالم العربي في مجملها مستوردة من أصول غربية. ولا داع لسرد تاريخ تطور نظم إدارة الجامعات والإشراف عليها. لكن الإشراف على مؤسسات التعليم العالي موزع في حقيقة الأمر بين ثلاثة أقطاب أساسية هي: الدولة (التي تقدم النموذج البيروقراطي)، والمجتمع/سوق العمل (ويقدمان نموذج الجامعة المبادرة "Entrepreneurial University")، والأوليغاركية الأكاديمية (وتقدم النموذج السياسي، أو نموذج الفوضى الأكاديمية المنظمة). ويمكن تمثيل هذه الأقطاب على هيئة مثلث تتوزع ضمنه الجامعات، وفق درجة تحكم كل واحد من الأقطاب الثلاثة في بناء النظام المؤسسي للجامعات. والشكل رقم (١) يبين ذلك. (Guruz, K., 2003: p.45).

الشكل رقم (١)

مثلث نظم الإشراف على مؤسسات التعليم العالي*



* بتصرف، إذ أضيف تحديد موقع الجامعات العربية الرسمية والخاصة على أساس استقرائي استدلالي.

وهناك جسران يصلان النظام التعليمي ببيئات إدارة مؤسسات التعليم العالي: أولهما مجلس التعليم العالي أو المجلس الأعلى للجامعات، والآخر مجلس الأمناء الذي يتم تعيينه في كل جامعة. ويتم تشكيل كلا المجلسين وفق معايير محددة: فمجلس التعليم العالي يضم عدداً من رؤساء الجامعات الرسمية والخاصة بنسب معينة، فضلاً عن ممثلين للقطاعات الخدمية والإنتاجية في المجتمع. أما مجالس الأمناء، ففي الجامعات العامة التابعة للدولة يتم التعيين بقرار من رئيس الدولة بناء على تنسيب من مجلس التعليم العالي وبتوصية من وزير التعليم العالي أو جهات حكومية أعلى. وفي الجامعات الخاصة، يتم التعيين بقرار من مجلس التعليم العالي وبناء على تنسيب من مجالس إدارة الجامعات وفق معايير محددة.

أما الإدارة الداخلية للجامعة، فيتولاها عادة ثلاثة مجالس: الأول مجلس الجامعة، ويشارك فيه العمداء وأعضاء الهيئة التدريسية الممثلين لكل كلية وممثلون للطلبة والمجتمع المحلي. والثاني مجالس الكليات، وتضم نخبة من أعضاء هيئة التدريس في الكلية وممثلين للطلبة وأبناء المجتمع المحلي. والثالث مجالس الأقسام، وتضم أعضاء الهيئة التدريسية في كل قسم.

ويجري تعيين رؤساء الجامعات العامة بتوصية من وزير التعليم العالي وتنسيب من مجلس التعليم العالي أو المجلس الأعلى للجامعات وبقرار من رئيس الدولة. أما في الجامعات الخاصة، فيجري التعيين بتنسيب من مجالس الأمناء فيها وبقرار من مجلس التعليم العالي. ويكمن هنا خطر رضوخ رؤساء الجامعات الخاصة لما تمليه مجالس الإدارة بصفتهم مجموعة من المستثمرين في مجال التعليم العالي، ويشكلون نسبة من أعضاء مجالس الأمناء. ولعل من الأجدى نفعاً والأكثر حرصاً على مسيرة العملية

التعليمية أن يتم تعيين رؤساء هذه الجامعات من مجالس التعليم العالي بتنسيب من وزراء التعليم العالي، بينما يظل تعيين نواب رؤساء الجامعات بتنسيب من رؤساء الجامعات وبموافقة مجالس أمناء الجامعات وبقرارات من مجالس التعليم العالي، وأن يتم صرف رواتب رؤساء الجامعات ونوابهم من مجالس التعليم العالي، التي تتخذ الترتيبات الخاصة بتحصيل مثل هذه الرواتب من الجامعات المعنية. فيضمن ذلك لرؤساء الجامعات استقلاليتهم وحرية اتخاذ القرار، ويخلص الجامعات من كثير من مظاهر البيروقراطية، ويثري البيئة الجامعية بما يدفع الإبداع فيها. إذ أن الحرية أب الإبداع، والخوف من اتخاذ القرار أكبر أعدائه.

أما تمويل الجامعات العامة، فيقتضي إعادة النظر فيه، فلا يظل قائماً وفق مبالغ مقطوعة تدعم الحكومات بها الجامعات الرسمية، بل يجري اعتماد معادلات تأخذ بالاعتبار معايير محددة لقياس المخرجات، كأعداد الطلبة الملتحقين بالجامعة، ونسب التخرج منها، والمؤلفات والاختراعات التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس فيها، وعلامة اجتيازها لمعايير ضبط النوعية، وغيرها. وأذكر في هذا المجال ما قرأته مرة في مجلة عن جامعة ماساشوشيتس (Massachusetts Institute of Technology) في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد ذكر أن الشركات التي أسسها خريجو الجامعة وأعضاء هيئة التدريس فيها، والتي يقدر عددها بحوالي أربعة الآف شركة، تدر ربحاً سنوياً يقدر بحوالي (٢٣٠) بليون دولاراً، وأنها تشغل حوالي مليون شخص. فلماذا لا نسأل جامعاتنا العربية عن منتجاتها، وفيها من المعطيات المادية ما لا يقل عن أية جامعة أمريكية أو أوروبية، ونباهي بأن أعضاء الهيئات التدريسية في جامعاتنا لا يقلون علماً وتأهيلاً عن نظرائهم في الجامعات العالمية الأخرى؟! كما أذكر أن أكثر من نصف الفائزين بجائزة نوبل هم من الباحثين الأمريكيين، وأضيف أن (٤١٧) منتجاً جديداً أدخل إلى سوق

الصناعة الأمريكي في عام ١٩٩٩ وحده بمشاركة (٩٨) مؤسسة تعليم عال، وأن ذلك خلق (٢٧٠,٠٠٠) فرصة عمل، وأنتج نشاطاً اقتصادياً يقدر بحوالي (٤٠,٩) بليون دولار(Guruz, K., 2003: p.33). أفلا تدعو مثل هذه الإحصاءات إلى كثير من التساؤلات، وإلى الدعوة للبحث عن مسببات عجز مؤسسات التعليم العالي العربية دون تشنج وبعيداً عن التشبث بالخطابة كوسيلة دفاعية؟! وما دام المجتمع ينفق هذه المبالغ الكبيرة على مؤسسات التعليم العالي، فمن حقه أن يتأكد من قيام هذه المؤسسات بتحقيق الأهداف المرجوة منها. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال برامج فعالة لضبط الجودة.

ضرورة تطبيق نظام ضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

الجودة تكوين مفاهيمي اقتصادي يعنى بمدى ارتياح المستفيدين من السلعة او الخدمة، وخلوها من العيوب، ومعرفة ما يريد المستفيد من الخدمة وتحقيق رغبته بتقديم خدمة تخلو من النقائص والعيوب. أما من الناحية التربوية، فالجودة مصطلح محير(Elusive) وغير واضح وجدلي يعنى بمدى تحقق الأهداف، ويهتم بالمدخلات والعمليات والمخرجات. وهو كمصطلح معياري يقيس الأداء، ويضفي عليه صفة معيارية مثل ممتاز أو جيد أو سيئ وفق أسس ومعايير محددة، كما يعنى بالتوازن بين الكم والنوع. وهناك مفهوم الجودة التكنوقراطية التي تعني قدرة النظام التعليمي على تلبية احتياجات المجتمع التكنولوجية والاقتصادية.

يتناول نظام الجودة في التعليم العالي خمسة مجالات رئيسة هي:

- توفر نظام لقياس الجودة (Quality System Requirements)،
- مسؤولية إدارة النظام (Management Responsibilities)،

- إدارة المـوارد (Resource Management)،
- تحقيق المنتج المطلوب (Product Realization)،
- القياس والتحليل والتطوير والتحسين (Measurement, Analysis, and Improvement).

وللجودة أبعاد ثلاثية الجوانب: فهناك جودة التصميم (وتحدد المواصفات والخصائص التي يجب ان تراعى في التخطيط والتنظيم)، وجودة الأداء (وتعني القيام بالاعمال وفق المعايير المحددة)، وجودة المخرج (أي الحصول على منتج تعليمي وخدمات تعليمية وفق الخصائص والمواصفات المحددة في التصميم).

وللجودة عدد من الدلالات القابلة للقياس والتقويم، وأهمها:

- قياس الجودة بدلالة المدخلات، مع التركيز على الطلبة الملتحقين ومعدلاتهم واجتيازهم للامتحانات المعيارية،
- قياس الجودة بدلالة العمليات، مع التركيز على عمليات التعلم والتعليم مثل جودة الخطة الدراسية من حيث المحتوى والمستوى وجودة مصادر التعلم وخبرات أعضاء هيئة التدريس وطرق اختيارهم وتطويرهم،
- قياس الجودة بدلالة المخرجات، مع التركيز على الطلبة الخريجين ومستوى تأهيلهم واكتسابهم للمهارات الأساسية اللازمة للتخصص وذلك عن طريق عقد امتحانات كفاءة لهم وتحديد نسب اجتيازهم للامتحانات المهنية التي تعدها النقابات ونسبة العاملين منهم ومن تولوا مراكز قيادية.

- قياس الجودة وفق آراء الخبراء، مع التركيز على تقارير مراجعة الزملاء (Peer Review) أو تقارير اللجان الفنية المتخصصة من خلال التقييم الخارجي،

- قياس الجودة بدلالة تحقيق متطلبات معايير الجودة (Quality Standards)، كما تحددها مؤسسات وهيئات الاعتماد المحليـة والدوليـة، ووفق شروط القواعـد المعتمدة للممارسات النموذجيـة للتعـلم (Benchmarks of Good Practice).

والواقع أنه يوجد ثمان مراحل لتطبيق معايير الجودة على مؤسسات التعليم العالي حسب نظام الأيزو (٩٠٠٠) مثلاً ، وهي:

- التقويم: تقويم نظام الجودة المطبق في المؤسسة، ومقارنته مع متطلبات الآيـزو (٩٠٠٠).

- معالجة حالات عدم المطابقة والتأكد من تصويبها لتصبح مطابقة.

- توثيق إجراءات نظام الجودة بعد المطابقة.

- تطبيق نظام الجودة على كل الإجراءات والأعمال التي تقوم بها المؤسسة.

- إعداد برامج التدريب اللازمة (تدريب الإدارة العليـا والعـاملين فـي المؤسسـة التعليمية).

- تؤهل مؤسسة الاعتماد المشرفة على تطبيق الأيزو (٩٠٠٠) فريق عمل متكامـل يقوم بإجراء المراجعة الداخلية لنظام الجودة في المؤسسة، للتأكد من تحقق كافـة المتطلبات.

- تخضع مؤسسة التعليم العالي للمراجعة الخارجية وفق ما تريده الجهة المانحة لشهادة الآيزو (٩٠٠٠) للتأكد من أن نظام الجودة المطبق يتطابق مع متطلبات الأيزو.
- تمنح شهادة الأيزو لمؤسسة التعليم العالي إذا تحققت جميع بنود مواصفات الأيزو (٩٠٠٠).

إن لتطبيق أنظمة الجودة وضبط النوعية على مؤسسات التعليم العالي إيجابيات عديدة، نذكر منها أنها تيسر إمكانية التأكد من تحقق احتياجات الطلبة وأولياء أمورهم، وأنه يحترم توقعات وآراء الطلبة، وأنه يقدم تغذية راجعة من الطلبة ، ويعمل على تحسين الخدمات من خلالها، وأنه يهتم بالبيئة التعليمية والتعلمية لمؤسسة التعليم العالي، كما يدعم تدريب وتطوير العاملين في المؤسسة التعليمية، ويضبط النفقات، ويعزز الكفاءة في الأداء، ويحقق الطرق اللازمة لقياس وضبط جودة الخدمات المقدمة، ويعمل على تحسين الخدمات باستمرار وإرضاء المستفيدين، ويساعد في عمليات الاعتراف المحلي والدولي بمؤسسة التعليم العالي، كما ينهض بمستوى تقدير القطاعات الصناعية والتجارية للمؤسسات التعليمية.

إلا أن لتطبيق نظام الجودة على مؤسسات التعليم العالي سلبيات محدودة، يذكر منها أن مراحل وإجراءات تطبيقه تتصف بالبيروقراطية وطول الوقت اللازم لتنفيذها، وأنه يصلح في المجال الصناعي أكثر من المجال التربوي، مما يجعل من الصعب تطبيق بعض بنوده بشكل كامل وواضح على المؤسسات التعليمية. كما أنه لا يعطي تصنيفاً قياسياً لجودة التعليم بالمفهوم الحسي، وفق أنماط عالية أو متوسطة أو متدنية. ويؤخذ على هذا النظام ارتفاع كلفته، إذ تقدر على النحو الآتي: ٧٥٠٠ – ١٠٠٠٠ دولار بدل خدمات

استشارية، ٣٠٠٠ دولار بدل خدمات تسجيل الشهادة، ٤٠٠ دولار بدل رسوم تسجيل سنوي، ١،١٠٠ دولار بدل رسوم مراجعة سنوية. فضلاً عن رسوم تدريب للكوادر الفنية اللازمة لتطبيق نظام الجودة، وذلك حسب عدد المتدربين في الجامعة أو المؤسسة التعليمية.

الاستنتاجات والتوصيات:

تخلص الدراسة من كل ذلك إلى أن التعليم العالي يستنزف أجزاء كبيرة من الدخل القومي الإجمالي لكافة البلدان، كما يأخذ نسبة عالية من الميزانية السنوية للحكومات. فلا يمكن لأي دولة تقديم التعليم العالي كخدمة مجانية لأبنائها. وفي المقابل، لا يمكن اعتبار الخصخصة بلسماً بحل مسألة تمويل التعليم العالي، إذ لا يجوز أن يترك للقطاع الخاص الحبل على الغارب فيقوم بتشكيل اتجاهات الشباب والحصيلة المعرفية الإدراكية لهم على هواه. ولا بد من المزاوجة بين الخصخصة ودور الحكومات، وذلك وفق نظام الكوبونات (Vouchers) الذي يسمح للمتعلم اختيار المؤسسة الأجدى نفعاً والأكثر عطاء والأوقع أثراً.

وتخلص أيضاً إلى أنه يجب دراسة استراتيجيات رفع كفاءة العملية التعليمية التعلمية، عن طريق ربط البيئة الجامعية بواقع إلكتروني تيسّره المعطيات التقنية الحديثة، بهدف التأثير الإيجابي على فعالية التعليم واقتصادياته. كما يجب تطبيق أنظمة ضبط الجودة في الجامعات لضمان كفاءة العملية التعليمية التعلمية فيها، والتأكد من نوعية الخريجين، وضبط النفقات التي تؤثر على كلفة التعليم العالي.

ومن نتائج الدراسة أنه يجب مراجعة العملية التعليمية التعلمية التي تؤديها مؤسسات التعليم العالي برمتها للتحقق من كفاءتها الاقتصادية وكفاءة خريجيها. كما يجب تحديد العوامل التي تؤثر في كلفة التعليم العالي تمهيداً لضبطها. ومن الضروري إجراء دراسات إستشرافية للتعرف على واقع التعليم العالي في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وفي ظل الثورة التقنية وبخاصة في مجال الاتصالات، وصولاً لتحديد أساليب تمويله بشكل معقول.

ومن الاستنتاجات التي تخرج بها الدراسة أيضاً أن من الوسائل الناجعة للتأثير في مسألة تمويل التعليم العالي اعتماد إطار تقويمي يضمن الالتزام بديمقراطية التعليم، ويضبط جودة الأداء والمنتج، وينقل دور الحكومات من مجرد التنظيم إلى التقويم.

أما بالنسبة للتوصيات التي تخرج بها الدراسة، فيمكن توزيعها على مستويات ثلاث: مستوى الحكومات، ومستوى الشركات وبخاصة العاملة في مجال الاتصالات، ومستوى المؤسسات التعليمية. أما بالنسبة للحكومات، فتكفي الإشارة إلى أن على الحكومات العربية أن تقوم بتنظيم قطاعات الاتصالات فيها، وذلك بتوفير الخدمات الهاتفية وخدمات الإنترنت للمؤسسات التعليمية وطلبتها بأسعار تشجيعية. وأما الشركات، وبخاصة تلك التي تعمل في مجال الاتصالات، فتكفي الدعوة إلى أن تتبنى مشاركات تنموية استثمارية مع الجامعات ووزارات التربية والتعليم والتعليم العالي والقطاع الخاص في مجال توفير خدمات الإنترنت. لكن الاهتمام الأكبر يكمن في الجامعات، لأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم. وتتضمن التوصيات التي تقدمها الدراسة على مستوى الجامعات ما يأتي:

أ. لا بد من اتباع نظام معتمد لضبط جودة التعليم العالي ضمانا لأن يؤتي الاستثمار في هذا المجال أكله. فمن شأن ذلك أن ييسر إمكانية التأكد من تحقق احتياجات الطلبة وأولياء أمورهم، وأن يحترم توقعات وآراء الطلبة، وأن يقدم تغذية راجعة من الطلبة ، ويعمل على تحسين الخدمات من خلالها، وأن يهتم بالبيئة التعليمية والتعلمية لمؤسسة التعليم العالي، كما يدعم تدريب وتطوير العاملين في المؤسسة التعليمية، ويضبط النفقات، ويعزز الكفاءة في الأداء، ويحقق الطرق اللازمة لقياس وضبط جودة الخدمات المقدمة، ويعمل على تحسين الخدمات باستمرار وإرضاء المستفيدين، ويساعد في عمليات الاعتراف المحلي والدولي بمؤسسة التعليم العالي، كما ينهض بمستوى تقدير القطاعات الصناعية والتجارية للمؤسسات التعليمية.

ب. إن من القوى الأساسية التي تؤثر في التطور الكمي للتعليم العالي في ظل نظام العولمة، أو نظام العولمحلية الذي يتبعه، تلك الزيادة المضطردة في أعداد الشباب أبناء الفئة العمرية ١٨ – ٢٤ سنة، واشتراط الشهادة الجامعية كمتطلب للحصول على بعض الوظائف المهمة، وارتفاع مستوى الشهادات التي يطمح في الحصول عليها الشباب متوسطي القدرات. والواقع أن على مؤسسات التعليم العالي أن تدرس الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تعمل ضمن محدداتها، فتأخذها بعين الاعتبار في رسم السياسة التربوية التي تنتهجها.

ج. لقد وجد أنه لا بد من اتباع أربع من الاستراتيجيات من أجل التعامل مع مختلف الاهتمامات التي تدعو إليها العولمحلية لإحداث تطور تربوي فعال، وهذه الاستراتيجيات هي:

- التحرر من الروتين (Deroutinization): ويقصد به التخلص من نموذج المعلم الذي يقف أمام مجموعة من الدارسين متخذاً صفة السلطة العلمية، واتباع أنظمة أساليب تدريس تتمشى ومظاهر التقدم التقني.

- التحرر من أنظمة التعليم التقليدية المتبعة (Detraditionalization): ويقصد به التوقف عن اتباع أنظمة التعليم التقليدية التي تمنح الدرجات العلمية بناء على ما يقضيه الطالب من وقت داخل حرم إحدى المؤسسات التعليمية وتحت إشراف مباشر من معلم مؤهل يقوم بتقييم أدائه، واستخدام أنظمة تعليم غير تقليدية تهتم بالمهارات المتجمعة لدى لطالب حيثما كان نتيجة قيامة بالعمل برقابة ذاتية وبإرشاد معلم ممارس. وكذلك التحرر من النظام التربوي أحادي الثقافة، واتباع التعددية الثقافية والتداخل المعرفي والتقييم متعدد الجوانب حيث يكون يتم تقييم الأهداف بناء على علاقة الذات بالآخر من جهة وعلاقتها بالمعرفة والطبيعة بشكل عام من جهة أخرى.

- التحرر من القيم السائدة (Demoralization): ويقصد به توقف أعضاء هيئات التدريس عن القيام بأدوار حملة الإرث الثقافي من جيل إلى جيل. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تفاعل الجامعة بالمجتمع الحديث الذي يتصف بالتعددية الثقافية.

- التحرر من المركزية (Decentralization): ويعني توزيع المسؤولية المنوطة بسلطة مركزية على سلطات محلية تكون اكثر قدرة على استشعار متطلبات تلك المجتمعات والاستجابة لها.

د. لا بد للجامعات من أن ترتقي بالمجتمع التعلمي ليصل مستوى نمط الدراسات التكاملية المتصفة بالتداخل المعرفي التخصصي (Interdisciplinary) بدلاً من اعتمـــاد نمط التخصصـــات المترابطة ضمن كليات محددة. ويمكن ببيان الفروق المميزة لكل من أنماط المجتمـــع المعـــرفي الخمسة المعروفـــة على النحو الوارد في الجدول رقم (٣) (Gabelnick, 1990).

هـــ. للدارسين في العالم العربي سمات تعلم خاصة مميزة. وعلى التربويين في الجامعات العربية دراستها، لتحديد أنماط التدريس الأكثر فعالية لهم، دون الاعتماد على الدراسات التربوية التي تجري في بيئات ثقافية أخرى.

و. على المؤسسات التربوية العربية أن تنتبه إلى أهمية التدريب علـــى اســـتراتيجيات تفكير حل المسائل. فاستقراء ملامـــح الخريطـــة (الجيومعلوماتيـــة) يظهـــر أن الأنظمة التربوية العربية تتبنى استراتيجيات التفكير المنطقي بما فيه من استقراء واستدلال وتحليل؛ وأن النظام التربوي في الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة يتبنـــى التدريب على استراتيجية تفكير معالجة المعلومات والتفكير النقدي مع التوجه نحو تفكير حل المسائل والتفكيـــر الإبـــداعي؛ والنظـــام التربـــوي اليابـــاني يتبنـــى استراتيجيات التفكير الحدسي بما فيه من استبصار واستكشاف واستقصـــاء مـــع التوجه نحو تفكير حل المسائل والتفكير الإبداعي أيضاً. والواقـــع أن كـــلاً مـــن التفكير الحدسي والمنطقي ناقص في حد ذاته، ولا بد من إجراء التوازن بينهمـــا، وذلك باتباع استراتيجيات تفكير حل المسائل والتفكير الإبـــداعي طريقـــة مثلـــى لتطوير قدرات الفرد وخلق إنسان ذي تفكير ابتكاري. فالهدف النهائي للتربيـــة لا

يقتصر على تذكر المعلومات والفهم والمحاكمة وخسب، بل يجب أن يوجة لتنمية قدرات تفكير حل المسائل والتفكير الإبداعي.

الجدول رقم (٣)

الفروق المميزة لكل من أنماط المجتمع التعلمي

أنماط المجتمع التعلمي / المجال التميزي	التخصصات المترابطة	مجموعة التخصصات في المجال الواحد	مجموعات الدارسين في مجال تخصصي مشترك	المجتمع التعلمي	الدراسات التكاملية (التداخل المعرفي)
التعريف	يقدم المعلم مساقاً محدداً ضمن خطة منهجية مشتركة مع مساقات أخرى لتمكين الطلبة من فهم الترابطات بين المواد الدراسية المختلفة	ثلاثة مساقات أو أربعة يربطها فحوى مشترك	يقوم الطلبة المسجلون في مساقين أو ثلاثة مساقات معاً بالمشاركة في حلقة دراسية مشتركة أسبوعيا	يتصرف عضو هيئة التدريس كمعلم طالب وييسر عقد ندوة حول موضوع الدراسة أسبوعيا	يتم توزيع أعضاء هيئة التدريس والمساقات ضمن المنهاج المقرر بشكل تكاملي
أساليب التدريس	تدريس منفرد	تدريس منفرد	لا ينطبق عليها	لا ينطبق عليها	مشترك ضمن فريق
تخطيط المنهاج	مشترك ضمن فريق	مشترك ضمن فريق	لا ينطبق عليها	لا ينطبق عليها	مشترك ضمن فريق
الواجبات الدراسية/ مشروع البحث	مشروع عمل مشترك واحد	لا ينطبق عليها	لا ينطبق عليها	لا ينطبق عليها	مشترك ضمن فريق
الخبرة التعلمية المتشاركة	التعلم التشاركي ليس محور العملية، بل يجري تيسير العمل به	التعلم التشاركي ليس محور العملية، بل يجري تيسير العمل به	المستهدفون هم مجموعة المتعلمين ذوي الخبرات التعلمية المتماثلة	للطلبة خبرات تعلمية متماثلة	يطلب من المتعلمين التفكير في الخبرات التعلمية المتضمنة في المنهاج بشكل عام

ز. يجب الاهتمام بتحديد استراتيجيات تفكير الطلبة وأنماط تعلمهم. فقد لفت العديد من علماء التربية الأنظار إلى أهمية قيام المعلم بتنظيم شروط التعلم المتصلة بالمتعلم وبالظروف البيئية المحيطة به. وتتضمن هذه الشروط قدرات المتعلم العقلية والجسمية وظروفه الاجتماعية والوجدانية، ونمط شخصيته وتفكيره، وما يثير دافعيته وحواسه، ويشد انتباهه، ويجعله في حالة تهيؤ ذهني مواتية للتعلم. ويقتضي ذلك كله أن يقوم المعلم باعتماد إطار عملي تطبيقي ييسر تصنيف الطلبة وفق أوجه التشابه في أساليب تعلمهم وتفكيرهم. ويرجع ذلك إلى أن مسألة تفريد التعليم ومراعاة الفروق الفردية بين الطلبة تبدو صعبة المنال، خاصة وأن اقتصاديات التعليم تفرض زيادة عدد الطلبة في الصف الواحد، مما يؤدي إلى زيادة تنوع حاجات الطلبة، والتباين في بيئاتهم الثقافية والاجتماعية والتمايز في خبراتهم الحياتية وصفاتهم الإدراكية. وقد وجد كل من دن ودن وبرايس (Dunn, Dunn & Price) أنّ المستوى التحصيلي للطلبة يتأثر إيجاباً بتعليمهم بأساليب تعليمية ملائمة لأنماط تفكيرهم. وطبيعي أنه لا يمكن الوقوف على أساليب تعليم مناسبة إلا إذا تم التعرف على أنماط تفكير الطلبة سواء كان التفكير مجانفاً إبداعياً تفريقياً أو تجميعياً محدداً. ويشير ذلك إلى ضرورة الوقوف على أساليب تفكير الطلبة ومحاولة تنظيمها في أنماط محددة تيسر للمعلم التعامل معها. ففي ذلك انعكاس إيجابي على اقتصاديات التعليم. وتجدر الإشارة إلى نموذج استبانة تحديد أنماط التعلم والتفكير التي قام الباحث بتعريبها وتطويرها لتناسب البيئة العربية. وقد تبين من تطبيقها على طلبة مؤسسات التعليم العالي في الأردن أن الطلبة في غالبيتهم من النمطين البراغماتي (Epimethian) والمثالي (Apollonian)، ولكل منهما صفات محددة يقتضي دراستها ومراعاتها.

ح. على الجامعات أن تتخذ إجراء وقائياً باعتماد امتحان قبول موحد، يتمكن من يجتازه من التقدم للقبول في أي من مؤسسات التعليم العالي. ويمكن للجامعات اشتراط الحصول على معدلات محددة في هذه الامتحانات، مثلما تشترط الجامعات الأمريكية مثلا حداً أدنى في امتحانات (GMAT, SAT, TOEFL). وقد يحتاج الطالب لتأهيل معين لاجتياز مثل هذا الامتحان، وبالتالي يمكن ضبط الانفلات في احتساب فصل أو أكثر كفترة تحضيرية لدراسة الطلبة في الجامعات والكليات.

BIBLIOGRAPHY

1. Boyer, E.L. (1995). ***The Basic School: A Community for Learning***. Princeton, NJ: Carnegie Foundation for the Advancement of Teaching.
2. Clark, B.R.. (1998). "***Creating Entrepreneurial Universities Organizational in Pathways of Transformation***", Pergamon Press.
3. Drucker, P. (November 3rd, 2001). "The Next Society: A Survey of the Near Future", ***The Economist.***
4. Erikson, Erik H. & Erikson Joan M. (1998). ***The Life Cycle Completed: Extended Version***, W. W. Norton & Company, Inc.
5. Gates, Bill. (1995). ***The Road Ahead***, Viking Penguin.

6. Guruz, K., (November 20th. , 2003). "Higher Education in the Global Knowledge Economy", ***CMU Assembly***, Bari, Italy.

7. "***Higher Education in Developing Countries Peril and Promise***" (2000), The Task Force on Higher Education and Society, The World Bank. http://www.worldbank.org.

8. "***The Brave New (and Smaller) World of Higher Education: A Transatlantic View***" European University Association (EUA) and American Council on Education (ACE), 2002.

9. Marchese, T. "Dollars and Degrees", *Newsweek*, pp.36-37, January 13, 2003.

10. McNabb, M. "***Perspectives about Education***, Retrieved 6th July, 2003. http://www.nerel.org/tand1/change.html.

11. Morgan, Alan D. et a!. ***The Clearing House***. (July / August 1998) Washington: Heldrel Publications.

12. Neave,G., (2003)."Perspectives on Higher Education in North America", ***Higher Education Policy***, 16-17.

13. Newman, F., and Couturier, L.(June,2001). " The New Competitive Arena: Market Forces Invade the Academy", ***The Futures Project***, www.futuresproject.org

14. Oblinger, D.G., Barone, C.A., and Hawkins, B.L., (2001). "***Distributed Education and its Challenges: An Overview***". American Council on Education. www.acenet.edu/bookstore.

15. Slattery, P (1995): ***Curriculum Development in the Post modern Era***, Garland Publishing: New York.

16. Strauss, William & Howe, Neil. (1998). ***The Fourth Turning***. New York: Broadway Books.



مشاكل التسويق فى القطاع الصناعى الكويتى

د. حسان على عبد الجادر * – د. أحمد عبد الله العوضى **

المبحث الأول: منهجية البحث

1-1 ملخص البحث

دخلت دولة الكويت مع بداية القرن الجديد مرحلة هامة من مراحل تطور تاريخها المعاصر. بما صاحب دخول الألفية الثالثة جو يلفه عدد من التوترات والتغيرات الإقليمية والعالمية ذات التأثير البالغ ليس فقط على أوضاع دولة الكويت بل أيضاً على مجريات الأمور في مختلف دول المنطقة.

وفي ظل هذه الأجواء تحاول دولة الكويت الخروج بعلاجات لعدد من رواسب الماضي والمشكلات الملحة التي تعيق مسيرة التنمية على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي إذا لم نتصدى لها سيكون من الصعب التعامل مع متطلبات التنمية في القرن الحادي والعشرين.

لذا استعرضت هذه الدراسة التفصيلية الاستطلاعية عدة مواضيع رئيسية شملت تقييم واقع المنشآت الصناعية الكويتية من حيث أدائها وكفاءتها التسويقية، وتحديد وتحليل المعوقات والصعوبات التسويقية التي تواجهها.

---

* د. حسان علي عبد الجادر – أستاذ مساعد بقسم الإدارة – كلية الدراسات التجارية – الكويت.

** د. أحمد عبد الله العوضي – أستاذ مشارك – عميد كلية الدراسات التجارية – الكويت.

كما استعرضت الدراسة واقع وخصائص السوق الكويتي الذي اتسم بمحدودية طاقته الاستيعابية نظراً لصغر حجم القاعدة السكانية فيه، وكذلك انفتاح هذا السوق على العالم الخارجي وتعدد وتنوع المنتجات المستوردة المنافسة للمنتجات الوطنية، بالإضافة إلى اتسام التوزيع في السوق المحلي بتركيزه على قناتي تسويق رئيسيتين هما الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، والمناقصات والممارسات الحكومية.

كما أشارت الدراسة إلى تدني مستوى الأداء لعناصر التسويق، نظراً لوجود عدد من المعوقات والصعوبات التسويقية من داخل نطاق المنشأة، ومنها على سبيل المثال، قلة الاهتمام بالإدارة التسويقية الجيدة ونقص في الدعم لتوفير الكوادر المتخصصة وإعداد الدراسات لمتابعة رغبات واحتياجات المستهلك والتطوير المستمر للمنتج، وهي معوقات نابعة جميعها من عدم قناعة أصحاب المنشأة بأهمية نشاط التسويق. ومجموعة أخرى من الصعوبات والمعوقات التي أتت من خارج نطاق المنشأة من أهمها صغر حجم السوق المحلي، طبيعة المستهلك المحلي، ضعف الرقابة والحماية الجمركية، صعوبات في عملية التصدير لضعف المعلومات وقلة في تشجيع وضمان الصادرات.

وبناء على تلك النتائج يمكننا أن نستنتج أن السعي لمواجهة مشاكل التسويق في القطاع الصناعي في المرحلة الراهنة، وفي ضوء ما تم الوقوف عليه في هذه الدراسة من معطيات، لابد أن ينصب على تحقيق التعاون والتنسيق بين مختلف الهياكل والوحدات الإنتاجية والخدمية الموجودة في الدولة، على أن يتم وفق توجهات قائمة على أساس التكامل الإنتاجي ومن خلال التنسيق المستمر والفعال للجهود الإنمائية الخليجية، والعمل في نفس الوقت على تذليل العقبات التي تعيق التسويق، بالإضافة إلى إيجاد الظروف والعناصر المساندة لعملية تطوير وتوسيع نطاق التبادل التجاري بين هذه الدول الخليجية.

كما أن المنشآت الصناعية الكويتية مطالبة اليوم بالتعامل مع بيئة أعمال جديدة تختلف تماماً عما كانت عليه في السابق، حيث أن هذه البيئة تتميز بتحرير وعولمة وتكامل أسواق السلع والنظام الجديد يفرض على كل المنشآت الصناعية الكبيرة منها والصغيرة مجابهة تحديات مستجدة لم تكن قائمة خلال العقود القليلة الماضية، منوها بأنه في عالم اليوم أخذت الفرو قات بالتلاشي بين السوق والأسواق الدولية.

لذا فإن موضوع تنمية الصادرات الوطنية يأتي كأحد الخيارات الإستراتيجية لدولة الكويت لما يمثله من أهمية بالغة في تنويع مصادر الدخل، كما أنه يعد القنوات الرئيسية لفتح آفاق تسويقية جديدة أمام المصانع الوطنية للانطلاق نحو العالمية وتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية المتاحة حتى يتحقق لها التشغيل الاقتصادي الذي يمكنها من المنافسة في السوق المحلية ودولياً.

إلا أننا في نهاية المطاف نعتقد أن الخطوة الأولى والرئيسية يجب أن تبدأ بالمنتجين أنفسهم من خلال رفع مستوى الكفاءة في العملية الإنتاجية لتحقيق الاستفادة القصوى من الآلات والتجهيزات المتوفرة لديهم وكذلك تحسين نوعية المنتج والالتزام بالمواصفات والمقاييس وكذلك إعداد الأبحاث الخاصة بالسوق والتعرف على أذواق ورغبات المستهلكين لإنتاج تلك المنتجات التي تتوافق مع رغباتهم وتطلعاتهم.

ونأمل أن تكون هذه الدراسة ترجمة واقعية لهذه المهمة الكبيرة... تتناسب مع رسالة الدولة في هذه المرحلة... وتتوافق مع رسالة غيرها من مؤسسات المجتمع القطاع الخاص و القطاع الأهلي.... وقبل ذلك كله نأمل أن تلبي أطروحات هذه الدراسة تطلعات المواطنين إلى مستقبل يتحررون فيه من المشكلات والرواسب التي خلفتها الفترة الماضية بكل الصعاب والأزمات التي مرت بها دولة الكويت.

١-٢ اهمية الدراسة

تعتبر الصناعة التحويلية واحداً من القطاعات الديناميكية التي يؤدي تطويرها إلى ازدهار النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى السلعية والخدمية، بما ينشأ عن إقامة المشروعات الصناعية من علاقات تشابكية أمامية وخلفية مع القطاعات الأخرى... ومن المعروف أن ازدهار هذه العلاقات إنما ينعكس إيجابياً ليس فقط في ارتفاع معدل النمو الإجمالي للاقتصاد الوطني، ولكن أيضاً في ازدياد وتنوع فرص العمل واكتساب الدخل، وفي زيادة حجم التجارة والمبادلات المحلية والدولية، ناهيك عن التحولات النوعية الإيجابية التي تترتب على التنمية الصناعية، وخاصة في مجالات بناء وتطوير القاعدة التكنولوجية ومؤسسات البحث العلمي وكافة أنشطة البحث والتطوير وتنشئة الباحثين والعلماء والارتقاء بقدرة المجتمع على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الإستراتيجية.

كل هذه العوامل مجتمعة أبرزت قضية تسويق المنتجات الوطنية كأهم ما يشغل بال الاقتصاديين من حكومة ورجال أعمال. وبات الأمر كما لو كانت قضية التسويق هي المخرج والخلاص، ولا نبالغ في القول أن هذه حقيقة ولكن التنبه إليها – فيما يبدو – جاء متأخراً إذ كان يجب الاهتمام بها، والتخطيط لمعطياتها منذ البداية، ومن هنا يتضح أهمية هذه الدراسة في إلقاء الضوء على تلك القضية وإيجاد الحلول والمقترحات مع وضع تصور للرؤية المستقبلية للوضع التسويقي في القطاع الصناعي الكويتي.

١-٣ أهداف الدراسة

تهتم الدول على إختلاف سياستها التصنيعية بالدور الذي تؤديه المنشآت الصناعية في تنمية النشاط الأقتصادي لما تتمتع به تلك المنشآت بقدرات تنظيمية قادرة على وضع

استراتيجيات وسياسات تصنيعية متميزة تلبي حاجات المستهلك المحلي والخارجي وقدرتها إيضاً على الابتكار ودراسة احوال السوق لخلق قدرة تنافسية تساعدها على البقاء والنمو في ظل سوق عالمية مفتوحة وقوانين منظمة للتجارة العالمية تعمل على فتح الحدود بين الدول والسعي لتلاشئ الحماية الجمركية التي تفرضها الدولة لحماية صناعتيا، والقدرة على أستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والمتطورة، حيث خلقت الوضعية الجديدة على المنشأت الصناعية زيادة الأهتمام بقدرتها التسويقية و يعرف التسويق بأنه فلسفة إدارية تقوم بتعبئة واستخدام جهود وإمكانات المشروع والرقابة عليها بغرض مساعدة المستهلك في حل مشاكله في ضوء الدعم المخطط للمركز المالي للمشروع. وإنطلاقاً من هذا التعريف يتضح أن المفهوم الحديث للتسويق يرتكز على عدة مبادئ منها تطوير الهيكلة التنظيمية و العمل على التطوير الإنتاجي و تكامل النظم التسويقية وتفاعلها مع خلق القدرة الابتكارية التسويقية من خلال اتباع الأساليب العلمية في التخطيط وبحوث التسويق وبناء قاعدة معلوماتية سوف تحاول الدراسة الحالية الوقوف على ما يلي:

١– الخصائص المميزة للسوق المحلي الكويتي وطبيعة المنشأت الصناعية الكويتية.

٢– تحديد المعوقات التسويقية التي تواجه المنشأت الصناعية الكويتية محليا وخارجياً.

٣– تحديد بيان أثر الدعم الحكومي للمنشأت الصناعية الكويتية على الفرص التسويقية وزيادة القدرة الإنتاجية والبيعية.

٤– ضرورة اهتمام المنشأت الصناعية الكويتية بالإدارة التسويقية والإيمان بقدرتها على تسويق منتجاتها وزيادة مبيعاتها من خلال توفير السياسات الداعمة من كوادر بشرية مؤهلة وميزانيات مالية كافية لإجراء الأبحاث العلمية لبيان طبيعة

المستهلك وتحديد إحتياجاته وقدراتة الشرائية ودراسة الأسواق الحالية واستكشاف الأسواق الجديدة، والأنفتاح على الأسواق العالمية من خلال المعارض والحملات الدعائية.

١-٤ إجراءات الدراسة:

يعتمد الباحثان على إتباع منهجية يكمل كل منهما الأخر هما المنهج التاريخي الوثائقي والمنهجي الوصفي التحليلي والمنهج الاستدلالي لكي يتمكن الباحث من اختيار مدى صحة الفروض التي وضعها ولتحقيق أهداف البحث مرت هذه الدراسة بعدد من الخطوات الرئيسية وذلك في ضوء الإطار العام للدراسة والذي أشتمل علىالجوانب الرئيسية التالية:

١- منهجية البحث　　　　٢- الدراسة النظرية

٣- عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية　　٤- التوصيات والمقترحات

١-٥ فروض الدراسة:

- تأثير طبيعة السوق الكويتي الذي يتسم بـ (محدودية الإستيعاب - انفتاحه على السوق الخارجي - قلة عدد السكان) على قدرة المنشأت الصناعية على تسويق منتجاتها بالسوق المحلي.
- وجود معوقات تؤثر على قدرة المنشسأت الصناعية في تسويق منتجاتها بالسوق الخارجي وقد تتمثل في أسعار (المنتجات - الحماية الجمركية - صعوبة إيجاد قناة تسويقية خارجية - غياب الدعم الحكومي).

- قدرة المنشآت الصناعية على تسويق منتجاتها يتوقف على إيجـاد سياسـات حكومية داعمة للنشاط التسويقي محلياً وخارجياً وتفعيل القوانين والاتفاقيات الإقليمية والعربية المنظمة للتجارة الخارجية.

- عدم إيمان القيادات العليا بالمنشآت الصناعية الكويتية بأهمية الـدور الـذي تؤديه الإدارة التسويقية وإنعكاس ذلك على توافر كوادرها المؤهلـة وتـدني الميزانيات المخصصة للدعاية والإعلان.

- وتدني مستوى أداء عناصر المزيج التسويقي (المنتج – التسعير – الترويج – التوزيع) مما يؤثر بصورة سلبية على قدرة المنشآت الصناعية الكويتيـة على تسويق منتجاتها.

١-٦ مجتمع الدراسة:

سيتم تقييم الأداء التسويقي للمصانع الكويتية خلال الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣ باختيار عينة من المنشآت الصناعية المحلية. وقد تم اختيار عينة المنشآت الصناعية لغرض هذه الدراسة لتمثل جميع القطاعات الصناعية المنتجة في دولة الكويت، وذلك للعمل على توفير بعض المعلومات الأساسية الحديثة عنها من ملء استبيان خاص تم إعداده لأغراض هذه الدراسة، حيث تم إنتقاء (٢٠٠) منشأة، وذلك للتعرف على أهم مشاكل التسويق التي تواجهها منشآتهم واقتراحاتهم لمعالجة تلك المشاكل.

١-٧ أداة الدراسة:

تكونت أداة الدراسة من استبانة بها مقاييس نوعية تتعلـق بالجوانـب المتعلقـة بالنشاط التسويقي لدي المنشآت الكويتية من حيث (مشاكل تسويق المنتجـات – معـدلات

ومعوقات التصدير – مشاكل التسويق – وغيرها) بالإضافة إلى قائمة البيانات الأولية التي تتضمن: أسم المنشأة – نوع نشاطها – أهم منتجاتها بما يخدم الغرض من الدراسة.

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت مجالات تسويق المنتجات بمختلف إبعادها إلا أن الدراسات والأبحاث التي تناولت تسويق المنتجات الصناعية في منطقة الخليج العربي محدودة ومن الدراسات السابقة ما يلي:

– دراسة (أ. عبد الرحمن السندي – ٢٠٠٣) بعنوان آفاق تطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بمملكة البحرين خلصت إلى إن تشجيع تلك الصناعات وإكسابها قدرة تنافسية يتوقف على عدة عوامل ضرورية منها دعم غرفة التجارة والصناعة ومساهمتها في تنمية القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية بتأسيس شركات وطنية تتخصص في مجالات البحوث ودراسات السوق وتوفير المعلومات التسويقية والفرص التجارية مع الدعم الحكومي للصادرات من خلال حذمه من الإجراءات البناءه.

– دراسة (د. رامز الطنبور – ٢٠٠٤) بعنوان معوقات النهوض بالأداء التسويقي في الوطن العربي وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم مشاكل التسويق تتركز في قلة حجم الإنتاج التي تزيد من التكلفة وبالتالي عدم القدرة على المنافسة، وإبتعاد الصناعات الوطنية عند إجراء أبحاث لدراسة السوق والمستهلك للزيادة في التكاليف في ضوء إنتاج ذو جودة ضعيفة لا تتمتع بقوة المنافسة المحلية وغير مقبولة خارجياً.

– دراسة (حبيب الله محمد، رحيم التركستاني – ١٩٩٨) بعنوان معوقات تصدير المنتجات الخليجية غير النفطية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في دول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع تزايد المنافسة العالمية بدأت الشــركات الخليجيــة تواجه بعض التحديات الداخلية والخارجية والرسمية عند ممارستها نشاط التصدير، وأدى ذلك إلى إضعاف القدرات الخليجية على التصدير بصورة متكافئة في الأسواق الخارجيــة. ومن خلال المسح النظري توصلت الدراسة إلى أن هناك ٢٥ معوقاً تســويقياً يمكــن أن تتعرض لها الشركات التي تمارس نشاط التصدير. وباختبار تلك المعوقات على الشركات الخليجية المصدرة غير النفطية ميدانياً، وجدت الدراسة أن الشركات الخليجية تتعرض إلى ١٢ معوقاً أثناء قيامها بنشاط التصديرمنها ضعف الإنتاج وتواضع جودته واســعار غيــر تنافسية وعدم الأخذ بالأساليب التكنولوجية في مجالات التســويق وعــدم فاعليــة الــدعم الحكومي للصناعات الوطنية.

– دراسة (د. فاروق عبد الفتاح رضوان – ١٩٨٨) بعنــوان الاســتراتيجيات التسويقية للمنشآت الصناعية السعودية لمواجهة المنافسة الاجنبية: دراسة ميدانيــة لقطــاع الصناعات الغذائية. تهتم المملكة العربية السعودية بالتنمية الصناعية بهدف الوفــاء ذاتيــا باحتياجات المجتمع السعودي، وتنويع النشاط الاقتصادي لضمان النمو المتوازن لمصــادر الدخل القومي، وتقليل الاعتماد تدريجيا على الخارج للمحافظة على عائدات المملكة مــن النقد الأجنبي. ولم يكن اهتمام الدولة للتنمية الصناعية قاصرا فقط علــى مجــرد وضــع سياسات وعمل دراسات، وإنما تعدى ذلك إلى رصد المبــالغ بميزانيــة الدولــة وإقامــة المشاريع وتقديم التسهيلات اللازمة التي تساعد على تنميــة القطــاع الصــناعي العــام والخاص). وقد ظهرت آثار هذا الاهتمام بصورة جلية في ازدياد المشروعات الصــناعية ثقيلة أو خفيفة، إنتاجية أو استهلاكية، وزاد تبعا لذلك حجم الإنتاج الصناعي المحلي، فقــد بلغت عــدد المصانع المنتجة – عدا مصانع تكرير البترول –١٥١١ مصنعا رأس مالهــا

٣٢٢٦٤,٩ مليون ريال، وبلغت قيمة الإنتاج الصناعي لها ٢٢٩٨ مليون ريال عام ١٤٠٥/١٤٠٤ هـ. ولضمان تصريف إنتاج هذه المصانع أصدرت الدولة مجموعة من التشريعات والنظم لتدعيم الصناعة الوطنية وتشجيع استهلاك منتجاتها.

رأي الباحثان: تعتبر الصناعات البترولية ومشتقاتها هي الصناعات الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي وعصب الأقتصاد الوطني وإعتماد الأسواق المحلية على استيراد إحتياجاتها المختلفة من دول العالم الأخرى مما يشكل تهديد لأمنها وزيادة إعتمادها على الأخرين في تدبير إحتياجاتها مما يشوبه الكثير من الأخطار الأمر الذي جعل العديد من رجال الأستثمار يسعىإلى إقامة أستثمارات صناعية ضخمة في محاولة لتوفير إحتياجات البلاد ولكن نظراً لمحدودية الأسواق الخليجية ومنافسة الصناعات الأجنبية وغيرها من العوامل إدى إلى ضعف قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية وسوف يحاول الباحثان التعرف على تلك المعوقات التي تحد من القدرة التنافسية للصناعات الوطنية بدولة الكويت مع وضع بعض التوصيات التي من شأنها زيادة القدرة التنافسية للصناعات الوطنية.

المبحث الثاني: السوق المحلي والصناعات الكويتية

أولا: واقع خصائص السوق المحلي الكويتي

يتسم السوق المحلي الكويتي بعدة خصائص مختلفة منها ما نشأ من واقع البيئة ومنها ما طرأ عليه تغيير مع مرور الزمن نتيجة عوامل ومؤثرات اقتصادية وسياسية محلية وخارجية. ومن أهم ما يتصف به السوق المحلي هو محدودية طاقته الاستيعابية بسبب صغر حجم الطلب والاستهلاك.

ونظرا لعدم توفر عمالة وطنية كافية لتغطية احتياجات البلاد، والعودة للاتجاه نحو استقدام أعداد كبيرة من العمالة المنزلية، بعد أزمة الاحتلال عام ١٩٩٠، نتج عنه زيادة كبيره في العمالة الوافدة، والتي تقوم بطبيعتها على تحويل نسبة كبيرة من دخولها لعائلاتها في بلدانها، بالإضافة الى محدودية احتياجاتها وإنفاقها في السوق المحلي.

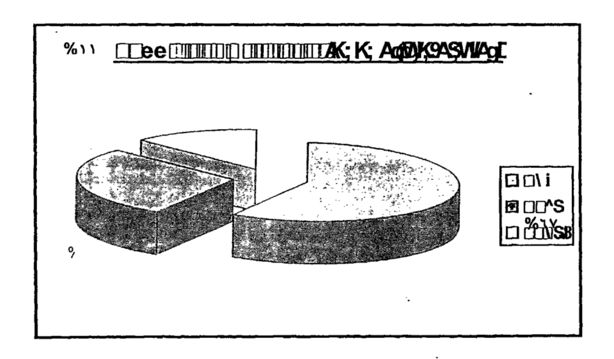
أضف إلى ذلك فإن السوق المحلي يتصف بأنه سوق مفتوح تتعدد فيه وتتنوع المنتجات المستوردة بكميات كبيره، ولعل السبب في ذلك يعود الى ضيق القاعدة الإنتاجية المحلية وعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات المتنوعة في هذا السوق، أضف الى ذلك محدودية القيود المفروضة على كميات الواردات وتدني مستوى الحماية الجمركية على السلع المشابهة المستوردة مما اسهم في تفشي ظاهرة الإغراق.

ومن ناحية أخرى يتسم السوق المحلي باعتماده الشديد على قناتين رئيسيتين للتسويق، تستخدمهما معظم المصانع المحلية والوكلاء الموردين، الأولى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، حيث أظهرت عدة دراسات ان حوالي (٧٠%) من السلع الاستهلاكية يتم تصريفها من خلال تلك الجمعيات. في حين أن القناة الثانية المناقصات والممارسات الحكومية و يتم من خلالها توفير احتياجات الدولة من مواد ومعدات وسلع متعددة لتنفذ مشاريعها المختلفة. وقد بدأت هذه القناة في الأونة الأخيرة بالانكماش في ظل الوضع الإقتصادي الراهن نتيجة العجز في الموازنة العامة للدولة والانخفاض في الإنفاق الحكومي، مما حدى بالصناعيين والتجار الى الاتجاه والتركيز على القطاع الخاص في ترويج وتصريف منتجاتهم وسلعهم.

أما عن واقع السوق الإعلانية في دولة الكويت، فقد ذكرت دراسة لجمعية الإعلان لدول مجلس التعاون الخليجي، أن الإنفاق الإعلاني في وسائل الإعلام التقليدية

في الكويت إرتفع من ٢٩,٥ مليون د.ك في عام ٢٠٠٢ الى ٣٣,٧ مليون د.ك في عام ٢٠٠٣، أي بمعدل نمو بلغ ١٤ بالمائة.

وعلى الرغم من أن حجم الإنفاق الإعلاني لا يزال متواضعا مقارنة مع حجم الانفاق بالمملكة العربية السعودية (٨٠ مليون د.ك) و (٤٠ مليون د.ك) لدولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أن النمو في السوق الإعلانية الكويتية يعطي مؤشرا إيجابيا على زيادة الاهتمام بهذه الوسيلة الترويجية الهامة من قبل الصناعيين والتجار في دولة الكويت.



ويوضح الشكل البياني السابق نتائج دراسة توزيع الإنفاق الإعلاني لعام ٢٠٠٣ على وسائل الإعلام التقليدية (الصحف والمجلات والتلفزيون). حيث تمكنت الصحف من الحصول على أعلى نسبة إذ بلغت ٦٨% من إجمالي الإنفاق أي ما يعادل ٢٢,٥ مليون د.ك. وتلاها المجلات بنسبة ٢٢% من إجمالي الانفاق أي ما يعادل ٧,٤ مليون د.ك. أما حصة التلفزيون والتي بلغت حوالي ٣,٨ مليون د.ك. فقد شكلت نسبة ١١% من إجمالي الإنفاق الإعلاني. وقد أشارت الدراسة كذلك الى أن ذروة النشاط والإنفاق الإعلاني يتركز عادة في اشهر الشتاء بينما تنخفض الى أدنى معدلاتها خلال اشهر الصيف، ويعزا ذلك الى طبيعة مناخ الكويت الصيفي وركود الحركة الاقتصادية في موسم الإجازات الصيفية.

ثانيا: واقع الصناعات التحويلية

تم تصنيف منشآت الصناعة التحويلية في دولة الكويت وفق التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC)، والذي يتحدد بموجبه تصنيف المنشآت حسب نشاطها الاقتصادي طبقا لمجموعة السلع الرئيسية المنتجة. وتنقسم الصناعات التحويلية الى (٩) نشاطات أو قطاعات صناعية رئيسية بالإضافة الى قطاع إنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي وقطاع المناجم والمحاجر، والجدول رقم (١) يوضح أنشطة قطاع الصناعات التحويلية وما تشملها من منشآت صناعية في دولة الكويت.

جدول رقم (١) أنشطة قطاع الصناعات التحويلية في دولة الكويت

م	الصناعات التحويلية	شمول الأنشطة الصناعية
١	الغذائية والمشروبات	الحيوانات الحية، لحوم ومحضراتها، الألبان ومنتجاتها، المخابز والحلويات، مواد غذائية، علف، مياه معدنية ومشروبات
٢	المنسوجات والملابس	صناعة الأقمشة، تفصيل الملابس، الأقمشة البلاستيكية، تجهيز الجلود
٣	الخشب والمنتجات الخشبية	تشغيل الأخشاب، منتجات خشبية، الأثاث الخشبي والتركيبات
٤	الورق والطباعة	منتجات الورق، أوعية وعلب كرتون، الطباعة، النشر
٥	المنتجات الكيماوية	كيماويات صناعية، أسمدة كيماويات ومبيدات، الأصباغ والورنيش،مستحضرات التنظيف، تكرير البترول،منتجات البلاستيك، الصابون، المطاط
٦	التعدينية غير المعدنية	الزجاج ومنتجاته، الإسمنت والحصى، ومواد البناء الأخرى
٧	المعدنية الأساسية	الحديد والصلب، سحب الألمنيوم
٨	المعدنية والمعدات المصنعة	أثاث وتركيبات معدنية، معدنية إنشائية إصلاح الماكينات، أجهزة كهربائية، معدات، نقل،
٩	صناعات تحويلية أخرى	نقل، سيارات، صناعة مجوهرات، صناعة لم تصف في مكان أخر

بلغ عدد المنشآت في قطاع الصناعة التحويلية وفق لبيانات أصدرتها الهيئة العامة للصناعة لعام ٢٠٠٣، حوالي (٨٤٠) منشآه صناعية قائمة و(٢٣٧٠) حرفة صناعية

قائمة. وتوضح الجداول التالية مقدار التغير لتوزيع عدد المنشآت والحرف الصناعية القائمة حسب النشاط الصناعي خلال الفصل الرابع من العام ٢٠٠٣:

جدول رقم (٢) عدد المنشآت الصناعية القائمة موزعة حسب النشاط الصناعي خلال الفصل الرابع من العام ١٩٩٨ :

م	النشاط الصناعي	عدد المنشآت الصناعية القائمة			مقدار التغيير خلال الفصل
		أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	
١	استغلال المناجم والمحاجر	٢٧	٢٦	٢٦	٠
٢	المواد الغذائية	٩٢	٩٢	٩٢	٠
٣	المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية	١٩	١٨	١٨	١-
٤	الخشب ومنتجاته	٨٩	٨٨	٨٨	١-
٥	منتجات الطباعة والنشر	٧٥	٧٥	٧٥	٠
٦	الكيماويات والمشتقات النفطية	١٠٧	٩٩	٩٩	٨-
٧	المنتجات التعدينية غير المعدنية	١٨١	١٨١	١٨٦	٥
٨	صناعات معدنية أساسية	٢٤٧	٢٤٥	٢٤٦	١-
٩	المنتجات المعدنية	٤	٤	٤	٠
١٠	صناعات تحويلية أخرى	٦	٧	٦	٠
	إجمالي	٨٤٦	٨٣٥	٨٤٠	٦-

* عدد المنشآت الصناعية القائمة موزعة حسب النشاط الصناعي حتى ٢٠٠٣/١٢/٣١.

جدول رقم (٣) عدد الحرف الصناعية القائمة موزعة حسب النشاط الصناعي خلال الفصل الرابع من العام ٢٠٠٣

النشاط الصناعي	عدد الحرف الصناعية القائمة			مقدار التغيير خلال الفصل
	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	
المواد الغذائية	١٥٦	١٥٥	١٥٦	٠
الخشب ومنتجاته	٦٢٦	٦٢٨	٦٢٣	٦
الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	١٤٨	١٤٨	١٤٩	١
المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية	٤٠٤	٤٠٥	٤٠٨	٤
الكيماويات والمشتقات النفطية	٦٩	٦٩	٧١	٢
المنتجات التعدينية غير المعدنية	٨٤	٨٤	٨٦	٢
المنتجات المعدنية	٨٥٨	٨٥٦	٨٦٤	٦
منتجات اخرى	٤	٤	٤	٠
الإجمالي	٢٣٤٩	٢٣٤٩	٢٣٧٠	٢١

* عدد الحرف الصناعية القائمة موزعة حسب النشاط الصناعي حتى ٢٠٠٣/١٢/٣١

ويوضح الجدول التالي ان عدد الصناعات الصغيرة والحرف الصناعية التي يقل عدد المشتغلين فيها عن (١٠) أشخاص قد بلغ (٣٣٧٣) منشأة، حيث تركزت معظمها في خمسة قطاعات هي الصناعات الغذائية والمشروبات (٧٣% من منشآت القطاع)، صناعة المنسوجات والملابس (٩٨%)، صناعة الخشب والمنتجات الخشبية (٨١%)، صناعة المنتجات المعدنية والمعدات المصنعة (٧٨%) وأخيرا صناعات أخرى (٩٦%).

جدول رقم (٤) توزيع عدد المنشآت التحويلية حسب فئات عدد المشتغلين والقطاع الصناعي

م	قطاع الصناعة التحويلية	عدد المنشآت حسب فئات عدد المشتغلين				مجموع القطاع	النسبة من المجموع الكلي
		١٠ فأكثر	النسبة من القطاع	٩ فأقل	النسبة من القطاع		
١	الغذائية والمشروبات	٨١	%٢٧	٢١٨	%٧٣	٢٩٩	٧,٧
٢	المنسوجات والملابس	٤٠	%٢	٢١٠٢	%٩٨	٢١٤٢	٥٤,٨
٣	الخشب والمنتجات الخشبية	٦٩	%١٩	٣٠١	%٨١	٣٧٠	٩,٥
٤	الورق والطباعة	٥٤	%٧٤	١٩	%٢٦	٧٣	١,٨
٥	المنتجات الكيماوية	٣٧	%٩٥	٢	%٥	٣٩	١,٠
٦	التعدينية غير المعدنية	٩٩	%٧٧	٢٩	%٢٣	١٢٧	٣,٢
٧	المعدنية الأساسية	٤	%١٠٠	٠	% ٠	٤	٠,١٠
٨	المعدنية والمعدات المصنعة	١٤٦	%٢٢	٥٣٢	%٧٨	٦٧٨	١٧,٣
٩	صناعات أخرى	٨	%٤	١٧٠	%٩٦	١٧٨	٤,٦
	المجموع	٥٣٨	%١٤	٣٣٧٣	%٨٦	٣٩١١	%١٠٠

أما الصناعات التي يصل عدد المشتغلين فيها الى (١٠) فأكثر فإن عددها وصل الى (٥٣٨) منشأة، تركزت معظمها في أربع قطاعات رئيسية وهي صناعة الورق والطباعة (٧٤% من منشآت القطاع)، صناعة المنتجات الكيماوية (٩٥%)، صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية (٧٧%)، وأخيرا الصناعات المعدنية والأساسية (١٠٠%).

فيما يتعلق بنمو الصناعة التحويلية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، فإن الجدول التالي يوضح تطور الناتج المحلي للصناعة التحويلية بالأسعار الجارية خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣.

جدول رقم (٥) تطور الناتج المحلي للصناعة التحويلية بالأسعار الجارية خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣

م	الصناعات التحويلية	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
		مليون دينار كويتي			
١	الغذائية والمشروبات	٤٥,١	٤٥,٥	٢٩,٦	٢٩,٨
٢	المنسوجات والملابس	٣٣,١	٣٣,٥	٣٣,٦	٣٧,٥
٣	الخشب والمنتجات الخشبية	١٢,٣	١٢,٣	١٧,٤	١٦,٥
٤	الورق والطباعة	٢٣,٥	٢٤,٢	١٥,٦	١٧,٣
٥	المنتجات الكيماوية	٥١,٧	٢٩,٠	٢٩,٤	٣١,٣
٦	التعدينية غير المعدنية	٤٢,٢	٣٨,٢	٢١,٣	١٨,٦
٧	المعدنية الأساسية	٥,٥	٤,٩	٥,٠	٤,٧
٨	العدنية والمعدات المصنعة	٤٧,٣	٤٤,٣	٥٤,٦	٦١,٧
٩	صناعة أخرى	٣,١	٣,١	٥,٤	٥,٦
	المجموع	٢٦٣,٨	٢٣٥	٢١١,٩	٢٢٣

المصدر: التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية (إبريل ١٩٩٤) وزارة التخطيط- الإدارة المركزية الإحصاء.

ويلاحظ من الجدول رقم (٥) أن حجم الناتج المحلي للصناعة التحويلية لعام

٢٠٠٣ وصل إلى (٢٢٣) مليون د.ك أي ما يعادل (٨٤,٥٣%) من الناتج المحلي للصناعة لعام ٢٠٠٠ و (٩٤,٨٩%) من النناتج المحلي للصناعة عام ٢٠٠١ ثم عادت للأرتفاع عام ٢٠٠٢ بنسبة (٥,٢٤%). فعلى الرغم من أن الكويت قد مرت خلال عقد التسعينيات بأزمات اقتصادية حادة، لم يتمكن الكيان الاقتصادي التخلص من مضاعفاتها، إلا أن تلك الأزمات مجتمعة لم يرق تأثير حدتها إلى حدة تأثير كارثة العدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت. فبعد الدمار والتخريب والسلب التي تعرض له قطاع الصناعة التحويلية جراء العدوان العراقي عام ١٩٩٠، يمكننا القول أن الصناعات المحلية عادت تقريباً إلى ما كانت عليه (عام ١٩٨٩) بالنسبة لحجم المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت (٢٣٥) مليون د.ك، إلا أن هناك اختلاف في حجم مساهمة كل قطاع. إذ نجد أن الناتج المحلي للصناعة قد انخفض في عام ٢٠٠٣ عما كان عليه في عام ٢٠٠٠ في كل من القطاعات التالية: صناعة المواد الغذائية والمشروبات، وصناعة الورق والطباعة، وصناعة المنتجات الكيماوية وصناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية والمعدنية الأساسية. في المقابل فقد ارتفعت مساهمة الناتج المحلي للصناعة في عام ٢٠٠٣ عما كان عليه الوضع في عام ٢٠٠٠ في قطاع صناعة المنسوجات والملابس، وصناعة الخشب والمنتجات الخشبية، وصناعة المنتجات المعدنية والمعدات المصنعة وصناعية أخرى.

ومن خلال ما تقدم، يمكن أن نصف واقع قطاع الصناعة التحويلية بشكل عام على أنه في حالة ركود نسبي وأن نمو مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي محدود جداً. وقد يعزى سبب انخفاض نمو هذا القطاع إلى ضعف القنوات التسويقية المحلية، أو عدم إمكانية الصناعات المحلية من تلبية احتياجات السوق، أو قد يكون ذلك ناجم عن عدم

القدرة على زيادة صادرات المنتجات الوطنية من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة.

وسنحاول في الأجزاء اللاحقة من هذه الدراسة الإجابة على هذه التساؤلات وتسليط الضوء على أبعاد الوضع القائم للصناعة المحلية، وتحديد أسباب النمو البطيء في هذا القطاع من منظور الأداء التسويقي وكفاءة السياسات التسويقية المتبعة في المصانع المحلية.

المبحث الثالث: معوقات التسويق للمصانع الكويتية

أما بخصوص المعوقات والمشاكل التي تواجه مصانع العينة، فبالإضافة إلى الاستفادة من نتائج المقارنة التحليلية، كانت هناك لقاءات واجتماعات مع عدد كبير من الصناعيين تم من خلالها استخلاص وتوفير الكثير من المعلومات عن مشاكل التسويق التي تواجه الصناعات الكويتية. ولذلك يمكن تقسيم هذه المعوقات والصعوبات الى ثلاث محاور وهى:-

المحور الأول:

١- مشاكل ومعوقات من داخل المنشأة أو المصنع

- عدم اهتمام العديد من المصانع الكويتية بتوفير الكوادر المتخصصة ذات الكفاءة العالية في مجال تسويق منتجاتها، وبالتالي صعوبة تطبيق الأساليب العلمية السليمة في معالجة المشاكل التسويقية التي تواجه مثل هذه المصانع، أو وضع البرامج والخطط التسويقية لمواجهة المنافسة وزيادة حصة منتجاتها في السوق،

بالإضافة إلى عدم تخصيص ميزانية مناسبة للصرف على الدعاية والإعلان بغرض ترويج منتجاتها حيث أن العديد من المصانع المحلية تكلف أحد مدراء الشركة (مدير الإنتاج – المدير المالي – المدير الإداري – العضو المنتدب) للقيام بنشاط إدارة التسويق وذلك بهدف تخفيض التكاليف.

- قلة الاستعانة بالخبرات والخدمات الاستشارية في معالجة مشاكل التسويق خاصة في مجالات الإعلان والترويج والتصدير أو في وضع البرامج والأهداف التسويقية للمنشأة والمنتج.
- عدم الاهتمام بأبحاث السوق لعدم توافر نظام معلومات جيد يتابع وضع السوق والمنتجات المنافسة ويساعد على اتخاذ القرارات المناسبة.
- عدم القدرة على تحديد أسعار البيع المناسبة بسبب عدم القدرة على دقة احتساب تكاليف الإنتاج والنقل أسعار المواد الأولية المستوردة أدى إلى عدم القدرة على مواجهة المنافسة السعرية من السلع المستوردة في السوق المحلي.
- قلة الاهتمام في رفع قدرات المنشأة على تطوير وتحسين منتجاتها ومتابعتها المستمرة لرغبات واحتياجات المستهلك.
- عدم تطبيق نظام الحوافز والبونص (نسبة البيع) لمندوبي المبيعات لدى عدد كبير من المصانع واتباع نظام الراتب الثابت.
- الفهم الخاطئ لعملية التسويق عند الكثير من المسئولين في الإدارات العليا حيث يعتقد هؤلاء أن عملية التسويق هي مجرد عملية تبادل سلعة بين بائع ومشتري

وإهمال الدور الأساسي لهذه العملية والمتمثل في خدمة المستهلك قبل أن يبدأ بالشراء وحتى بعد اقتناءه السلعة.

- عدم الاهتمام بوجود جهاز تسويق مختص يناط به نشاط التسويق بالكامل، وذلك نتيجة الاعتقاد الخاطئ بأن نشاط التسويق هو عبارة عن عملية بيع وتوزيع فقط، وأن أي اقتراح لرصد ميزانية خاصة لهذا النشاط تعتبر مصاريف غير مجدية لدى صاحب القرار بالمنشأة.

٢- مشاكل ومعوقات محلية ولكنها من خارج المنشأة

- المنافسة الشديدة من المنتجات المستوردة والتي تصل في بعض الأحيان إلى حد الإغراق وخاصة من دول شرق آسيا وبعض دول مجلس التعاون الخليجي.
- عدم التزام كثير من المنافسين بمقاييس الجودة العالمية وذلك نتيجة لقلة الرقابة الجمركية على دخولها.
- قلة الوعي الفني والذي يقصد به الإلمام الكافي بمعايير المقارنة المطلوبة عند الشراء لدى عدد كبير من المستهلكين المحليين، حيث يغلب التركيز على معيار السعر وتهمل المعايير الأخرى.
- صغر حجم القاعدة السكانية ونوعية تركيبتها والتي تشمل نسبة كبيرة من العمالة الوافدة، أدت جميعها إلى انخفاض القوة الشرائية وتقليص الطاقة الاستيعابية للسوق المحلي.

- تغيير النمط العام للاستهلاك نتيجة لتغيير التركيبة السكانية من حيث الجنسية والنوع.. الخ، حيث أن غالبية عدد السكان في عام ٢٠٠٣، والبالغ عددهم حوالي ٢,٢ مليون نسمة، هم من ذوي الدخول المنخفضة، والذين غالبيتهم من العزاب، تكون قوتهم الشرائية ضعيفة، علاوة على تحويل جزء كبير من دخولهم لعائلاتهم في بلدانهم بدلاً من إنفاقها في السوق المحلي.

- ارتفاع تكاليف الدعاية والإعلان في وسائل الإعلام المختلفة وخاصة في التلفزيون، وعدم قدرة عدد كبير من المصانع المحلية على توفير الميزانية اللازمة لتكاليف الدعاية والإعلان.

- عدم التزام الجهات الرسمية في المناقصات والممارسات الحكومية بتطبيق القرارات الصادرة بخصوص إعطاء الأولوية والتفضيل للمنتج الوطني عند الشراء، وإن كان أعلى في السعر بحدود ١٠% عن أسعار المنتجات المستوردة من الخارج.

- العوائق والمشاكل التي تضعها معظم الجمعيات التعاونية الاستهلاكية عند محاولة إدخال المنتجات الوطنية لأسواقها المركزية، بالإضافة إلى عدم إعطاء أي أولوية أو تمييز لهذه المنتجات.

- عدم توفر المعارض الدائمة للمنتجات الوطنية، وارتفاع تكاليف المعارض المؤقتة مما يجعل الاشتراك في هذه المعارض مقتصراً على عدد محدود جداً.

- العدد الضئيل من الشركات المتخصصة في تسويق المنتجات الوطنية إلى الخارج.

- عدم توفر الحماية الكافية للصناعة الوطنية خلال فترة ما قبل الغزو، وتوقف العمل بها بعد التحرير.
- التأخير في اخراج البضائع من الموانئ – خاصة في ميناء الدوحة الصغير وأحياناً في غيره – نتيجة عدم توفر الحاويات في بعض الأحيان.
- قوة العلامات أو الأسماء التجارية للشركات العالمية ذات الشهرة وارتباطهما في أذهان المستهلكين المحليين تعتبر محصلة للدعم المالي الكبير الذي تقدمه تلك الشركات لنشاط الدعاية والإعلان والتسويق لمنتجاتها لفترات زمنية طويلة.
- عدم توافر الدعم الكافي والتعويض المالي لإعادة بناء ما تم تدميره من منشآت صناعية جراء العدوان العراقي الغاشم مما أدى إلى انقطاع منتجاتها عن الأسواق لفترة زمنية طويلة.
- صفة انفتاح السوق المحلي وتعدد وتنوع المنتجات المستوردة وبكميات كبيرة، بالإضافة إلى ضعف إحكام الرقابة الجمركية على المنتجات المخالفة للمواصفات والمقاييس المحلية، أدت جميعها إلى انخفاض حصة المنتجات الوطنية في السوق المحلي.
- طبيعة المستهلك المحلي بشكل عام في عدم إلمامه الكافي بمعايير المقارنة والتفضيل عند الشراء، تجعله يركز على السعر كمعيار أساسي في انتقاء احتياجاته دون الأخذ بعين الاعتبار أي ميزات أخرى للسلعة المراد شراءها.

♦ سلوك ونمط المستهلك المحلي المحدود بشكل عام تجاه الإقبال على المنتجات الوطنية، نتيجة النقص الملموس في دور أجهزة الإعلام والمؤسسات التعليمية والتربوية المحلية في عملية توعية المستهلك بأهمية دعم المنتجات الوطنية.

♦ ضيق السوق المحلي من العوامل الرئيسية المؤثرة على حجم الطلب والقوة الشرائية، فبالرغم من إرتفاع مستوى المعيشة والدخل الفردي المستقر والمتنامي الذي تجاوز متوسطة خمسة آلاف دينار كويتي سنوياً غير أن الطلب الإجمالي على السلع والخدمات يتصف بمحدودية الطاقة الإستيعابية بسبب قلة عدد السكان. لذا مهما ارتفعت أنماط الاستهلاك الفردي يبقى الطلب الإنماني محدوداً. وقد أدى ضيق السوق هذا إلى سلبيات عديدة وصعوبات جمة واجهتها الصناعة في الكويت، يمكن إيجازها بالتالي:

١- عدم القدرة على الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير (MASS PRODUCTION) وما يتبعه من إتساع الفجوة بين الطاقة الإنتاجية والفعلية المتاحة للمصنع والطاقة المستغلة والذي أدى إلى تدني المبيعات بحدة في بعض المصانع عن التقديرات الأولية، وكمثال على ذلك مصانع مواد التشييد والبناء التي تعمل بنصف طاقاتها الإنتاجية.

٢- زيادة تكاليف الإنتاج وضعف القدرة التنافسية أمام البضائع المستوردة. وقد يكون السبب في ذلك أن بعض المنشآت الصناعية تضطر إلى الاحتفاظ بعمالة قد تزيد عن حاجتها الآنية خوفاً من عدم توافر العمالة المدربة عن الحاجة لها مستقبلاً، مما ينجم عنه عدم توازن ما بين حجم العمالة وحجم الإنتاج وبالتالي ارتفاع في تكاليف الإنتاج.

٣- إصرار عدد من المستثمرين إلى صرف النظر عن مشاريعهم الصناعية لعدم جدواها الاقتصادية بسبب ضآلة حجم الطلب المحلي بالدرجة الأولى، وصعوبة التصدير بالدرجة الثانية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك مثلاً مشاريع المواد الحفازة (العامل الكيميائي الوسيط)، الإطارات، تجميع السيارات البولي فينيل كلورايد. أما المشاريع التي قامت معتمدة على تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية فهي تعاني من صعوبات في تسويقها بسبب الاحتكارات العالمية والقيود الصارمة التي تضعها بعض الدول الأوروبية على هذه المنتجات. والفرص المتاحة أمام نمو الصناعة الوطنية هي أرحب وأوسع نطاقاً من مجرد النظرة إلى السوق المحلية الضيقة. فالسوق الخليجية تشترك بالعديد من الصفات المتشابهة، وآفاق التعاون الخليجي والتنسيق والتكامل ببرامج وخطط وسياسات التصنيع بين دوله يطرح نفسه كبديل لمحدودية السوق الداخلية.

٤- الدعم المادي الكبير الذي تخصصه الشركات والمؤسسات المالكة العالمية لنشاط الإعلان والتسويق لوكلائهم المحليين مما يدعم ارتباط العلامات والأسماء التجارية المشهورة والعالمية في أذهان عدد كبير من المستهلكين المحليين وصعوبة التأثير عليهم لتغيير ولاءهم لهذه العلامات والأسماء التجارية.

٥- المشاكل والمعوقات التي تواجه المصانع المحلية عند محاولة تصدير منتجاتها إلى الدول الأخرى وارتفاع تكاليف النقل و عدم الالتزام الكامل بتطبيق الاتفاقية الاقتصادية من بعض دول مجلس التعاون الخليجي

٦- الواردات الضخمة التي تصل إلى حد تشبع السوق من هذه المنتجات مما يؤدي إلى قيام المصانع المحلية بتخفيض أسعارها بغية بيع منتجاتها.

وفي هذا المجال صدر في شهر أكتوبر من عام ١٩٨٢ قانون بالموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي العربية لتوحيد السياسات الاقتصادية والتشريعات التجارية والصناعية، وكذلك النظم الجمركية بين الدول الأعضاء. وتنص الاتفاقية على أن تسمح الدول الأعضاء باستيراد المنتجات ذات المنشأ الوطني، كما تسمح بتصديرها إلى الدول الأعضاء الأخرى، على أن تعامل معاملة المنتجات الوطنية، وتعفى من الرسوم الجمركية. كما تنص الاتفاقية على عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصورة موحدة، وعلى حرية ممارسة النشاط التجاري لمواطني دول المجلس.

كما أن التنسيق الصناعي على مستوى العالم العربي ومحاولة فتح أسواق للمنتجات الكويتية من الأمور المطلوبة والممكنة لتوسيع نطاق السوق المحلي على المستوى الخارجي.

ولعل جهود بنك الكويت الصناعي بعد التحرير في إنشاء شركة وطنية متخصصة لتسويق المنتجات الكويتية في السوق المحلي وأسواق التصدير بدأت تثمر خاصة بعد أن جاءت توصية دراسة الجدوى الأولية التي أعدها مركز التجارة الدولية

(International Trade Center)، في نهاية عام ١٩٩٤، وبتكليف من البنك وتمويل من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، بضرورة تأسيس وإقامة مثل هذه الشركة.

وقد تم بالفعل تأسيس الشركة الكويتية الوطنية للتسويق، في عام ١٩٩٨ لتقوم بتنشيط التسويق للمنتجات المحلية سواء عن طريق تسويقها محلياً أو إلى الخارج.

المحور الثاني: مشاكل ومعوقات التسويق وعلاقاتها بالسياسات والإجراءات الحكومية في دولة الكويت:

١- ضعف أو عدم توفر الحماية الجمركية حيث أن اتباع سياسة الباب المفتوح وعدم ترشيد الاستيراد يؤدي إلى التأثير على المنتج الوطني الذي أصبح يتصف بالجودة والكفاءة والوفرة في كثير من المنتجات.

٢- عدم الالتزام بتطبيق مبدأ إعطاء الأولوية للمنتج المحلي في المناقصات والممارسات لأجهزة الدولة الرسمية.

٣- التغيير في التركيبة السكانية وتأثيرها في تغيير نمط الاستهلاك في السوق المحلي.

٤- عدم توفر المعارض الدائمة التي تعمل على التعريف بالمنتج المحلي وتشجيع استهلاكه، وكذلك عدم الاهتمام بعمليات الدعاية والإعلان للمنتجات المحلية في أجهزة الإعلان الرسمية.

٥- عدم الالتزام بالمواصفات القياسية.

٦- وجود بعض الإجراءات والمعوقات من أجهزة الدولة الرسمية مثل (البلدية – التجارة – الجمارك... الخ)، وهو ما يسمى بالروتين الحكومي – تؤثر بشكل مباشرة وغير مباشر على تسويق المنتجات الوطنية.

المحور الثالث: ربط التسويق بالمسار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة عن طريق:

١- تشجيع تشغيل العمالة الوطنية.

٢- دعم الصناعات الوطنية وإقامة معرض دائم لهذه الصناعات.

٣- الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.

٤- زيادة وتنمية الوعي بدور المستهلك.

٥- تنظيم المعارض في المدارس لإبراز أهمية تشجيع الإقبال على استهلاك المنتجات الوطنية.

٦- اتفاقية الجات وتأثيرها على تسويق المنتجات.

٧- تشجيع قيام الصناعات الثقيلة المبنية على التصدير واستبدال النفط بالطاقة.

المبحث الرابع: استعراض وتحليل نتائج الدراسة

وقد تم اختيار عينة المنشآت الصناعية لغرض هذه الدراسة لتمثل جميع القطاعات الصناعية المنتجة في دولة الكويت، وذلك للعمل على توفير بعض المعلومات الأساسية الحديثة عنها من ملء استبيان خاص تم إعداده لأغراض هذه الدراسة، حيث تم

إنتقاء (٢٠٠) منشأة، وذلك للتعرف على أهم مشاكل التسويق التي تواجهها منشآتهم واقتراحاتهم لمعالجة تلك المشاكل. والجدير بالذكر أن (١٩٣) قامت بالإجابة على الاستبيان بنسبة (٩٦,٥ %). وقد احتوى الاستبيان على البيانات التالية:

(١) بيانات عامة عن المنشأة: وتشمل الاسم التجاري للمنشأة الصناعية وعنوانها ونشاطها والسلع الرئيسية التي تنتجها.

(٢) أسئلة تتعلق بأمور التسويق لدى المنشأة الصناعية: وذلك من حيث كيفيـة تسويق المنتجات، نسبة التصدير من المبيعات الكلية، الأسباب الرئيسية لإعاقة التصدير إلى الخارج، المهام التسويقية والأشخاص المعنيين بالقيام بها، مشاكل التسويق التي تواجهها المنشأة، والنقاط التي ممكن أن تساهم في زيادة المبيعات إلى الخارج، نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية، وتأثير الدعاية والإعلان على زيادة المبيعات وغيرها من أمور.

وبالإضافة إلى المعلومات التي تم استخلاصها من الاستبيان، فقد تم ترتيب زيارات ميدانية لعدد كبير من هذه المنشآت وعقد لقاءات شخصية مع أصحابها ومدرائها، حيث تم من خلالها التعرف على الإمكانيات المتاحة والمشاكل التسويقية لمنشآتهم ووضع منتجاتهم في السوق والمنافسة التي تواجهها في السوق المحلي والخارجي.

وبعد الانتهاء من جمع البيانات والمعلومات من خلال الاستبيانات والمقابلات الشخصية والإطلاع على الدراسات والبحوث العديدة، تم تفريغ البيانات الرئيسية لكل منشأة على حدة في جداول موحدة، أخذت بعين الاعتبار المعايير والعناصر الخاصة بأمور التسويق وأهم المعوقات والمشاكل التي تواجه المنشأة. ومن خلال تلك الجداول تم

تحليل البيانات وإعداد ملخص يتضمن التقييم العام لأداء وكفاءة المنشآت في تطبيق السياسات التسويقية، ومن خلال المقارنة التحليلية لردود مصانع العينة ومن واقع سجلاتهم، تم استخلاص النقاط التالية:

* اتضح من تحليل استبيانات عينة المنشآت الصناعية أن معظم المنشآت (٦٩%) من العينة، يتم تسويق منتجاتها محلياً وخارجيا حيث أوضحت التحليلات أن ما نسبته (٥٢%) منها تبلغ نسبة التصدير من مبيعاتهم الكلية أقل من ١٠%، في حين أن نسبة (٢٠%) من العينة نسبة التصدير من مبيعاتهم الكلية تتراوح ما بين ١١-٢٠%، وأن نسبة (٤%) من العينة نسبة التصدير من مبيعاتهم تتراوح ما بين ٥٠- ٢١%، بينما نسبة (٢٤%) منها نسبة التصدير من مبيعاتهم الكلية أكثر من ٥٠%، في حين أن هناك حوالي (١٣%) يتم تسويق منتجاتهم للخارج فقط، بينما هناك نسبة (١٨%) من العينة يتم تسويق منتجاتهم محلياً فقط.

* أما ما يتعلق بالأسباب الرئيسية التي تجعل المنشأة لا تصدر إلى الخارج أو تجعل نسبة التصدير فيها من المبيعات الكلية أقل من ١٠%، فقد اتضح أن نسبة (٥٢%) من العينة ترجع الأسباب الرئيسية إلى أن أسعارها لا تنافس الأسعار الخارجية، في حين أن نسبة (٢٨%) من العينة ترى أن الأسباب الرئيسية لذلك هو صعوبة الاتصال في الجهات الخارجية، وأما النسبة الباقية من العينة وهي (٢٠%)، فإنها ترى أسباب أخرى مثل ارتفاع التعرفة الجمركية في بعض البلدان وعدم وجود دعم حكومي للصادرات.

* تبين من تحليل العينة أن هناك نسبة تمثل (٨٠%) من المنشآت الصناعية

تواجه مشاكل في تسويق منتجاتهم محلياً، حيث إن حوالي (٤٢%) من العينة، أرجعت السبب إلى المنافسة الحادة من المنتجات المستوردة من الخارج، بينما نسبة (٢٨%) من العينة، مشاكلها ترجع إلى محدودية حجم السوق، في حين أن نسبة (١٦%) من العينة مشاكلها تعود إلى العوائق التي تصنعها بعض الجهات عند الشراء مثل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، كما اتضح أن نسبة (١١%) من العينة ترى أن هناك أسباب أخرى للمشاكل التي تواجههم في تسويق منتجاتهم محليا مثل عدم توفير حماية للصناعة الوطنية بالشكل المطلوب وخاصة عند تطبيق قانون المناقصات المركزية، حيث يعتمد في معظم الحالات على أقل الأسعار وليس على المواصفات الموضوعة وجودة المنتج، وأما النسبة الباقية من العينة وهي (٣%)، فإنها ترى أهم مشاكلها في ارتفاع أسعار منتجاتها بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج.

* أما فيما يتعلق بالتصدير إلى الخارج، يتضح أن كافة مصانع العينة تعتقد أنه بالإمكان زيادة كمية المبيعات إذا تم التغلب على بعض النقاط. حيث أوضحت استبيانات العينة أن هناك نسبة (٢٨%) ترى أن تخفيض أسعار البيع من النقاط المهمة التي يمكن أن تساهم في زيادة المبيعات إلى الخارج، بينما نسبة (١٩%) من العينة ترى أهمية توفير الدعم المادي لزيادة المبيعات إلى الخارج، في حين أن نسبة (١٧%) من العينة تؤيد إسناد المبيعات الخارجية إلى الشركة الكويتية الوطنية للتسويق والتي تم تأسيسها مؤخراً، بينما نسبة (١٥%) من العينة ترى أهمية تطوير جودة المنتج لزيادة المبيعات إلى الخارج، إلا أن نسبة كبيرة من منشآت العينة تقدر بـ (٢١%) كان رأيهما مغاير لذلك، حيث

عكست أحاسيسها وقناعاتها بوجود أسباب أخرى يمكن أن تساهم في زيادة المبيعات إلى الخارج مثل إعفاء المنتجات المحلية إعفاءً شاملاً وذلك بالتقليل من طول إجراءات التخليص للمعاملات، وتخفيض قيمة القسائم والكهرباء والماء والمحروقات، والحد من معوقات من بعض الحدود والجمارك ببعض دول الخليج، تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية لبعض الدول العربية لتبسيط الأنظمة والقوانين في التجارة الخارجية بين الدول، الدعم الحكومي للصادرات وأجور الشحن بشكل عام.

* اتضح من المقارنة التحليلية أن هناك (٣٩%) من العينة نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية لمنشأتهم تبلغ ما بين ٥١-٧٠% في حين أن نسبة (٣٥%) من العينة نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية تبلغ ما بين ٧١-١٠٠%، في حين أن هناك (٢٦%) من العينة نسبة استغلالهم للطاقة تبلغ ما بين ٢٠-٥٠%.

* كما تبين من العينة موضع الدراسة أن هناك ما نسبته (٧٨%) من العينة توجد في منشآتهم إدارة للتسويق. فيما أفادت المنشآت الباقية التي تمثل ما نسبته (٢٢%) أنه لا يتوفر لديها أي جهاز تسويق، حيث تبين أن نسبة (٤٥%) من العينة التي لا يتوفر لديها أي جهاز تسويق، يقوم المدير العام بمهام التسويق فيها، ونسبة (١١%) يقوم مدير الإنتاج بمهام التسويق فيها، ونفس النسبة وهي (١١%) يقوم المدير المالي بمهام التسويق فيها، في حين أن نسبة (٣٣%) يقوم آخرون بمهام التسويق فيها مثل المندوبين وبعض العاملين بالإدارة أو المدير التجاري بمساعدة من مدير التطوير.

* اتضح من العينة أن ما نسبته (٧٢%) من العينة يخصص ميزانية للدعاية

والإعلان، حيث يعتقد نسبة (٢٩%) منهم أن هناك تأثير، بدرجة كبيرة للدعاية والإعلان، على زيادة المبيعات، بينما نسبة (٥٠%) منهم يعتقد أن هناك تأثير بدرجة متوسطة للدعاية والإعلان على زيادة المبيعات، في حين أن نسبة (٢١%) يعتقد أن هناك تأثير بسيط للدعاية والإعلان على زيادة المبيعات. ومن ناحية أخرى فإن نسبة (٢٨%) من العينة الكلية لم تخصص أصلاً ميزانية في منشأتها للدعاية والإعلان.

* اتضح من العينة أن معظم المنشآت، (٨٥%) من العينة، تشارك في المعارض سواء كانت محلية أو خارجية، حيث أن نسبة (٧%) منهم يعتقد أن المعارض لها تأثير كبير على زيادة المبيعات، بينما يرى ما نسبته (٤٨%) منهم أن المعارض لها تأثير متوسط على زيادة المبيعات، في حين أن نسبة (٣٨%) يعتقد أن المعارض لها تأثير بسيط على زيادة المبيعات، أما النسبة الباقية (٧%) فيعتقدون أن المعارض لا يوجد لها تأثير على زيادة المبيعات. ومن ناحية أخرى فإن نسبة (١٥%) من العينة لا تشترك في المعارض سواء كانت محلية أو خارجية.

* أما فيما يتعلق بالنقاط الرئيسية التي تراها المنشأة أنها سوف تساهم بدرجة كبيرة في زيادة المبيعات باستمرار، فإن نسبة (٢٥%) من العينة ترى أهمية زيادة الدعاية والإعلان، ونسبة (١٢%) ترى أهمية التركيز على الاشتراك في المعارض المحلية، بينما نفس النسبة (١٢%) ترى أهمية التركيز على الاشتراك في المعارض الخارجية، في حين أن نسبة (٦%) من العينة تعتقد أن اشتراك موظفي إدارة المبيعات بنسبة الأرباح كفيل بزيادة المبيعات باستمرار.

وأما النسبة الباقية من العينة وهي (٤٥%)، فإنها ترجع زيادة المبيعات باستمرار لنقاط أخرى مثل إعطاء الأولوية لعرض المنتجات الوطنية من خلال الجمعيات التعاونية دون مقابل، العمل الدائم على زيادة جودة الإنتاج والعمل الدائم على محاولة تخفيض تكلفة الإنتاج وتطوير العلاقة مع العملاء، إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة، وقف المستورد الشبيه لمنتجاتنا، تنظيم معارض متخصصة لاستقبال رجال الأعمال وذلك من خلال تقديم وتبسيط إجراءات الدخول.

النتائج:

١- ضعف قدرة المنشآت الصناعية على تسويق منتجاتها على الرغم من أن نسبة (٦٩%) من العينة تسوق منتجاتها محلياً وخارجياً إلا أن نسبة (٥٢%) منها مبيعاتها الخارجية لا تتعدى نسبة (٤%) من مبيعاتها الكلية وأن (١٣%) من العينة فقط يسوق منتجاته خارجياً.

٢- على الرغم من وجود معوقات رئيسية تعوق المنشآت الصناعية على التصدير ترجع إلى أن أسعار منتجاتها ليست قادرة على منافسة الأسعار الخارجية للمنتجات المتماثلة (٥٢%)، وأن صعوبة إيجاد قنوات تسويقية خارجية في ظل المنافسة الشرسة (٢٨%) وأيضاً عدم وجود سياسة حكومية داعمة لتنمية الصادرات (٢٠%) إلا أنه يمكن دعم فرص التسويق الخارجي من خلال تطوير جودة المنتج وتخفيض أسعار البيع و توفير الدعم المادي، مع إسناد المبيعات الخارجية إلى الشركة الكويتية الوطنية للتسويق بالإضافة للحد من المعوقات

الخارجية بتخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على المستوى الخليجي والعربي وتبسيط قوانين التجارة الخارجية إنطلاقاً من نظام العولمة الجديد

٣- المنشأت الصناعية (٨٠%) تواجهة مشاكل تسويقية على المستوى المحلي ويرى (٤٢%) من تلك النسبة أن المنافسة الحادة من المنتجات المستوردة، في حين يرى (٢٨%) من النسبة يرجعها إلى محدودية حجم السوق المحلي، وأن (١٦%) منها يرجعها إلى عدم توافر الدعم الحكومي للمنتجات المحلية بالصورة المطلوبة كقيود التسويق لدي الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

٤- على الرغم من أن معظم المنشأت الصناعية لديها إدارة تسويق (٧٨%) وتخصص ميزانية للدعاية والأعلان (٧٢%) وتشترك بالمعارض سواء المحلية أو الخارجية (٨٥%) إلا إقتناع تلك المنشأت بجدوى الحملات الدعائية والإعلانية وتأثيرها على زيادة المبيعات بدرجة كبيرة لا يتعدى (٢٩%) فقط وأثر المشاركة في المعارض لا تتعدى (٧%) فقط وقد يرجع ذلك إلى عدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة لدي تلك المنشأت التي تستطيع الأخذ بالأساليب العلمية لإدارة الأنشطة وإجراء البحوث التسويقية.

٥- ترى المنشأت الصناعية (٤٥%) أنه يمكن زيادة المبيعات من خلال حزمه من الإجراءات منها أولوية العرض للمنتجات الوطنية بالجمعيات التعاونية الأستهلاكية وأرتفاع مستوى جودة المنتجات وخفض تكلفتها وتطوير العلاقة مع العملاء وتنظيم معارض لرجال الأعمال مع دعم حكومي لوضع قيود حماية من المنتجات المستوردة المتماثله. ويرى (٢٥%) الأهتمام بزيادة ميزانية الدعاية

والأعلان و ويرى (١٢%) العمل على ضرورة الأشتراك بالمعارض المحلية وبنفس النسبة للمعارض الخارجية، ويرى (٦%) منح رجال المبيعات نسبة من الأرباح.

التوصيات والحلول المقترحة لمواجهة مشاكل التسويق في القطاع الصناعي الكويتي

ومن المعلوم أن الإنتاج والتسويق هما نشاطان اقتصاديان يكمل أحدهما الآخر ويتضافران لإشباع حاجة المستهلك من السلع والخدمات، فالنشاط الإنتاجي يؤدي إلى تغيير شكل المواد الداخلة في العملية الإنتاجية لإنتاج السلعة التي ترضي رغبات وحاجات المستهلكين أو المشتريين. أما النشاط التسويقي فإنه يمكن المستهلك من الاستفادة من السلعة في الوقت المناسب له وفي المكان الذي يوجد فيه.

وقد يعتقد البعض أن النشاط التسويقي يقع من الناحية الزمنية بعد انتهاء العمليات الإنتاجية فقط، وهذا غير صحيح، فإن بحوث التسويق يجب أن تكون سابقة على عملية الإنتاج، كما أنها تعقبها أيضاً، فالمنتج يجب ألا ينتج سلعته إلا بعد عمل استقصاء للسوق لمعرفة رغبات المستهلكين. حيث أن شكل السلعة وأصنافها ومواصفاتها وغيرها من القرارات الإنتاجية يجب أن يرجع أولاً وأخيراً إلى الأنشطة التسويقية التي توضح أذواق ورغبات المستهلكين، وعدم الالتزام بذلك ينتج عنه مشاكل جمة في التسويق الداخلي والخارجي للمنتجات الصناعية.

لذلك فإن الهدف النهائي لعملية الإنتاج في المصانع هو إنتاج سلع يلقي قبولاً من المستهلك طبقاً لرغباته وقدراته وبالتالي يعتبر التصنيع خطوة هامة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أن المقصود به بمعناه الواسع في الكويت أن يقوم على التصدير وذلك للأسباب التالية:

١- لا يمكن تخفيض سعر التكلفة إلا على أساس الإنتاج الكبير.

٢- لا يمكن للسوق المحلية استيعاب الإنتاج الكبير نظراً لضيق هذا السوق وصغره.

٣- استغلال الموارد الأولية المتوافرة لدينا لتكون أساس التصنيع ولاسيما المواد الأولية من البترول ومشتقاته كالغاز الطبيعي.

ونظراً لأهمية الصناعة في تحقيق التنمية فكان لابد من استغلال المواد الأولية المتوافرة وإنشاء الصناعة التي لا تحتاج إلا إلى القليل من الأيدي العاملة حتى لا تزيد التكلفة الإنتاجية. ومن أهم الصناعات التي تسعى الكويت لإنشائها هي صناعة البتروكيماويات والأسمنت وغيرها. وقد حرصت الحكومة على تنمية موارد الثروة القومية واستغلالها كونها المفتاح الرئيسي للدخول في هذه الصناعة.

وإذا كانت الكويت فقيرة في الموارد الطبيعية اللازمة للصناعة، فقد أنعم الله عليها بثروة النفط عصب الحضارة الحديثة وقوامها الراسخ والذي يعد من المقومات الطبيعية بالإضافة إلى إنه يعتبر كنزاً صناعياً يوفر مجالات صناعية مرتبطة به مثل البتروكيماويات والألياف الصناعية وغيرها.

وهناك مقومات أخرى مثل التمويل الصناعي وتوفر رأس المال وتطوير الكفاءات البشرية والطاقة الكهربائية والماء والطرق ووسائل النقل والموانئ.

ولما كانت التنمية الصناعية في الكويت حديثة العهد، فإن كثيراً من المصاعب والتحديات قد واجهتها بالإضافة إلى كارثة الغزو العراقي الغاشم والخسائر الفادحة التي أصيب بها القطاع الصناعي.

ويمكن تلخيص أهم معوقات التنمية الصناعية في الكويت، في صغر حجم السوق المحلي الذي يؤثر بشكل مباشر على الصناعة ويؤدي إلى تدهورها، كما أن التنافس الصناعي بين دول المنطقة والذي لم يكن في صالح الصناعة بسبب عدم وجود تنسيق مدروس بين هذه الدول مما أدى إلى قيام منشآت صناعية متشابهة.ويمكننا تجسيد جملة من الأفكار والمقترحات حول الارتقاء بالمستوى النوعي في القطاع الصناعي في دولة الكويت:

أولا: على المستوى المحلي

١- حث وتشجيع شركات الإنتاج الصناعي على إنشاء إدارة للتسويق تتضمن وحدات تنظيمية لدراسات التسويق والمبيعات الميدانية (والتي تشمل إدارة رجال البيع والفروع والائتمان والتحصيل ووحدة تخزين المنتجات تامة الصنع ووحدة أخرى للإعلان وتنشيط المبيعات). على أن تأخذ هذه الإدارة نفس المكانة والأهمية (على الأقل) التي تمنح لباقي الإدارات داخل تنظيم المنشأة. ومنحها كافة الصلاحيات المتعلقة بالتسويق، وإيجاد الاتصال الداخلي الجيد الذي يحقق وجهة النظر التسويقية، وتوفير الاعتمادات المالية. هذا ونؤكد أن حجم نشاط التسويق

يتسع أو ينكمش طبقاً لطبيعة نوع منتجات المنشأة وحجم إنتاجها وظروفها التسويقية وإمكاناتها دون التفريط في أهميته المستمدة من ضرورة النشاط التسويقي لحياة المنشأة سواء في فترات عجز الإنتاج المحلي عن الوفاء المطلوب، أو فترات وفرة الإنتاج عن مستويات المبيعات السائدة.

٢- بناء سياسات تسويقية قائمة على أهداف واضحة لتوجيه النشاط التسويقي للمنشأة عن طريق إيجاد نظام للمعلومات والدراسات التسويقية المستمرة والاستعانة إن تطلب الأمر بالمكاتب الاستشارية المتخصصة. وأهم مجالاتها هي: دراسة المستهلكين وتحليل خصائصهم وتقدير حجم المبيعات المحتملة، وكذا دراسة موقف المنافسة التي ينبغي أن تسير جنباً إلى جنب مع الدراسة السابقة، وبحوث التوزيع للتعرف على آراء منشآت التوزيع واختيار النظام المناسب، ودراسات البيع والإعلان وغيرها من الدراسات التسويقية.

٣- إرساء عملية التسعير على أساس من الأسعار المنافسة في السوق والنظم الجيدة للتكاليف مع تلافي إضافة الأرباح أو التكاليف القدرية (الاستثنائية) إلى التكاليف.

٤- تحسين نوعية المنتجات لتوافق رغبات المستهلكين وإتجاهاتهم وذلك بأن تأخذ قضية تحسين نوعية المنتجات أهمية خاصة في السوق نتيجة انفتاح هذه السوق على العالم الخارجي وتدفق مجموعات السلع المنتجة من مختلف دول العالم وخاصة الدول الصناعية التي اشتهرت بجودة سلعها المصنعة ومطابقتها لأذواق ورغبات وتطلعات المستهلكين.فإذا أضفنا إلى ذلك بأن مستوى الدخل للمواطن مرتفع نسبياً وإن هذا الارتفاع يدفعه إلى اعطاء القضية الجودة والنوعية وملائمة

ذوقه أهمية ربما تكون أكبر من السعر أصبح الاهتمام بالنوعية والجودة قضية أساسية مصيرية بالنسبة للسلع المنتجة محلياً،من هنا أصبحت القدرة على الارتقاء بالمنتج إلى مستويات الجودة العالية والمتفقة مع رغبات المستهلكين وتطلعاتهم قضية أساسية إذا ما أراد هذا المنتج أن يحصل على حصة متزايدة في السوق المحلي أولاً وفي السوق الدولية ثانياً. وحتى يمكن تسهيل عملية التبادل التجاري للمنتجات لا بد من العمل على وضع المواصفات والمقاييس الخليجية وتطبيقها على جميع المنتجات أو معظمها.يضاف إلى ما تقدم أن تطبيق المواصفات والمقاييس على السلع المنتجة محلياً يستدعي تطبيقه أيضاً على السلع المستوردة حتى يمكن إيجاد التنافس العادل والمتكافئ بين السلع المستوردة والمنتجة محلياً.

ونستطيع القول بأنه لا يمكن تطوير الصناعة المحلية على المدى البعيد وجعلها قطاعاً إنتاجياً رئيسياً قادراً على إحداث التنويع المطلوب في بنية الاقتصاد الوطني ما لم يصل المنتج إلى مواصفات الجودة والنوعية المنافسة للسلع المستوردة والملائمة لأذواق ورغبات المستهلكين.

٥- الاهتمام بأبحاث السوق وضرورة التعريف بالمنتج المحلي وجودته من خلال الدعاية والإعلان حيث انه في الماضي كان المنتج يقوم بإنتاج السلع والخدمات بناءً على طلب مسبق لها في السوق ولم يكن آنذاك بحاجة للإعلان عن سلعته وترويجها لأنها جاءت أملاً لإشباع حاجات موجودة ومتوفرة في السوق،أما اليوم ومع التطور التكنولوجي المتسارع والذي أدى إلى إدخال سلع جديدة باستمرار إلى السوق، وجد المنتج نفسه بحاجة ماسة إلى الدعاية عن منتجاته لا لترويجها

فقط وإنما لخلق الحاجة لدى المستهلك لها أولاً ومن ثم لترويجها. وقد درجت الشركات الصناعية منذ ذلك الحين على توفير مخصصات كبيرة للدعاية والإعلان بهدف التعريف بالسلعة ومزاياها للعمل على ترويجها. وبحكم طبيعة السوق المحلية المفتوحة على أسواق العالم فقد دخلت مجموعة كبيرة من السلع الأجنبية إليها وتم ترويجها فيها. وعندما قامت الصناعة وجدت المستهلكين قد اعتادوا على استهلاك السلع المستوردة، وأصبح لزاماً على رجال الصناعة الدعاية والإعلان عن سلعتهم بغرض التعريف بوجودها أولاً ومن ثم شرح مزاياها حتى يمكنهم الفوز بتفضيلات المستهلكين لها وكسب حصة متزايدة من السوق المحلي للمنتجات المحلية.

٦- التعرف على أوضاع السوق المحلية والإقليمية بالمنطقة وتحديد أنواع وكميات السلع المطلوبة فيها ومواصفاتها وأسعارها. وذلك بالتعاون مع المراكز البحثية والاستشارية الصناعية والغرف التجارية والجهات الأخرى ذات الاختصاص.

٧- إنتاج برامج تلفزيونية بهدف خلق وعي لدى المستهلك بمعايير الجودة للمنتج المحلي ودرجة توافقه مع رغبات ومتطلبات المستهلكين. وتحديد سعر تشجيعي للإعلان عن المنتجات الخليجية في وسائل الإعلام الخليجية الرسمية.

٨- المشاركة في المعارض الوطنية والإقليمية والدولية للتعريف بوجود المنتج وقدرته التنافسية.

٩- الاهتمام بأحجام وأشكال المنتجات بما يتناسب وأذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية.

١٠- دراسة اتجاهات الاستهلاك من المنتجات الوطنية، وتحري أسباب زيادة أو نقص الإقبال على المنتجات الوطنية – وإيصال النتائج للمصانع المعنية بالوسيلة المناسبة.

١١- معاونة المستثمر الجديد في الصناعة بتوفير المعلومات الأولية التي يحتاجها في أعداد دراسات الجدوى للمشروع وخاصة بيانات الاستيراد وتقدير حجم الطلب على المنتج وتطور الأسعار في الداخل والخارج.

١٢- إرشاد المصانع لاستخدام الأساليب العلمية في التسويق. وذلك بنشر البيانات الكافية والدراسات المبسطة عن أساليب وقنوات التسويق المناسبة، ووسائل الاتصال والإعلان والدعاية الترويج – بهدف زيادة المبيعات وفتح فرص وأسواق جديدة.

١٣- المعاونة في تنفيذ قرارات الدولة بشأن تشجيع الصناعة الوطنية كافة المعلومات المنتجات الصناعية الوطنية الصالحة للمشتريات الحكومية وبصفة خاصة المواصفات والأسعار وإبلاغها بصفة دائمة إلى المكاتب الاستشارية والإدارات الفنية الحكومية.

١٤- دراسة الصعوبات والمشاكل التي قد تواجه تسويق أي منتج صناعي بناء على طلب اللجان الصناعية بالغرفة او البنك الصناعي أو الهيئة العامة للصناعة أو شكوى المصانع المعنية ودراسة واقتراح أفضل السبل لحل هذه المشاكل.

١٥- العمل على تقديم المشورة للمستوردين والمصدرين وأغلبهم من الصناعيين حول طرق التبادل التجاري وتنظيم زيارات الوفود التجارية الأجنبية، وعقد لقاءات معها، مما يؤدي في النهاية إلى إحاطة الصناعيين بظروف التقنية والمنافسة في الأسواق العالمية من ناحية، وحل المشكلات التي تثار في التعامل مع الشركاء الأجانب من خلال اللقاءات المباشر من ناحية أخرى، والتي غالباً ما تكون فعالة في الوصول إلى اتفاقيات مجدية.

١٦- تنظيم عقد المعارض الدائمة والمؤقتة في الداخل والخارج ودعوة أصحاب المصانع للمشاركة فيها، وتقديم التسهيلات المطلوبة لإنجاح هذه المعارض سواء على مستوى الجهات المحلية.

١٧- الاطلاع على أوضاع المجتمع الصناعي وما يواجهه في الإنتاج أو التسويق أو في توفير مستلزمات الإنتاج والأيدي العاملة.

١٨- التعرف على مدى التزام الجهات المختلفة بتنفيذ قرارات الدولة بشأن تشجيع الصناعة الوطنية ومعاونة الغرفة في اقتراح أفضل السبل لتحقيق ذلك.

١٩- الاتصال بالجهات الحكومية ذات العلاقة بقصد التنسيق والتشاور معها في المسائل الخاصة بتنمية الطلب المحلي على المنتجات الوطنية، وترشيد استخدام الحوافز المختلفة في توجيه الصناعة الوطنية.

٢٠- إعداد الدراسات التسويقية التي تعالج مشاكل السوق الخليجية ونشرها والدعوة إلى إعداد ندوات موسعة بشأنها مع الأجهزة المعنية حكومياً أو غيرها وذلك بقصد مواجهة هذه المشاكل وخلق الوعي الكامل بأساليب هذه المواجهة.

٢١- القيام بالجهود الرامية إلى دعم النشاط الترويجي والتسويقي للصادرات ومن هذه الجهود إصدار دليل المصدرين يحتوي على البيانات العامة للشركات والمصانع المصدرة أو ذات القدرة على التصدير، وتنظيم معارض للصناعات الوطنية ببعض الدول العربية.

٢٢- القيام بدراسة أية ظاهرة جديدة تطرأ على الاقتصاديات المحلية والدولية وأنشطتها، ويدخل في إطار ذلك أية عمليات للإغراق أو المنافسة غير الشريفة، وإعداد الدراسات التي تقدم على أساس ميداني حتى يتم الوقوف على الحقيقة، ومن ثم يمكن تقديم اقتراحات وحلول للمشاكل التي تنبع أساساً من الواقع الفعلي، مما يعاون الأجهزة الحكومية على اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب، ويمكن رجال الأعمال من الاستفادة هذه الدراسات في التعرف على المشاكل ومواجهتها.

٢٣- ضرورة ترسيخ الفكر والقناعة لدى أصحاب المنشآت الصناعية بأهمية التسويق والعمل على الاستثمار في نشاطاته المختلفة، لما له من مردود وعائد كبيرين على الأداء والوضع المالي للمنشأة.

٢٤- ضرورة توفير جهاز تسويق وكوادر متخصصة في أنشطة التسويق، يعمل على متابعة السوق ورغبات المستهلك ويترجمها إلى خطوات تنفيذية وتقدم إلى إدارة الإنتاج.

٢٥- حث المنشآت الصناعية على الاهتمام في بناء سياسات تسويق متكاملة مبنية على أهداف واضحة تركز على احتياجات المستهلك وربطه بالسلعة من خلال سياسات تسعير وترويج وتوزيع وتطوير مناسبة وتحقق في الوقت ذاته أكبر استفادة اقتصادية ممكنة للمنشأة.

٢٦- ضرورة توافر قاعدة معلومات وبيانات لدى الجهات المعنية بالصناعة يتم تحديثها بصورة مستمرة لمساعدة المنشآت الصناعية في إعداد البحوث والدراسات عن السوق المحلي وأسواق التصدير.

٢٧- تشديد الرقابة الجمركية للحد من إغراق السوق بالمنتجات المستوردة ذات المواصفات المتدنية.

٢٨- تقدير الاستهلاك المحلي من المصنوعات المختلفة لعدة سنوات قادمة على مستوى المناطق والأقسام المختلفة وتحديد نصيب الإنتاج الوطني من الطاقة الكلية للسوق على أساس مركزه التنافسي الحالي والمترقب، ومن ثم فإنه ينبغي

على الحكومات العمل على كل ما من شأنه زيادة الطاقة الإنتاجية للمنشآت الصناعية التي أثبتت قدرتها على الوقوف أمام المنافسة وإمكانية علاج مشكلاتها الحالية إلى أن تصل إلى الحجم الاقتصادي الأمثل الذي يسمح لها بالإنتاج بتكلفة منافسة تحقق الاستمرار، أما المنشآت الصناعية الأخرى فمن الأفضل أن تخرج من السوق في الوقت المناسب. ويمكن أن تتم هذه التقديرات بالتعاون بين وزارة التخطيط والصناعة والتجارة والغرف التجارية الصناعية وأجهزة الإحصاء بالدول الخليجية المختلفة.

٢٩- العمل على تنمية اقتناع الإدارة العليا بالمنشآت الصناعية المختلفة بالمفهوم التسويقي وإمكانات تطبيقه عملياً، ورفع مهاراتهم الإدارية، وهذا يحتاج إلى توعية وتدريب على مستوى الجامعات والأجهزة الرسمية في الدول وفي الغرف المختلفة، وتشجيع الاتصال والتدريب بالمعاهد المهنية المتخصصة في الخارج، وتنظيم التعاون بين المنشآت الصناعية المحلية لتبادل المعلومات والخبرات ورسم السياسات المشتركة لإمكان الصمود أمام المنافسة السلع المستوردة.

٣٠- العمل على وضع نظام لمكافحة الإغراق يبدأ بمراعاة المزايا النسبية التي يتمتع بها المنتجون الأجانب المنافسون من حيث حجم أسواقهم الداخلية وخبراتهم الصناعية والتكنولوجية المكتسبة وشهرتهم في الأسواق، وفي ضوء هذه البيانات والمعلومات يمكن وضع أسعار قياسية (أسعار استرشادية) للمنتجات الوطنية، تأخذ بعين الاعتبار مصلحة المنتجين والمستهلكين ومقتضيات تطوير

الصناعة الوطنية في آن واحد. وتكون هذه الأسعار بمثابة الأساس الذي تجري مقارنته مع أسعار السلع المستوردة لتحديد حالات المنافسة غير العادلة أو الإغراق المقصود، وقياس آثارها على الوحدات الإنتاجية والاقتصاد الوطني.

٣١- العمل على إيجاد كوادر من مديري التسويق الخليجية المؤهلين علمياً وعملياً وقيام جهاز الخدمة المدنية بالسماح بحصة من خريجي كليات الإدارة للمنشآت الصناعية الخاصة وتوفير التدريب الميداني لهؤلاء الخريجين للتعرف عن قرب على أساليب البيع الميداني والاحتكاك بالعملاء والمنافسين وإجراءات البحوث التسويقية. وبهذا يمكن تحقيق تكوين مدير ذي معرفة بالتسويق والأسواق والمهارات التطبيقية.

٣٢- تخطيط وتنفيذ حملات إعلامية مكثفة لفترات طويلة تستهدف:

- تكوين شهرة طيبة للصناعات الخليجية التي لازالت العهد وتغيير المفاهيم العالقة في ذهن المشترى الخليجي بأفضلية المنتجات المستوردة. وذلك بنوعية الصناعات وأهميتها للمواطن والاقتصاد القومي عن طريق كافة وسائل الإعلان المسموعة والتعريفية والمكتوبة.
- الرد على الادعاءات التي يثيرها المصدرون للتشكيك في كفاءة الصناعات الوطني.

- إنشاء أجهزة حكومية خاصة بمعلومات السوق تتولى إعداد البيانات الخاصة بالأسواق المحلية وبحوث التسويق المختلفة على أن تتولى تنفيذ الواجبات التالية:

  - ❑ إجراء الدراسات والمقارنات الدقيقة للأسواق المحلية والإقليمية.
  - ❑ تقويم المركز التسويقي لكل من الصناعات الوطنية وفي حالة التثبت من وجود سوق كاف حالياً ومستقبلا لهذه الصناعات ومن سلامة مركزها التنافسي فيجب التدخل لمساعدتها للتوسع إلى الحجم الاقتصادي الأمثل.
  - ❑ رسم سياسة الترويج للصناعات الوطنية والإسهام في تنفيذها مع الجهات المختصة.
  - ❑ المساعدة في أعمال المراجعة الدورية للنشاط التسويقي للمنشآت الصناعية وتوجيهها إلى نقاط الضعف وإيجاد الحلول المناسبة لها.
  - ❑ إمداد المنشآت الصناعية بالإحصاءات والمعلومات التسويقية التي يستفيد منها رجال التسويق.
  - ❑ دراسة الأسواق الخارجية وعلى وجه الخصوص الأسواق العربية وتحديد الفرص التسويقية المحتملة من التعاون مع دول هذه المنطقة.ولاشك أن أعباء إنشاء هذه الأجهزة سيكون كبيراً نسبياً

ولكن العائد المنتظر قد يبرر التكلفة كما يمكن التوسع تدريجياً في أعمال هذا الجهاز على ضوء النتائج المحققة.

٣٣- تشجيع إنشاء صناديق تمويل الصادرات الوطنية لدعم برامج الترويج المشتركة وتخصيص موارد مالية لدعم صناديق تنمية الصادرات الوطنية.

٣٤- وضع برنامج حكومي لتنمية الصادرات يعتمد على المحاور الثلاث التالية:

* وظيفة التسويق كأساس لتنمية الصادرات.
* المساعدات المالية والحوافز.
* الترتيبات النظامية لتنفيذ وتنسيق البرنامج بالكامل.

٣٥- إعداد خطة لتنمية مهارات التسويق الخارجي لدى الشركات الصناعية والتعريف بأساسيات ومتطلبات الأسواق الخارجية والتعريف بأفضل أساليب التصدير.

٣٦- العمل على التنسيق بين أجهزة الإنتاج والاستيراد من ناحية وبين أجهزة التوزيع والنقل والتخزين من جهة أخرى عن طريق ما تجريه غرفة التجارة والصناعة من دراسات.

٣٧-مناقشة وإبراز المعوقات التي تؤثر على التوزيع وتؤدي إلى نقص السلع وارتفاع الأسعار ووضع المقترحات اللازمة للعلاج وتقديمها للجهات المختصة.

٣٨- تأكيد مفهوم التسويق باعتباره خدمة اجتماعية يؤديها القائم عليها بكفاءة ووعي ودون جشع أو استغلال، وذلك بتوعية التجار إلى أهمية الخدمة التسويقية التي يقومون بها بالنسبة لجمهور المستهلكين.

٣٩- عمل قوائم بالشركات الأجنبية التي تصدر سلعاً اغراقية للمنطقة الخليجية عامة والسوق الكويتية خاصة وإخطار المسؤولين بها وتوزيعها على الشركات الصناعية للحذر من التعامل معها كذلك بالمنظمات التجارية العالمية للتحكيم إليها في مواجهة الدول التي تتبع سياسات إغراقية في الأسواق الخليجية.

٤٠- دراسة التوقعات المحتملة للصناعات المحلية والفرص الاستثمارية الصناعية ذات المزايا النسبية العالية والتوصية بقيام صناعات بعينها على مستوى الخليج كحل لمشاكل الاستيراد وفي نفس الوقت تقييم الصناعات القائمة وتوجيه النصح بدعم المطلوب منها لحاجات السوق الخليجية تكاملياً.

وتختلف المنافسة كلية عن الإغراق سواء من حيث الهدف والوسيلة والنتيجة، فمن حيث الهدف نجد أن المنافسة لا تهدف إلى مجرد كسب السوق من خلال البيع بأسعار منخفضة، بل تهدف إلى الوصول إلى أقل تكلفة مع أفضل جودة للسلعة أو الخدمة في إطار الاستخدام الأمثل للموارد.

أما من حيث الوسيلة فان المنافسة تركز على محاولة تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الخدمة، بعكس الإغراق الذي يتجه إلى محاولات تخفيض السعر للسلعة، وقد تكون راكدة أو مخزونة أو معرضة للتقادم الفني أو لتغير الموديل والأنواق.ومن حيث النتيجة نجد أن المنافسة تؤدي إلى تطوير الإنتاج وتنمية السوق وتفاعله والاستخدام الأمثل

للموارد بعكس الإغراق الذي يتمكن فقط من الاحتفاظ بالسوق موضع الإغراق دون أن يحاول بعد ذلك تطوير منتجاته المصدرة إلى الأفضل وخصوصا إذا تمت له السيطرة أو الغلبة في هذه السوق بعد أن يتمكن من تحطيم المنافسين له سواء كان مصدرا أجنبيا أم منتجا محليا أو يجعله يذعن لرغباته في احتكار السوق.

على هذا فلا غرابة أن نجد الدول عامة تحارب الإغراق وتشجع المنافسة، ليس هذا فقط بل إن اتفاقية (الجات) اعترفت بمضار الإغراق و أثره في تهديد الصناعات الوطنية أو على الأقل وضع العراقيل في سبيل نموها، وأباحت للدول اتخاذ إجراءات مكافحة وفق أسس ومعايير معينة، ولكن نظرا للانتشار الحاد لظاهرة الإغراق وممارسته بشكل واسع من قبل بعض الدول في عالم التجارة الخارجية فان كثيرا من الدول قد اتخذت سياسات متشددة لمكافحة الإغراق تفوق كثيرا ما قررته اتفاقية (الجات) لدرجة أن الإجراءات التقليدية على الواردات قد تحولت في هذه الدول الآن إلى أسوار عالية من الحماية الجمركية للصناعات المحلية تحت ستار مكافحة الإغراق.

ولكن يبقى من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن نظام الحماية الجمركية لا يكون سلاحا مناسبا دائما للوقوف في وجه ظاهرة الإغراق أو ما شابهها من الظواهر السلبية الأخرى، فلقد وضع هذا النظام أساسا لأهداف وظروف تتعلق بالمنافسة الكاملة وليس بالإغراق الذي يهدف إلى مجرد كسب السوق الخارجية من خلال البيع بأسعار منخفضة حتى ولو تعرض لخسارة مؤقتة أو دائمة يعوضها من المستهلك المحلي أو من إعانات حكومية في البلد المصدر وذلك من أجل ضرب المنافسين في هذه السوق الخارجية أو أصحاب الصناعات الوطنية بها.

ثانيا: على المستوى الخارجي

إن السعي لتطوير التجارة الخليجية البينية في المرحلة الراهنة، في ضوء ما تم الوقوف عليه في هذه الدراسة من معطيات، لابد أن ينصب على تحقيق التعاون والتنسيق بين مختلف الهياكل والوحدات الإنتاجية والخدمة الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي، على أن يتم ذلك وفق توجهات قائمة على أساس التكامل الإنتاجي ومن خلال التنسيق المستمر والفعال للجهود الإنمائية الخليجية، والعمل في نفس الوقت على تذليل العقبات التي تعيق هذه التجارة، إيجاد الظروف والعناصر الخليجية، والعمل في نفس الوقت على تذليل العقبات التي تعيق هذه التجارة، بالإضافة إلى إيجاد الظروف والعناصر المساندة لعملية تطوير وتوسيع نطاق التبادل التجاري بين هذه الدول الخليجية.

ولما كانت غالبية الصناعات التي تم إنشاؤها في دول مجلس التعاون قد قامت في الأصل على أساس الإحلال محل الواردات دون أن يكون هناك أي مؤشرات تشير إلى قيام هذه الصناعات على أساس من التشابك والتكامل المتبادل فيما بينها، الأمر الذي اعتبرت معه هذه الصناعات تنافسية أكثر منها تكاملية على أساس أنها متماثلة وذات مواصفات نطاق التبادل التجاري الخليجي البيني وبالشكل الذي يساعد على خلق الصناعات الخليجية القائمة حاليا نحو التعاون والتنسيق يما بينها على أساس من البرمجة والتخطيط والتفاهم المتبادل حول الكيفية التي ينبغي أن يتم على أساسها انسياب المنتجات الوطنية الخليجية عبر نفس الأسواق الوطنية الخليجية كذلك يشكل حجر الزاوية الذي يمكن أن تتحرك من خلاله هذه المنتجات في اتجاه أسواق بعضها البعض بالكفاية والفعالية المطلوبة، خصوصا إذا ما تم هذا التنسيق وفق التوجهات التالية:

١. خلق إطار عام للتعاون والتنسيق فيما بين المصانع الخليجية التي تنتج سلعا متماثلة يستهدف أجزاء حصر لطاقات المصانع الخليجية وكذلك احتياجات السوق الخليجية من تلك الطاقات، والعمل بالتالي على برجمة الإنتاج وتخطيطه ومن ثم التفاهم على الوسائل المناسبة لدخول منتجات تلك المصانع إلى مختلف الأسواق الخليجية وبما يحقق أفضل المنافع وأجزاها بالنسبة لكافة الأطراف ذات العلاقة، على أن يتم الاتفاق على هذا الإطار التنسيقي أما من خلال الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي أو من خلال منظمة الخليج للاستشارات الصناعية أو من خلال اتحاد الغرف التجارية الخليجية بالتفاعل والتفاهم مع مختلف مجالس الغرف وكذلك الغرف التجارية المنتشرة في جميع دول الخليج العربية.

٢. الاتجاه نحو تعميم هذا التعاون والتنسيق التسويقي بحيث لا ينحصر في المنشآت الإنتاجية الخليجية الكبيرة، بل يتعداه أيضا وبصورة أكثر إلحاحا ليشمل أيضا المنشآت الإنتاجية الخليجية الصغيرة، خصوصا وأن هذه الأخيرة إنما تشكل الغالبية العظمة من تلك المنشآت الإنتاجية داخل دول الخليج العربية.

٣. تشجيع ودعم ورعاية هذا التعاون والتنسيق التسويقي بين المصانع الخليجية من خلال الترويج المكثف لهذه الفكرة والتعاون والمعاونة الجادة على تحقيق أهدافه وبالتالي تقديم الخدمات الإرشادية والبحثية والمالية والخبرات الفنية والاستشارية سواء من قبل الغرف التجارية أم من قبل الأجهزة الرسمية الخليجية كل بحسب إمكانياته.

٤. تجميع القدرات التصديرية للمنشآت الصناعية والزراعية الخليجية المتماثلة تحت اسم تجاري واحد مع تعزيز هذا التوجه بالعمل على تحفيز الفعاليات الاقتصادية المسئولة عن هذه المنشآت على الإسراع في الاتفاق على إنشاء شركات تسويق مشتركة لمنتجاتها تتركز مهمتها في العمل على تنمية وتطوير حركة انسياب هذه المنتجات داخل السوق الخليجية وذلك من خلال وسائل وأساليب تسويقية تناسب بيئة ومحيط كل جزء من الأجزاء المكونة لتلك السوق الخليجية.

٥. الدعوة إلى تجمع المصانع الخليجية المتشابهة في مجال استيراد مستلزمات الإنتاج من البلدان الصناعية، بما يعزز من مركزها التفاوضي ويؤدي بالتالي إلى تعليق تكاليفها الإنتاجية ومن ثم الارتفاع بقدراتها التنافسية سواء داخل أسواقها المحلية أم في الأسواق الخليجية الأخرى الأكثر اتساعا.

٦. التنسيق بين المنتجين الخليجيين في مجال الإنتاج والتوزيع والصيانة والتسويق. لا شك بأن جزء مهم من المشكلات التي يعاني منها المنتجون الخليجيون يمكن تجاوزها بالتعاون والتنسيق فيما بينهم. فتدريب الكفاءات والكوادر الفنية والإدارية اللازمة للمشروعات الصناعية يمكن تأمينها بتكاليف أقل وبعائد أعلى بالتعاون بين المنتجين في مجال الدورات التدريبية المتخصصة لهذا الهدف. كما أن الشراء المشترك للمواد والمدخلات الأخرى يمكن أن يقدم فوائد شتى للمنتجين اذ يمكنهم من الحصول على أسعار وشروط في الشراء أفضل فيما لو تمت هذه العملية بشكل مشترك. كما أن كثيرا من المنتجين يتردد في القيام بمفرده بالترويج لبضائعه بسبب التكلفة العالية التي يتحملها بينما تعاون المنتجين من شأنه أن

يؤمن إعلانا أفضل عن المنتج المحلي ويعمل على ترويجه بتكاليف أقل بالنسبة للمنتج الفرد. وقس على ذلك بالنسبة للصيانة المشتركة والتوزيع وغيرها.

٧. ضرورة العمل بين حكومات الدول الخليجية على التنسيق في مجال التسويق والتصدير الصناعي من أجل تبادل المعلومات وعقد الاجتماعات والندوات الدورية.

٨. عمل قوائم تحليلية بالمنتجات الوطنية الخليجية والتوصية لدى الغرف والأجهزة المعنية بمجلس التعاون الخليجي باتخاذ ما يلزم لإجراء عمليات التنسيق في الإنتاج في إطار التكامل الصناعي.

٩. إعداد دراسة مسحية شاملة لتحديد مدى إمكانية تصنيع بعض المنتجات المستوردة في بعض الدول الخليجية وفي إطار التكامل الخليجي وذلك بتكلفة منخفضة من أجل سهولة وسيولة تحرك السلع الصناعية الوطنية في الأسواق المحلية والخارجية.

مصادر البحث ومراجعة

أولا: الكتب والمجلات العربية:

إدموند إبراهيم مطران، مدير عام شركة ميماك - البحرين، دور الحملات الترويحية في تنشيط المبيعات، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التسويق الخليجي الثاني – البحرين ٢٦-٢٨ مارس ١٩٨٨م.

د. إبراهيم الفار، دراسة الأسس العلمية للتسويق والمنشورة بإيجاز في مجلة الحياة التجارية، العدد ٢٤٨ مارس ١٩٨٨ م السنة الثالثة والعشرون، غرفة تجارة وصناعة البحرين.

التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية – إبريل ١٩٩٤ – وزارة التخطيط – الإدارة المركزية الإحصاء.

بنك الكويت الصناعي، دراسة تقييم الكفاءة التسويقية للمصانع الكويتية، ١٩٩٥

القاموس الاقتصادي الاجتماعي (مترجم عن الفرنسية)، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٠.

بنك الكويت الصناعي: مشاكل الصناعة في الكويت، الكويت، ١٩٨٤.

تقرير اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة تنمية الصناعة، الصناعة في الكويت: الكويت، ديسمبر ١٩٨١.

📖 إدارة الشؤون الصناعية، وزارة التجارة والصناعة، مستقبل الصناعة في الكويت: الكويت، مايو ١٩٧٩.

📖 منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، صناعة البتروكيماويات في دول الخليج العربية (الدوحة: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ١٩٩٠).

📖 د. محمود صادق بازرعة، إدارة التسويق (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨م).

📖 د. محمد سعيد عبد الفتاح، إدارة التسويق (الاسكندرية: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٨).

📖 لوديفج ايرهارد، المنافسة طريق الرخاء، ترجمة محمد محمود عمر (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٦١).

📖 د. إبراهيم سعد الدين، دور المنافسة في نظامنا الاقتصادي الحالي (القاهرة: سلسلة بحوث المعهد القومي للإدارة العليا، ١٩٦٣م).

📖 دراسة (أ. عبد الرحمن السندي – ٢٠٠٣) بعنوان آفاق تطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بمملكة البحرين www.Bahrainchamber.org

📖 جميل توفيق وآخرون، إقتصاديات الأعمال (الإسكندرية: إدارة المطبوعات الجامعية، ١٩٧٩).

📖 ماجد بدر جمال الدين و د. محمد سعيد عبدالعزيز، الإغراق والمنافسة في دول مجلس التعاون الخليجي.

📖 مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة: في إطار جهود التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي (الرياض:مجلس الغرف السعودية، شوال ١٤٠٧هـ).

📖 د.محمد سعيد عبدالفتاح، إدارة التسويق: تحليل وتخطيط ورقابة (الإسكندرية: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة ١٩٧٤).

📖 د. رامز الطنبور – ٢٠٠٤ بعنوان معوقات النهوض بالأداء التسويقي في الوطن العربي نقلاً عن www.alyaum.com العدد ١١٢٤٥.

📖 د. أحمد عادل راشد، مبادئ التسويق وإدارة المبيعات (بيروت:دار النهضة العربيـة، ١٩٨٠م).

📖 د. جمعة محمد عامر، (التسويق هاجس التنمية الصناعية الخليجية)، عالم الاقتصاد، السنة الأولى، العدد الثالث (الرياض: دار الدراسات الاقتصادية، ابريل ١٩٩٢).

📖 توشيو أيكاوا، التسويق المحلي والعالمي مع التركيز على أبحاث التسويق، ورقة عمل قدمت إلى ندوة تجربة الإدارة الصناعية في اليابان (الرياض: الغرفة التجارية الصناعية، ١٧ ديسمبر ١٩٨٨.

📖 د. رمزي زكي، مشكلة الصادرات الصناعية لدول الخليج العربية: التحديات الراهنـــة والواجبات الممكنة والواجبات المحلة، ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر الصناعيين في دول الخليج العربية: السوق والمنافسة (الدوحة: منظمة الخليج الاستشارات الصناعية، ٨– ٩ ديسمبر ١٩٨٥م.

📖 دكتور محسن عاطف " التوزيع كأحد عناصر المزيج التسويقي ودوره في تحقيق الأهداف التسويقية" لجنة البحوث والتدريب – كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة الكويت مارس ١٩٨٥م.

📖 حبيب أش محمد، رحيم التركستاني ــ بحث بعنوان معوقات تصدير المنتجات الخليجية غير النفطية مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية – إدارة أعمال ــ عدد ٩١ – ١٩٩٨.

📖 د. فاروق عبد الفتاح رضوان ــ دراسة بعنوان الاستراتيجيات التسويقية للمنشآت الصناعية السعودية لمواجهة المنافسة الاجنبية ــ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية – إدارة أعمال ــ عدد ٥٠ ــ ١٩٨٨.

📖 دكتور عمر سلمان " التسويق الدولي من منظور بلد نامي " – ط ١٩٩٢ – الدار المصرية اللبنانية.

📖 دكتور محمد سعيد عبدالفتاح " التسويق " دار النهضة العربية للطباعة والنشر – القاهرة ١٩٨٣.

ثانيا: الكتب والمجلات الأجنبية:

- Koch, James V. Industrial Organization and Prices (2nd Ed.,) Prentice - Hall International, London, 1980.
- Policies for Industrial Progress in Developing Countries. A Study Jointly Sponsored by Unido and World Bank (John Cody, Helen Hughes and David Wall: Editor), Oxford University Press, 1980.
- Davis, Stephen W. and Anthony J. Mc Guinness. Dumping at less than marginal Cost, Journal of International Economics, February 1982. The Penguin Dictionary of Economics, Penguin Books (1st Publish 1972), Middesex, England, 1981.
- Report on the Trade of Kuwait (1935/36) by the British Political Agent, L/P+S/12/3743, India Office Library and Records (IOR).
- Notes of the British Political Agent in Kuwait India Office Library Records, R/15/190.

📖 IBRD. The Promotion of Manufacturing in Kuwait. IBRD report, November 1971.

📖 See also AL-Mejren, Abbas. The Impact of Public Incentives and Sabsidies on Manufacturing Industry in Kuwait. Ph.D. Thesis, Univ. of Exeter, 1984.

📖 Philp Kotler, Markeing Decisions Making (New York: Holt Rinehart and Winston, 1071).

📖 Michal E.Porter, How Competitive Forces Shape Strategy, "in keith K.Cox and Vern J.Maginnis, Strategic Market Decisions (London: Printici- Hall International, Inc., 1982).

📖 Charles D.Schew and Reuben M.Smith, Marketing: Concepts and Applications (Newyork: Megraw Hill: Book Co. 1983)

📖 George D, Bryson, "Marketing Through Foreign Subidaries and Joint Venture Arrangements," In Victor P. Buell and carl Heyel, Hand book of Morden Marketing (New York: Mcgraw Hill Book Co., 1970).



الحاجة الفلسطينية للتعليم التقنى والمهنى في ضوء متغيرات العصر

د. زكرى أحمد العصار*

ليس هناك شك فى أن للتعليم بأشكاله المختلفة وعلى رأسها التقييم التقنى والمهنى دوراً ريادياً فى التغير الاجتماعى من جهة والتطور الحضارى والعلمى للشعوب والمجتمعات من جهة أخرى حتى بات الصراع العالمى هو تنافس تعليمى وتسابق تكنولوجى وأصبح التقييم فى تحليله النهائى درع الأمان للأمن الوطنى لدى الدول والشعوب.

وقد جاء فى تقرير "أمة فى خطر" عام ١٩٨٣ مقدم إلى الكونغرس من لجنة شكلها الرئيس الأمريكى رونالد ريجان، أنه إذا أردت أن تنزع سلاح أمة فانتزع سلاح تعليمها، وإذا أرادت أمة أن تتدخل فى الشئون التعليمية لأمة أخرى، فيجب أن يعتبر ذلك بمثابة إعلان حرب عليها (مدكور ، ٢٠٠٠، ٩٢).

وقد ظهر الاهتمام بالتقييم التقنى والمهنى واضح مع بداية الثورة الصناعية فى القرنين التاسع عشر والعشرين فى كل من أوروبا وأمريكا (نبراى، ١٩٨٥، ١٠١)، حيث يتميز هذا التعليم عن غيره من أنواع التعليم الأخرى باعتباره أداة فاعلة للتنمية البشرية من أجل إحداث التغيرات الجذرية التى يتطلبها مواجهة التحديات الإقليمية والدولية وثورة المعلومات والصراع الإقليمى والانفتاح على العالم إضافة إلى تحديات الفقر والمرض والبطالة والجهل، والتلوث البيئى.. إلخ بسبب ارتباطه المباشر بالواقع الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع من ناحية وبالتطور التكنولوجى من ناحية أخرى باعتباره أحد

---

* كلية مجتمع – تدريب غزة – الوكالة.

المصادر الرئيسية للقوى العاملة التى يقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ وتشغيل وصيانة المشاريع الاقتصادية المختلفة.

واقع التعليم التقنى والمهنى فى قطاع غزة

من خلال دراسة واقع التعليم التقنى والمهنى فى قطاع غزة وأوجه القصور والقوة فى مكوناته المختلفة سوف يقترح الباحث عدد من التوصيات والتوجهات القابلة للتنفيذ التى يحتاج إليها صانعى السياسة التربوية للتعليم وأصحاب القرار فى السلطة الوطنية الفلسطينية لتطوير التعليم التقنى والمهنى فى مناطق السلطة الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص.

وبناء على ذلك سوف نتعرف على هيكلية التعليم التقنى والمهنى ووضعيته بالنسبة لمستويات التعليم الأخرى وسوف نقوم بتعريف كل من مفاهيم التعليم التقنى والتعليم والتدريب المهنى الذى نحن بصدده.

التعليم التقنى: هو ذلك التعليم الذى يتم فى مؤسسات تعليمية تكون مدة الدراسة فيها لا تقل عن سنتين دراسيتين بعد الثانوية بفروعها المختلفة (علمى، أدبى، صناعى، تجارى، زراعى، صحى.... إلخ) ويهدف إلى إعداد فنيين مساعدين للأخصائيين فى تنفيذ وتشغيل وصيانة المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية من خلال إعدادهم تربوياً ومهنياً، بحيث يتم إكساب هؤلاء الخريجين بالمهارات العلمية والمعارف والقيم والاتجاهات المرغوب فيها (العصار، ٢٠٠٤، ١٤).

التعليم المهنى: هو تعليم نظامى يقوم على إعداد كوادر مهنية فى العديد من التخصصات فى مدارس خاصة لهذا الغرض وتكون مدة الدراسة فيها سنتين دراسيتين

بعد الصف الأول الثانوى أى (عشر سنوات دراسة) أو ثلاث سنوات دراسية بعد الصف الثالث الإعدادى أى (تسع سنوات دراسية) ويشتمل التدريب العملى فى هذا النوع من التعليم (٥٠% - ٦٠%) من الحمل الدراسى (المرجع السابق، ١٤).

أما بالنسبة للتدريب المهنى هناك مراكز تكون الدراسة فيها سنة واحدة بعد الصف الثالث الإعدادى كحد أدنى كما فى المراكز التابعة لوزارة العمل وبعض المراكز تكون الدراسة فيها سنتين بعد الصف الثالث الإعدادى كما فى المراكز التابعة لوكالة الغوث الدولية، ويشكل التدريب العملى فى مراكز التدريب المهنى من (٦٠% - ٧٠%) من الحمل الدراسى.

فمثلاً نجد أن مراكز التدريب المهنى التابعة لوزارة العمل معظمها أنشأت فى أواخر الستينات وبداية السبعينات، وقد أنشأتها سلطات الاحتلال الإسرائيلى فى معظم الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى (العصار، ١٩٩٩، ٩١):

- تأمين الأيدى العاملة المدربة لخدمة المشاريع الاقتصادية الإسرائيلية فى مختلف الحقول من زراعية وصناعية وتجارية وخدمية.
- إيجاد فرص عمل للشباب بهدف إقصائهم عن مقاعد الدراسة وإكمالهم تعليمهم وخلق جيل من الشباب النصف متعلم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إشغالهم عن مقاومة الاحتلال.

ومدة الدراسة فى هذه المراكز من (٣-١١) شهراً وقد بقى الحال على ما هو عليه حتى قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية فى العام ١٩٩٤، حيث تغيرت الأهداف والغايات إضافة إلى بعض الأفراد القائمين على هذه المراكز إلا أنه لم يتغير فى جوهر العملية التعليمية شئ يمكن ذكره من حيث سياسة القبول أو المناهج أو المحتويات

الدراسية أو تطوير المراكز من أبنية ومعدات وأجهزة ومواد خام وتطوير المدربين والإداريين.

أما بالنسبة لمركز تدريب غزة المهني التابع لوكالة الغوث الدولية وهو أول مركز أنشأ في قطاع غزة، حيث تم إنشاؤه في العام ١٩٥٣ وكانت الأهداف والغايات من ذلك هو مساعدة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من بلادهم عام ١٩٤٨ وذلك لتأهيل وتدريب أبنائهم لمهنة يعتاشون من ورائها (وكالة الغوث الدولية، ١٩٩٧).

وبالنسبة للتعليم الثانوي المهني لم يكن له تواجد في قطاع غزة حتى العام ٢٠٠ ما عدا مدرسة بيت خانون الزراعية في بيت حانون – ومدرسة غزة الثانوية التجارية للبنات في غزة وقد أنشأت أول مدرسة ثانوية صناعية في دير البلح في العام ٢٠٠٠ وذلك لفتح المجال أمام الطلاب الذين ينهون الصف العاشر ويرغبون في التعليم الثانوي الصناعي ومن إكمال التعليم للمتميزين منهم في الجامعات (جاد الحق، ٢٠٠٤).

أما بالنسبة للتعليم التقني وبسبب ظروف إغلاق الضفة الغربية أمام أبناء قطاع غزة خلال الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ – ١٩٩٤) فقد رأت إدارة الوكالة من خلال دائرة التربية والتعليم وإدارة مركز تدريب غزة ضرورة فتح تخصصات تقنية للطلبة الذين أنهوا المرحلة الثانوية، وليس أمامهم فرصة للتعليم المتوسط أو الجامعي بسبب إغلاق الضفة الغربية من جهة وبسبب زيادة كلفة التعليم التقني أو الجامعي من جهة أخرى، وعليه فقد تم فتح تخصصان في العام ١٩٨٩ وهما التجارة وإدارة المكاتب والعلاج الطبيعي (كلية تدريب غزة، ٢٠٠٣).

واستمرت الكلية من خلال إدارتها في التطور حتى وصل عدد التخصصات إلى عشر تخصصات وفي العام الحالي تم افتتاح سبع تخصصات تقنية جديدة.

أما بالنسبة للكليات التابعة لوزارة التعليم العالى فقد تم إنشاء كلية العلوم والتكنولوجيا بخان يونس فى العام ١٩٩٠ وكلية فلسطين التقنية بدير البلح فى العام ١٩٩٢ استجابة لرؤية منظمة التحرير الفلسطينية وذلك لإعداد أفراد تقنيين للإسهام فى خدمة أفراد المجتمع الفلسطينى من ناحية والمؤسسات الاقتصادية والخدمية المختلفة فى فلسطين بعد انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلى من الضفة الغربية وقطاع غزة (أبو جراد، ٢٠٠٤).

أما بالنسبة للكليات الخاصة فهى تتبع مجلس أمناء مثل كلية الدراسات المتوسطة فى جامعة الأزهر وكلية العلوم المهنية والتطبيقية – الجامعة الإسلامية وكلية مجتمع رفح، وكلية مجتمع غزة للدراسات السياحية وجميعها تم إنشاؤها لأهداف تجارية واستثمارية هذا من ناحية وأهداف وطنية لإتاحة الفرصة للشباب والشابات الذين لم يحالفهم الحظ فى دخول الجامعات فى إيجاد فرصة فى التعليم التقنى.

يتضح مما سبق أن التعليم التقنى والمهنى فى الهيكلية التعليمية يتسم بالإزدواجية والثنائية وعدم توحيد للمسار التعليمى، وذلك بسبب تعدد الجهات المشرفة وبالتالى اختلاف الرؤى والأهداف والسياسات فنجد أن هناك اختلاف فى سياسات القبول واختيار الطلاب من حيث الحد الأدنى لسنوات الدراسة والمعدل وكذلك اختلاف فى سنوات الدراسة التى يدرسها الطالب فهناك سنتين دراسيتين أو سنة دراسية فى مراكز التدريب المهنى، وهناك أيضاً اختلاف فى المناهج الدراسية ومحتوياتها ومنهجيات واستراتيجيات التدريس وعدد الأسابيع الدراسية كل عام فى مؤسسات التعليم المهنى والتقنى على النحو التالى:

فمثلاً جميع الكليات التقنية فى قطاع غزة ما عدا كلية مجتمع غزة – الوكالة تقبل الحد الأدنى للنجاح فى الثانوية العامة وهو ٥٠% بينما كلية مجتمع غزة لم تقبل فى العام الماضى ٢٠٠٥ معدلاً أقل من ٦٥% بالنسبة للفتيات، ٦٠% بالنسبة للذكور.

أما بالنسبة للعام الدراسى فهو يتكون فى جميع الكليات التقنية ما عدا كلية مجتمع غزة – الوكالة من فصلين دراسيين، كل فصل يتكون من ١٦ أسبوع وفصل صيفى يتكون من ٨ أسابيع دراسية وكل أسبوع لا يتجاوز الثلاثين ساعة زمنية، بينما فى كلية مجتمع غزة – الوكالة يتكون الفصل الدراسة من ٢٠ أسبوع وكل أسبوع دراسى يتكون من ٤٢ حصة دراسية، مما يتيح فرص أفضل لإيجاد عمل للخريجين إضافة إلى أن ذلك ينسجم مع المعايير العالمية، فعلى سبيل المثال يتكون العام الدراسى فى كل من كوريا واليابان من ٤٠ أسبوع دراسى وبمعدل ٧,٥ ساعة يومياً. وبالرغم من حداثة الكليات التقنية فى قطاع غزة، إلا أن التعليم التقنى شهد بعض التقدم مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، فقامت وزارة التعليم العالى باستحداث إدارة خاصة بالتعليم التقنى وقامت بوضع الأنظمة والقوانين واللوائح التى تنظم العمل فى مؤسسات التعليم العالى وإنشاء المبانى والمختبرات والمشاغل وتزويدها بالأجهزة والمعدات، أما بالنسبة لتطور القوى البشرية الفنية والإدارية، فلم يشهد تقدماً ملموساً، إضافة إلى ذلك لم يتم تطوير الخطط الدراسية والمناهج ومحتوياتها بشكل يتناسب مع التطور التكنولوجى وحاجة سوق العمل.

أما بالنسبة للتعليم المهنى، فقد تم إنشاء أول مدرسة ثانوية صناعية فى العام ٢٠٠٠ فى مدينة دير البلح ورغم ذلك لم يشهد تطوراً ملموساً وخاصة فى مدخلاته، ولم يلتحق بالتعليم الثانوى الصناعى إلا الطلاب ذوى المستويات الأكاديمية المتدنية.

أما بالنسبة للتدريب المهنى فيتضح أن هناك تبايناً كبيراً بين كلية مجتمع غزة التابعة لوكالة الغوث الدولية والمراكز التابعة لوزارة العمل حيث أن مدة الدراسة فى كلية مجتمع غزة سنتين دراسيتين (٤٠ أسبوعاً دراسياً) كل سنة لجميع المهن بينما فى المراكز التابعة لوزارة العمل فإن مدة الدراسة تتراوح بين (٣-١١) شهراً ومن ناحية أخرى فإن كلية مجتمع غزة تشهد تقدماً وتطوراً مستمراً فى الأبنية والإنشاءات والمشاغل والمختبرات وما تحتاجه من أجهزة ومعدات تتناسب وحاجة سوق العمل والتقدم التكنولوجى، عدا عن تطور المدرسين والمدربين بحيث لم يوجد أى منهم لم يحصل على دورات تربوية أو فنية، حيث تم رصد مبلغ يقدر بثمانى ملايين دولار كمنحة من الاتحاد الأوروبى لافتتاح تخصصات جديدة وتطوير التخصصات القائمة.

أما بالنسبة للمراكز التابعة لوزارة العمل فالحال كما هو منذ إنشاء هذه المراكز فى السبعينات ولم يتم تطوير القوى البشرية بما يتلاءم وحاجة السوق. أما بالنسبة للطلاب الذين يقبلوا فى التدريب المهنى فى كل من كلية مجتمع غزة - الوكالة وطلاب مراكز التدريب المهنى التابعة لوزارة العمل فإن مستوياتهم العلمية لا تختلف كثيراً عن بعضهم البعض حيث يلجأ إليهما الطلاب ذوى المستويات الأكاديمية والعلمية المتدنية.

الحاجة إلى فلسفة وسياسة تربوية واضحة:

من المعلوم أن الفلسفة التربوية للشعوب والأمم تشتق من فلسفتها الاجتماعية الشاملة حيث مصادر المعرفة المختلفة ومن ثم تنبثق عن هذه الفلسفة مجموعة من الأهداف والسياسات التعليمية، إلا أن واقع العملية التربوية فى الدول العربية بشكل عام لا تستند إلى فلسفة تربوية واضحة المعالم بل تستند إلى بعض الأهداف التربوية التى أصبحت فى أحسن الأحوال مرجعاً نظرياً ونادراً ما تترجم هذه الأهداف إلى أهداف

واضحة وتفصيلية ويمكن تطبيقها فى المناهج والخطط الدراسية، وتصبح الأهداف التربوية غاية فى حد ذاتها بدلاً من أن تكون وسيلة للإسهام فى بناء المجتمع وتطوير نظمه التعليمية (مذكور، مرجع سابق، ١٣-١٤).

وحيث أن الفلسفة التربوية للمجتمع الفلسطينى تنبثق من فلسفته الاجتماعية الشاملة من عقيدة وحضارة وقيم وتاريخ وبما أن التعليم التقنى والتدريب المهنى وهما إحدى أفرع التعليم فإنه يجب أن تنطلق فلسفته التربوية من الفلسفة الاجتماعية الشاملة ومن ثم تنبثق عن هذه الفلسفة مجموعة من الأهداف والسياسات التعليمية.

وعليه فإن التعليم الذى نريده هو التعليم الذى تنبثق أهدافه ومضامينه من فلسفة التنمية الشاملة للنفس الإنسانية فى تكاملها وتفاعلها وللمجتمع فى كلياته ونظمه الفرعية وهو الذى يكون مرناً فى إدارته وتمويلة وحركته (المرجع السابق، ٢١٩). لذلك فإننا نريد تعليماً يجعلنا قادريين على إنتاج التكنولوجيا High Teach فى مجالاتها المختلفة ويمكننا من استخدام هذه التكنولوجيا بكفاءة (السعدون، ١٩٩٤، ١٠٣) وكذلك فإننا نريد تعليماً يمكننا من مواجهة أزمات العولمة وذلك من خلال الانطلاق من فلسفة اجتماعية وتربوية واضحة وأهداف محددة منهجيات شاملة ومتكاملة (المرجع السابق، ٢٠٠).

وتأسيساً على ذلك فإنه يجب على القائمين على العملية التربوية فى فلسطين وضع فلسفة تربوية واضحة ودقيقة تنطلق من الفلسفة الاجتماعية الشاملة وأن تنبثق من هذه الفلسفة الأهداف التربوية الواضحة والدقيقة وذلك من خلال صياغة أهداف التعليم وسياسته ومضمونه ووسائل تمويله بصورة فاعلة وإيجابية تساعد على إعداد الأجيال الجديدة لمواجهة تحديات المستقبل.

أهمية التعليم التقنى والمهنى:

تتضح أهمية التعليم التقنى والمهنى بعد الثورة الصناعية وتطور الحياة وسيطرة الصناعة والآلة وتضاؤل الحاجة إلى العمال الغير مؤهلين أو المدربين وظهرت الحاجة الماسة إلى العمال المؤهلين والفنيين وأصبحت معظم الدول وخاصة المتقدمة منها تولى اهتماماً بالتعليم التقنى والمهنى.

فعلى الصعيد العالمى: تشير الدراسة المقدمة من جريجور رمسى (Gregor Ramsey) (UNESCO, 1997, 23-24) مستشار البحث العلمى والتوجيه فى استراليا المقدمة إلى اليونسكو حول التعاون بين التعليم التقنى والمهنى وعالم العمل أن الدوافع التى أدت إلى اهتمام الدول المتقدمة فى التعليم التقنى والمهنى هى: زيادة الترابط فى الاقتصاد العالمى والزيادة المضطردة للمنافسة وتطور السوق العالمية والحاجة إلى تحسين المنتجات وخدمتها.

وعلى المستوى العربى: نجد أن هناك اهتماماً متزايداً من الدول العربية فى التعليم التقنى والمهنى، فقد ترجمت الحكومة السودانية (على، ١٩٩٨، ٥٠٢) هذا التوجه بخطوات عملية حيث اتخذت قرارات عديدة خاصة بالتعليم التقنى والمهنى وأهمها:

١- قرارات ثورة التعليم العالى فى عام ١٩٨٩ وقرارات المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى عام ١٩٩١ وتنص على إلحاق كل المعاهد والكليات القائمة بإحدى الجامعات وكذلك تعديل النظم الأكاديمية لتقوم الجامعات بمنح درجة الدبلوم بجانب البكالوريوس التقنى والعلمى.

٢- الاستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢ - ٢٠٠٢) حيث تهدف إلى إعطاء الأولوية للتعليم التقنى وربطة بالتعليم العالى وحاجات التنمية، وزيادة نسبة القبول بحيث تصل إلى ٦٠% من التعليم الثانوى والعالى.

وبالنسبة للحكومة السورية فقد تزايدت نسبة الموجهين للتعليم المهنى من خريجى المرحلة الإعدادية حتى وصلت إلى ٦٠% فى العام الدراسى (١٩٩٣ - ١٩٩٤) (محمد، ١٩٩٥، ٨٠).

وتأكيداً على أهمية التعليم التقنى فقد ذكر التقرير المقدم من المجالس القومية المتخصصة، رئاسة الجمهورية فى جمهورية مصر العربية فى دورتها الثالثة والعشرين (المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، ١٩٩٥-١٩٩٦) ، أنه يجب إنشاء هيئة عليا للتعليم التقنى والتدريب والتركيز على التكاليف لكافة المستويات التعليمية وتضيق الفجوة بين التعليم العام والتعليم التقنى وفتح القنوات الأفقية بين مراحل التعليم المختلفة.

وقد أقر الاتحاد العربى للتعليم التقنى "الأمانة العامة" الورقة المقدمة حول توجهات برامج عمل الاتحاد العربى للتعليم التقنى (الأمانة العامة للاتحاد العربى للتعليم التقنى، ١٩٩٨): "بأن التعليم والتدريب أداة فاعلة للتنمية البشرية، لإحداث التغيرات الجذرية التى يتطلبها دخول الأمة العربية القرن الحادى والعشرين بكل ما فيه من تحديثات"، وأن تطوير التعليم التقنى يمثل السبيل إلى تعديل وتطوير هياكل العمل فى الدول العربية ورفد سوق العمل بالأطر التقنية الكفوءة. وقد أكد الاتحاد: على الحاجة للتوسع فى التعليم التقنى ودعم مؤسساته ومراكزه والارتقاء بإسهامه فى التنمية البشرية، ومن ثم إلى الاهتمام بمحتوى التعليم وتطوير مناهجه وأساليب وتدريب القيادات الإدارية والأطر التدريسية".

وفي الورقة المقدمة من الأمانة العامة للاتحاد العربي للتعليم التقني بعنوان: التجسير والتكامل بين التعليم التقني ومراحل التعليم الأخرى (الأمانة العامة للاتحاد العربي للتعليم التقني، ١٩٩٨): تؤكد على أن التعليم التقني يتميز بارتباطه الوثيق مع احتياجات النشاط الاقتصادي والاجتماعي واتجاهات التطور التكنولوجي الذي يشهده المجتمع مما يضع على عاتقه مسؤولية التجاوب السريع مع الاحتياجات المتغيرة للقوى العاملة بما يحقق طموحات المجتمع نحو التقدم المستمر".

أهداف التعليم التقني والمهني:

تبرز أهمية كلا من التعليم التقني والتعليم والتدريب المهني بسبب الخصوصية التي يتسم بها التعليم التقني والمهني عن غيره من أنواع التعليم الأخرى وذلك لارتباطه الوثيق والمباشر بالواقع الاقتصادي والاجتماعي من ناحية وبالتطور التكنولوجي والعلمي من ناحية أخرى باعتباره أحد أهم المصادر الرئيسية للقوى العاملة التي يقع على عاتقها مسئولية تنفيذ وتشغيل وصيانة المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية، ومساهمته في الرقي في المجالات الصحية والاجتاعية، إضافة إلى أن هذا النوع من التعليم يعمل على تقليل الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

فعلى الصعيد العالمي: أشارت الدراسة المقدمة من وزارة التعليم والثقافة في الفلبين (Ministry of Education, 1985) أن هناك حاجة ماسة لامتلاك القوى البشرى مستوى عال من التكنولوجيا ويتوقع من خريجي الكليات التقنية أن يكونوا قادرين على المساعدة في حل مشاكل الإنتاج، والإشراف على المهنيين والحرفيين وتعليمهم، والمساعدة في إعداد التقارير الفنية عن الاحتياجات، وبناء واختبار نماذج الإنتاج والمعدات الصناعية والمساعدة في التسويق وتوجيه المستهلك.

وتقترح منظمة اليونسكو الأهداف العامة التالية لبرامج التعليم الفنى العام التى تلائم الدول النامية (مرجع سابق، نبراى، ٤٠١):

- تعديل نظم التعليم لتصبح قادرة على مقابلة الاحتياجات الفردية والاجتماعية.
- تعديل الاتجاهات نحو العمل وإيداء اهتمام خاص بالتكنولوجيا وتمكين الطلاب من تنمية قدراتهم على العمل الجماعى.
- الإعداد للحياة العصرية وإكساب الطلاب المهارات العلمية القيمة كاستخدام الأدوات اليدوية وممارسة عمليات الإصلاح والصيانة.
- تحسين العملية التعليمية وذلك بإيجاد التوازن بين النشاطات النظرية والعملية وإكساب الطلاب مهارات التخطيط والتفكير واتخاذ القرارات وحل المشاكل بالطريقة العلمية.
- توسيع أفق خيال الطلاب وتنمية قدراتهم على الابتكار ومجابهة التحديات.
- توجيه الطلاب توجيهاً صحيحاً يتناسب مع قدراتهم وتطلعاتهم الفنية والمهنية.

ويرى "أحمد المركشى" عميد كلية التكنولوجيا بجامعة قطر (المراكشى، ١٩٩١، ١٢٥) أن التعليم التقنى يهدف إلى تأهيل الأيدى العاملة ذات الكفاءة العالية لتحقيق الإنتاج الوفير الذى تسعى لتطويره وتصديره للأسواق الخارجية.

بينما يرى سلامة صابر العطار (١٩٩٤)، أن الهدف الاستراتيجى لتطوير التعليم التقنى هو توفير عمالة ماهرة لمواجهة أمرين أساسيين هما: احتياجات أسواق العمالة لتأدية الخدمات المطلوبة واحتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تمشياً مع التقدم التكنولوجى والمنافسة.

ولأهمية الدور الذى يلعبه التعليم التقنى فى تحقيق التغير الاجتماعى والاقتصادى والثقافى، فقد حددت الأهداف الاستراتيجية للكليات التقنية والمراكز المهنية التابعة لوكالة الغوث الدولية خلال المؤتمر السنوى لمدراء الكليات والمراكز التقنية والمهنية بعمان بتاريخ ٨/٨/٢٠٠٠ كمايلى: (دائرة التعليم التقنى والمهنى، ٢٠٠٠)

- تحقيق درجة عالية من الموائمة بين برامج التعليم والتدريب من جهة واحتياجات سوق العمل من جهة أخرى.
- تطوير الأساليب والتسهيلات والمصادر التعليمية والتدريبية بما يتناسب والتطورات الحديثة.
- جذب أفضل المؤهلات والخبرات للقيام بالعملية التعليمية والتدريبية والعمل على تحسين كفايتها بشكل مستمر.
- التطور المستمر لمعايير قبول المتدربين ومتابعتهم أثناء العملية التعليمية والتدريبية وبعدهما.
- تعزيز القدرات الإدارية والإشرافية لتأمين مواكبتها للمفاهيم الحديثة فى الإدارة والإشراف.
- توفير آليات تحقق اقتصاديات التعليم والتدريب وتعزز درجة عالية من المساءلة والتقييم الذاتى.

ورغم اختلافات الدول من حيث نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقائدية، إلا أن هناك قواسم مشتركة لأهداف التعليم التقنى يمكن إجمالها بالتالى:

- ❖ تأهيل الأيدى العاملة والكوادر اللازمة للعمل فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية المختلفة.

❖ مواجهة احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تمشياً مع التقدم التكنولوجى والمنافسة.

❖ مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة والإسهام بشكل فاعل.

❖ دعم الارتباط بين مستويات التعليم المختلفة وخاصة التعليم التقنى والعام.

وينبثق عن الهدف الأول الأهداف الخاصة بالتعليم التقنى التالية:

- إعداد الأطر التقنية التى تحتاجها مشاريع التنمية الاقتصادية والتى بمقدورها تشغيل وصيانة هذه المشاريع سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية.
- تقليل النقص فى الأطر التقنية فى هرم القوى العاملة وتقليل الاعتماد على الأطر التقنية المستوردة من خارج الوطن العربى.
- ربط التعليم التقنى ومعاهدة بالقطاعات الاقتصادية المستديمة كى يكون قاعدة للتعليم والتطوير المستمر للأطر العاملة فى الصناعة والزراعة والخدمات.

وبما أن منظومة التعليم التقنى والمهنى جزء من منظومة التعليم واعتبارها نظام متكامل يتكون من مكونات رئيسية وهى المدخلات (Inputs) والعمليات (Process) والمخرجات (Outputs) حيث تشترك فى هذا النظام جميع العناصر ذات الصلة من عناصر بشرية ومادية من داخل أو خارج النظام متفاعلة مع بعضها البعض سعياً لتحقيق أهداف التعليم التقنى والمهنى مما يتطلب دراسة هذه العناصر وتطويعها بحيث يتم تطوير منظومة التعليم التقنى والمهنى بناءاً على الحاجة الفلسطينية فى ضوء متغيرات العصر كمايلى:

المدخلات:

وهى جميع العناصر التى تدخل النظام مثل:

- القبول.
- الإدارة والتمويل.
- البرامج والخطط الدراسية وطرق التدريس المختلفة.
- الإمكانات والتسهيلات.
- الهيئات الإدارية والتعليمية.

❖ سياسة القبول فى التعليم التقنى والمهنى:

تعتبر نسب الالتحاق فى التعليم التقنى والتعليم والتدريب المهنى فى فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص متدنية جداً مقارنة بالدول المتقدمة أو الدول الصناعية وحتى الدول العربية، ففى الوقت الذى لا تزيد فيه نسبة الملتحقين فى التعليم التقنى بالنسبة للملتحقين فى الجامعات عن (١١,٦%) فى العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ فى قطاع غزة (وزارة التربية والتعليم العالى، ٢٠٠٣، ٤١) نجد أن فى بعض الدول المتقدمة تصل إلى ٧٠% أو أكثر وفى بعض الدول العربية تصل النسبة إلى ٦٠% كما فى السودان (شرفى، ١٩٩٥، ١٧) و٧٠% فى جمهورية مصر العربية (ضحاوى، ١٩٩٤، ٢١٧) أما التعليم والتدريب المهنى فنجد أن نسبة الذين يلتحقون فى التعليم والتدريب المهنى فى قطاع غزة حوالى ٢,٥% فى العام ١٩٩٤، علماً بأن هذه النسبة لم تزداد كثيراً حتى العام ٢٠٠٤. بينما الذين يلتحقون فى الدول العربية مثل سوريا والعراق تصل إلى ٥٠%، بينما فى ألمانيا تصل النسبة إلى (٥٠% - ٦٠%) (الحشوة، ١٩٩٥).

ومن الطبيعى أنه كلما زادت نسبة المتعلمين بشكل عام والجامعيين بشكل خـاص إلى عدد السكان فإن هذا يؤدى إلى زيادة المتعلمين وبالتالى يطلق علـى المجتمـع اسـم مجتمع متعلم. أما إذا زادت نسبة الذين يلتحقون فى التعليم التقنى والمهنى بشكل خـاص إلى عدد المتعلمين فإن هذا يؤدى إلى توفر قوة العمل المؤهلة لقيادة مختلـف النشـاطات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية وإلى تنامى الطاقة الإنتاجية فى المجتمع، وبالتالى يطلق على هذا المجتمع اسم مجتمع صناعى.

وعليه فإن الحاجة إلى التوسع فى التعليم بشكل عام والتعليم الجـامعى والتقنـى والمهنى بشكل خاص ضرورى ولكن وفق أسس وقوانين تطبق على جميـع المؤسسـات التعليمية بغض النظر عن الجهة التى تشرف عليها آخذة بعين الاعتبار ثلاثة أبعاد أساسية وهى:

البعد الأول: يتم قبول الطلاب المتقدمين للتعليم التقنى والمهنـى وعلـى أسـاس قدرات وميول ورغبات المتقدمين وحاجة سوق العمل من تخصصات نوعية بعد اجتيازهم امتحان قبول.

البعد الثانى: جعل التعليم التقنى والمهنى متاحاً للجميع بغض النظر عن العمر أو الجنس وعلى أساس شروط القبول المذكورة فى البعد الأول.

البعد الثالث: تنويع أشكال وبنى التعليم التقنى والمهنى مثل الشراكة مع مؤسسات العمل والتشغيل فى الجوانب العملية.

❖ الإدارة والتمويل:

يتأثر نمط الإدارة التعليمية فى الكليات التقنية والمراكز المهنية عـادة باتجـاهين أولهما هو النمط العائد للإدارة العامـة للسـلطة، أو المجتمـع (العصـار، ١٨٠-١٨١)،

والاتجاه الآخر هو النمط الذى تضعه الجهة المشرفة والممولة للمؤسسة التعليمية، وفى بعض الأحيان إن لم تتعارض أهداف وسياسات كل من الإدراتين فإنهما لا يتفقان فى كثير من الأهداف وبالتالى ينعكس ذلك على الأهداف العامة والسياسات العليا من جهة وعلى مكونات المنظومة التعليمية من جهة أخرى.

ويتضح من خلال الإشارة لواقع التعليم التقنى والمهنى فى قطاع غزة تعدد جهات الإشراف والتمويل على الكليات التقنية والمراكز المهنية فى قطاع غزة، ويعتبر تعدد الجهات المشرفة والممولة ليس عيباً أو تقصيراً فى منظوم التعليم التقنى والمهنى ولكن العيب فى تعدد السياسات والأهداف، بحيث تصبح سياسة وهدف المؤسسة التعليمية هى ترجمة لغايات وأهداف خاصة لا تأخذ بالحسبان السياسة والأهداف العليا.

وعليه يمكن القول أن النموذج الأمثل لإدارة مؤسسات التعليم التقنى والمهنى هى ذلك النموذج المشتق من الفلسفة العامة للتعليم فى فلسطين، أخذين بعين الاعتبار أن الشعب الفلسطينى سوف يتحرر آجلاً أو عاجلاً من كابوس الاحتلال وسوف يقيم دولته المستقلة وأنه جزء من الأمة العربية والإسلامية ويستقى تعاليمه وتشريعاته من الديانة الإسلامية السمحة ويجب الاستفادة من الاتجاهات العالمية المعاصرة وتجارب الدول المتقدمة والانفتاح عليها. ويتطلب ذلك مايلى (مدكور، مرجع سابق، ٨٣):

- سن القوانين والتشريعات القابلة للتطبيق والتنفيذ.
- إنشاء مؤسسة وطنية مركزية تعنى بشئون التعليم التقنى والمهنى وتكون فاعلة من خلال مجالس أو هيئات تابعة لها تشترك مع الجهات المختلفة فى تصميم البرامج والخطط الدراسية المختلفة.

- تعزيز الموارد المالية اللازمة لمؤسسات التعليم التقنى والمهنى من خلال إلـزام أصحاب العمل بالمساهمة بتكلفة التعليم التقنى والمهنى (على اعتبار أنهـم هـم المستفيدون من مخرجات التعليم التقنى والمهنى)، كذلك إلـزام أفـراد المجتمـع بالمساهمة فى كلفة التعليم التقنى والمهنى من خلال ضريبة على السلع والمنتجات الكمالية مثل المشروبات الغازية والسجائر والعطور ... إلـخ، بالإضـافة إلـى مساهمة أولياء أمور الطلاب بجزء من التكلفة.
- العمل على إنشاء قسم خاص يعنى بجميع البيانات والمعلومات للاستفادة منها فى تطوير المؤسسات التعليمية بحيث تكون هذه المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع.
- العمل على إيجاد الهياكل التنظيمية للمؤسسات التعليمية يوضح فيها الصـلاحيات والمسؤوليات وواجبات كل فرد وعلاقته فى المؤسسة.

❖ البرامج والخطط الدراسية وطرائق التدريس المختلفة:

يشير العديد من الكتاب والتربويون إلى أهمية تطوير البرامج والخطط الدراسـية للمؤسسات التعليمية بشكل عام والتعليم التقنى والمهنى بشكل خـاص بمـا ينسـجم مـع المستجدات العلمية والتكنولوجية العالمية والإقليمية ويتضح مما سبق مـن واقـع التعلـيم التقنى والمهنى فى قطاع غزة أن هناك العديد من المشكلات التى يعانى منها هذا النـوع من التعليم وأهم هذه المشاكل (العصار، ١٩٩٩):

- عدم توافق الخطط الدراسية مع أهداف التعليم التقنى والمهنى وكذلك عدم صياغة المناهج الدراسية بشكل يضمن ارتباطه الوثيق بسوق العمل ومتطلباته.
- عدم مشاركة أصحاب العمل فى صياغة وتحديد مفردات المواضيع الدراسية.

- إهمال وزارة التربية والتعليم العالى من جهة ومعظم الكليات التقنية والمهنية من جهة أخرى إدخال مواضيع نوعية فى البرامج الدراسية واكتفاء الكليـات التقنيـة والمراكز بتدريس مناهج صممت قبل وأكثر من عقدين أو ثلاث عقود.

ومن الجدير ذكره أن التغييرات التكنولوجية والاقتصادية الكبيرة أدت إلى وجود عالمى جديد يتسم بالسرعة وعلينا أن نواجه هذا التحدى من خلال القدرة التنافسـية عـن طريق اكتساب المعرفة وإدارة الانتاج بهدف تحقيق الجودة وزيـادة الإنتاجيـة وسـرعة التكيف مع المتغيرات وهذا يأتى من خلال تزويد الأفراد بالمهارات المتقدمة والمعـارف والاتجاهات الإيجابية التى تمكنهم من تطويع المعرفة والاستفادة منها وأن يكون محتـوى التعليم بمركز على الممارسات العملية وحل المشكلات وإنتاج مصادر تعلم جديدة إضـافة إلى ربط التعليم التقنى والمهنى بمؤسسات العمل والإنتاج وبشكل فاعل وهذا يـأتى مـن خلال مشاركة أصحاب العمل فى تصميم وبناء الخطـط والمنـاهج الدراسـية وإدخـال المواضيع النوعية مثل التلوث البيئى والتعاون الإقليمى والدولى والتوجيه المهنى والتعليم التعاونى وإدارة المشاريع.

وبالنسبة لأساليب وطرائق التعليم والتعلم لم تعد المحاضرة أو ما يسـمى (٢×٤) هى طريقة أو أسلوب التعلم الوحيد بل أصبح هناك العديد من الأساليب وطرائق التعلـيم والتعلم المختلفة التى تنسجم مع التطورات التكنولوجية والتقدم العلمـى والحـرص علـى استخدامها مثل الإنترنت وأشرطة الفيديو والتعلم التعاونى وتمثل الأدوار وحل المشـكلات واتخاذ القرارات والمشاريع والأبحاث.

❖ الامكانات والتسهيلات التعليمية والتدريسية:

تعتبر الامكانات والتسهيلات التعليمية والتدريسية أحد المـدخلات الهامـة فـى العملية التعليمية فى مؤسسات التعليم التقنى والمهنى، فبدون أجهـزة ومعـدات ووسـائل

إيضاح وغرف صفية وقاعات ومختبرات ومشاغل تصبح علمية التعليم والتدريب كمن يتعلم سياقة السيارة نظرياً وتوافر الأجهزة والمعدات والامكانات له دور أساسي في تحسين مخرجات التعليم التقنى والمهنى، وعليه فإنه يجب (العصار، ٢٠٠٤، ١٧٤):

- توفير قاعات تدريس وورش عمل ومشاغل مناسبة وكافية ومجهزة بالمعدات والأجهزة الحديثة التى تواكب التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة.
- توفير مكتبة تقليدية وأخرى إلكترونية، إضافة إلى قاعدة بيانات متطورة يتم من خلالها توفير المعلومات اللازمة لعمل الدراسات والأبحاث.
- توفير أجهزة ومعدات السلامة والصحة المهنية.
- اعتماد خطة لاستغلال طاقات التدريب والتعليم المتاحة من معلمين ومدربين وأجهزة ومعدات ومشاغل ومختبرات وطاقات لعقد دورات قصيرة من خلال ما يسمى بالتعليم المستمر أو العمل بنظام الفترتين.
- اعتماد خطة لتنويع مصادر التمويل اللازمة مثل المنح والهبات ورسوم الطلبة وأصحاب العمل إضافة إلى الضرائب على الكماليات والدورات القصيرة والاستشارات الفنية وجعل تمارين الطلاب منتجات يمكن بيعها والاستفادة منها.

❖ الهيئات الإدارية والتعليمية:

يعتبر توفير الأجهزة الإدارية والتعليمية المؤهلة والمدربة من أهم العقبات التى يواجهها التعليم بشكل عام والتعليم التقنى والمهنى بشكل خاص، وتتمثل المشكلة أيضاً فى إعداد معلمين وإداريين للوضع الذى نعيش فيه وليس لشكل التعليم التقنى والمهنى مستقبلاً كما ونوعاً، وهذا بسبب قلة وسائل النمو المهنى ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة

وعدم الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة، إضافة إلى غياب رؤية مستقبلية لشكل التعليم التقنى والمهنى.

وتأسيساً على ذلك فإنه يجب تبنى فلسفة طموحة لتغير نظم وأساليب اختيار وإعداد الإداريين والمعلمين للتعليم التقنى والمهنى بما ينسجم ومتطلبات المستقبل أخذين فى الاعتبار مايلى:

- الأجهزة الإدارية المؤهلة والمدربة القادرة على النهوض بوظائف الإدارة الحديثة بكفاءة عالية فى جو مناسب من التعاون والتنسيق بين العاملين لتحقيق الأهداف المرسومة من خلال هيكل تنظيمى يوضح فيه صلاحيات ومسؤوليات جميع الأفراد فى المؤسسة.
- تطوير الأجهزة الإدارية من خلال تأهيلها وتدريبها لكى تكون قادرة على تحقيق الأهداف المرسومة.
- توفير المعلم التقنى والمهنى المؤهل والمدرب القادر على استخدام التقنيات الحديثة وقادراً على الابتكار والإبداع.
- تطوير الجهاز التعليمى من خلال دورات فنية متخصصة وتربوية حتى يكون قادراً على امتلاك الكفايات والمهارات المختلفة مثل (المصرى وآخرون، ١٩٩٠، ١٧):
- كفاية أداء المهارة أمام الطلاب.
- كفاية إدارة الصف أو المشغل واستخدام تقنيات التعلم المختلفة من أجهزة حديثة.
- كفاية التوجيه والإرشاد.
- كفاية الاتصال والتواصل.

- كفاية التعليم الذاتي وتنويع أساليب التقويم المختلفة حسب الموقف التعليمي.
- كفاية إعداد البرامج والخطط الدراسية.
- تطوير المعلم من خلال مشاركته في المؤتمرات العلمية وعمل الأبحاث والدراسات المسحية والمشاركة في ورش العمل الميداني.
- اختيار المعلمين والمدربين بناءاً على أسس ومعايير واضحة من خلال نشرة يوضح فيها طبيعة العمل ومواصفات الشخص المطلوب وخبرته ومسؤولياته وواجباته وهو ما يسمى بالوصف الوظيفي (Job Description).

❖ العمليات:

وهي الإجراءات والتفاعلات التي يتم فيها تحويل المدخلات نتيجة تفاعل عناصرها مع بعضها البعض، وكذلك مع البيئة الخارجية من خلال عمليات التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة ورسم السياسات وتحديد الأهداف ووضع الخطط التطويرية، إضافة إلي توظيف طرق واستراتيجيات التعليم والتدريب المختلفة من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة.

❖ المخرجات:

وهي نتاجات تفاعل مدخلات النظام المختلفة بعضها مع بعض من جهة مع البيئة المحيطة من جهة أخرى من خلال العمليات، ويعتبر الخريجون من معاهد وكليات ومراكز التعليم التقني والمهني هم الفئة المستهدفة التي تسعى المنظومة لتحقيقها.

الخاتمة:

تأسيساً على ما سبق فإنه يمكن اقتراح تصورين لتطوير التعليم التقنى والمهنى، على النحو التالى:

الأول: وهو امتدادى معتمد على الإصلاح وذلك بدراسة الواقع الحالى وتطويره من خلال عناصره المختلفة.

الثانى: وهو تصورى ويتم به رسم وإعادة تصميم منظومة التعليم التقنى والمهنى فى قطاع غزة من خلال مكونات منظومة التعليم التقنى والمهنى المختلفة بحيث يتضمن كل مكون إجراءاته الضرورية التى يجب اتخاذها.

وفى كلا التصوريين السابقين يمكن الإشارة إلى بعض النقاط الأساسية التى يجب اتخاذها لمواجهة تحديات المستقبل وثورة المعلومات وتكنولوجيا العصر كمايلى:

❖ الشجرة التعليمية:

تبنت مجموعة من العلماء والمفكرين العرب فى المؤتمر السنوى السابع للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربى (مدكور، مرجع سابق، ٩٥-٩٦) مفهوم "الشجرة التعليمية" Educational Tree بدلاً من مفهوم السلم التعليمى وينطوى هذا المفهوم على:

- الارتباط العضوى بأرضية أو تربة معينة وهى العقيدة والثقافة والتاريخ والجغرافيا والحضارة والعادات وهذا ما يسمى بالأصالة.
- الحيوية والبناء المستمر ولها بداية وليس لها نهاية وهى فى نمو وتطور مستمر على عكس السلم التعليمى الذى له بداية ونهاية وليس فيه تطور.

- الشجرة التعليمية لها جذع واحد وهو التعليم الأساسى (الابتدائى والإعدادى والثانوى) يمر به كل أبناء المجتمع.
- تتكون من فروع وأغصان متعددة وهى أنواع التعليم المختلفة ويمكن لكل فرد فى المجتمع أن يتسلق الفرع الذى يريده حسب قدراته.
- إمكانية الارتفاع والانتقال إلى أعلى حسب إمكانية وقدرات أفراد المجتمع.
- يمكن الانتقال من فرع إلى آخر وهو ما يسمى بالانتقال الأفقى.

❖ المعلومات:

نظراً للتقدم العلمى والتكنولوجى وما صاحب ذلك من تراكم وتزايد المعلومات فإنه أصبح من الضرورى تحسين التعليم من خلال ما يسمى بجودة التعليم لإعداد مواطن قادر على مواجهة تحديات المستقبل ويستلزم ذلك استخدام نظام EMIS لاختبار تطور وتقدم النظام التعليمى، وهذا النظام Educational Management Information System (EMIS) مصمم لجمع وتخزين المعلومات التربوية وتفعليها لاستخدامها فى تحليل المنظومة التعليمية، ويساعد القائمين على العملية التربوية والمسؤولين فى:

- الإرشاد للإستراتيجيات بالخطط والسياسات التعليمية المناسبة.
- تصميم البرامج المستقبلية للنظام التعليمى مثل فتح تخصصات جديدة.
- إعداد المجتمع لتقبل اتجاهات تربوية.
- تقويم مسارات النظام التعليمى ونفقاته من خلال التغذية الراجعة.
- تقديم مؤشرات لكفاية النظام التعليمى من خلال تقديم تقارير موضوعية موضحة للمدخلات التربوية.

- اختبار العلاقة بين المدخلات والعمليات والمخرجات والبيئة الداخلية والخارجية.

جودة التعليم:

لمواجهة التحديات المختلفة مثل الفقر والجهل والمرض وثورة المعلومات وتحديات المستقبل ... إلخ من التحديات، يجب إعداد مواطن قادر على المواجهة والتعامل مع تلك التحديات وبناءاً عليه يجب تطبيق المعايير التعليمية Education Standards على كل المدخلات والعمليات فى النظام مثل أداء المعلم وتحصيل الطلاب والجهاز الإدارى واستخدام مقاييس المحاسبة والاستفادة من التغذية الراجعة فى تطوير العملية التعليمية / التعلمية.

وتعرف الجودة الشاملة فى التربية على أنها: "مجموعة الخصائص أو السمات التى تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالاتها بما فى ذلك كل أبعادها من مدخلات وعمليات ومخرجات قريبة وبعيدة، وتغذية راجعة وكذلك التفاعلات المتواصلة التى تؤدى إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة لمجتمع معين وعلى قدر سلامة الجوهر تتفاوت مستويات الجودة (الحولى، ٢٠٠٤، ١٠).

تحديث المناهج:

لمواكبة التطور الحضارى ومواجهة تحديات العصر، يجب تحديث النظم والمناهج التعليمية بحيث تتناسب مع متطلبات السوق من تطوير للأجهزة والمعدات ووسائل الإنتاج والعمل وحتى يتماشى أيضاً مع الانفجار المعرفى والثورة التكنولوجية، وعليه فإنه يجب على المسؤولين وأصحاب القرار العمل على تطوير وتحديث المناهج التعليمية والأخذ بعين الاعتبار ما يلى:

- أن يبنى المنهاج على أساس ما يجب على الطالب معرفته أى على المخرجات.
- أن يبنى المنهاج بشكل مرن بحيث يمكن تطويره حسب الحاجة.
- أن تكون هناك مواد أساسية لجميع الطلبة إضافة إلى بعض المـواد الاختياريـة حسب قدرات ورغبات الطالب.

طرائق التدريس:

تمشياً مع تطور المناهج وتحديثها ومواكبتها للتطورات التكنولوجيـة وأن يكـون منهاجاً مبنى على المخرجات يجب تطوير استراتيجيات وطرائق التدريس والتدريب وعدم التركيز على الطريقة التقليدية وهى الدرس والطالب والسبورة بـل يتعـدى ذلـك إلـى استراتيجيات وطرائق تتناسب مع الانفجار المعرفى وتعتمد على الطالب من حيث المبادرة على أساس أنه محور العملية التعليمية / التعلمية ومتابعته لمجـالات المعرفـة المختلفـة واستخدام طرائق التفكير الناقد والتفكير الإبداعى وحل المشكلات والتعلم عن بعد والـتعلم التعاونى.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

١- الأمانة العامة للاتحاد العربى للتعليم التقنى: توجهات برامج عمل الاتحاد العربى للتعليم التقنى ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التحضيرى الإقليمى للدول العربية للمؤتمر الثانى حول التعليم التقنى والمهنى، (سيئول ١٩٩٩)، أبو ظبى ١-١٩٩٨/١١/٤.

٢- الأمانة للاتحاد العربى للتعليم التقنى: التجسير والتكامل بين التعليم التقنى ومراحل التعليم الأخرى، تجارب الدول العربية، نموذج مقترح، دراسة مقدمة إلى المؤتمر التحضيرى الإقليمى للدول العربية المؤتمر الثانى حول التعليم التقنى والمهنى، (سيئول ١٩٩٩)، أبو ظبى ١-١٩٩٨/١١/٤.

٣- أحمد المراكشى: التعليم التقنى والمهنى فى دول الخليج العربية، بين الواقع والطموحات، مجلة التربية، العدد ٩٦، مارس ١٩٩١، ص ١٢٥.

٤- بيومى ضحاوى: القوى الثقافية الموجهة للتعليم الفنى فى اليابان وألمانيا ومدى الإفادة منها فى مصر، دراسات تحليلية مقارنة، مجلة دراسات تربوية، المجلد التاسع، الجزء ٦٤، ١٩٩٤، ص٢١٧.

٥- حمود السعدون، وليم عبيد: التحديات العلمية والتكنولوجية ودور التعليم العالى فى مواجهتها، فى مؤتمر التعليم العالى العربى وتحديات مطلع القرن الحادى

والعشرين، المؤتمر الثاني لقسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الكويت، ١٧-٢٠ إبريل ١٩٩٤، ص ١٠٣.

٦- دائرة التعليم التقني والمهني: الاجتماع السنوي لمدراء الكليات التقنية والمراكز المهنية في (٨/٨/٢٠٠٠)، (عمان، وكالة الغوث الدولية، ٢٠٠٠).

٧- زكري العصار: تطوير مراكز التدريب المهني في قطاع غزة في ضوء بعض متطلبات التنمية لدولة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٩٩، ص٩١.

٨- زكري العصار: رؤية مستقبلية للتعليم التقني في قطاع غزة "دراسة استشرافية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، مارس، ٢٠٠٤، ص١٤.

٩- سلامة صابر العطار: استراتيجية تطوير التعليم التقني في ج. م. ع.، دراسة تحليلية نقدية، مجلة دراسات تربوية، القاهرة، المجلد التاسع، الجزء ٦٣، ١٩٩٤، ص١٨٩.

١٠- شرف الدين محمد: دور التعليم التقني والمهني ضمن أنظمة التعليم العربية، دراسة حالة، الجزء ٢، مكتب اليونسكو الإقليمي، أكتوبر ١٩٩٥، ص ٨٠.

١١- الشيخ المجذوب محمد علي: مسيرة التعليم التقني في السودان، ورقة عمل مقدمة للتحضير للمؤتمر العالمي الثاني حول التعليم التقني والمهني والذي سيعقد في (سيئول، ١٩٩٩)، أبو ظبي ١-٤/١١/١٩٩٨، ص ص (٢-٥).

١٢- عثمان شرفى: سياسات وتشريعات التعليم التقنى والمهنى لتقرير التعاون بين سوق العمل فى الدول العربية، دراسة مختارة الجزء ٢، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية، أكتوبر ١٩٩٥، ص ١٧.

١٣- على أحمد مدكور: التعليم العالى فى الوطن العربى، الطريق إلى المستقبل، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٩٢.

١٤- عليان الحولى: الجودة فى التعليم العالى، مجلة علمية دورية، المجلد الأول، أغسطس ٢٠٠٤، ص ١٠.

١٥- كلية تدريب غزة – الوكالة: دليل الطالب، ٢٠٠٣.

١٦- وكالة الغوث الدولية، مكتب الاعلام: نشرة صادرة عن وكالة الغوث الدولية – غزة، سبتمبر ١٩٩٧.

١٧- مازن الحشوة: نظام وطنى للتدريب المهنى، جمعية العلاقات النمساوية العربية، القدس، إبريل ١٩٩٥.

١٨- المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا: المجتمع والتعليم الفنى، الدورة الثالثة والعشرون، (القاهرة: رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، ١٩٩٥-١٩٩٦).

١٩- منذر المصرى وآخرون: المعلم المهنى (عمان: المركز العربى للتدريب المهنى وإعداد المدربين)، ١٩٩٠، ص ١٧.

٢٠- وزارة التربية والتعليم العالى: إحصائية قبول الطلاب فى الكليات التقنية فى محافظات قطاع غزة للعام الدراسى ٢٠٠٢/٢٠٠٣، (غزة: الإدارة العامة للتعليم التقنى، ٢٠٠٣، ص ٤١).

٢١- يوسف نبراى: التعليم العام والتعليم التقنى والمهنى، الطبيعة والمشاكل والحلول، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (٣)، ١٩٨٥، ص١٠١.



متاجر خدمة النفس في دولة الكويت والمشاكل والصعوبات التي تواجهها

د. حسان على عبد الجادر* - د. أحمد عبد الله العوضى**

المبحث الأول: منهجية البحث

١-١ ملخص البحث

يتناول البحث تجارة التجزئة وأنواع المتاجر ويركز على متاجر خدمة النفس في دولة الكويت و أهمها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والأسواق المركزية التي تقدم المواد الاستهلاكية والغذائية وتنتشر في جميع مناطق الكويت كما يركز الباحثان على المشاكل التسويقية وتشخيصها وطرح المقترحات والحلول المناسبة لتلافي تلك المشكلات وتعظيم دور الجمعيات التعاونية الإستهلاكية و يهدف أيضاً إلى التعرف على الوضع الحال لتجارة التجزئة في دولة الكويت وتشخيص الصعوبات التي تعترضها مع اقتراح الحلول المناسبة. كما يهدف على التعرف على التجارب الناجحة للمتاجر الكويتية

تم تحديد نطاق البحث في اكبر متاجر التجزئة في الكويت والمتمثلة في ٤٥ جمعية تعاونية استهلاكية. لذا استعرضت هذه الدراسة التفصيلية الاستطلاعية عدة مواضيع رئيسية ويتضمن البحث:

المبحث الأول: الإطار العلمي للدراسة

---

* . حسان علي عبد الجادر ــ أستاذ مساعد بقسم الإدارة ــ كلية الدراسات التجارية ــ الكويت.

** د. أحمد عبد الله العوضي ــ أستاذ مشارك ــ عميد كلية الدراسات التجارية ــ الكويت.

المبحث الثاني: التعريف بمتاجر النفس وأنواعها.

المبحث الثالث: التعريف بالجمعيات التعاونية الإستهلاكية والتسويق التعاوني للسلع الإستهلاكية.

المبحث الرابع: استعراض وتحليل نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة.

كما استعرضت الدراسة الخصائص التي يتميز بها السوق الاستهلاكي بدولة الكويت والذي يتشابه مع كثير من الأسواق الخليجية بعدم الإكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية والضرورية للحياة اليومية والاعتماد على الإستراد من معظم دول العالم وبالتالي تعدد وتنوع المنتجات المستوردة والتي تخلق منافسة شديدة للمنتجات الوطنية، بالإضافة إلى اتسام التوزيع في السوق المحلي بتركيزه على قناتي تسويق رئيسيتين هما الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، الأسواق المركزية.

أشارت الدراسة إلى وجود نقص في الخبرة والكفاءة لدى القائمين على إدارة الجمعيات التعاونية وعدم التخصص في مجال التسويق وتجارة التجزئة. فهذه الجمعيات تعاني من ضعف الإدارة بسبب نقص الخبرة كما تعاني من قصور في القوانين المنظمة لعملها من قبل الدولة واعتماد الجمعيات الإستهلاكية التعاونية على الدعم الحكومي. والعديد من لمشاكل الإدارية والتنظيمية وتقليص صلاحيات المدراء بسبب تدخل أعضاء مجالس الإدارات مما ينعكس بصورة سلبية على أدائهم لمهامهم الوظيفية.

كما أوضحت النتائج تباين عناصر رضاء المستهلك عن أداء الجمعيات التعاونية وتفاوت مستوى الرضاء في المحافظات الخمس وأظهرت النتائج العديد من الأسباب التي تدعو المشترين للشراء من الجمعيات التعاونية من أهمها: العائد على المشتريات للمساهمين، وقرب أسواق هذه الجمعيات من سكن المستهلكين، وكذلك تنوع السلع

الخدمات المعروضة وارتفاع جودتها وانخفاض أسعارها مقارنة بغيرها من الأسواق الموجودة الأستثمارية في دولة الكويت.

وفي ضوء ما تم الوقوف عليه في هذه الدراسة من نتائج، لابد أن ينصب الجهد على الأهتمام بتدريب الكوادر الوطنية العاملة في المجال التعاوني بغرض تحسين مستوى الأداء والتنسيق بين مختلف الوظائف التي يتضمنها الهيكل التنظيمي والعمل على وضع التوصيف الوظيفي لتحديد المهام الوظيفية وأعباءها وتحديد المسئوليات والاختصاصات الممنوحة لكل وظيفية بغرض تحقيق التناغم في الأداء،، والعمل في نفس الوقت على تذليل العقبات التي تعيق التسوق من خلال تحديث المنشآت وإعادة تصميمها وفق الأساليب العلمية بما يحقق المزيد من الإنسيابية والمتعة في التسوق وبالتالي رفع معدلات مستوى رضا المستهلكين، بالإضافة إلى إيجاد التعاون البناء بين مختلف إدارات الجمعيات التعاونية تحت مظلة الإتحاد التعاوني، وإصدار اللوائح والقوانين الداعمة للعمل التعاوني التي من شأنها سرعة إتخاذ الخطوات التنفيذية لعمليات التطوير والتحديث المطلوبة.

ونأمل أن تكون هذه الدراسة ترجمة واقعية لمستوى أداء الجمعيات التعاونية بدولة الكويت كما نأمل أن تساهم نتائج وتوصيات هذه الدراسة في تحسين مستوى الأداء ووضع الحلول والمقترحات التي من شأنها تذليل المشاكل والمعوقات التي تعترض مسيرة الجمعيات التعاونية الإستهلاكية بدولة الكويت.

١-٢ أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى التعرف على:

* الوضع الحال لتجارة التجزئة في دولة الكويت وتشخيص الصعوبات التي تعترضها مع اقتراح الحلول المناسبة

* التجارب الناجحة للمتاجر الكويتية والاستفادة منها في تطوير وتنمية تجارة التجزئة في دولة الكويت.
* توضح المعوقات التي تعترض زيادة فاعلية العمل التعاوني ونشر الوعي بمفهوم العمل التعاوني.
* تحديد الإجراءات والسياسات التي من شأنها رفع مستوى الأداء للقيادات التنفيذية بالجمعيات التعاونية.
* بيان أهمية الدور الذي يؤديه إتحاد الجمعيات التعاونية بدولة الكويت.

١-٣ إجراءات الدراسة:

يعتمد الباحثان على إتباع منهجية يكمل كل منهما الأخر هما المنهج التاريخي الوثائقي والمنهجي الوصفي التحليلي والمنهج الاستدلالي لكي يتمكن الباحث من اختيار مدى صحة الفروض التي وضعها ولتحقيق أهداف البحث مرت هذه الدراسة بعدد من الخطوات الرئيسية وذلك في ضوء الإطار العام للدراسة والذي أشتمل على الجوانب الرئيسية التالية:

١- منهجية البحث   ٢- الدراسة النظرية

٣- عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية   ٤- التوصيات والمقترحات

١-٤ فروض الدراسة:

■ **الفرض الأول:** تعتبر الجمعيات التعاونية المصدر الأول الذي يسعى إليه المستهلك لتلبية حاجاته من المواد الغذائية على الرغم من وجود العديد من المراكز والأسواق التجارية الاخرى وذلك للأسباب التالية:

* قرب الجمعيات التعاونية من سكن المستهلك.
* تنوع السلع والخدمات المعروضة.
* إنخفاض أسعار السلع والخدمات وإرتفاع جودتها.
* الحصول على عائد أستثماري تبعاً لقيمة المشتريات.

■ **الفرض الثاني:** تواضع مستوى أداء قيادات الجمعيات التعاونية وقد يرجع ذلك للأسباب التالية:

* قلة خبرة مجالس الإدارات المنتخبة.
* عدم الأخذ بالدراسات والبحوث التسويقية لحل المشكلات التسويقية التي تعترض مسيرتها.
* ضيق المساحة المتاحة لمزاولة النشاط.
* عدم وجود الصلاحيات الكافية التي تمنحها القوانين واللوائح مما يعرقل سرعة التطوير.

■ **الفرض الثالث:** تواضع الدعم الحكومي الممنوح للجمعيات التعاونية على الرغم من أهميتها الإستراتيجية في توفير السلع الغذائية الرئيسية التي يعتمد عليها المستهلك بصورة يومية.

■ **الفرض الرابع:** فاعلية وأهمية الدور الذي يؤديه إتحاد الجمعيات التعاونية بدولة الكويت تجاه الحركة التعاونية متمثلاً في الحرص على الشراء المركزي وتوحيد الأسعار في كافة الجمعيات التعاونية.

١-٥ مجتمع الدراسة:

سيتم تقييم تجربة الجمعيات التعاونية الإستهلاكية بدولة الكويت حيث تم تحديد نطاق البحث في اكبر متاجر التجزئة في الكويت والمتمثلة في ٤٥ جمعية تعاونية استهلاكية.

١-٦ أداة الدراسة:

تكونت أداة الدراسة من إستمارة مقابلة لقيادات الجمعيات التعاونية تضمنت عشر أسئلة تتعلق بالخبرة العلمية والعملية ومدى الوعي بالمفهوم التعاوني وسبل نشره والمعوقات ونوع الدعم المطلوب و استبانة أخرى لعينة عشوائية من للمستهلكين بمختلف الجمعيات التعاونية بها مقاييس نوعية تتعلق بالجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة والتي تقيس دوافع الشراء من الجمعيات التعاونية الإستهلاكية ومستوى رضاء المستهلك عن أداء مجلس الإدارة وعقد مقارنة بين تلك النسبة على مستوى المحافظات الخمس.

الدراسات السابقة

١- **دراسة محسن عاطف** (١٩٨٦) تناولت الجوانب الاجتماعية في النشاط التسويقي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية بالكويت وقد أوضحت الدراسة إن هناك مجموعة من التصورات والانطباعات يمكن حصر أهمها فيما يلي:

أولا: تمثل هذه الدراسة محاولة جديرة بالتكرار مع ضرورة التركيز على نوعية الخدمات الاجتماعية، التي يؤديها عدد محدود من الجمعيات، ولتكن في مدينة واحدة أو محافظة واحدة. ونظرا لضيق ساحة دولة الكويت فإن التطبيق على دولة كبيرة كالمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات المتحدة أو السودان أو مصر أو غيرها سيكون ذا دلالة

خاصة، حيث أن ترامي الأطراف قد يظهر التباين في طبيعة الخدمات المطلوب تأديتها في كل منطقة.

ثانيا: إذا كانت تجربة الكويت في هذا المجال فريدة، فإن هناك مجالات متعددة مفتوحة أمام الدراسة والتحليل، إذ أن الدراسة كان محاولة لتحديد جانب معين من تطبيقات المفهوم الاجتماعي للتسويق الحديث في الجمعيات. فيمكن على سبيل المثال تناول جوانب حماية المستهلك وترشيد الاستهلاك والإنفاق والمساهمة في تطوير الحركة وتطوير أعمال الجمعيات من خلال مجهودات الاتحاد والوزارات المعنية والجهات المختصة وغيرها.

ثالثا: يمكن أن تمتد تجربة الكويت لتشمل دولا أخرى أعضاء في مجلس التعاون، مع الأقلمة مع البيئة التسويقية المحيطة وكذا إمكانية تحليل إلى أي مدى تصبح هذه التجربة الفريدة للتطبيق.

رابعا: تطبيق المفهوم الاجتماعي للتسويق كان مجاله الجمعيات، وهناك أجهزة ومنظمات أخرى كثيرة لا تهدف إلى تحقيق الربح. ومع مراعاة الشكل القانوني والملكية ورأس المال المستثمر وغيرها من عوامل مؤثرة في حجم النشاط التسويقي لها، فإن المجال مازال بكرا وجديدا وفي حاجة شديدة إلى المساهمة في إمكانية تطوير مفاهيم التسويق في الاقتصاديات النامية.

٢- دراسة **عبيد سرور العتيبي** (١٩٩٦) عن الجمعيات التعاونية الإستهلاكية في دولة الكويت حيث أشار إلى أن تجارة التجزئة والتوزيع قطاعا مهما في الاقتصاد القومي للدولة وخاصة للدول الغربية، ففي بريطانيا على سبيل المثال يشكل حساب مشتريات التجزئة أكثر من نصف جملة ما ينفقه المستهلك، ويوظف قطاع تجارة التجزئة واحدا من كل عشرة من العاملين، وأكثر من ضعفي العاملين في الصناعات الأولية مثل

الزراعة وصيد الأسماك، والغابات، وتعتبر تجارة التجزئة إذا قيست بالعاملين فيها أكبر نشاط اقتصادي منفرد في العديد من المدن البريطانية. وكلما زاد مستوى الدخل الحقيقي زاد دور التوزيع وتجارة التجزئة في الاقتصاد القومي. وتعتبر تجارة التجزئة أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الكويتي وأحد روافد الناتج القومي الإجمالي للدولة.وتمثل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية منذ تأسيسها قبل ثلاثين عاما (١٩٦٢م) بأسواقها المركزية وفروعها شبكة كبيرة لتوزيع وتدفق تجارة التجزئة في السوق المحلي، حيث تسيطر على ٨٠% من حجم هذا التوزيع وتصل إلى ٩٠% في بعض المواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية. ويشكل الإنفاق على السلع والخدمات الأساسية أكثر من ٦٠% من جملة الإنفاق الأسري في دولة الكويت الذي يذهب معظمه إلى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية خاصة الكويتيين منهم لاعتبارات أهمها أن معظمهم أعضاء مساهمين في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ليتسنى لهم الحصول على عائد معاملاتهم سنويا.

٣- دراسة سيف سعود السويدي (١٩٨٩) تناولت النتائج الإحصائية حول الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة قطر وقد أشارت الدراسة إلى ان الحركة التعاونية لا تعتبر والتي تولدت نتيجة التغيرات السريعة التي مرت بها أوربا في عصر الثورة الصناعية نظاما اقتصاديا متكاملا كما هو الحال بالنسبة للنظم الاقتصادية السائدة في العالم المعاصر، فالجمعيات التعاونية بكافة أنواعها ليست إلا حركة اجتماعية أكثر منها اقتصادية أو حتى سياسية. وبالرغم من بروز هذا المسار الذي سلكته الحركة التعاونية منذ عصر النهضة الصناعية، إلا أن الجمعيات التعاونية المتواجدة في مختلف أنحاء العالم تتفاوت في درجة تبعيتها للأسس والمبادئ التي قامت عليها جمعية الروشديل Rochdale في عام ١٨٤٤م بالمملكة المتحدة. فاليوم تنتشر الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها في الدول الإشتراكية والرأسمالية، وما بين ذلك من نظم تجمع بين هذين

النظامين. ففي دولة قطر لا توجد إلا جمعيات تعاونية استهلاكية فقط، والتي تقوم بتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية، كالمواد الغذائية، لكافة المستهلكين. وبالرغم من ضآلة الدور الذي تقوم به هذه الجمعيات في إسهامها في الاقتصاد الوطني في قطر.

رأي الباحثان

تناولت العديد من الدراسات ظاهرة الجمعيات التعاونية من زوايا متعددة بغرض تحديد أثرها الإجتماعية على المجتمع بغرض تحديد جانب معين من تطبيقات المفهوم الاجتماعي للتسويق الحديث في الجمعيات التعاونية أو بغرض بيان أهمية دور الجمعيات التعاونية في تسويق تجارة التجزئة أو بغرض رصد إنحراف أداء الجمعيات التعاونية عن المفهوم والمبادئ التي نشأ عليها الفكر التعاوني العالمي ومع تشابه الظروف الإقتصادية والإجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي رأينا الإكتفاء بالدراسات السابقة و تناول موضوع الدراسة الحالية من زاويا مختلفة تتعرض لمدى تمتع القيادات التعاونية القدرات والمؤهلات والخبرات التي تساعد على الأداء المتميز الذي يستند إلى المفهوم التعاوني والعمل على نشره بين أفراد المجتمع وأيضاً تحديد مدى رضا المستهلك عن هذا الأداء مع رصد الدوافع التي تشجعه على تلبية حاجاته من المواد الغذائية من الجمعيات التعاونية وهو ما ستحاول هذه الدراسة الإجابة عليه من واقع المجتمع الكويتي لوضع النتائج والتوصيات التي تعمل على زيادة فاعلية دور الجمعيات التعاونية في دولة الكويت.

المبحث الثاني: متاجر خدمة النفس وأنواعها

استخدم نظام خدمة النفس Self Service حديثاً في عدد من المتاجر التي تبيع بالتجزئة للمستهلكين النهائيين، والتي متى دخلها العميل فإنه يقوم على خدمة نفسه بنفسه

خدمة كاملة، حيث يتناول السلع التي يختارها مما هو معروض أمامه بالمتجر – دون أية مساعدة من بائع أو عامل – فيما عدا عمليات اللف والحزم واستلام الثمن وذلك بعد أن كان هذا النظام قاصراً على أنواع من المطاعم والمقاهي. وتنشط متاجر خدمة النفس في كافة المجالات، فقد يكون المتجر متخصصاً في الملابس أو في الخردوات أو في غير ذلك من السلع، أو قد يتعامل في مجموعة كاملة من سلع البقالة والأطعمة والسلع الميسرة الأخرى التي تحول المتجر إلى سوق كاملة لسلع الاستهلاك اليومي مما يقتضي أن ينظم من الداخل كمتاجر الأقسام، وحينئذ يُطلق عليه لفظ: Super Market.

وتعتمد هذه المتاجر على رخص الأسعار نسبياً، وعلى كثرة المعروضات وتنوعها وعلى توفير الراحة الكاملة للعملاء، حتى تجتذب أكبر عدد منهم إليها. وفي العادة إذا كان للمتجر أكثر من من مدخل. فإنه لا يكون له إلاّ مخرج واحد، وذلك حتى إذا دخل العميل المتجر، فإنه يسحب سلة أو عربة يد صغيرة أنيقة من المكان المخصص لها، ثم ينتقي السلع التي يحتاج إليها ويضعها فيها طوال مروره بالمتجر، وتقوده الممرات إلى باب الخروج في النهاية حيث تُحصى السلع وتُقدّر قيمتها ويُسدد ثمنها وتُلف وتُحزم أو تُعبأ ليحملها صاحبها وهو خارج، ومن الضروري أن تكون الطرقات متسعة لسير العملاء والعربات، كما لابد وأن يتعامل المتجر في السلع المعبأة وحدها، وأن تكون أثمانها واضحة عليها، وأن يكون هناك نظام محكم للرقابة على من يلجون المتجر بغير أن يشعروا أن هناك من يراقبهم، وأن تكون الأسعار رخيصة نسبياً حتى تجتذب المستهلكين إلى التعامل مع المتجر.

ومن المزايا التي تنفرد بها متاجر خدمة النفس بصفة خاصة ما يلي:

١- الراحة الكاملة التي يحس بها العميل أثناء وجوده بالمتجر. ومن ذلك حرية التجول في أرجائه، والتخلص من التأثير الشخصي للباعة فينقاد العميل لرغباته فحسب، والاقتصاد في الوقت حيث يتناول العميل بنفسه دون أن ينتظر فراغ البائع له، وعدم التعرض للغش في الوزن أو الكيل أو السعر إذ يكون كل ذلك وارداً على غلاف السلعة.

٢- عند مرور العميل على أقسام المتجر، يُتاح له أن يتذكر سلعاً يحتاج إليها لم تكن تخطر على باله من قبل، لذلك فإن السلع التي تشترى عفو الخاطر عادة تكون كثيرة في مقدارها، والصفقة الواحدة التي يشتريها العميل تكون كبيرة. ويرجع السبب في ذلك إلى النظام الجذاب الذي تعرض به السلع مجمعة على هيئة أشكال زخرفية.

٣- تبيع هذه المتاجر السلع بأسعار مخفضة بالمقارنة مع الأسعار التي تُباع بها السلع المثيلة في المتاجر الأخرى، ويرجع ذلك – فضلاً عن كثرة مبيعات المتجر – إلى نقص التكاليف بسبب الاستغناء عن وظيفة البيع الشخصي

٤- نظراً لعدم انشغال مدير المتجر بعمليات البيع، فإن الفرصة تكون سانحة أمامه لتوثيق صلته بالعملاء. فكثيراً ما نجده في موقع البيع يتحدث إلى هذا وذاك، متعرفاً على الرغبات والحاجات، وعاملاً على علاج ما يصادفه من مشكلات.

أما المشكلات التي تنفرد بها متاجر خدمة النفس، فمن أهمها ما يأتي:

١- إن ما يوفره المتجر من نفقات بسبب استغنائه عن الباعة، قد يُنفق في نواح أخرى مثل إعداد التركيبات والمعدات ذات التكاليف العالية، وكذلك نفقات الرقابة وملاحظة سلوك العملاء منعاً للآثار التي تترتب على انحراف بعضهم.

٢- السلع غير المعبأة لا تصلح للبيع بهذه المتاجر. والاقتصار على السلع المعبأة وحدها يحرم المستهلك من الكثير من السلع التي يحتاج إليها فينصرف إلى التعامل مع المتاجر الأخرى التي تبيعها، وتعالج بعض من متاجر خدمة النفس هذه المشكلة بأن تقسم السلع السائبة وتضعها في عبوات تحمل اسم المتجر أو تخصص قسماً لبيع السلع السائبة عن طريق واحد أو أكثر من الباعة.

٣- يقتضي هذا النظام أن يشتري المستهلك حاجاته بنفسه إذ يقرر اختيار الصنف وهو داخل المتجر. لهذا فإنه في المجتمعات التي يتم فيها الشراء بواسطة الخدم، تنشأ مشكلة كبرى قد تعوق ازدهار هذا الأسلوب البيعي، ذلك لأن الخادم لا يكون له حق انتقاء أصناف السلع أو التصرف حيالها منفرداً بغير الرجوع إلى مخدومه.

٤- إن ما يحمله تصميم المتجر من الداخل من إغراء على كثرة الشراء يقتضي أن يتوافر الحمالون وأن يكون المتجر قريباً من مساكن المستهلكين، وهذه أمور قد تتعذر في الكثير من الحالات.

٥- في المجتمعات التي تنتشر فيها الأمية يقتضي الحال ضرورة الاستعانة بالباعة لإرشاد المستهلكين الذين لا يستطيعون قراءة أسماء السلع. فإذا استعان المتجر بالباعة فإن نظام خدمة النفس يكون قد اختل.

٦- قد تتعرض السلع المعروضة إلى السرقة إذا لم تكن هناك رقابة فعالة داخل المتجر. ولمعالجة هذه المشكلة تركّب في المتاجر الحديثة أعين سحرية – تعرض على شاشة تلفزيونية أمام مدير المتجر – منظراً لكل قسم بمجرد إدارته لزر يعمل بطريقة إلكترونية. كما أن هذه المتاجر تراعي وضع كميات ملائمة من السلع في عبوات كبيرة في الحجم بحيث لا يسهل إخفاؤها بواسطة المستهلك، ويقف هذا الأمر الأخير حائلاً دون تلبية طلبات المستهلك الذي لا يحتاج إلاّ إلى قدر ضئيل من السلعة.

٧- يشغل المتجر في العادة مساحة واسعة، وهذا أمر يصعب تدبيره في ظروف الازدحام التي تتصف بها المدن الكبرى في العصر الحاضر. وتبدو هذه المشكلة أكثر وضوحاً إذا كان من الضروري أن يحتوي المتجر على مطعم يُدار بطريقة خدمة النفس كذلك، أو متى لزم تهيئة حديقة للأطفال تترك الأمهات فيها أطفالهن، أو إذا كان من الملائم أن يعد المتجر موقفاً للسيارات يُخصص لعملائه.

صناديق البيع الآلية:

إلى جانب نظام خدمة النفس المعروف، يوجد أسلوب بيعي آخر يقوم كذلك على أساس خدمة النفس باستخدام صناديق البيع الآلية التي ذاع انتشارها في المدن الكبرى في الخارج. حيث تعدها منشآت تسويقية لكي تباع بها بعض السلع للمستهلكين بغير استخدام للباعة أو إشراف شخصي على عملية البيع. فالصندوق يكون محتويا على أماكن ترص فيها السلع وواجهته الشفافة تسمح برؤية صافيه، فإذا رغب المستهلك أن يشتري إحدى تلك السلع فانه يلقي في ثقب معد لذلك بقطعة من العملة محددة المقدار، وبطريقة آلية تتحرج السلعة لكي تخرج من مخرج مخصص لها. والغرض الأساسي الذي يرمي إليه

هذا لأسلوب البيع، هو التيسير على المستهلكين الذين يحتاجون إلى إشباع بعض الحاجات في الأوقات التي تكون فيها المتاجر مغلقة، مثل مواعيد الانصراف من الملاهي في المساء المتأخر أو عندما ينصرف العمال من نوبات عمل متأخرة في الميعاد أو في أيام العطلات والأعياد حين تغلق المتاجر أبوابها. ويشترط في السلع التي تباع في هذه الصناديق أن تكون ذات حجم واحد ثابت، وثمنها موحد مهما اختلفت طرازاتها، وان يكون ثمنها عبارة عن قطعة واحدة من العملة المعدنية ذات الوزن المحدود، ومن امثل هذه السلع: المرطبات والسجائر وشفرات الحلاقة وقطع الشوكولاته والشطائر.

المتاجر المتعددة الوحدات

من المنشآت الكبيرة للاتجار بالتجزئة، ما يتضمن عدداً كبيراً من الوحدات التي تنتشر في أرجاء سوق الاستهلاك لتغطي تلك السوق بالكامل فيما يتصل بأنواع معينة من السلع وعلى أساس من الخدمات الموحدة التي تقدم في كافة الوحدات على السواء. وتتكون هذه المنشآت من نوعين شهيرين، هما المنشآت ذات الفروع ومنشآت السلسلة. والفرق بين منشأة الفروع ومنشأة السلسلة يتلخص في أن المركز الرئيسي لمنشأة الفروع يباشر البيع بالتجزئة، فهو متجر كبير إلى جانب كونه مركزاً لإدارة جميع الفروع التي يُحتمل ألا تتساوى في أحجامها وأشكالها. أما منشأة السلسلة Chain Store فإن مركزها الرئيسي لا يقوم بأي نشاط بيعي، بل يقتصر نشاطه على النواحي المتعلقة بإدارة وحدات السلسلة جميعاً، وتكون جميع الوحدات متماثلة في الحجم والمظهر وأنواع السلع.

ومن أمثلة منشأة الفروع " شركة الاتحاد التجارية " بينما تمثل مطاعم الوجبات السريعة " متاجر السلسلة.ومع ذلك فإن الفرق بين النوعين طفيف ولا يؤثر كثيراً الفروع

أو نوعية ذلك النشاط، لهذا يُطلق على هذين النوعين من المتاجر اسم المتـاجر المتعـددة الوحدات Multiple Stores.

أنواع المنشآت المتعددة الوحدات وخصائصها:

يمكن تقسيم هذه المنشآت إلى أنواع وفقاً لنطاق نشاطها والوظائف التي تزاولها. فمن حيث النشاط لهذا النوع من المنشآت التسويقية نجد منها ما يغطي نشاطه كافة أنحـاء البلاد، ومنها ما يغطي مناطق معينة منها، كما أن منها ما يقتصر نشاطه على مدينـة أو أكثر من المدن الكبرى وتتعدد وحداته فيها. أما من حيث الوظائف فهناك منشآت تقتصـر معاملاتها على تجارة التجزئة وحدها بينما غيرها تزاول تجارة الجملة أو نصف الجملـة إلى جانب تجارة التجزئة، بيد أن نشاطها في الجملة يقتصر على فروعها فحسب. كما أن بعضاً من المنشآت المتعددة الوحدات يقوم بوظائف إنتاجية كاملـة (كتفصـيل الملابـس الجاهزة وصناعة الأحذية مثلاً) أو مكملة (مثل تعبئة السلع السـائبة ووضـع علامـة المتجر عليها) وذلك فيما يتعلق بالسلع التي تتعامل فيها الفروع أو تجهز بغرض بيعهـا فيها.

والمركز الرئيسي لمنشأة التجزئة المتعددة الوحدات هو القلب النـابض بالنسـبة للوحدات جميعاً. فهو الذي يخطط لها وينظم أمورها، فيرسم لها السياسات ويرسي القواعد ويقر الإجراءات ويضع البرامج والموازنات التخطيطية، كما يضع النظم ويقـر الهياكـل التنظيمية ويوصف الوظائف ويعين كبار العاملين، كما يحدد الأسعار التي تبيع بهـا تلـك الوحدات.

وفضلاً عن هذا فهو يقوم بالشراء لكافة الوحدات – باستثناء تلك التي تكون فـي مواقع لها ظروف خاصة تميز مستهلكيها وما يشبع حاجاتهم من سلع متميزة، فيسمح لمثل

هذه الوحدات بالشراء محلياً في أضيق الحدود. كذلك يقوم المركز الرئيسي بوظيفة التخزين، والنقل من الموردين وإلى الوحدات، وهو الذي يدبر الأموال ويقرر طرق إنفاقها، ويشن الحملات الإعلانية، بالإضافة إلى قيامها بعمليات التصنيع إذا لزم ذلك. وعلاوة على هذا فإن إنشاء وحدة جديدة لايتم إلاّ بقرار من المركز الرئيسي، الذي يحدد الموقع الملائم للوحدة ويشرف على إقامة المباني ويدبر التجهيزات اللازمة، كما يباشر أعمال الصيانة والإصلاح لجميع الوحدات. كذلك فإن الأعمال المكتبية والمحاسبية وما يتعلق بشئون العاملين من تعيين ونقل وإنهاء خدمة وما إلى ذلك، من صميم اختصاص المركز الرئيسي. وبصفة عامة فإنه يعد المسئول عن نشاط جميع الوحدات، ويشرف على أعمالها ويراقب نشاطها، وفي سبيل ذلك قد يقسم السوق إلى مناطق لتيسير عمليات الإشراف والرقابة.

ومن الأمور التي يهتم بها المركز الرئيسي للمنشأة المتعددة الوحدات أنه يعمل على جعل الوحدات متاجر متجانسة من حيث أسلوب التنسيق الداخلي والمظهر الخارجي وأنواع المهمات المستخدمة وأسلوب البيع وأساليب الترويج والإعلان وأسعار البيع ومواعيد العمل والإجراءات المتبعة وأنواع الخدمات المقدمة، وذلك فيما عدا الوحدات التي تتميز بظروف خاصة والتي تمنح قدراً من الحرية في مباشرة بعض نواحي نشاطها بقرار من المركز الرئيسي للمنشأة.

وبالإضافة إلى المزايا التي يتصف بها هذا النوع من المنشآت التسويقية – والتي وردت ضمن مزايا المتاجر الكبيرة مثل ما يترتب على الشراء بكميات كبيرة من مزايا، وقيامها بوظيفة الجملة، وقدرتها على الاستعانة بالخبراء، واستفادتها من التخصص وتقسيم

العمل، ومقدرتها على إجراء التجارب والبحوث – فإن من أهم المزايا التي تتمتع بها هذه المنشآت بصفة خاصة ما يلي:

١- قلة التكاليف. ويرجع ذلك إلى أن الخدمات التي تقدم للمستهلكين محدودة، والتعامل يتم في تشكيلات قليلة من السلع الرائجة، لهذا فإن المساحة التي تشغلها البضاعة تكون صغيرة نسبياً، ورأس المال المستثمر في المخزون قليل كذلك، ونفقات التأمين على البضائع وعلى كافة موجودات المتجر وأصوله محدودة، كما أن المخاطر التي تواجهها هذه المتاجر إذا ما تغير الطراز أو اختلفت أذواق المستهلكين أو تلف جزء من المخزون تكون قليلة الشأن والأثر.

٢- كثرة المبيعات ويترتب على ذلك قلة التكاليف بالإضافة إلى الاكتفاء بنسبة صغيرة من الربح. ومما ينجم عن كثرة المبيعات أن المتاجر المتعددة الوحدات تستطيع أن تبيع بأسعار رخيصة نسبياً مما يجعلها تصمد أمام المنافسة وتجتذب المزيد من المستهلكين إلى التعامل معها فتزداد مبيعاتها أكثر وبالتالي تكثر أرباحها.

٣- نظراً لانتشار الوحدات في أماكن شتى، فإن الإعلان الذي ينشر لصالح هذا النوع من المتاجر في وسائل النشر يعم أثره جميع الوحدات، لهذا فإنه يُعد إعلاناً اقتصادياً وتنعكس نتيجته على المبيعات فتزداد زيادة عامة. ومما يساعد على فعالية الإعلان كذلك تماثل الوحدات وتجانسها مما ييسر الجهود الإعلانية ويجعلها فعّالة في عمومية أثرها.

٤- مما ينبني على انتشار الوحدات كذلك، أن مخاطر التسويق تكون موزعة على تلك الوحدات. فلو أصيبت منطقة بكساد، فإن الفروع الموجدة بباقي المناطق

تستطيع أن تتحمل خسارة الفرع الكاسد بغير مشقة ولا تصاب المنشأة في مجموعها بخسائر تذكر.

أما المشكلات التي تلازم هذا النوع من متاجر التجزئة الكبيرة فمن أهمها ما يأتي:

١- أنه لو طبقت المنشأة مبدأ التجانس التام بين الوحدات دون تفرقة بين منطقة وأخرى من حيث احتياجات المستهلكين بكل منها، فإن ذلك يؤدي إلى عدم ملاءمة أساليب التسويق في بعض الوحدات لمقتضيات السوق، وهذا يؤدي إلى العجز في مواجهة المنافسة التي تقودها المتاجر الصغيرة المستقلة في بعض المناطق.

٢- يتوقف عل الاختلاف بين احتياجات المناطق كذلك، أن الشراء عل أساس مركزي لا يحقق الإشباع المناسب لحاجات جميع المناطق، وبخاصة فيما يتعلق بالسلع التي يختلف طرازها من منطقة لأخرى (كالملابس الجاهزة مثلاً). وعلى هذا فإن الفصل التام بين وظيفة الشراء ووظيفة البيع – وهي خاصية تتصف بها هذه المتاجر لأن الشراء مركزي بينما البيع تجريه وحدات مستقلة – لا يؤدي إلى تحقيق الكفاية إلاّ إذا طبق ذلك الإجراء بشيء من المرونة.

٣- إن اقتصار المعاملات في المتاجر المتعددة الوحدات عل تشكيلة محدودة من السلع الرائجة لا يحقق الإشباع الكامل لحاجات العملاء، الأمر الذي يتسبب في ضرورة تعاملهم مع متاجر أخرى مما يحتمل معه أن ينصرفوا إليها ويشتروا كل ما يحتاجونه من السلع منها إذا ما توافرت فيها. وبهذا يحتمل أن تخسر الفروع عملاءها.

٤- إن حذف بعض الخدمات مثل توصيل مشتريات العملاء إلى منازلهم أو البيع لهم على الحساب بغرض خفض التكاليف، قد يؤدي إلى خفض المبيعات وبالتالي لا يحقق الغرض منه وهو البيع بأسعار رخيصة تجتذب العملاء.

نظراً لمركزية الشراء وبالتالي مركزية التخزين، فإن المركز الرئيسي للمتجر يجد صعوبة كبيرة في إجراء الرقابة عل المخزون، وبخاصة إذا علمنا أن مجموع الفروع يحتاج إلى العديد من أصناف السلع وأن الاحتياجات تختلف في مقدارها باختلاف المواسم أو البيئة التي ينشط فيها كل فرع. لهذا فإن الاحتفاظ بالقدر الملائم من المخزون من كل سلعة، وتدبير شراء القدر الكافي منها في الوقت المناسب، أمر يحتاج إلى مهارة عالية ودقة شديدة وخبرة عميقة في التسويق، نذلك يحتاج الأمر إلى تحقيق نوع من توازن بين ما يحتفظ به من سلع في المخازن المركزية، وما تحتفظ به الفروع من ذات السلع في مخازنها، وتلك أمور شاقة في تدبيرها، وتحتاج إلى مران وخبرة.

المتاجر ذات الأقسام

المتاجر ذات الأقسام Departmental Stores نوع من المتاجر الكبيرة للتجزئة، ومن أمثلتها مركز سلطان في الكويت حيث تبيع مجموعات متعددة من السلع المتنوعة ذات الأصناف والطرازات العديدة. ونظراً لكثرة أنواع السلع واختلاف خصائص مستهلكيها وما يتطلبه ذلك من أساليب متباينة، فإن المتجر منها ينظم من الداخل على أساس من الأقسام البيعية، كل منها مستقل عن الآخر من حيث معداته وسلعه وحساباته. وفي العادة تتعامل هذه المتاجر في الملابس الجاهزة بأنواعها، والخردوات وأدوات الزينة، وأدوات المطبخ والأثاث، ولعب الأطفال، وما إلى ذلك من لوازم الأسرة، لهذا فإن معظم عملاء تلك المتاجر من النساء، والأساليب المتبعة في البيع والترويج وكذلك تنسيق

محتويات المتجر، تتناسب كلها مع الطبيعة النسائية. ويتوقف عدد الأقسام في المتجر الواحد على مدى التنوع في السلع التي يتعامل فيها، وعلى حجم مبيعات كل نوع، وما يتكلفه التقسيم من نفقات. وفي العادة تتخذ هذه المتاجر مواقعها في مراكز التسويق في المدن الكبرى، بيد أن ظاهرة انتشارها في العصر الحاضر أدت إلى إقامة بعضها في الضواحي وفي المدن المتوسطة الحجم وكذلك الأماكن النائية كالمصايف.

وتنقسم الوظائف في المتاجر ذات الأقسام إلى خمس مجموعات إدارية هي إدارة التخطيط السلعي والشراء والبيع، وإدارة الإعلان والترويج، وإدارة شئون المتجر، وإدارة شئون العاملين، وإدارة الشئون المالية والمحاسبية. فإدارة التخطيط السلعي والشراء والبيع يشرف عليها المدير التجاري الذي يجمع بين يديه وظائف الشراء والبيع والتخزين، وهو الذي يشرف على رؤساء الأقسام السلعية ويراقبهم بما يؤدي إلى تقديم خدمات متناسقة للعملاء، كما أنه يختار أصناف السلع وفقاً لما تقرره الإدارة العليا للمتجر من سياسات تتعلق بالجودة والأسعار. ومن مهامه أنه يبلغ رؤساء الأقسام باتجاهات السوق. ويخطط للشراء والتخزين، وينظم حملات الإعلان والترويج ومناسبات الفرص بالاشتراك مع إدارة الإعلان والترويج.

ومن الملاحظ في هذه المتاجر أنه لا يوجد انفصال بين وظيفتي الشراء والبيع مثلما هو الحال في المتاجر المتعددة الوحدات. فرئيس القسم يقوم بوظيفتين: الشراء والبيع. فهو الذي يعد مشروع المشتريات، وهو الذي يتابع الموردين لكي يوردوا السلع في الوقت الملائم، كما أنه يتتبع التغير في الطراز والأسعار ويراقب سياسات المنافسين، فضلاً عن كونه المسئول عن استلام البضائع وحفظها وعرضها بالأسلوب الملائم. أما فيما يتصل بالبيع فإن رئيس القسم هو الذي يقرر الحاجة إلى البائعين ويحدد خصائصهم،

وهو المختص بتدريبهم في حقل العمل فيزودهم بالمعلومات التي تفيدهم فيما يتصل بخصائص السلع وأساليب البيع الملائمة لكل نوع وكل فئة من فئات العملاء، بالإضافة إلى أنه يوجه الباعة إلى ما يحقق أهداف المتجر كما يعالج مشكلاتهم مع العملاء.

أما الإدارة الثانية فهي إدارة الإعلان والترويج، وهي في المتاجر الكبرى تكون مستقلة، أما في الأصغر حجماً فتتبع المدير التجاري. وتختص هذه الإدارة باجتذاب العملاء لدخول المتجر، وتعني بمظهره الخارجي والداخلي وما يلزمه من زخارف (ديكورات) وتنسق نوافذ المعروضات وتقيم عروض الأزياء وتنظم مناسبات الفرص وتشرف على الحملات الإعلانية وتقدم الهدايا للعملاء وتدعم العلاقات العامة مع الجمهور والأجهزة الرسمية وغير ذلك مما يدخل في نطاق وظيفتها.

وأما الإدارة الثالثة فهي إدارة شئون المتجر ويشرف عليها المدير الإداري وهي تختص بأعمال الإنشاءات والصيانة والإصلاح، وما يتصل بالنظافة والإضاءة وتكييف الهواء، وما يتعلق بالنقل من الموردين والنقل إلى العملاء وعمليات الفحص، بالإضافة إلى شراء مختلف المهمات اللازمة للتشغيل، وشئون الأمن، والتأمين على الموجودات، وأعمال السكرتارية، وإدارة الورش التابعة للمتجر، وكذلك كل ما يتصل بالعناية بالبضائع أثناء وجودها فيه.

وفي بعض الحالات التي يكون فيها العاملون قليلين في عددهم، يلحق بهذه الإدارة قسم لشئون العاملين. أما إذا كان عددهم كبيراً، فتنشأ إدارة رابعة هي إدارة شئون العاملين التي تختص باختيارهم وتدريبهم ومكافآتهم وترقيتهم وما يتصل برفع روحهم المعنوية وتحفيزهم، فضلاً عن الاحتفاظ بالسجلات اللازمة عنهم ومعالجة مشكلاتهم من حيث علاقاتهم بالمتجر.

وأما الإدارة الخامسة فهي إدارة الشئون المالية والمحاسبية التي يشرف عليها المدير المالي. وهي التي تجري القيود المحاسبية وتقوم بأعمال المراجعة علاوة على تدبير الأموال وتقرير طريقة إنفاقها، وإجراء الرقابة على المخزون، وتجهيز مختلف الإحصاءات، والقيام بعمليات التحصيل، وإعداد الميزانيات التقديرية بأنواعها والرقابة على تطبيقها.

هذا وتتصف المتاجر ذات الأقسام بعدد من المزايا الخاصة التي تنفرد بها عن باقي أنواع المتاجر الكبيرة للتجزئة، ومن أهم هذه المزايا ما يلي:

١- إن تقسيم نشاط المتجر إلى أقسام سلعية، ييسر التعرف على السلع المربحة والأخرى غير المربحة ومقدار الربح فيها، كما يحقق التخصص الدقيق في البيع إذ يمكن أن يختار من الباعة من يكون ملائماً لكل نوع من السلع وكل فئة من فئات العملاء، الأمر الذي يحقق الكفاية في نشاط البيع.

٢- يترتب على تعامل المتجر من هذا النوع في عدد كثير من أنواع السلع أن يعتبر المتجر بمثابة سوق كاملة تشبع رغبات المستهلكين بغير أن يلجأوا للتعامل مع متاجر أخرى، فضلاً عن أن المخاطر التسويقية تصير موزعة على مختلف السلع بدلاً من تركيزها على عدد قليل يحتمل أن يصيبه الكساد. فلو انصرف المستهلكون مثلاً عن سلعة أو سلعتين مما يتعامل فيه المتجر، لا يؤدي ذلك إلى خسارة تذكر، حيث تعوض الأرباح الناجمة عن التعامل في السلع الباقية تلك الخسارة.

٣- في تقديم الخدمات المنوعة لعملاء هذه المتاجر، ما يجذبهم إلى استمرار التعامل معها. ومن أهم الخدمات التي تقدمها: تغليف السلع تغليفاً ممتازاً والتوصيل إلى

المنازل بغير زيادة في الثمن، إلى جانب فتح الحسابات الجارية للعملاء بشروط معينة وقبول المردودات بغير اعتراض إلاّ في حالة تلف البضائع بواسطة العميل. وبالإضافة إلى ذلك فإن المتاجر الحديثة من هذا النوع تفتتح المطاعم خدمة لعملائها، وتعد مكاتب للبريد والبرق والهاتف وفروعاً للبنوك ومكاتب لحجز تذاكر السينما والمسرح وصالونات للتجميل، وما إلى ذلك مما يجتذب الكثير من المستهلكين ويحولهم إلى عملاء مستديمين ويجعلهم يقضون أكبر فترة ممكنة داخل المتجر.

٤- في تصميم المتجر ذي الأقسام، يراعى وجود ممرات واسعة، كما أن المتجر يكون مكيف الهواء، وتعرض السلع بطريقة مريحة للمستهلك، الأمر الذي يجعل هذا الأخير يحس بالراحة داخل المتجر ويفحص السلع على مهل ولا يشعر بالحرج إذا لم تعجبه السلعة المعروضة، مما يزيد من عدد من يترددون على المتجر.

هذا بالإضافة إلى ما تتمتع به المتاجر الكبيرة بصفة عامة من ميزات مثل الإمكانات الواسعة للحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية، والاستفادة من خصم الكمية وخصم تعجيل الدفع، ومباشرة الإعلان والترويج على نطاق واسع مما يدعم سمعة المتجر، وإمكان القيام بالبحوث العلمية، والاستعانة بالخبراء في مختلف النواحي، وما يترتب على الشراء من المنتجين رأساً من مميزات، وكذلك ما يتحقق من ربح نتيجة لصناعة بعض السلع أو تغليفها وتمييزها بعلامات المتجر.

ما المشكلات التي يواجهها هذا النوع من المتاجر فمن أهمها ما يلي:

١- كثرة العاملين الذين لا يشتغلون بالبيع، الأمر الذي يزيد من التكاليف الثابتة (غير المباشرة) وذلك بالإضافة إلى كثرة الخدمات المجانية التي تقدم للعملاء والتي تزيد من نفقات المتاجرة.

٢- ضرورة تصفية المخزون من السلع ذات الطراز قرب نهاية موسم الاستهلاك، وفي هذا خسارة تصيب المتجر إذا لم يكن ذلك مأخوذاً في الاعتبار عند تقرير نسبة الإضافة في السعر المحدد لبيع السلعة. وإذا رغب المتجر في مواجهة هذه المشكلة بالإقلال من مقدار المخزون فإنه من المحتمل عندئذ ألاّ يستطيع مواجهة حاجات المستهلكين.

٣- في الحالات التي تسعر فيها بعض السلع جبرياً، لا يستطيع المتجر أن يحقق من ورائها أرباحاً تذكر، وبخاصة إذا كان ما يخص السلعة من مصروفات المتاجرة عالياً في نسبته.

المبحث الثالث: الجمعيات الاستهلاكية والتسويق التعاوني للسلع الاستهلاكية

هي منشآت للتجارة بالتجزئة ذات طابع خاص، فالملكية فيها جماعية حيث يؤسسها المستهلكون بغرض إشباع حاجاتهم وحاجات المواطنين بالمنطقة التي يقام فيها متجر الجمعية. ويقدم هذا المتجر السلع للمستهلكين بالجودة المناسبة والسعر الملائم الذي يقترب كثيرا من سعر التكلفة، فهي أداة لمحاربة المغالاة في الأسعار ورداءة البضاعة

الإعلان المضلل وحافز الأرباح بوجه عام. وبصفة عامة تقوم الجمعية التعاونيــة علـــى عدد من المبادئ تتمثل فيها أهم مزايا هذا النوع من المتاجر وهي:

١- الباب المفتوح للعضوية بمعنى انه من حق شخص أن يكون عضـوا بالجمعيــة، وديمقراطية الإدارة حيث يكون لكل عضو صوت واحد في الجمعية العموميــة، والجمعية العمومية هي صاحبة السلطة العليا في إدارة المتجـر، والعائـد علـى المعاملات إذ يحصل العضو الذي يشتري من متجر الجمعية على عائد في نهاية العام يمثل نسبة من مشترياته حيث يخصص ما يتبقى من الأرباح – بعـد فائـدة راس المال والاحتياطي القانوني والمبلغ الذي ينفق على تحسين المنطقة التي تقام بها الجمعية – للعائد على المعاملات الأعضاء. كذلك فان الفائدة على رأس المال محددة (في القانون ٢٤ لسنة ٧٩ لا تزيد عن ٦% من القيمة الاسمية للأسهم). والتعامل لابد وان يتم بالنقد، وتلتزم الجمعية في إداراتها والمناقشات التي تتم في جمعيتها العمومية بالحياد الديني والسياسي.

٢- أن مصاريف المتاجرة فيها قليلة لميلها إلى التقشف فيما تقدمه من خدمات ولقلـة عدد العاملين وانخفاض أجورهم لقيام معظم أعمالها على أساس التطوع.

٣- أن الأسعار التي تباع بها السلع رخيصة نسبيا لانعدام حافز الربح كمـا ذكرنـا، وان الجمعية تساهم في تحسين شئون المنطقة التي تقام فيها، لهـذا فإنهـا تخـدم المجتمع بصفة عامة، وان معاملاتها ونتائج أعمالها معفاة من الضرائب والرسوم أو تخفيض فئاتها في حالات كثيرة.

٤- انتشار الجمعيات يؤدي إلى الحد من جشع المتاجر الخاصة المستقلة بمـا يحقـق مصلحة المستهلكين.ومع كل هذه الميزات فان الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لا

تخلو من المشكلات الخفيفة حيث لابد لها من أن تجاري المتاجر الخاصة في خدماتها وإلا انصرف المستهلكون من غير أعضائها عنها، كما أن الجمعية قد تفتقر إلى الفنيين والخبراء في إداراتها إذ لم يكن بين أعضاء مجلس إدارتها من هو خبير في تجارة التجزئة.

التسويق التعاوني للسلع الاستهلاكية

يعتمد سوق الاستهلاك في الدول النامية والتي لم تحقق بعد الاكتفاء الذاتي في الإنتاج – وعلى الأخص ما يتعلق بتوفير السلع الاستراتيجية والضرورية في حياة الناس – على نظام الاستيراد في كثير من المواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية، وهذا ما يؤكد أهمية بذل الجهود وإجراء الدراسات من اجل تأدية الخدمات التسويقية بتكلفة اقل مما ينعكس على أفراد المجتمع ويؤدي إلى رفع مستوى معيشتهم.

وإذا أردنا تقييم ذلك بالنسبة لسوق الكويت، فنجد أن هذا السوق مفتوح والمنافسة فيه شديدة، وعلى الرغم من ذلك فقد اكتسبت الحركة التعاونية خبرة واسعة في هذا المجال وتثبيت أسعارها وتوحيدها في أسواق الجمعيات وفروعها وقضت على ظاهرة الارتفاع المصطنع للأسعار.وفي الوقت نفسه فإن هذه المنظمات التعاونية تحرص دائما على أن تعرض في أسواقها أجود الأنواع بأنسب الأسعار مع وضع السلع في ترتيب يمكن المستهلك من الاطلاع على مواصفاتها وبياناتها وانتقاء ما يريده منها في سهولة ويسر عن طريق اتباع أسلوب خدمة النفس.وسوف نتناول فيما يلي أهم وظائف التسويق التعاوني في المجال الاستهلاكي:

(أ) وظيفة الشراء:

تعتبر وظيفة الشراء من الوظائف التسويقية الهامة حيث يتوقف عليها نجاح المنشأة وتحقيقها للفائض المطلوب فإذا لم تشتري السلع بدرجة من الكفاية فإن المنظمة التعاونية تصبح عاجزة عن منافسة غيرها من المنشآت التي توافرت لديها الكفاية في عملياتها الشرائية.

إذ يجب أن يتم شراء السلع التي تتفق ورغبات المستهلكين وتتناسب مع احتياجاتهم حتى لا يمثل توفير سلع بطيئة الدوران تعطيل جزء من رأس المال وتناقصه في حالة تلف تلك السلع، هذا بالإضافة إلى أن زيادة المخزون عن الحد المناسب يؤدي إلى شغل مساحة تخزينية اكبر مما يؤدي بالتالي إلى زيادة تكلفة السلعة.

وإن عدم النجاح في القيام بعملية الشراء سوف ينعكس بصورة سلبية على المنظمة التعاونية ويؤدي في النهاية إلى انصراف العملاء عن التعامل معها ونظرا لأهمية وظيفة الشراء وأثرها في نجاح المنظمة التعاونية فانه من المفروض إسنادها إلى ذوي الخبرة والمعرفة من المختصين في المبادئ الاقتصادية التالية على الأقل: مراعاة تكلفة الشراء – كيفية تحديد القيمة في السوق (توازن العرض والطلب) – المنافسة بين المشترين (وذلك في حالة زيادة الطلب على العرض) بما يؤدي إلى ارتفاع الإسعار المصطنع أو العكس المنافسة بين البائعين (وذلك في حالة زيادة العرض على الطلب) بما يؤدي إلى انخفاض في الأسعار. ولما كانت سياسات الشراء من السياسات الهامة في المشروعات التعاونية حيث تؤثر تأثيرا كبيرا على نجاح هذه المشروعات في تحقيق أهدافها لذلك سوف نتعرض للنقاط التالية:

خصائص الشراء التعاوني:

إن سياسات الشراء للتعاونيات تتسم بعدد من الخصائص أهمها ما يلي:-

ـ إن الشراء يتم بغرض إعادة البيع وليس تحقيق الربح. ـ إمكانية التعرف بدرجة كبيرة على احتياجات المستهلك ـ دراسة إمكانية توفير بدائل لإحتياجات المستهلك بأسعار معقولة في حالة عدم توافرها. ـ زيادة عدد الأصناف التي يتم التعامل فيها بالإضافة إلى تعدد الماركات من نفس الصنف ـ الشراء الجماعي للجمعيات يحقق مزايا تنافسية.

طرق الشراء:

وتتلخص طرق الشراء التي تتبعها المنظمات التعاونية بدولة الكويت في ثلاث طرق منها: الشراء بالأمر المباشر أو الشراء عن طريق الممارسة أو الشراء عن طريق المناقصة العامة وسوف نتعرض فيما يلي لوظيفة الشراء باتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والجمعيات التابعة له.

أولا: وظيفة الشراء باتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية:

تنحصر مصادر الشراء بالنسبة للإتحاد في الشراء الجماعي من مصادر محلية والاستيراد من الخارج تحت علامة الاتحاد أو غيرها. وتتخذ صورة التعاقد مع المصادر المحلية أحد البدائل التالية:-

١- الاتفاق على كمية معينة بأسعار معينة توردها الشركة المحلية إلى مخازن الجمعيات التعاونية مباشرة وفي هذه الحالة تتحمل الشركة الموردة تكلفة النقل والتسليم للجمعيات الأعضاء بالاتحاد وكذلك التعويض عن التلفيات أو العجوزات

التي قد تظهر عند الجمعيات التعاونية ويتم الدفع في هذه الحالة بناء على صور فواتير الشركة الموقعة من الجمعيات بالاستلام وكشف الحساب المرفق بها.

٢- الاتفاق على توريد احتياجات الجمعيات دون الالتزام بكمية معينة ويدفع للشركة قيمة ما تم توريده شهريا بناء على صور فواتير الشركة الموقع عليها من الجمعيات وكشف الحساب المقدم منها وبعد استلام كشف الحساب بخمسة عشر يوما.ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد يسعى جاهدا لدعم الصناعات الوطنية حيث يفضلها عن غيرها من المنتجات الأخرى بشرط توافر الجودة حتى وان زادت أسعارها بنسبة ١٠% عن أسعار البدائل المستوردة من الخارج.

٣- وهناك أسلوب آخر قد يلجأ إليه الاتحاد في التعامل مع المصادر المحلية عن طريق منحة امتياز توزيع سلعة معينة مقابل عمولة، حيث يتفق الاتحاد مع بعض المصانع المحلية على أن يتولى متابعة عرض هذه السلع في الأسواق المركزية والفروع وكذلك يتولى الدفع نيابة عن الجمعيات نظير عمولة يتفق عليها.أما في حالة التعامل مع مصدر خارجي فيشترط قبول المصدر لشروط الاتحاد في التعامل والتي حددتها لجنة الاستيراد والشراء الجماعي في الآتي:-

- تحديد العلامة التجارية للسلعة بعلامة الاتحاد أو بعلامة المصدر مع علامة الاتحاد أو بعلامة المصدر واسم الاتحاد على أن تتم الموافقة النهائية على تصميم العلامة التجارية من قبل الاتحاد.

- يتم الدفع بعد استلام شهادة مختبر البلدية التي تفيد بأن البضاعة صالحة للاستعمال الآدمي.

- ضرورة إحضار شهادة من اللويدز تفيد بأن البضاعة مطابقة لمواصفات الاتحاد والتي حددها عند الطلب.

- دفع ١٠% من قبل المورد كضمان لجدية التوريد وأيضا لخصم مصاريف فتح الاعتماد وإعادة الشحن وأية مصاريف أخرى إذا ثبت أن البضاعة غير صالحة للاستعمال الآدمي.واتباع تعليمات البلدية التي تنص على أن جميع المواد الغذائية المعلبة أو المغلفة يجب أن تحتوي على علامة تكون اللغة العربية إحدى اللغات المستعملة لتوضيح المكونات بها و لا يجوز وضع تاريخ الإنتاج أو الصلاحية بالختم أو الملصق.

– تنظيم الشحنات بحيث يتم تجزئة الاستلام طيلة مدة الاحتياج وذلك وفقا لمستويات التخزين المحددة من قبل إدارة الاتحاد بهدف ضمان وصول هذه الشحنات ظازجة مع مراعاة موسمية إنتاج بعض السلع مثل (المنتجات الزراعية).

وتتولى مراقبة المشتريات باتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية طلب الفاتورة المبدئية من المصدر والتي على أساسها يتم فتح الاعتماد المستندي لدى أحد البنوك التي يتعامل معها الاتحاد وبعد الانتهاء من فتح الاعتماد بالبنك تتولى مراقبة المشتريات إخطار أقسام الاتحاد المعنية بصورة منه.

إجراءات الشراء التي يتبعها الاتحاد

تتضمن الإجراءات التنفيذية لعملية الشراء التي يتبعها اتحاد الجمعيات التعاونية الخطوات التالية:

١- تقرير الحاجة وتحديد الكمية والجودة المطلوبة:

بعد استبعاد مواد الصف الأول والثاني والمواد المدعمة الأخرى من قبل الدولة والتي توفرها الشركة الكويتية للتموين وبعض الشركات الوطنية الأخرى يتم تحديد السلع الأكثر رواجا أو سريعة الدوران وذات الصفة الأساسية عن طريق لجنة من مدراء الجمعيات على أن تحدد أصناف السلع أولا ثم العلامة التجارية بعد ذلك، وهذا يعتمد أصلا على سرعة دوران السلع بعد الدراسة الوافية لها على ضوء البيانات التي تجمع عنها من الجمعيات التعاونية. بعد ذلك يتم تحديد الكميات التي سيتم توفيرها من كل حجم، غير أننا نود الإشارة إلى انه إذ أردنا أن يتم تحديد الكميات بطريقة سليمة فلابد من اخذ عامل التوقع في الاعتبار وذلك بأن يكون لدى الاتحاد جهاز إحصاء يمد الإدارة بالبيانات الدقيقة التي ترسم على أساسها السياسات الهامة خاصة فيما يتصل بتحديد احتياجات الجمعيات التعاونية لفترات مستقبلية حتى يتم توفير السلع على أساس الاحتياجات الفعلية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تطلب الكميات المزمع شراؤها لأول مرة بكميات قليلة ضمانا لسرعة ترويجها وعدم تقادمها وعدم تعرضها لتذبذب الأسعار، وإذا كانت الكميات التي ينوي الاتحاد توفيرها كبيرة ففي هذه الحالة يعلن عن ممارسة أو مناقصة كما سبق أن أوضحنا.

٢- تحرير طلب الشراء:

عندما تصل الكمية المخزونة إلى حد الطلب لأي صنف من الأصناف أو المواد المخزونة تقوم مراقبة التسويق بتحرير طلب الشراء وتحديد الموعد المناسب للتسليم أو قد تقرر اللجنة شراء سلعة جديدة بديلة وفي كلتا الحالتين يتم إخطار مراقبة المشتريات للقيام بإجراءات الشراء.

٣- الاتصال بمصادر الشراء:

بعد تحديد الكمية والنوعية وموعد التسليم يتم الاتصال بالموردين لطلب عطاءاتهم وشروطهم وإبلاغهم بشروط الاتحاد أما مباشرة على أساس سجل الموردين المحليين والخارجيين المحتفظ به لدى الاتحاد أو عن طريق الإعلان عن ممارسة أو مناقصة في الجرائد المحلية.

٤- فحص العطاءات المقدمة من الموردين ودراسة شروطهم:

- بعد تلقي الاتحاد للعروض سواء عن طريق الممارسة أو المناقصة أو بطريق الاتصال المباشر تتولى مراقبة المشتريات بالاتحاد فحص العطاءات ودراسة الشروط، وإعداد مذكرة وجدول مقارنة أسعار يوضح فيها مصادر الشراء التي تم الاتصال بها أو التي ورد منها عروض أسعار ومقارنتها ببعضها البعض مع الأخذ في الإعتبار أسعار البدائل الأخرى في أسواق الجمعيات للاسترشاد بها مع بيان المميزات والتسهيلات والخصومات التي ترد في عروض الأسعار المقدمة
- عرض العينات التي ترد إلى الاتحاد مشفوعة برأي قسم التفتيش الغذائي ومراقبة التسويق عن المواصفات والجودة وكذلك شكل العبوة ومدى ملائمة ذلك لأذواق المستهلكين.
- توضيح الرأي المناسب للتوريد على ضوء الرصيد المخزون من السلعة وشروط التسليم الموضحة بالعرض.

٥- اختيار مصدر الشراء المناسب وإصدار أمر الشراء أو التوريد:

عند اختيار مصدر الشراء المناسب فإن اللجنة تضع في اعتبارها العوامل التالية وذلك قبل إصدار أمر الشراء عامل السعر و عامل الجودة ونتائج مختبرات الفحص و عامل الوقت وذلك على ضوء المتوفر بالمخازن بحيث لا ينقطع الصنف في ضوء مستويات التخزين التي حددها الاتحاد

٦- متابعة أمر الشراء أو التوريد حتى تصل المشتريات في الموعد المحدد:

٧- استلام المشتريات وفحصها من حيث النوعية والكمي والجودة و مراجعة الفواتير على أمر الشراء وتقارير الاستلام والفحص ودفع الثمن.

ثانيا: وظيفة الشراء بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية:

يتم الشراء بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية أما بواسطة لجنة المشتريات وذلك في حالة السلع الجديدة التي تتعامل فيها الجمعية لأول مرة (تنبثق هذه اللجنة من مجلس إدارة الجمعية وتسترشد برأي المدير العام ومسئول المشتريات ومدير السوق ومدير المخازن وتتولى دراسة أسعار السلع ونوعيتها على أساس أسعار البدائل وجودتها في سوق الجمعية)، أو عن طريق الشراء المباشر وهذه السياسة تتبعها الجمعية عندما تكون السلعة من السلع التي تتعامل فيها بصورة مستمرة ومعروفة لدى مستهلكيها.

ويتم توفير احتياجات الجمعيات الاستهلاكية أما من مصادر محلية ومنها اتحاد الجمعيات أو الشركة الكويتية للتموين أو الوكلاء والموردين أو عن طريق الاستيراد من الخارج.

كما يتم توريد السلع لمخازن الجمعية مباشرة وهذا النوع من السلع سريع الحركة ويباع بكميات كبيرة الأمر الذي يقتضي شراءه بكميات وحفظه بالمخازن وتحديد مستويات التخزين بالنسبة له مثل صابون القطع، حليب البودرة خلافه، غير انه نظرا لصعوبة تخزين بعض السلع الأخرى وكثرة الطلب عليها يوميا فإنه يتم توريدها مباشرة للأسواق المركزية والفروع وهذه المجموعة من الأصناف مثل المثلجات والألبان السائلة.

إجراءات الشراء التي تتبعها الجمعيات:

(ب) وظيفة النقل:

تأثرت نظم التسويق في مجتمعنا بدرجة كبيرة بالتطورات التي حدثت في الوسائل المختلفة للنقل، خاصة وان وظيفة النقل تعد من الوظائف التسويقية الهامة حيث تؤدي إلى خلق المنفعة المكانية وبواسطتها تنقل السلع والمنتجات المختلفة من أماكن إنتاجيا إلى أماكن استهلاكها، وتعتبر تكاليف النقل جزءا مهما من التكلفة التسويقية وتدخل ضمن ثمن بيع السلعة وبالتالي يتحملها المستهلك، وعلى ذلك نجد أن الفروق في تكاليف النقل تؤثر بشكل كبير على اختيار الأماكن التي تستورد منها السلع كما أنها تؤثر في تحديد أسعار هذه السلع وسياسة توزيعها على الأسواق المختلفة.

(جـ) وظيفة التخزين:

إن عملية التخزين تؤدي إلى خلق المنفعة الزمانية حيث أنها توفق بين الكميات المعروضة والطلب عليها من وقت إلى آخر، وتكتسب هذه الوظيفة أهمية خاصة في دولة الكويت نظرا لطبيعة المناخ حيث الارتفاع الشديد في درجة الحرارة مما يستوجب الاهتمام بتوفير المخازن وتنظيمها وتهويتها وملائمة درجة حرارتها.

- ويمتلك اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بدولة الكويت مخازن عادية بمساحة ٤ آلاف متر مربع يتم فيها تخزين المواد التي لا تحتاج إلى تبريد مثل (محارم ورق – الصابون المقطع – الشاي – الأرز وغيرها) ويتوافر في هذه المخازن حسن التنظيم والترتيب.كما يتبع الاتحاد نوع آخر من المخازن المبردة وتبلغ مساحتها ٢٠٠٠ متر مربع علاوة على ٥٠٠ متر مكعب مخازن مجمدة (فريزر).ويتولى تنظيم هذه المخازن ومراقبة المخزون بها وكذا الإجراءات المخزنية الأخرى من صرف واستلام مواد شركة مخازن وصناعة التبريد وهي شركة متخصصة تقوم بهذه العمليات وفقا لأحدث السبل والأساليب العلمية ويتوافر لديها بالمخازن احدث وسائل النقل والمناولة علما بان قيمة إيجار المخازن تدفعها الدولة. أما بالنسبة للمخازن التي تمتلكها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فيختلف الأمر من جمعية لأخرى فبعضها يملك مخازن كافية مبردة وعادية قريبة من الأسواق والفروع أو بعيدة عنها وبعضها الأخر لا يملك ما يكفيه من هذه المخازن وبعضها أيضا يطبق الأسلوب العلمي في إدارة ومراقبة المخزون والبعض الآخر لا يأخذ بهذا الأسلوب وهنا ننصح بضرورة توفير المخازن اللازمة للجمعيات التعاونية الاستهلاكية وضرورة إعداد التنظيم الجيد لهذه المخازن واتباع الأساليب العلمية في ترتيبها وتحديد مستويات التخزين بها

ويمكن الاستفادة بالمتخصصين في هذا المجال لما لهذه الوظيفة من أهمية خاصة في حالة زيادة أو نقص المخزون عن المستويات الإقتصادية للتخزين

(د) وظيفة التسعير:

تتأثر طرق التسعير في المنظمات التعاونية الاستهلاكية (الاتحادات أو الجمعيات التعاونية) بالعديد من العوامل نذكر منها ما يلي:-

- سعر شراء الوحدة من المصدر (سعر التكلفة). - شروط التسليم.
- تكاليف التأمين. - تكاليف التخليص والنقل.
- الرسوم الجمركية على بعض السلع إن وجدت. - تكاليف التخزين.
- سرعة دوران السلعة وحركتها. - نوعية السلعة ومدى تعرضها للتلف
- المصاريف غير المباشرة (العمومية). - نسبة هامش الإضافة.

وتختلف طرق التسعير المتبعة بالمنظمات التعاونية في دولة الكويت تبعا للجهة التي تتولى توفير السلع، وعلى ذلك يوجد ثلاثة طرق للتسعير هي:

١- طرق التسعير التي يوفرها اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية سواء في حالة تسليم السلع والبضائع بمخازن الاتحاد. أو في حالة تسليم السلع والبضائع للجمعيات التعاونية وفروعها مباشرة

٢- طرق تسعير السلع التي توفرها الجمعيات التعاونية فالبنسبة للسلع الموزده محلياً يتم تحديد سعر البيع للمستهلك النهائي عن طريق إضافة نسبة هامش إضافية إلى السعر واصل مخازن الجمعيات وأسواقها وفروعهاأما في حالة السلع التي توفرها

الجمعيات التعاونية من المصادر الخارجية مباشرة فتتبع نفس طريقة التسعير المتبعة من قبل الإتحاد التعاوني.

٣- طريقة تسعير السلع المدعمة من قبل الدولة:قامت الدولة بتقسيم السلع الغذائية والاستهلاكية الضرورية المدعمة التي يحتاجها المستهلك في الكويت إلى مجموعتين أساسيتين الأولى: سلع الصف الأول وهي تلك السلع التي رأت الدولة أن توفيرها للمواطن بإعتبارها إحدى الضروريات الأساسية اللازمة لتأمين احتياجاته من الغذاء ومن ثم لجأت إلى توفيرها بأسعار مناسبة وثابتة بغض النظر عن التقلبات السعرية لشرائها من وقت لآخر، ولقد حددت الدولة هذه السلع في (الأرز – العدس – السكر – الحليب البودرة – الدهن النباتي – معجون الطماطم – أكياس القمامة) وقصرت توزيعها عن طريق البطاقات التموينية وذلك وفقا لمخصصات شهرية لكل مواطن.وهذه السلع تتولى الشركة الكويتية للتموين شراءها وتخزينها ثم نقلها بمعرفة الجمعيات التعاونية من خلال مراكز التموين المنتشرة في مناطق عمل هذه الجمعيات وهذا النوع من السلع يتم تسعيره بمعرفة الدولة إذ أن أسعار البيع للمستهلك ثابتة على أساس أسعار عام ١٩٧٠ والفرق بين سعر شراء السلعة من مصدرها وسعر البيع للجمعية تتحمله الدولة ولذلك يطلق على هذا النوع من السلع المدعمة. والثانية سلع الصف الثاني وهي تلك السلع التي رأت الدولة أنها لا تقل أهمية عن سلع البطاقات التموينية ويجب توفيرها للمستهلك والمحافظة على ثبات أسعارها على أساس أسعار ١٩٧٠ ودعمها أيضا وذلك لتخفيف العبء على المستهلك خاصة في توفير السلع الضرورية وكبح جماح الارتفاع المستمر في أسعار بدائلها وتوحيد أسعارها في جميع الجمعيات التعاونية ولقد حددت هذه السلع على النحو التالي:حليب الأطفال

– المربى – الخضراوات المعلبة – القيمر – ريت الذرة – غداء الأطفال – الأسماك المعلبة – الاجبان – الأدوات المدرسية وملابس الألعاب - الدجاج المثلج.وتلك الأصناف تتولى الشركة الكويتية للتموين توفيرها أيضا وعادة ما توفر معظمها تحت علامتها التجارية وذلك حتى ضمن عدم تسربها للبقالات والأسواق الخاصة وبيعها بأسعار أعلى من الأسعار التي حددتها الدولة والجدير وهذه السلع تلقى اهتماما غير عادي من الجهات المعنية في الدولة في الإشراف على تأمينها بكميات كافية وبصفة مستمرة وبأنواع جيدة سواء على مستوى الشركة الكويتية للتموين أو على مستوى الجمعيات.ويتم تسعير هذه السلع بنفس الأسلوب السابق الإشارة إليه في تسعير سلع المواد التموينية المدعمة.والجدير بالذكر أن الدولة قد ألغت الدعم مؤخرا عن كل مواد الصف الثاني ماعدا حليب الأطفال لأنه يمثل الغذاء والدواء بالنسبة للأطفال.

(هـ) وظيفة البيع والعرض:

تعتبر عملية إيجاد أسواق تصريفية للسلع والمنتجات والخدمات والمحافظة على حجم السوق والعمل على اتساعها من أهم الوظائف التي تقوم بها المنشآت التجارية ففي حالة المنشآت الصغيرة أو الباعة المتجولين يلاحظ أو وسائل العرض وطرق البيع البدائية هي المعبر الوحيد عن هذه الوظيفة.

أما المنشآت التجارية الكبيرة فإنها عادة ما تقوم بمجهودات وحملات كبيرة على نطاق واسع بما يكفلها الكثير من النفقات وذلك لكي توجد طلبا على سلعها ومنتجاتها ولاشك أن المنشأة عندما تقوم بهذا النشاط فإنها تمارس أهم وظيفة من وظائف التسويق وهي إثارة الطلب أو البيع.

وإذا نظرنا إلى هذه الوظيفة على مستوى الحركة التعاونية الاستهلاكية الكويتية نجد أن اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية يقتصر سوقه التصريفي على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والأسواق المركزية التابعة لوزارة الدفاع وبعض الجمعيات التعاونية الزراعية كما وتنحصر منافذ البيع والعرض التابعة للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الآتي:

* السوق المركزية * فرع الجملة * فرع التموين
* الفروع في المناطق السكنية الأخرى بمنطقة عمل الجمعية
* فروع السلع والخدمات التي تؤجرها الجمعية للغير لاستثمارها.

البيع بالأسواق المركزية

تتبع كافة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت احدث أساليب البيع في أسواقها المركزية حيث تتبع أسلوب الخدمة الذاتية وفيه يتم عرض السلع أسلوب منظم داخل السوق المركزية.

ويتولى المستهلك بنفسه انتقاء ما يريد من السلع المعروضة أمامه على الأرفف وتجميعها في عربات خاصة يدفعها أمامه ويضعها في سلال خاصة وفي حالة ما إذا واجه بعض المستهلكين صعوبات في التعرف على مواقع تواجد احتياجاتهم من السلع نظرا لاتساع السوق وتعدد البدائل فإن الجمعيات قامت للتغلب على هذه الصعوبات بتوفير عدد من العمال تكون مهمتهم مساعدة المتعاملين وإرشادهم إلى أماكن عرض السلع ومعاونتهم في اختيار ما يناسبهم منها علاوة على أنها ألزمت الموردين والمنتجين بتعريف كل سلعة ومكوناتها والطريقة المثلى لاستعمالها باللغة العربية.

وبعد انتهاء المستهلك من اختيار احتياجاته فانه يذهب بمشترياته إلى صراف الجمعية لدفع قيمتها علماً بأن الغالبية العظمى من الجمعيات الاستهلاكية بالكويت قد أدخلت نظام الحاسب الآلي لتسهيل مهمة محاسبة العملاء والتعرف بسهولة على قيمة مستحثاتهم من عائد المعاملات في نهاية كل عام.

البيع بمراكز الجملة:

يتبع كل جمعية فرعا للبيع بالجملة ويتولى هذا الفرع بيع بعض السلع الغذائية والاستهلاكية الضرورية بالوحدة، وليس بالمفرق أي أن البيع في هذه الفروع يتم عن طريق الوحدات المقفلة مثل الكيس أو الكرتون أو غيره.وتتميز هذه الفروع بأنها تقدم السلع بأسعار تقل عن الأسعار التي تبيع بها الجمعية بالسوق المركزي حيث أن هامش الإضافة إلى قيمة تكلفة السلعة لا يتجاوز ٥% وتلك النسبة تقل بكثير عن النسبة المضافة إلى السلع التي يتم بيعها بالمفرق في السوق المركزي.

البيع بمراكز توزيع المواد التموينية

يتبع كل جمعية فرع لبيه المواد التموينية الضرورية وذلك وفقا للبطاقات التموينية الموزعة على المواطنين (كويتيين وأجانب) والمحدد بها الكميات المخصصة لكل فرد من كل نوع من السلع الضرورية شهريا.ومن الطبيعي أن الكميات التي يتم توفيرها بهذه الفروع يجب أن تتفق مع المخصصات المقررة للمواطنين حتى تفي باحتياجاتهم وفي نفس الوقت حتى لا تتراكم كميات منها لفترات طويلة.

البيع بالفروع الموجودة في المناطق السكنية والنائية

نظرا لاتساع منطقة عمل بعض الجمعيات الاستهلاكية فإنها تفتتح بالإضافة إلى السوق المركزي الرئيسي فروعا لبيع السلع الغذائية الاستهلاكية تنتشر في منطقة عملها هذا علاوة على امتداد خدمات بعض الجمعيات إلى إنشاء فروع في المناطق النائية لتوفير احتياجات سكانها من السلع والخدمات الضرورية.وتتبع هذه الفروع أسلوب الخدمة الذاتية في أسواقها المركزية غير أنها تحتاج إلى مزيد من الرقابة من أجهزة المعنية

البيع بالفروع المؤجرة للغير:

يتبع كل جمعية عدد من الفروع لبيع السلع والمنتجات وتقديم الخدمات المختلفة وتتولى الجمعية إدارة بعضها بنفسها والبعض الآخر تؤجره للغير نظرا لعدم قدرتها على إدارته مباشرة أما لأنها تحتاج إلى خبرة وإدارة متخصصة قد لا تتوافر لديها أو لعدم قدرتها المالية خاصة إذا كانت الجمعية في بداية ممارستها لأنشطتها.

والجدير بالذكر أن الفروع المؤجرة للغير تخضع لإشراف ورقابة إدارة الجمعية للتأكد من تأديتها للخدمات وتقديمها للسلع بالجودة المطلوبة وبأسعار مناسبة، إلا أننا ننصح بضرورة استثمار تلك الفروع من قبل الجمعيات مباشرة لصالح المستهلك النهائي الذي يتحمل قيمة الإيجارات المرتفعة لهذه الفروع بصورة غير مباشرة عن طريق تقديم الخدمات وبيع السلع له بأسعار مرتفعة.و أن الأسواق المركزية والفروع تعتبر المنافذ الرئيسية التي يتم من خلالها بيع وتصريف السلع والمنتجات التي تتعامل فيها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بدولة الكويت.

(و) وظيفة الدعاية والترويج:

تقوم المنظمات التعاونية في دولة الكويت بإثارة الطلب على سلعها وترويجها بواسطة طريقتين رئيسيتين هما الإعلان والبيع الشخصي بالإضافة إلى وسائل الترويج الأخرى مثل تنسيق نوافذ العرض وتقديم المنتجات الجديدة إلى الجمهور وإرشاده إلى طريقة استخدامها.

(١) الإعلان:

يعتبر الإعلان وسيلة لتقديم الاتحاد والجمعيات التعاونية لسلعهم وخدماتهم إلى جمهور المستهلكين وتتعدد وسائل الإعلان التي يتبعها الاتحاد والجمعيات ويمكن حصر هذه الوسائل في الآتي:-

الوسائل السمعية والبصرية:

يركز الاتحاد والجمعيات الاستهلاكية في الإعلان عن السلع التي يبيعونها على الإذاعة والتلفزيون بصفتهما من وسائل الإعلام ذات التأثير الواسعكما يتم استخدام الصحف والمجلات كوسيلة من وسائل الدعاية للسلع التي يتعامل فيها الاتحاد والجمعيات وبصفة خاصة مجلة التعاون التي يصدرها اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمجلات الأخرى التي تصدرها بعض الجمعيات التعاونية (مثل جمعيتي الشامية والسالمية) والتي تتولى إبراز دور الحركة التعاونية في إثارة الطلب على ما توفره من سلع وخدمات وتوضيح مزايا وأسعار هذه السلع علاوة على إبراز الحركة التعاونية في حماية المستهلك.

* الدعاية داخل الأسواق المركزية والفروع:

تعتبر الأسواق المركزية للجمعيات والفروع المنتشرة في مناطق عملها شبكة استراتيجية هامة لتوزيع السلع والخدمات ويرتادها عدد كبير من المستهلكين على مستوى السوق المحلي في دولة الكويت وقد أثبتت بعض الدراسات أن نسبة السوق التعاونية في توزيع السلع الغذائية والاستهلاكية الضرورية تمثل اكثر من ٧٠% من السوق الكلي في الدولة ولا شك أن تنظيم هذه الأسواق والفروع وارفف العرض بها يعتبر خير وسيلة للإعلان عن السلع خاصة والجدير بالذكر انه يوجد في الأسواق المركزية التابعة لبعض الجمعيات التعاونية دائرة تلفزيونية مغلقة تستخدم من اجل الإعلان والدعاية عن السلع التي تتعامل فيها التعاونيات ويتم إرشاد المستهلكين من خلالها إلى مكونات السلع وطرق استخدامها.

* الملصقات والإعلانات على سيارات النقل:-

لاشك أن الحركة التعاونية الاستهلاكية الكويتية تستخدم هذه الوسيلة حيث تضع اسم المنظمة التعاونية على السيارات التابعة لها والإعلان عن السلع والخدمات التي توفرها الجمعيات أو الاتحادات التعاونية.

(٢) طريقة البيع الشخصي:

يقصد بالبيع الشخصي اتصال البائع أو مندوبيه شخصيا بالمشترين في عدة صور فقد يتم بين المنتج وتاجر الجملة أو المنتج وتاجر التجزئة أو تاجر الجملة وتاجر التجزئة وذلك عن طريق الاتصال الهاتفي أو الانتقال لمحل المشتري، وهذه الوسيلة تتيح فرصة لمندوبي البيع أن يتعرفوا على عملائهم.

ولاشك أن اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت يستخدم طريقة البيع الشخصي من خلال قسم التفتيش الغذائي التابع له والذي يعد من مهامه الأساسية قيام المفتشين ومندوبي البيع التابعين له بزيارات ميدانية للجمعيات التعاونية لعرض عينات عليها بالنسبة للسلع الجديدة واستجلاب طلبات شراء لها ومتابعة وجود وعرض السلع السابق توفيرها في الأسواق والفروع.هذه ويعتمد الاتحاد بالإضافة إلى وسائل الإعلان السابقة إجراء الحملات الإعلانية عن السلع التي يوفرها من خلال دور الإعلان المتخصصة التي تتولى إعداد برنامج متكامل لذلك.

(ز) وظيفة التمويل:

لاشك أن لمصادر التمويل أهمية قصوى بالنسبة للحركة التعاونية وذلك حتى تستطيع تحقيق أهدافها وفي نفس الوقت تأدية وظائف التسويق المختلفة بكفاءة عالية والجدير بالذكر أن الاتحاد ليس لديه رأس مال خاص ولكنه استطاع باتباعه بعض الوسائل والأساليب من تكوين مصادر تمويلية مثل اخذ وكالات توزيع سلع مقابل عمولة أو عائد وحصوله على قرض من الدولة قدرة ٢ مليون دينار عندما اسند إليه وظيفة شراء وتوزيع السلع المدعمة علاوة على تخصيصه لجزء من أرباحه طوال السنوات الماضية في شكل احتياطات ومخصصات أما بالنسبة للجمعيات التعاونية الاستهلاكية فتتمثل مصادر تمويلها في رأس مال الجمعية وهو غير ثابت كما هو معروف والتسهيلات الممنوحة من الموردين والتجار المحليين وقيمة مبيعاتها علاوة على الاحتياطات والمخصصات المتجمعة لديها سنويا. ولاشك أن الحاجة إلى التمويل تظهر بصورة ملحة لدى بعض الجمعيات الصغيرة أو الحديثة والتي لا يتوافر لديها السيولة وهنا تظهر أهمية توجيه المذخرات والأموال السائلة الفائضة عن الحاجة لدى الحركة التعاونية لتنفيذ الفكرة

المطروحة لإنشاء بنك تعاوني لما له من اثر فعال في هذا المجال وحتى تجد الحركة التعاونية التسهيلات الائتمانية اللازمة لها بشكل يتفق مع الأهداف والمبادئ التعاونية التي تسعى لتحقيقها.

المبحث الرابع: التحليل وإستخلاص النتائج والتوصيات

وتم الاتفاق على توزيع (٤٥) استبانة على قيادات الجمعيات التعاونية في المناطق المختلفة بما يمثل مختلف المحافظات وقد استجاب منهم (٣٩) مشارك على الاستبانات الموزعة بنسبة (٨٦,٧ %)، في حين بلغ عدد الإستبانات الموزعة على المستهلكين المترددين على مختلف الجمعيات (٨٤٥) إستبانة وقد استجاب منهم (٦٨٢) مشارك بنسبة (٨٠,٧%) وهي نسبة إستجابة جيدة تفي بمتطلبات الدراسة.وفيما يلي أهم خصائص العينة التي أمكن الحصول عليها:

المحور الأول: استتمارة مقابلات الوظائف القيادية بالجمعيات التعاونية

يوضح الجدول رقم (١) البيانات الديمغرافية لشاغلي الوظائف القيادية في الجمعيات التعاونية حيث أوضح التحليل الإحصائي قلة خبرة شاغلي الوظائف القيادية العاملة في الجمعيات التعاونية حيث بلغت نسبة من لديهم خبرة أكثر من ثلاث سنوات ٤٠ %، في حين بلغت ٦٠ % لمن تقل خبراتهم عن ثلاث سنوات مما يؤثر على مستوى ومعدلات الأداء وقد يرجع ذلك إلى أن اعمارهم اقل من ٣٥ سنة بما يعادل ٦٤ % من عينة البحث، في حين تميزوا بحصولهم على مؤهلات جامعية وأعلى بنسبة بلغت ٧٤ %.

المتغير	التكرار	النسبة
١ ــ عدد سنوات الخبرة في العمل التعاوني		
* أقل من ثلاث سنوات	٢٣	٦٠
* أكثر من ثلاث سنوات	١٦	٤٠
٢ ــ مستوى المؤهلات العلمية		
* أقل من جامعي	١٠	٢٦
* جامعي وأعلى	٢٩	٧٤
٣ ــ العمر بالسنوات		
* أقل من ٣٥ سنة	٢٥	٦٤
* أكبر من ٣٥ سنة	١٤	٣٦

قد أوضحت قيادات الجمعيات التعاونية في الجدول التالي أن توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة من أولويات الأهداف التي تسعى الجمعية لتحقيقها (٣٣%)، في حين يأتي تأصيل العمل التعاوني وخدمة أهالي المنطقة في المرتبة الثانية بنسبة (٢٦%)، وتحقيق أرباح للمساهمين بالمرتبة الأخيرة مما يعكس بصورة إيجابية على الرغم من قلة الخبرة التي يتمتعون بها أن لديهم فكر جيد للمفهوم التعاوني مما يساعد مستقبلاً مع توافر الخبرة على تحسين مستوى الأداء وقد تبلور ذلك في جهودهم نحو نشر الفكر التعاوني بين أهالي المنطقة عن طريق تنفيذ خدمات يشعر بها أهالي المنطقة (٤٨%)، القيام بحملات توعية والنشر بوسائل الأعلام (٢٦%) لكل منهما، ومع ذلك لم تعتمد القيادات

على إجراء البحوث والدراسات التسويقية التي يمكن استعانه بهـا عنـد تطـوير الأداء (٦٩%).

المتغير	التكرار	النسبة
٤ ــ الأهداف التي أسست من إجلها الجمعيات التعاونية		
• تحقق مفهوم العمل لإجتماعي	١٠	٢٦
• تحقق أرباح للمساهمين	٦	١٥
• توفير السلع والخدنات بأسعار مناسبة	١٣	٣٣
• تقديم خدمات إجتماعية لأهالي المنطقة	١٠	٢٦
٥ ــ أهم وسيلة لنشر الوعي التعاوني بين المستهلكين		
• استخدام وسائل الإعلام	١٠	٢٦
• قيام الجمعية بعمل برامج توعية لأهالي المنطقة	١٠	٢٦
• تنفيذ خدمات فعلية لأهالي المنطقة	١٩	٤٨
٦ ــ هل إجرت الجمعية دراسات تسويقية لتطوير أداءها		
• نعم	١٢	٣١
• لا	٢٧	٦٩

بين التحليل الإحصائي في الجداول التاليـة أن ظهـور المجمعـات والأسـواق والمراكز التجارية أثر بصورة قليل على نسبة المبيعات ألتي تحققها الجمعيات التعاونيـة

(٦٩%) مما يبين أهمية الدور الذي تؤديه تلك الجمعيات مما يستلزم تفعيل الدعم الحكومي المقدم لها وقد تبلور أوجه الدعم التي تطالب بها قيادات الجمعيات التعاونية لتفعيل دورها في إصدار قوانين وتشريعات تعطي صلاحيات وحرية حركة لتلبي احتياجات التطوير (٣١%) حيث ترى قيادات الجمعيات أنه أحد المعوقات الأساسية لتطوير العمل التعاوني (٢٠%)، ومنح أراضي مجانية من الحكومة (٢٦%) لضيق مساحات الأسواق المركزية (٢٨%) ومحدودية مواقف السيارات (١٨%)، تخفيض أيجارات مبانيها المملوكة للدولة (٢٣%)، وتسهيل معاملاتها في الجهات الرسمية (٢٠). كما يبين التحليل أن إتحاد الجمعيات التعاونية يؤدي دوراً إيجابياً في توحيد أسعار السلع والخدمات المعروضة في كافة الجمعيات التعاونية (٤٣%)، والقيام بالشراء المركزي لتحقيق وفورات في التكلفة لصالح المستهلك (٣١%).

٧ ــ تتأثر نسبة مبيعات الجمعية بالأسواق والمراكز التجارية الأخرى		
* تأثير كبير	١٢	٣١
* تأثير قليل	٢٧	٦٩
* لا تأثير	٠	٠
* لأ أدري	٠	٠

٨ ــ من مظاهر الدعم الحكومي التي تحتاجها الجمعية * منح أراضي مجانية لتوسعة مباني الجمعية	١٠	٢٦
* تخفيض أيجارات على مباني الجمعية التابعة لإدارة أملاك الدولة	٩	٢٣

* تسهيل المعاملات في الجهات الرسمية	٨	٢٠
* تشريعات وقوانين تعطي صلاحيات وحرية حركة لتلبي احتياجات التطوير	١٢	٣١

٩ ـ من أهم المعوقات التي تعترض إداء الجمعيات التعاونية		
* ضيق مساحة السوق المركزي	١١	٢٨
* عدم توافر المساحة الكافية لمواقف السيارات	٧	١٨
* الروتين الحكومي الذي يعرقل مشاريع التطوير والتحديث	٦	١٦
* عدم فاعلية القوانين والتشريعات المرتبطة بالعمل التعاوني	٨	٢٠
* سوء فهم بعض المساهمين لأهداف العمل التعاوني	٧	١٨

١٠ ـ يقوم الاتحاد بدور فعال تجاه الجمعيات في المجالات التالية:		
* توحيد أسعار السلع والخدمات	١٧	٤٣
* القيام بالشراء المركزي لتحقيق وفورات في التكلفة لصالح المستهلك	١٢	٣١
* التنسيق والإشراف والرقابة في المجالات التعاونية	١٠	٢٦

المحور الثاني: العوامل المؤثرة في الدافعية للشراء من الجمعيات التعاونية

أوضح التحليل رغبة المستهلك الأولى لتلبية حاجاته من المواد الغذائية هي الجمعيات التعاونية (٦٥%) وذلك لأن أن قرب الجمعية من سكن المستهلكين يعتبر العامل الرئيسي الدافع لعملية الشراء حيث بلغ (٣١%) من عينة البحث يعتبر ذلك ميزة تنافسية نظراً لإنتشار فروع الجمعية التعاونية في جميع المناطق السكنية وتقديم الخدمة في بعض الفروع طوال اليوم (٢٤ ساعة) مما يساعد على تلبية حاجات ورغبات المستهلكين طوال الوقت، كما يتضح أن العامل الثاني المؤثر في الدافعية للشراء من الجمعيات التعاونية إنخفاض أسعار السلع والخدمات ٢٤ (%) نظراً لإنخفاض التكلفة والشراء بكميات كبيرة والدعم الحكومي و إعتدال هامش الربح مما يشجع على خفض أسعارها وإضافة ميزة تنافسية لها مقارنةً بالمتاجر الأخرى. والعامل الثالث العائد على المشتريات التي يتمتع بها المستهلك نهاية السنة المالية مما يعد شريك في العملية التجارية وخفض أخر لما يحصل عليه من سلع وخدكات. كما أن جودة السلع المعروضة وتنوعها تمثل العامل الرابع والخامس بنسبة (١٣%) لكل منهما.

أماكن الشراء المود الغذائية المفضلة لدى المستهلك	النسبة المنوية
• الجمعيات التعاونية	٦٥
• الأسواق المركزية	٢٠
• محلات الجملة	١٣
• البقالات	٢
	١٠٠

دوافع الشراء من الجمعيات التعاونية	النسبة المئوية
* بسبب إنخفاض أسعار السلع والخدمات	٢٤
* بسبب قرب السكن من الجمعية وفروعها	٣١
* بسبب جودة السلع والخدمات المعروضة	١٣
* بسبب العائد على المشتريات	١٩
* بسبب تنوع السلع والخدمات المعروضة	١٣
	١٠٠

المحور الثالث: مدى رضاء المستهلك عن أداء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية في المحافظات

أوضح التحليل أن مستوى رضاء المستهلك عن أداء أعضاء مجلس الإدارة في جمعيتي العاصمة وحولي قد حاز على ثقة المستهلك حيث بلغت في الأولى ٧١ % والثانية ٦١ % بينما قلت نسبة الرضا عن النصف في محافظة الفروانية ٤١ % , الأحمدي ٣٨ %، الجهراء ٢١ %، ومبرك الكبير ٢٠ %، وقد يرجع سبب ذلك إلى ضعف في كفاءة اعضاء مجالس تلك الإدارات أو يرجع لعدم التجانس والتعاون بينهم أو الصراعات الطائفية والقبلية التي تفرز أعضاء غير مؤهلين لشغل تلك المناصب.

الاستجابة	م. العاصمة	م. حولي	م. الفروانية	م. الأحمدي	م. الجهراء	م. مبارك الكبير
راضي	٧١ %	٦١ %	٤١ %	٣٨ %	٢١ %	٢١ %
غير راضي	٢٩ %	٣٩ %	٥٩%	٦٢ %	٧٩ %	٧٩ %

وعند المقارنة بين مستوى عناصر رضاء المستهلك على مستوى المحافظات وجد أن هناك ارتباطاً لما توصل إليه التحليل في البند السابق حيث نالت جمعيتي العاصمة وحولي أعلى مستوى رضاء من المستهلك ٦٦% و٥٨% على التوالي فيما تقدمة هاتين

الجمعيتين من خدمات وتنوع وجودة في السلع والخدمات المعروضة وإنخفاض الأسعار بهما وقد يرجع ذلك لما يتمتع به مجالس تلك الجمعيات من خبرة تؤهلهم للقيام بتقديم خدمات متميزة عن غيرهم كما أنهم من أوائل المحافظات التي تكونت فيها جمعيات تعاونية، واحتلت محافظة الفروانية المرتبة الثالثة بنسبة ٥٤% على الرغم من أن رضاء المستهلك عن أداء مجلس إدارتها لم يتعدى ٤١% مما يعد مؤشر على بذل الكثير من الجهد من قبل مجلس الإدارة لتحسين الخدمة المقدمة للمستهلك، في حين إحتلت محافظتي الجهراء ومبارك الكبير المرتبة الأخيرة ٢٠% للأسباب السابق ذكرها بالبند السابق.

عنصر الرضا	م. العاصمة	م. حولي	م. الفروانية	م. الأحمدي	م. الجهراء	م. مبارك الكبير
خدمات العميل	٦٤ %	٥٧ %	٥٥ %	٤٥ %	١٢ %	١٨ %
تنوع السلع	٧٣ %	٦٩ %	٦٠ %	٦٥ %	٢٦ %	٢٣ %
مستوى الأسعار	٦٤ %	٥٧ %	٥٦ %	٤٨ %	٢٦ %	٢٥ %
جودة السلع	٦٣ %	٥٧ %	٤٥ %	٤٠ %	١٦ %	١٤ %
المتوسط	٦٦ %	٥٨ %	٥٤ %	٥٢ %	٢٠ %	٢٠ %

النتائج

كان الهدف من هذه الدراسة كما تم ذكره في المقدمة بأنه وصف لواقع وتطور متاجر التجزئة بصورة عامة ودورها في التنمية الإقتصادية وتم التركيز على نوع مميز وهو متاجر خدمة النفس وانتشارها في الوقت الحاضر ومن سؤال المستهلك تبين أهميتها

له ومدى حاجته لخدماتها وتم تسليط الضوء على المشاكل والمعوقات التي تواجه هذا النوع من متاجر التجزئة وكيفية معالجتها والمقترحات التي تساهم في تخطي عقباتها ولقد تم التطرق الى العديد من أشكال متاجر خدمة النفس في دولة الكويت ولا نبالغ إذا قلنا بأنها كبرى المتاجر في منطقة دول الخليج العربي خاصة المتعلقة ببيع المواد الغذائية والإستهلاكية. وأظهرت الدراسة التجربة الفريدة لأكبر نوع في دولة الكويت والمتمثلة بالجمعيات التعاونية والدور الرائد لها في دولة الكويت ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة طبقاً للتحليل الإحصائي ما يلي:

١- قلة خبرة شاغلي الوظائف القيادية العاملة في الجمعيات التعاونية مما يؤثر على مستوى ومعدلات الأداء وبالتالي إرتباط مستوى رضا المستهلك بمستوى الأداء فيزيد معدل مستوى الرضا كلما زادت معدلات الأداء المبذول من قبل تلك القيادات، في حين تميزوا بحصولهم على مؤهلات جامعية.

٢- على الرغم من قلة الخبرة التي يتمتع بها قيادات الجمعيات التعاونية إلا أن لديها فكر جيد للمفهوم التعاوني مما يساعد على إكتساب الخبرة وبالتالي تحسين الأداء،

٣- تفاعل قيادات الجمعيات التعاونية مع البيئة المحيطة بنشاطهم التعاوني والعمل على نشر الوعي بالمفهوم التعاوني بين أهالي المنطقة والذي يتحقق من خلال تقديم الخدمات التي ينتفع بها أهالي المنطقة.

٤- على الرغم من ظهور المجمعات والأسواق والمراكز التجارية الحديثة والمتطورة إلا أن ظهر واضحا قدرة الجمعيات التعاونية على المنافسة والأستحواذ على نسبة كبيرة من قطاع السوق الأسنهلاكي بإعتبارها المصدر الرئيسي الذي يفضله المستهلك وتنوع السلع والخدمات وملائمة الأسعار ومشاركة المستهلك في العائد الأستثماري بما يتناسب مع قيمة مشترياته السنوية مما يبين أهمية الدور الذي تؤديه تلك الجمعيات وبالتالي ضرورة تفعيل الدعم الحكومي المقدم لها.

٥- تفعيل دور النشاط التعاوني يتطلب من وجهة نظر قيادات الجمعيات التعاونية لتفعيل دورها بإصدار القوانين و تشريعات التي تعطي صلاحيات وحرية حركة لتلبي احتياجات التطوير و منح أراضي مجانية تلبي التوسعات الضرورية لإحداث التطورات المطلوبة لأن معظم الأسواق المركزية لهذه الجمعيات قد تم انشائها منذ فترة زمنية طويلة ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحالية الحديثة خاصة في سعة الممرات والتصميم الداخلي مما اضطر بعض الجمعيات الى اعادة بناء هذه الأسواق على نمط الأسواق الحديثة كما في جمعية مشرف والروضة والفيحاء والشامية وجمعيات اخرى.

التوصيات:

١- الأهتمام بتدريب الكوادر الوطنية العاملة في المجال التعاوني بغرض تحسين مستوى الأداء والتنسيق بين مختلف الوظائف التي يتضمنها الهيكل التنظيمي والعمل على وضع التوصيف الوظيفي لتحديد المهام الوظيفية وأعباءها وتحديد المسئوليات والاختصاصات الممنوحة لكل وظيفية بغرض تحقيق التناغم في الأداء والعمل على شعور العاملين بالاستقرار الوظيفي.

٢- ضرورة العمل على وضع القوانين واللوائح المنظمة للترشيح لمجالس إدارة الجمعيات التعاونية بحيث تتضمن بعض الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجالس تلك الإدارات منها على سبيل المثال المؤهل العلمي، الخبرة السابقة في مجالات مماثلة لطبيعة العمل التعاوني......... وغيرها.

٣- العمل على تذليل العقبات التي تعيق متعة التسوق من خلال تحديث المنشأت وإعادة تصميمها وفق الأساليب العلمية بما يحقق المزيد من الإنسيابية والمتعة في التسوق وبالتالي رفع معدلات مستوى رضا المستهلكين، بالإضافة إلى إيجاد التعاون البناء بين مختلف إدارات الجمعيات التعاونية تحت مظلة الإتحاد

التعاوني، وإصدار اللوائح والقوانين الداعمة للعمل التعاوني التي من شأنها سرعة إتخاذ الخطوات التنفيذية لعمليات التطوير والتحديث المطلوبة.

٤- ضرورة العمل على تبني سياسات من شأنها الإعتماد على الدراسات والبحوث التسويقية المتعلقة برصد رغبات واحتياجات المستهلك والتعرف على الخصائص المميزة للبيئة التسويقية التي تعمل بها وبالتالي توافر البيانات والمعلومات التي تساعد على وضع الخطط المستقبلية لضمان تقديم خدمة متميزة للمستهلك.

٥- يجب أن تتبنى الجمعيات التعاونية بدولة الكويت سياسات من شأنها الاعتماد على نفسها في تمويل إحتياجاتها وتحقيق الإكتفاء الذاتي دون الإعتماد على دعم حكومي بصورة متزايدة وطرح فكرة إنشاء البنك التعاوني لمساعدة الجمعيات التعاونية في مصادر تمويلها وأن يقتصر الدعم على القوانين والتشريعات التي تساعد في أداء العمل بصورة أكثر فاعلية لتلبي طموحات مجالس الإدارات والمستهلك في نهاية الأمر.

مصادر البحث ومراجعه

أولا: الكتب والمجلات العربية:

- أم أبو النداء (١٩٨٤) – التسويق في المملكة العربية المتحدة ـ نيويورك ـ الولايات المتحدة الإمريكية.
- محمد الكندري (١٩٨٧) ـ الحركة التعاونية الكويتية ـ حقائق وأرقام ـ وزارة الشئون الإجتماعية ـ الكويت.
- فوزي الشاذلي وأخرون (١٩٨٦) الحركة التعاونية في الكويت ـ مطابع الخط ـ الكويت.
- سعد المناعي، وجبر التابعي (١٩٨٧) ـ تجربة التعاونيات الإستهلاكية في دولة الكويت ـ المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت.
- وزارة الإعلام (٢٠٠١) ـ الكويت حقائق وأرقام ـ الإصدار الثامن ـ مطبعة النظائر ـ الكويت.
- فيليب كوتلر ـ كوتلر يتحدث عن التسويق (٢٠٠٠) ـ ترجمة فيصل عبد الله بابكر ـ مطبعة جرير ـ المملكة العربية السعودية.
- منى الغيص (٢٠٠٠) ـ مبادئ التسويق ـ ذات السلاسل للنشر والتوزيع ـ الكويت.
- عادل الوقيان (٢٠٠٢) أساسيات التسويق الحديث ـ مطبعة النظائر ـ الكويت.
- فريدرك نويل (١٩٩٨) ـ أنظمة التسويق الجديدة ـ مطبعة المؤتمن التجارية ـ المملكة العربية السعودية.

📖 لان كاستون (١٩٩٨) ــ التميز التسويقي ــ مطبعة المؤتمن التجارية ــ المملكة العربية السعودية.

📖 محسن عاطف (١٩٨٦) ــ المفاهيم الإجتماعية في الأنشطة التسويقية للجمعيات التعاونية الإستهلاكية في دولة الكويت ــ مجلة دراسات الخليج، العدد ٤٧.

📖 أحمد ناجي (١٩٨٧) ــ محددات تفضيل ورضاء المستهلك النهائي للجمعيات التعاونية في دولة الكويت ــ مجلة دراسات الخليج، العدد ٥١.

📖 إتحاد الجمعيات التعاونية (٢٠٠٤) ــ مجلة التعاون ــ العدد ٢٧٩، دار الوطن ــ الكويت.

📖 إتحاد الجمعيات التعاونية (٢٠٠٥) ــ مجلة التعاون ــ العدد ٢٩٠، دار الوطن ــ الكويت.

ثانيا: الكتب والمجلات الأجنبية:

BOOKS

📖 Amine, L.S. and Cavusgil, S.T (1986) 'Consumer Market Environment In the Middle East. " In E. Kaynak (ed.): International business in the Middle East. New York: Walter de Gruyter.

📖 Cohen, W.A. (1988) The Practice of Marketing Management: Analysis, Planning, And Implementation. New York: Macmillan Publishing company.

- Economist Intelligence Unit (1990-91) "Kuwait: Servey of Political and Economic Background. " Country Profile. London: Business International.
- Findley, A.M. , Paddison, P. and Dawson, J. (1990) retailing Environments In Developing Countries. London: Routalge.
- Kinsey, J. (1988) Marketing in Developing countries. London: Macmillan.
- Kuwait Dairy Company, (1989) Annual Report for Year 1989. Kuwait: Kuwait Dairy company.
- McGoldrick, P.J. (1990) Retail Marketing. England: McGraw-Hill Books Company.
- Ministry of Planning (1984) Statitical Memorandum. Kuwait: Kuwait-Times Press.
- Pitt, M. And Johnson, G. (1987) "Managing Strategic Change: A chief Executive 's Perspective." In Johnson, G. (ed.): Business Strategy and Retailing. Chichester: Wiley.
- Samiee, S. (1990) "Impediments to progress in Retailing in Developing Nations." In A.M. Findley, P.

Paddison, and J. Dawson (eds.): Retailing Environments In Developing Countries. London: Routalge.

- Walton, J. (1987) "Urban Protest and the Global Political Economy: the IMF Riots '."In M.P. Smith and J.R. Feagin (eds.): The Capitalist City. Oxford: Black- well.

ARTICLES

- Abduljader, H.A. (1990) "Kuwaiti Cooperative Societies as the Principal Retailers in the National Economy." Journal of Interdisciplinary Economic Publishers: 145-50.

- Aboulkheir, K.H. (1990) "Cooperation in the Arab Countries: An Overview. " Journal of Interdisciplinary Econom- ics. Vol.3 No.2 England: A. B. Academic Pub- lishers: 91-94.

- Burt, S. (1989) "Trends and Management Issues in European Retailing." International Journal of Retailing. Vol.4 , NO.4: 5-22.

- Champion, A.G., Fielding, A.J. and Kleele , D.E. (1989) "Counterurbanisation in Europe." The Geographical Journal. Vol.155; NO.1: 52-80.
- Malhotra, N. (1986) "Why Developing Societies Need Marketing Technology."

THESE

- Al-Otaibi, O.S. (1988) "Shopping Centre Development and Con- summer Behaviour In Kuwait." Ph. D. Thesis, University of Exeter.
- Al-Shayeji, A.K.(1988) "Democratisation in Kuwait: The National Assembly as a Strategy for Political Survival." Ph.D. Dissertation,The University of Texas.
- Al-Sowaidi, S.S. (1985) "Cooperative Societies in Qatar: Their Development and Economic Effects. "A Research Paper For Master of Arts, Ball State University, Indiana.

طريقة حل المشكلات كمدخل لتعليم النحت في ضوء المفاهيم الحديثة للمدرسة البنائية بقسم التربية الفنية بكلية التربية الأساسية بالكويت



د. عبد الله عيسى الحداد *

مقدمة:

أن الساحة التربوية العربية تشهد حركة نمو واسعة من خلال ما تقدمه من دراسات تجريبية وبحوث ودراسات علمية للنهوض بعملية التعليم وإعداد المعلم، من حيث تطوير التعليم التربوي والتقني الفني التطبيقي فى ضوء المستجدات على الساحة العالمية من حيث تطوير البرامج التعليمية للخروج بها من النمط التقليدي فى تعليم الفنون الى أفاق البحث والتجريب.

يعتبر تعليم الفنون وبخاصة فى مجال النحت لهو من الأمور الحيوية فى مجال التحديث والتطوير لإعداد معلم التربية الفنية فى الوقت الحاضر، الذى يستطيع أن يقدم مفهوماً جديداً يكون محوره اكتساب المتعلم مهارات أساسية وقيما فنية تعتمد على العلم والمعرفة الثقافية والفنية اللتين ترتبطان بالتطور والتحديث فى مجال الفنون بعامة ومجال النحت بخاصة.

أن التربية الفنية تطورت عبر السنوات الماضية من خلال ارتباطها بتطور مناهج وطرق التدريس، وربطها بتطور الفنون وما استحدث فيها من مدارس و مداخل فنية

---

* أستاذ مشارك بكلية التربية الأساسية – قسم التربية الفنية – دولة الكويت.

جديدة قدمت رؤى تعتمد على العلم والنظريات العلمية المبنية على الاكتشاف والتحليل وصولاً للجديد من خلال التفكير الإبتكاري الإبداعي فى مجال التعبير الفني النحتي. فإن اكتساب المعرفة ونقلها من خلال برامج التعليم وتوظيفها فى ضوء الاتجاهات الفنية الحديثة هى من الأمور الهامة للنمو المهني المتطور، الذى يربط بين العلم ودراسته وتوظيفه فى مجال تحديث فن النحت، وهنا تبرز أهمية التقويم المستمر لمدى فاعلية مناهج التربية الفنية فى تحقيق أهدافها، ومدى مسايرتها لظروف التطور السريع للحياة الحديثة فى شتى المجالات وبخاصة مجال النحت الذى يعتبر من أكثر الفنون صعوبة فى إبداعه وتذوقه، خاصة عندما يقارن بالفنون التى تعتمد على إنتاج الأعمال المسطحة، أو تعتمد على المساحة فى أشكال ذات بعدين.

ومن الثابت أن الإبداع الفني فى مجال النحت قدرة متميزة، لها خصائصها المستقلة، ولها نموها وتطورها. وإذا كانت التربية الفنية تهدف الى إعداد مرب للنشء عن طريق الفن ممارسةً وإبداعاً وتذوقاً وثقافة، فإن الدراسة فى المواد المختلفة ومنها النحت تسعى الى تحقيق قدرة من التكامل فى شخصية الطالب الفنية من الناحيتين المهارية والتقنية الثقافية والإبداعية وذلك عن طريق تحقيق التوازن بين الممارسة الفنية وارتباطها بالمفاهيم والمدارس الحديثة فى مجال النحت، الذي ينمو ويتطور عن طريق التعلم والممارسة المستمرة. فمن خلال متابعتي وملاحظتي لإنتاج الطلاب بقسم التربية الفنية بكلية التربية الأساسية فى مقررى نحت ١، ٢ أن هناك تقارباً واضحاً فى إنتاجاتهم من حيث التعبير والخامة المستخدمة وهذا ناتج عن أن معظم الأعمال النحتية ترتبط بأشكال تقليدية من الطبيعة فى شكلها واختزالها دون تحليلها للوصول الى شكليات جديدة غير تقليدية تشتمل فى مضمونها على عناصر جديدة عدة يمكن أن تثري معها المنتج النحتي وتتمشى مع فلسفة النحت الحديث والمعاصر، مع التحديث فى طرائق وأساليب التعبير من

منطلق التنوع فى الخامات غير التقليدية وربطهم بالمدارس الفنيـة الحديثـة واتجاهاتهـا المختلفة وصولاً لإيجاد حلول تعبيرية وصياغي جديدة فى مجال التعبير النحتي الحديث. ومن هذا المنطلق وضع الباحث تصوره فى كيفية الربط بين المدارس الفنية الحديثة فـى مجال النحت والحلول والصياغات الإبتكارية من خلال طرح تلك السمات كمشكلات فـى مجال تعلم النحت بالقسم، وصولاً الى تحقيق المفاهيم الجديدة فى ضـوء تطـوير مـنهج النحت بما يتمشى وطبيعة المرحلة الحالية. فقد وجد الباحث من خلال استطلاعه للمدارس النحتية الحديثة والمعاصرة وجد أن الفكر البنائي هو الممهد الحقيقي لظهور كل التيـارات الفنية الحديثة التالية له لما يتمتع به من منطلقات فكرية وفلسفية جديـدة وسـمات فنيـة معاصرة، مهدت لبزوغ العديد من الحركات الفنية الجديدة فى الفكر والمضمون.

تحديد المشكلة:

تتحدد مشكلة البحث فى محاولة إيجاد بدائل تعبيرية جديدة فـى مجـال التعبيـر النحتي يعتمد على دراسة الفكر البنائي فى مجال النحت واستخلاص أهم سـماته الفنيـة والتشكيلية، مع وضع تصور لكيفية استخدام تلك السمات كمشكلات فنية يمكن من خلالها تنمية القدرة التعبيرية الإبتكارية لدى الطلاب يعتمد على طريقة حل المشـكلات كمـدخل للوصول الى أعمال نحتية تتمتع بتلك السمات مع ترك الحرية للطالب باختيار مـا يـراه مناسباً من خامات تحقق تلك السمات بصورة جيدة.

فقد تم اختيار المدرسة البنائية لأنها أكثر المدارس الفنية التى أدت الى تطور فن النحت والى ظهور العديد من الاتجاهات الفنية المعاصرة خلال السنوات الماضية وكـان لها أكبر الأثر على تغير مفهوم النحت من حيث الفكـر والأسـلوب البنـائي التشـكيلي واستحداث الخامات ويمكن تحديد ذلك فى النقاط التالية:

١. استخلاص السمات الفنية والتقنية للمدرسة البنائية كأحد الأتجاهات الفنية الحديثة والمعاصرة فى مجال النحت المجسم.

٢. محاولة توظيف تلك السمات البنائية والتقنية فى مجال تعليم النحت بقسم التربية الفنية من خلال وضعها كمشكلات فنية، فى ضوء فهم وإدراك العلاقة الترابطية بين الكتلة وتلك العناصر.

أهداف البحث:

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- استخلاص السمات الفنية والتقنية للمدرسة البنائية فى مجال النحت المجسم و دور كل منها فى بناء وحدة التكوين النحتي الحديث والمعاصر.
- التأكد من فعالية طريقة حل المشكلات فى تنمية التفكير الإبتكاري وذلك من خلال:

أ- وضع تصور لبرنامج فى النحت المجسم يعتمد على طريقة حل المشكلات فى عملية التعليم.

ب- تنمية المهارات المرتبطة بالتقنيات المختلفة فى مجال النحت المجسم من خلال المزاوجة بينها وبين القيم التعبيرية للشكل النحتي المجرد البنائي.

أهمية البحث:

- يهتم البحث بتنمية قدرة المتعلم على التفكير الإبتكاري فى مجال صياغة الشكل النحتي المجسم وهو من أهم أهداف التربية الفنية.

- يوضح أهمية التدريس بطريقة حل المشكلات في مجال النحت في ضوء المفاهيم والأسس البنائية المستخلصة من تلك الدراسة.
- يقدم نموذجاً مقترحاً لبرنامج في مجال النحت الحديث في ضوء الفكر البنائي للتدريس بطريقة حل المشكلات.

فروض البحث:

١. هناك علاقة إيجابية بين طريقة حل المشكلات في تدريس النحت وبين استحداث التفكير الإبتكاري في ضوء الفكر البنائي.
٢. إن ارتباط حدوث التفكير الإبتكاري في المنتج النحتي يكون أضمن بطريقة التدريس بحل المشكلات عنه بالطريقة التقليدية في ضوء السمات البنائية الحديثة.

حدود البحث:

١. تقتصر الدراسة على طريقة حل المشكلات كطريقة للتدريس في مجال الفنون وبخاصة مجال النحت.
٢. تقتصر الدراسة على تحليل واستخلاص السمات والعناصر البنائية للنحت الحديث.
٣. وضع تصور مقترح يمكن تدريسه لمقرر نحت (٢) يمكن من خلاله تحقيق القيم التعبيرية للمدرسة البنائية في النحت الحديث لدى طلاب القسم.

طريقة حل المشكلات ودورها فى تعليم الفنون:

لم تعد برامج الفنون تهتم فقط بالمنتج الفني، ولكن بما اكتسبه المتعلم أثناء العمل الفني.. حيث أن برامج التربية الفنية كانت توضع فى الماضي على اعتبار أنها مواد منفصلة عن سائر المواد الأخرى، ويجب أن يتلقى فيها المتعلم بعض القواعد والمهارات، وكان هذا الهدف يستمده المعلم من تحليل بعض الأعمال الفنية التى تظهر الأشياء بمواصفاتها الطبيعية الفوتوغرافية.

"لذلك اتجهت المناهج أول ما اتجهت الى " الأمشق " (لتقليدها ومحاكاتها) واكتساب الدقة فى النسخ، ثم جاءت بعد ذلك فترة تضمنت المناهج المحاكاة من الطبيعة مباشرة، ولكن على أساس تطبيق المهارات المتدرجة للوصول فى النهاية الى اكتساب المهارات المقصودة." (البسيونى، ١٩٨٨، ٢٠٨) وقد أتجهت التربية الحديثة للإهتمام بالمتعلم، وبتنمية قدرته على التفكير الإبتكاري، فتغيرت تبعاً لذلك أهداف التربية ومن مجرد التلقين وتحفيظ القواعد الى تنمية شخصية المتعلم المتكاملة فى مختلف النواحي: جسمية وعقلية، وإنفعالية، واجتماعية، وتبعاً لذلك تغيرت أهداف التربية الفنية وبرامجها وخططها وطرق تدريسها.

فالمنتج الفني الذى كان هو الهدف الأساسي، أصبح مرتبط بالعمليات التى يزاولها المتعلم من عادات واتجاهات ومهارات ومعلومات وتجارب... وغيره، ويؤكد محمود البسيوني فى ذلك بقوله "يمكن إدراك تكامل شخصية المتعلم من خلال العملية الإبداعية التى يمر بها المتعلم فى تفاعله مع الخامات، والأدوات، والموضوع، والمواقف التعليمية المختلفة، فمن خلال العملية الإبداعية نجد أن المتعلم يفكر، ويحس، ويدرك العلاقات،

ويبحث وينقب ليكتشف قيماً جديدة، وهو فى ذلك يعيد تشكيل قدراتــه ويكيفهــا ليجابــه المشكلات النوعية المحددة. " (البسيونى، ١٩٩٣، ٧٥) " والطريقة بأبسط معانيهــا هــى إعداد الخطوات اللازمة لعمل أي شيء وهى بصفة عامة أما أن تكون مرتجلة، أو مرتبة منظمة، أما الطريقة فى التربية هى أيسر السبل للتعليم والتعلم. " وتصبح الطريقة جيــدة متى أسفرت عن نجاح المدرس فى عملية التدريس. و لا يقصد بعملية التدريس توصــيل المعلومات فقط. وإنما يقصد اكتساب المعلومات مضافاً إليها وجهات نظر وعادات سليمة فى التفكير. (محمود، ١٩٨٧، ٦٠).

كما لا يفوتنا ذكر أن مشاركة المتعلم أمراً فى غاية الأهمية وعليه تعتبر الطريقة هى العملية التعليمية التى يخوضها كلاً من المعلم والمتعلم مستخدماً فيها كل ما لديه مــن قدرات فكرية وإبتكارية للوصول الى تحقيق هدف فني معين يمكن تصوره منذ البداية.

وتتعدد طرق التدريس وتتنوع فيما بينها تبعاً لتعدد الأسس الفلسفية والنظريــات السيكولوجية التى تستند إليها، كما أنها تعد أيضاً تبعاً لأساليب تناولها، والنتيجة أن يكــون هناك كثير من الطرق التى تنتمي الى فلسفات ونظريات سيكولوجية مختلفة، ومنها طرق لا تركز على المعلومات ذاتها وإنما تهتم بالطريقة التى يحصل بها المــتعلم علــى هــذه المعلومات، وهى من شأنها أن تؤدي الى النشاط العقلي للمتعلم مما يؤدي الى نمو قدرتــه على التفكير البناء. ومن هذه الطرق على سبيل المثــال لا الحصــر: طريقــة التخطــيط والتسميع.– طريقة المحاضرة – طريقة الإلقاء – طريقة المناقشة (الطريقة الحوارية) – طريقة الأسئلة – طريقة حل المشكلات – طريقة الأكتشافة الموجه – طرقــة الاكتشــاف غير الموجه... الخ.

وتعتبر مادة النحت كمادة فنية قادرة على أن تنمي التفكير المتشعب الخلاق لـدى المتعلمين؛ إذ أن حلول مشكلاتها الفنية لا تقتصر على حل واحد صحيح، ولكنه قائم على اعطاء مرادفات وحلول كثيرة تنمي لدى المتعلم قدرة على التفكير أكثر سـعة ورحابـة. ولما كانت تنمية القدرات الإبتكارية للمتعلمين هى إحدى الأهداف الهامة للتربيـة، " فـإن مادة النحت هى إحدى المواد الدراسية بالتربية الفنية التى تهتم بتنمية القدرات الإبتكاريـة للطلاب من خلال ممارسة الفن التشكيلي، بل أن أحدى المهام التعليمية الأساسـية التـى تتبناها هى أن تعمل على تنمية الأنماط الإبتكارية لدى الطلاب من خلال تفهمهم للعالم من حولهم. (Chapman, 1978, 4) لذلك يجب أن يكون لدى معلم التربية الفنية وبخاصة مجال النحت الدراية الكافية بالأسس العلمية المبنية على تحليل نظريات واتجاهـات الفـن الحديثة وربطها بالأساليب والطرق الحديثة التى تمكنه من تحقيق هذا الهدف. ومن أهـم الطرق التى تنمي التفكير الإبتكاري للمتعلم من خلال مادة النحت (طريقة حل المشكلات – طريقة الأكتشاف الموجه – طريقة الأكتشاف غير الموجه) حيث أن هـذه الطـرق لا تركز على المعلومات ذاتها وإنما تهتم بالأسلوب الذى يحصل بـه المـتعلم علـى هـذه المعلومات، وهي طرق من شأنها أن تؤدي الى أعمال عقل المتعلم مما يؤدي الـى نمـو قدرته على التفكير الإبتكاري، وهذا يتفق مع ما أكده ديريك رونتري (رونتـرى، ١٩٨٤، ١١٥) ولذا كان أهتمام الباحث بالتأكيد على أهمية تناول طريقة حل المشـكلات كمـدخل لتنمية عقل المتعلم وحثه على التفكير الإبتكاري عند تناوله صياغة أعماله النحتيـة فـى ضوء المفاهيم الحديثة للنحت البنائي كمدخل لتنمية العلاقات الشكلية وربطهـا بالأسـاليب الحديثة فى معالجة المضمون التعبيري للشكل النحتي الحديث. وهذا أيضاً ما أكده "جـون ديوي Dewey" أن العقل الإنساني يكون دائماً أثناء حل المشكلات فى نشـاط واهتمـام وتنبه وفى حالة قلق تجعله متيقظاً فى التفكير ". (Dewey, 1953, 122).

وتعتبر طريقة حل المشكلات طريقة متخصصة للأفكار، فهي تتطلب تنظيم الأفكار بطريقة تفتح الأبواب لتجريب ما لم يسبق تجربته، كما أنها عملية مزج ومقارنة ومفاضلة للمشكلة وحصول على استنتاجات، وتكوين علاقات فى أنماط الأفكار تكويناً يخلق أفكاراً جديدة فى ضوء ربطها بعناصر وسمات فنية مستمدة من مدارس حديثة لتشكل إمكانيات تعبيرية جديدة يمكن أن تميز بميزات النقد ومقارنتها بحول آخرى أكثر وضوحاً.

وقد عرف "جانيه Gagna "حل المشكلات بأنها "عبارة عن مجموعة من الخطوات التى فيها يستخدم الفرد قواعد وقوانين لأجل الوصول الى بعض الأهداف، وعندما يصل الفرد الى حل مشكلة فإن شيئاً جديداً أخر قد تعلمه باكتساب قدرة جديدة وعلى هذا يعتبر حل المشكلة نوعاً من التعلم (Gagna, 1975).

طريقة حل المشكلات كمدخل للتفكير الإبتكاري فى مجال تعلم النحت:

تختلف المشكلات من حيث مجالها، ودقتها وتعقيدها واستمرارها وتختلف باختلاف طبيعتها، فبعض المشكلات لها إجابة واحدة محددة، والبعض الآخر من المشكلات ليست لها إجابة واحدة صحيحة، والتربية الفنية وبخاصة مجال النحت يركز أساساً على هذا النوع من المشكلات فإذا حاول الفرد حل هذا النوع من المشكلات على اعتبار أن هناك طريقة واحدة لحلها فإن ذلك يعوق الطريق الناجح للحل. ويمثل هذا النوع من المشكلات فى مجال فن النحت مشكلة وضع ثلاثة مستقيمات تمثل عناصر بناء الكتلة فى ضوء متغيرين فى تكوين مترابط، هذه المشكلة ليس لها حل واحد صحيح، ولكن لها

عدة حلول متنوعة، نتيجة لتعدد الصياغات والتفكير المتشعب، وكلها تعتبر حلولاً صحيحة ما دامت تحقق الهدف الفني، خاصة وأنها تخضع لمعيار فني تذوقي فى الحكم عليها فمثل هذه الحلول تحتاج الى عملية التجريب والمفاضلة، وقد تكون المشكلة أساساً بالاحساس أو الإدراك أو العمل، وقد تجمع بين هذه المظاهر كلها فى ضوء ربط المفاهيم البنائية الحديثة بالشكل الفني المنحوت كما هو يفسر بالنموذج(١).

وفى هذا يقول "تورنس Torrance" أن التفكير الإبتكاري كثيراً ما عولج بإعتباره نوعاً خاصاً من طرق حل المشكلة. (Torrance, 1971) وحيث يقول لطفي زكي أنه "إذا كان هناك هدفاً رئيساً بين أهداف تعليم الفن فهو البحث عن الاستجابات غير العادية لحل المشكلات. ويستطرد " فى الواقع أن زيادة المبدعين من أهداف تعليم الفن الحاضر". (زكى، ١٥،١٩٧٨)

وتضيف عبله حنفي "أننا نستطيع أن ننمي تفكير أطفالنا الإبتكاري من خلال مساهمة الطفل فى حل مشكلاته". وتؤكد على أن الشخص المبدع هو الشخص الذى يتوافر لديه الحساسية فى اكتشاف المشكلات وبساعدة المعلم على حلها من خلال توفير العامل النفسي والتشجيع وفرض الحلول لإختبارها وصولاً للإبداع مما ينمي قدرتهم على التفكير الإبتكاري فى طرق حل المشكلات الفنية". (عثمان، ١٩٨٠، ١٣٣).

فمن هنا يرى الباحث أن طريقة حل المشكلات تتطلب إحساس الفرد بالمشكلة، وتحديده لها، وفرض الفروض لحلها، وتجربة هذه الفروض، وتطبيق ما يتفق منها على المشكلة، لتحل، وعملية فرض الفروض هذه هى من الأفكار الذكية المرتبطة بالمفاهيم العلمية وما تتصف به من الكم والتنوع وعدم الشيوع، ومن هنا يمكننا اعتبار أن التفكير الإبتكاري هو نوع من طرق حل المشكلات. وهذا يتفق مع ما يقوله "رجاء أبو علام "فى

ربط حل المشكلات بالبحوث العلمية والتطبيقية بحيث ترتبط تلك البحوث بالمجالات المهنية، (أبو علام، ١٩٩٨،١٣٣) فالعلوم كمعرفة فى حد ذاتها ولكن وضع طرق لحل فني لمشكلات عملية يتفق تماماً مع التربية وبخاصة فى مجال الفنون ومنها على سبيل المثال التشكيل النحتي الحديث المرتبط بفلسفة العصر ومستحدثاته الفكرية التى يمكن أن تكون منطلق لمشكلات فى حل أسس التشكيل النحتي الحديث. وهذا يؤكده أيضاً "تورنس Torrance" فى تفسيره لطريقة حل المشكلات المتعلقة بالتدريب (Torrance, 1971).

فقد ارتبط التفكير الإبتكاري دوماً بطرق التعدد فى حل المشكلات التى توضع أمام المتعلم من قبل المعلم "فأن التفكير المفتوح، والابتكار نوع من أنواع التفكير المخاطر (Adventurous Thinking) الذى يخرج من السائد المألوف محطماً القوالب العادية مقدماً خبرة من شأنها أن تؤدي الى جديد. (الكمونى، ١٩٧٠، ٩٨) وقد أكد ذلك أيضاً "عبد السلام عبد الغفار" (عبد الغفار، ١٩٧٩،٦٢) بأن التفكير الابتكاري هو نوع من التفكير ينطلق فيه الفرد عبر ما اصطلحت عليه الجماعة التى يعيش فيها الى مجالات وأفكار جديدة منتج إنتاجاً جديداً. واتفق معه أيضاً "فؤاد البهي" عند ربط التفكير الابتكاري بطريقة حل المشكلات فى قوله " بأن التفكير الابتكاري تفكير مرن ينطلق فى اتجاهات متعددة خصبة، وهو الذى ينمو بالفرد نحو تغيير طريقته كلما تطلبت المشكلة هذا التغيير وهو يميل بالفرد الى معالجة جميع الاحتمالات الممكنة وخاصة إذا كان للمشكلة أكثر من حل صحيح (البهى،١٩٧٩، ٥٧)، وهذا ما يتفق مع مفهوم التعبير الفني النحتي الحديث.

ويرى الباحث أنه يجب ربط الخبرات السابقة بالتفكير الابتكاري، لأنه عندما يواجه الفرد بمشكل فني وبخاصة فى مجال النحت يصعب عليه حله فى ضوء ما لديه من خبرات ومعلومات فقط بل لا بد وأن يقوم بنشاط فكري للوصول للحل المناسب وفق

خطوات معتمدا على دراسة المستجدات على الساحة العالمية فى مجال النحت الحديث وصولاً لأنسب الحلول التشكيلية التى تكسبه صفة الأصالة والتجديد فى مجال الإبداع النحتي.

وهذا يتفق مع ما يؤكده "واندروز" (أندروز، ١٩٨٧، ١٤) على هاتين الخاصيتين الأولى تكامل الخبرات السابقة والثانية اكتشاف الاستجابات الصحيحة تجاه المشكلة. فالتفكير الابتكاري هو قدرة الفرد على إدراك العلاقات فى الموقف " المشكل " وإيجاد حل مناسب لها من خلال عملية إعادة تنظيم الخبرات السابقة.

ومن هنا يتضح لنا أن طريقة حل المشكلات هى من أهم طرق النشاط فى مجال تعليم الفنون. حيث أنها تقوم على إثارة تفكير الطالب نحو حل ما يجابهه من مشكلات فنية وتقنية تتحدى قدراته العادية بما تشتمل عليه من خبرات ومعلومات واتجاهات فنية سابقة تكون بمثابة الخلفية الثقافية، والمعلم له دور إيجابي من حيث طرح عدة أسئلة لحل المشكل الفني ومن خلال اقتراحات الطلاب ومناقشتهم يمكن استدراكهم الى أن يصل الى حل المشكلة وإيجاد مداخل عدة لتنوع الأفكار نحو حل المشكلة وهذا ما يتفق مع خاصية التعبير الفني والبدائل التعبيرية التى تعتمد على الفرادة الفنية وتميز الشخصية.

ومن هنا نخلص أن لحل أي مشكل فني نتبع الخطوات التالية:

١. توضيح المشكلة الفنية التشكيلية النحتية من حيث الفكر والمضمون التعبيري المصاحب لها، وبيان أبعادها التشكيلية وتحديدها تحديداً دقيقاً فى ضوء المفاهيم الحديثة للمدرسة البنائية.

٢. إعادة صياغة المشكلة فى صورة قابلة للحل بأكثر من طريقة فنية تبعاً لتعدد الأفكار والصياغات الشكلية لها فى ضوء المستجدات الفكرية للمدرسة البنائية.

٣. فرض الفروض والفروض البديلة لحل المشكلة فى ضوء دراسة خصائص الفكر البنائي النحتي الحديث والبحث عن أنسب الخصائص وتفاعلها مع الكتلة لتحقيق الهدف الفني.

٤. اختيار صحة الفروض (من خصائص الفكر البنائي النحتي) ومدى تحقيقها للفكرة المستحدثة النحتية وربطها بالمضمون التعبيري الفني المناسب لحل المشكلة.

٥. تحليل العمل الفني النهائي وتقييم ما صاحبه من حلول لبيان مدى فاعلية طريقة حل المشكلات ومناسبتها للمجال الفني الابتكاري فى ضوء تفاعل خصائص العمل الفني النحتي الحديث مع مدخلات التعبير.

النحت ومنطق الطبيعة:

إن المقصود بالطبيعة هو كل ما يحيط بالإنسان من غير صنع الإنسان مثل الحيوان والطير والنباتات والقواقع والأصداف والزلط وغير ذلك من عناصر تؤكد قدرة الخالق فى كل وقت.

يختلف مفهوم الطبيعة لدى الفنان تبعاً للمواقف الحضارية المتغيرة، ففي الماضي كانت الطبيعة تتمثل فى روائع الفن فنجد منطق ترتيب العناصر، وعلاقات الأشكال والألوان وتمثيلها أصدق تمثيل مرئي. فظلت العلاقة بين الطبيعة والفن الى عهد قريب، علاقة ترتبط بالترجمات الإبداعية لمحاكاة الطبيعة. ويقول فى ذلك النحات "رودان" نعتبر العناصر الطبيعية ما هى إلا منابع للشكل لا تنتهي و لا تنضب أبداً من حيث الهيئة واللون والملمس وغيرها من تأثيرات الشكل والسطح. (Rodin, 1951, 61)

فإن النحت كشكل قائم فى الفراغ له ثلاثة أبعاد حقيقية، يجعل التشابه بين أشكاله والأشكال الطبيعية ممكناً بدقة متناهية – قد تتحقق أقصى درجات تقليد مظهر الأشكال الطبيعية، فى ضوء إعادة بناء الشكل الطبيعي من خلال ملاحظة الفنان ورؤيته لهذا النموذج. فإن غالبية دارسي فن النحت المبتدئين بقسم التربية الفنية يميلون فى الأغلب الى تفضيل الأعمال الطبيعية التى ترتبط فى مظهرها بالسمات المرئية للأشكال الطبيعية، أكثر من الأساليب التجريدية التى تتميز بتحريف الأشكال الطبيعية، وهى سمة غالبة على الثقافة الفنية الشائعة فى المجتمع من حيث استخدام العناصر الطبيعية فى التعبير النحتي ويرجع ذلك لاقترابهم من مرحلة المراهقة.

فمنذ بداية القرن العشرين بدأت الأبحاث العلمية الحديثة تكشف عن جوانب متعددة لمفاهيم الطبيعة، تلك الكشوف التى أسهمت فى فتح آفاق جديدة ورحبة للمعرفة. ومكنت الإنسان المعاصر من الوقوف على جوانب من الطبيعة كانت مغلقة بالنسبة للماضي، فقد كان للتقدم التكنولوجي وعلوم الأحياء والفيزياء الحديثة أثار عميقة على ظهور العديد من الاتجاهات والمدارس الفنية التى فتحت الأفاق على مصراعيه لتوفق الأفكار الابتكارية من خلال ربط منظومة العلم بالثقافة والفن للخروج برؤية جديدة تحمل خصائص العصر وسماته الحضارية، وتعكس رؤية الفنان من خلال بحثه الدؤوب فى خفايا الكائنات وليس مظهرها الشكلي التقليدي.

النحت ومنطق التجريد فى ضوء المفاهيم البنائية:

لقد ظهرت فى النحت الحديث أنواع من الأعمال الفنية مركبة كلية من الأسطح المتنوعة وذات الانحناء المفرد، والمفتول، لم تكن مستخدمة على هذا النحو من قبل فى

العصور السابقة، وقد اعتمدت هذه الأعمال على القيمة الجمالية لتركيبات هذه الأسطح فى حد ذاتها، وقد اتجهت هذه الأنواع من الأعمال النحتية، تحت تأثير اتجاهين من اتجاهات النحت الحديث هما التكعيبيون والبنائيون.

"ففي النحت فى العصور السابقة على العصر الحديث – يظهر فيه الاهتمام بصفة أساسية بتراكيب وتنظيمات العناصر داخل الكتلة أي الكتلة المصمتة فى حد ذاتها. فإذا ما رجعنا الى أعمال النحت فى العصور القديمة وعصر النهضة، لوجدنا أن تشكيل هيئة الكتلة النحتية هو الذى عنى به النحاتون وارتباط أعمالهم بالطبيعة بشكل كبير من حيث الشكل التعبيري والمضمون الممثل له. " (Rogers, 1969, 2) أما أعمال النحت فى العصر الحديث أنها تشتمل بشكل متنوع على مدى إدراك علاقة الكتلة بالفراغ المحيط والنافذ والمنبثق عن تعدد السطوح، وافتقاد الكتلة لبعض خصائصها التعبيرية مما أدى الى ظهور نوع معين ومميز من النحت يختلف عن العصور السابقة للعصر الحديث من حيث المضمون والشكل، فقد فقدت الكتلة فى هذا النوع التجريدي البنائي خصائصها التجريدية من حيث الكتلة وارتباطها بالطبيعة فى مظهرها والرسوخ والثقل والصلابة والتجسيم، وأصبح التأكد الرئيسي فى العمل النحتي التجريدي والبنائي قائماً على اختزال الكتلة وتحويلها اللا علاقات ونظم تركيبية مستمدة من الشكل الطبيعي ولكن برؤية تتسم بالشفافية والحركة والفراغ النافذ الى ما وراء الكتلة مما جعلته شكلاً قائماً فى الفراغ فضائي الهيئة كأن الشكل يسبح فى الفضاء ولعبت المواد والخامات المستخدمة فى التشكيل النحتي مثل البلاستيك والخشب والمعدن والأسلاك الوسيط لتحقيق الهدف الفني المراد الوصول إليه.

الطبيعة ومنطق التجريد:

يظهر فى كثير من أعمال النحت فى القرن العشرين استخدام أشكال الطبيعة كنقطة بداية، ثم تتعرض هذه الأشكال لعمليات تحويل جوهرية كالتبسيط والاختزال والتحوير، حتى تبتعد عن شخصيتها الأصلية حتى أننا لا نستطيع أن ندرك شخصيتها فى النهاية. ويتمثل هذا مع النحت التكعيبي والتجريدي والبنائي فى أعمال الفنانين ليبتشر و لورانس و أرشبينكو وجابو وبفزز... أن معظم النحاتين التجريدين والبنائيين يعالجون أشكال العناصر بحرية كبيرة و دون الإلتزام بتقاليد مظهرها المرئي. وقد تصل التحويرات فى هذا الأسلوب الى درجة يفقد العمل الفني الصلة بتمثيل مظاهر و عناصر مرئية معينة فى الطبيعة. بل أنها تتخذ نظرة كلية شاملة ترتبط بتمثيل "النظام العضوي" الذى نعني به النسق العام للكائنات الطبيعية، حيث تتحول تلك الكائنات الى علاقات شكلية مجردة لا تدل على كائن بذاته وإنما تدل على السمات الحيوية الكامنة فيه وينقلب الى شكل مجرد عضوي أو هندسي مردوده الطبيعة. ويرى فريق آخر من الفنانين المعاصرين أنه ليس من الضروري أن تبدأ بشىء طبيعي ويعتبرن أن الفن مستقل تماماً عن ذلك وقد نزع هؤلاء الفنانين الى نوع من الأشكال الخالصة التى يعتبرونها مجردة تماماً ولها حالة وجودية أعلى من أشكال النحت التمثيلي ويطلق على هذا النوع من الإنتاج نحت غير تشخيصي أو بنائي.

الفكر البنائي وتطور فن النحت الحديث:

مفهوم البنائية: Constructivism

إن البنائية حركة فنية ذات طابع هندسي فى مجال النحت نشأت فى روسيا، فقد عمل على حداثتها وجعلها مؤثرة، أنها قد القت بين مفهومها عن التجريد الهندسي، وبين استخدامها اللامحدود للخامات الصناعية المستحدثة. وهى تشبه فى مبادئها اسلوب التصوير الهندسي لمذهب السوبرماتيزم "Suprematism الذى يهدف أساساً الى استحداث أساليب تصويرية ونحتية جديدة للوصول الى الفن الخالص Pure-Art". (Runes, 1946, 450) كما أحتوت فى مضمونها عدة اتجاهات سميت Cubism والمستقبلية Futurism والسوبرماتيزم، فهي اتجاهات ومدارس فنية وإن اختلفت فى ظاهرها من حيث التسمية إلا أنها تتفق أساساً فى رفضها للواقعية رفضاً تاما فى مجال الفن بعامة." (Read, 1969, 340) فليس معنى ذلك أهمال الطبيعة بل يستقي منها الفنان أفكاره ولكن يعبر عنها بصورة جديدة تتفق ونوع الفن الذى ينتجه، فالمنتج الفني النحتي هنا هو حصيلة مؤكدة لرؤية طبيعية محملة بفكر وثقافة الفنان، وكان أقرب تلك الاتجاهات لذلك المبدأ هو الفكر البنائي.

ويقول "هربرت ريد" أن فن النحت البنائي هو نموذج للعمارة متمثلاً فى التركيبات الهندسية المجردة (Read, 1964, 110). كما وصف الفنان "ناعوم جابو" و"بفزنر" وهما من رواد ذلك الفكر بأن البنائية هو بناء عضوي يشبه بناء نا نحن ويتأثر بالتغيرات الزمنية والمكانية التى تحيط به، كما يحاول تجسيم فكرة الحركة فى جميع

أعماله الفنية، كما يفعل فنانوا العصر الحديث التى تنقلنا بصرياً ومادياً الى فراغات أخرى وتركيبات تعطينا إحساساً بالحركة والأحساس بالتوازن والفراغ "(Read, 1964, 111).

فإذا كانت التكنولوجيا ومنطق التفكير بلغة الوسائل والغايات فإننا إذا لم نستطع الى حد ما أن نوضح الغاية التى نشخص بها فلا نستطيع مطالبة التكنولوجيا بإمدادنا بوسائل توصلنا إليها ". (موزو، د.ت، ١٥٦) فإن الطبيعة الخاصة بالفنانين البنائيين هي ينبوع الظواهر كقوى الجاذبية والطاقة والضوء تلك الظواهر التى تعمل على تحريك وتنشيط فكر واحاسيس المشاهد، حيث قدموا لنا أعمالاً تتصف بمنطق العلم، من خلال دراسة المشكلات والأساليب الإدراكية وارتباطها بالخامات الغير تقليدية، مع الإنتفاع بكل ما هو مألوف من الخامات الصناعية المستحدثة – مثل الزجاج والورق المضغوط – والشرائح المعدنية الصناعية – البوليستر وشرائح البلاستيك الشفاف – وخيوط معدنية واللدائن... الخ.

فقد حدث تحول فى طرق الأداء الفنية والتقنية المتعلقة بالنحت البنائي، حيث كانت أفكارهم مضادة للنحت التقليدي الذى كان منتشراً فى فترة ما قبل التصنيع وتحول الوسيط الفني الجديد الى صلب وفولاذ وبلاستيك شفاف والبوليستر بجانب الطينات والحجر. فكان هدف البنائيون إبراز منحوتات ذات تراكيب لأسطح ديناميكية وحلول فراغية ترتبط بالقدرة على اختزال الشكل لصفته الطبيعية حتى يصبح شكل تجريدي مطلق.

ويعتبر الفنانون " ناعوم جابو Gabo، وانطوان بفزنر Pevsnr، والكسندر رودشنكو Rodchink، و كازمير مالفيتش Malivishe هم من مؤسسي الفكر البنائي الذى نشأت أصوله فى روسيا قبل الثورة، و قد تشبعت تلك الأصول بالرغبة فى تخليص

جميع التركيبات الفنية من الظواهر الطبيعية، وبالرغبة فى خلق " حقيقة جديدة "، فن يتمتع بشكل مطلق أو خالص. فقد هدفوا فى بنائهم لأعمالهم الفنية فـــى اســـتخداماتهم للأشـــكال الهندسية والعضوية الهندسية، هدفوا الى خلق علاقة داخلية ديناميكية بين الكتل المصـــمته والخطوط والفراغات تلك العلاقة التى ستكون ذات توتر كامل. (ريد، ١٩٨٦، ٢٦١) كما هو يتضح فى الأشكال (١)، (٢)، (٣)، (٤).

وقد انبثقت عن المدرسة البنائية كفكر فلسفي العديد من المدارس الحديثـــة مثـــل المدرسة التجريدية التى هى فى مضمونها التشكيل البنائي، والمدرسة التكعيبية والمدرســـة المتضمنة " مذهب الفن البصري "، والفن الحركي والمذهب السريالي والمدرسة الداديـــة وغيرها من المدارس الحديثة التي صاحبت ظهور الفكر البنائي بجانب المدرسة الخاصـــة بالنحت الطائر حيث تتحرك الأشكال بفعل الرياح والهواء الصناعى.

فبعد أن استعرضنا مفهوم البنائية ونشأتها وتطورها والحركات الفنية التى انبثقت من الفكر البنائي، يمكننا أن نستخلص السمات البنائية للنحت كما جـــاء فـــى أراء النقـــاد والفلاسفة والفنانين.

السمات الفنية للنحت البنائي الحديث:

١. الاهتمام بالأشكال الهندسية المجسمة الأولية وامكاناتها فى التشكيل الفني.
٢. العلاقة بين الشكل والفراغ اللانهائي.
٣. الاهتمام بالتركيبات الهندسية والعضوية الهندسية فى العمل الفني ذو الثلاثة أبعاد.
٤. الاهتمام بالحركة فى العمل الفني سواء الفعلية أو الإيحائية.

٥. الاهتمام بالجانب التقني فى التشكيل الفنّي.

٦. اعتبار الخط كدلالة للإيقاع المميز للأشكال ويمكن الاستفادة من هذه المفـردات من المجسمات الجمالية الموجودة بكورنيش جدة.

٧. الشفافية المبنية على تراكم السطوح باستخدام خامات مستحدثة.

٨. اكساب الأشكال النحتية طابعاً فضائياً بدلاً من الطابع التقليدي للكتلـة المتماسـكة الراسخة.

٩. ربط الإبداع الفني بتكنولوجيا العصر.

١٠. اللون الصريح أو الطبيعي للخامة.

١١. استخدام كل ما أتاحته التكنولوجيا من خامات مستحدثة ومـا يتعلـق بهـا مـن تقنيات.

١٢. الأولوية للبحث والتجريب، والتحرر من أي تقاليد محددة.

١٣. الاهتمام بتنوع السطوح وخصائص السطح الملمسية.

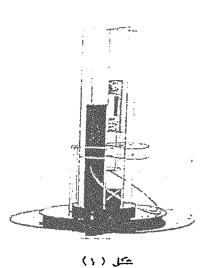
طريقة حل المشكلات بين النظرية والتطبيق فى مجال تعليم النحت:

أن الفكر الخلاق المبني على منظومة العلاقة بين الفكر البنـائي الحـديث الـذى يعتمد على أسس فكرية وفلسفية، ومدى إرتباطه بالأسلوب العلمي التطبيقي فى تعلمـه – لهو من الطرق الهامة فى حل المشكلات الفنية التشكيلية والتقنية المعاصرة، والتي تجابـه

دوماً متعلم فن النحت، لما له من خصائص تعبيرية تختلف عن غيره من الفنون البصرية الأخرى. وهذا يرجع الى اعتباره أبو الفنون، لأنه يحتوى فى مضمونه وشكله الى إدراكات بصرية متغيرة تبعاً لتغير رؤية المشاهد للعمل الفني للإستمتاع به وبخاصة المتنوعة، لأنه شكل قائم فى الفراغ ومحاط بالفراغ من كل جانب وبالتالي تتغير زاوية رؤيته تبعاً لتغير وضع المشاهد بالنسبة له.

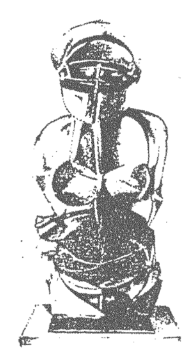
فالتفكير الإبتكاري يعتبر أحد مداخل حل المشكلات فى مجال تعلم فن النحت، حيث يتطلب ذلك تأهب واستعداد وممارسات ومهارات فنية جديدة، تتفق ومعطيات العصر الحديث من حيث الفكر المتطور والثقافة البصرية المعتمدة على وحدة الإدراك المعرفي لتطور الفنون و نظرياتها وخصائصها التشكيلية البصرية. فالفكر البنائي قد قدم لجميع مجالات الفنون أفكار وأسس فنية تشكيلية جديدة لم تكن موجودة على الساحة الفنية من قبل، تتوائم وتكنولوجيا المعلومات والمهارات لصياغة ذلك الفكر الحديث الذى يتسم بالحيوية والديناميكية والابتكار والإبداع. فإن تعلم فن النحت فى ضوء النظرية العلمية كفكر وبين التطبيق، هو فى أبسط صورة يمكن التعريف به على أنه هواستعداد المتعلم على فهم وإدراك ذلك المفهوم فى ضوء سلسلة من الممارسات التقنية والفنية لاكتساب نمو المدركات البصرية المستمدة من دراسة الطبيعة وإعادة تشكيلها من زاوية التبسيط والتجريد وصولاً لجوهر تلك الرؤية الشكلية التى تكسب الشكل بعد ذلك صفات وخصائص تعبيرية جديدة، ربما تبتعد عن الشكل التقليدي ولكنها مستمدة منه. فإن الممارسة و القدرة على حل المشكلات فى ضوء المتغيرات العالمية للمدارس الفنية الحديثة تفتح آفاق دارسي النحت لإستنباط الحلول الجديدة والمتغيرة تبعاً لمنطق الفروق الفردية بين المتعلمين وقدرتهم العقلية على التلخيص والإيجاز من منطلق فهم تلك الأسس الجديدة وأهميتها للفن المعاصر. فالفنانون البنائيون العالميون قد استنبطوا ورسخوا

فكرهم وفلسفتهم البنائية فى ضوء النظريات والظواهر الميتافيزيقية (مـا وراء الطبيعـة) للأشياء ومدى تطبيقها فى مجال تدريس النحت، فبدأوا بطرح تلك المبـادىء كمشـكلات فنية على الساحة العالمية وبدأوا فى حلها وعندما توصلوا للفكر النحتي البنائي الحـديث، من حيث الصياغة الشكلية المستمدة من طبيعـة عصـر التكنولوجيـا والفضـاء، ودور الخامات المستخدمة فى تأكيد وتفعيل ذلك الفكر، بـدأوا ينشـرون أفكـارهم ويؤسسـوا مدارسهم الفكرية القائمة على تلك الأسس فى أوربا وأمريكا وروسيا وتترجم رؤياهم الـى فن نحتي يتمتع بالفضائية والحداثة. فمن خلال البحث العلمي والتجريب فـى الخامـات أيضاً بدأت تنبثق منها مدارس فنية أخرى متعددة تبعاً لما يقدمـه العصـر مـن علـوم ونظريات مستجدة على الساحة العلمية، فهم يهدفون الى ربط العلم بالفن. فمن خلال ذلك يتضح لنا أن الطرق التى مارسها الفنانون النحاتون العالميون فى نقـل أفكـارهم ومـدى ارتباطها بفلسفة المدرسة التى ينتمون إليها عن طريق تحويل تلك الأسس الى واقع نحتي ملموس، لهو من أصول تعليم فن النحت.

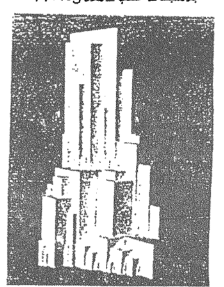


شكل (١)

" ناعوم جابو " ــ العمود ــ تركيب ــ
بلاستيك ــ خشب ــ معدن ١٩٢٣م

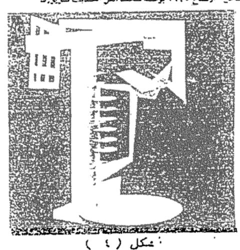


(شكل (١)
بيفسنر ١٨٨٦ - ١٩٦٢ . فنان تعمي . ١٩٢٤ - ١٩٢٦ . من البلاستيك
والنحاس ارتفاع ٢٩.٥ بوصة متحف الفن الحديث نيويورك



شكل (٣)

" كازيمير ماليفتش " ــ بناء معماري ١٩٢٤ م



شكل (٤)

" ألكسندر رودشنكو " ــ بناء تركيبي هندسي "
معدن ــ ١٩٢٠ .

البرنامج المقترح لتعليم النحت البنائي في ضوء طريقة حل المشكلات:

بعد استعراضنا للفكر البنائي كمدرسة حديثة في مجال النحت وصولاً للأسس الفكرية لها وأهمية طريقة حل المشكلات كطريقة من طرق تعلم الفنون. فالفن هو القدرة على التعبير الإبتكاري معتمداً على المهارة المكتسبة من خلال الممارسة الفنية. فلتحديث التفكير المتشعب وصولاً لأنسب الحلول التي يمكن من خلالها تقديم الرؤية الجديدة التي يريد أن يوصلها للمستمتع أو الرائي مشتملة في مضمونها فكر وفلسفة الفنان بجانب الأرتباط بالعصر وما يقدمه العلم من نظريات جديدة وخامات مستحدثة، يمكن أن يتغير معها مفهوم الرؤية العقلانية لنظم بناء الشكل النحتي الحديث والمعاصر.

فيرى الباحث أن هناك علاقة تبادلية بين البحوث الأساسية العلمية كنظريات وفكر وأسس فنية جديدة، وبين البحوث التطبيقية. فالبحوث الأساسيةالعلمية تغذي البحوث التطبيقية بالمعارف والنظريات والسمات التي يقوم عليها التطبيق العملي، كما أن البحوث التطبيقية تغذي البحوث الأساسية بمشكلات ينتج من دراستها إثراء المعارف النظرية

ومن هنا بدأ الباحث بوضع تصور لبرنامج لتعليم فن النحت في مقرر نحت (٢) بالقسم في ضوء الأسس البنائية لفن النحت الحديث. وقد قام بتدريسه بصفة أختبار لأكتشاف مدى فاعليته في تنمية القدرة التعبيرية لدى الطلاب لفهم طبيعة ومدخلات النحت الحديث. فقد اقترح الباجث كما سبق ذكره وضع الأسس البنائية على هيئة مشكلات فنية مع تثبيت عامل الكتلة كأساس للتشكيل مع ملاحظة المتغيرات التي طرأت على تناول تلك الأسس في تغيير مفهوم الشكل النحتي القديم الذي يعتمد على التمثيل الواقعي للأشياء، مع

عدم أغفال أهمية استخدام كل ما تتيحه التكنولوجيا الحديثة من وسائل عرض لتنمية التذوق النحتي لتلك الأسس بجانب تعلم التقنيات والمهارات المصاحبة للفكر، وهذا يؤكد أهمية دور التقنية المهارية فى إخراج العمل النحتي الحديث.

فقد أعتمد الباحث فى تطبيق برنامجه المقترح كتجربة ذاتية فى تدريس فن النحت الحديث فى ضوء أسس ومفاهيم وعناصر النحت البنائي الحديث على عدة عناصر أساسية هى:

أولاً: يقوم البرنامج المقترح على طبيعة تدريس مقرر النحت بقسم التربية الفنية بكلية التربية الأساسية بدولة الكويت.

ثانياً: التأكيد على إقران النظرية بالتطبيق فى الممارسة العملية المباشرة، من خلال إقران النظرية البنائية كمدرسة فنية نحتية وربطها بالطرق وبالتقنيات الفنية العملية المصاحبة لها، وذلك للأستفادة بسماتها الفنية فى تنمية القدرة الفنية الإبتكارية لدى الدارسين مع فهم وإدراك تلك الأسس الحديثة، وما يرتبط بها من حلول فنية جديدة حسب امكانيات وطبيعة الخامة المستخدمة فى التشكيل، مع توضيح أهمية طرح تلك الأسس البنائية فى علاقة مع الكتلة بالتناوب مع عناصر البناء الفني النحتي، وذلك من حيث اختيار المعلم ما يراه مناسباً من أسس لتحقيق الهدف الفني والمضمون التعبيري النحتي المراد التعبير عنه مع اختيار ما يراه مناسباً من خامات تنفيذية لذلك، كما هو يتضح فى النموذج التوضيحي رقم (٢). مع ترك مساحة للحوار مع الطلاب لفهم وتحليل القيم الفنية البنائية الكامنة فى أعمال الفنانين النحاتين العالمين ومدى الاستفادة منها فى تحقيق الهدف الفني المراد التوصل إليه.

ثالثاً: التأكيد على الجوانب الإبتكارية كعنصر هام لتعليم وتنمية القـدرات وفقـاً لقـدرات الدارسين والفروق الفردية بينهم. من خلال وضع الأسس البنائية وعلاقتها بالكتلـة كمشكلات فنية، مع اعطاء الطلاب دور بارز فى الحوار لاكتشاف أنسب القيم الفنية والجمالية التى تتناسب وطبيعة انتاجه الفني وميوله لاسـتخدام الخامـات والأدوات التى تتناسب وقدراته وتحقق الهدف الفني التشكيلي النحتي.

رابعاً: التأكيد على كلا من المعلومات والمهارات الخاصة بتعليم فن النحت وممارسته فـى ضوء ابراز أهمية الخامة وما يرتبط بها من تقنيات وأساليب أدائية لتحقيق الهـدف الفني النحتي.

خامساً: الاهتمام بتجهيز المرسم (الأتيلية) الخاص بالنحـت بـأجهزة عـرض للوسـائل التعليمية البصرية ونماذج مصورة لأعمال الفنانين النحاتين العالميين للوقوف علـى المحاور الفنية التشكيلية النحتية التى صاغ بها الفنان منحوتاته البنائية.

سادساً: الاهتمام بالتأكيد على تحديث الأجهزة والأدوات مع تجهيز ورش العمل بالأجهزة والمعدات لاستيعابها للممارسات العملية المصاحبة لتلك الخامات المستحدثة متمشياً مع الفكر النحتي الجديد.

سابعاً: التدرج فى تنفيذ الخبرات الفنية المصاحبة للخامات المستحدثة لرفع مستوى الأداء التدريبي للدارسين واكسابهم العديد من المهارات الفنية والتقنية المتعلقة بطرق تنفيذ العمل النحتي الحديث.

ثامناً: يراعى فى التطبيق عدد من العناصر نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر.

- العنصر الزمني الخاص بمقرر النحت وعدد وحداته الدراسية.

- الإمكانيات المتاحة بالمرسم وكذلك الاجراءات الخاصة بنظم الأمن والأمان.
- عدد الطلاب المشتركين فى التجربة التدريسية وأعمارهم السنية.
- البيئة الكويتية كجزء من المجتمع العربي.

المدة الزمنية المقترحة:

أثنى عشر أسبوعاً بواقع أربع ساعات أسبوعياً خلال الفصل الدراسي.

المكـــان: تم إعداد مرسم (أتيلية) النحت بالأجهزة والمعدات الخاصة بالخامات الجديدة المستحدثة التى سوف يتم استخدامها فى الانتاج النحتي.

الخامات والأدوات المستخدمة: بلاستك شفاف – بوليستر – طينات حرارية – خشب – معدن – أسلاك – شنيوركهربائي – منشار ترددي يدوي و كهربائي – ماكينة لحام كهربائية – دفر وأدوات حفر معدنية (أزاميل) – مقصات معدنية.... الخ.

عدد الطلاب: يتروواح ما بين ١٠ – ١٥ طالب

الجنس: بنين

العمر الزمني: ١٨ – ٢٠ سنة

أهم أهداف البرنامج المقترح:

- أن يكتسب الطلاب القدرة الملائمة من المعلومات النظرية والفنية والتقنية المهارية الخاضة بفن النحت بعامة، وبالأسس البنائية النحتية بصفة خاصة

(تاريخية – أدواته – خاماته – أساليب توظيفية) وفن النحت الفضائي بصفة خاصة مع كيفية حل المشكلات التي تجابههم أثناء الممارسة الفنية وكيفية التغلب عليها في ضوء الهدف الفني والمضمون التعبيري المراد تحقيقه في العمل النحتي المنتج.

الشروط التي يجب مراعاتها عند وضع البرنامج:

١. يجب على المعلم أن يحدد التصميم النحتي المراد تنفيذه من حيث المساحة والهدف منه.

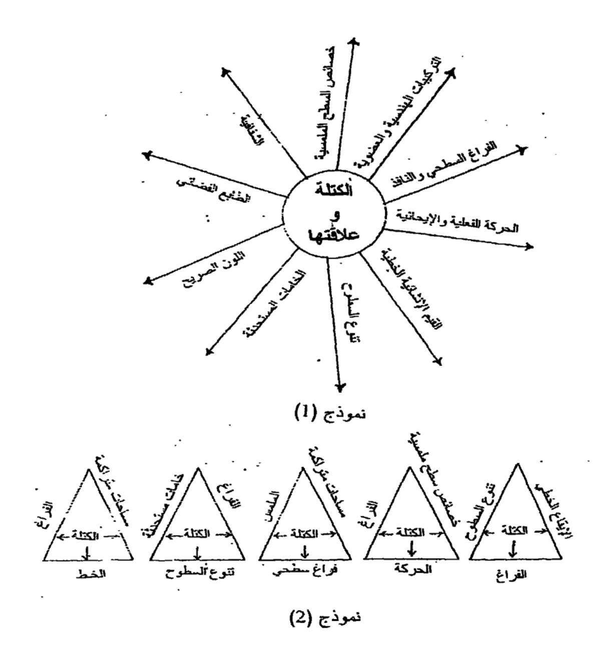
٢. أن يحدد المعلم العناصر والأسس التي سوف تستخدم في بناء العمل النحتي وأسلوب صياغة العناصر الشكلية له والتدريب عليها.

٣. يجب على المعلم أن يطرح مجموعة من المداخل التعليمية المختلفة والمتعددة ووضعها في صورة تساؤلات وكمشكلات يراد حلها في ضوء الكتلة النحتية مع الاحتفاظ بخصائص النحت التعبيرية والجمالية من حيث الأتزان والاستقرار على السطح وتنوع السطوح وعلاقة الشكل بالفراغ مع الاهتمام بعمل نموذج مصغر للفكرة وكيفية تنميتها والتدريب على صياغتها مهارياً

٤. التعرف على الخامات المستحدثة وكيفية التعامل معها مهارياً لاكتساب الخبرات اللازمة لاستخدامها في التشكيل النحتي أثناء التنفيذ.

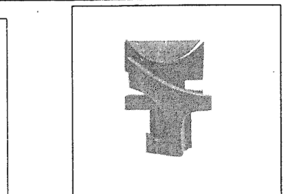
٥. يمكن مزج التصميم مع التنفيذ.

وقد قام الباحث بتطبيق ذلك البرنامج بصورة مصغرة فى ضوء ما قدمه الباحث مسبقاً من خطوات لحل المشكلات الفنية المتعلقة بتعليم فن النحت الحديث والمعاصر،لاكتشاف مدى قابلية الطلاب لاستيعاب تلك الأفكار النحتية الحديثة واستعدادهم لاكتساب المهارات التقنية والفنية فى تنفيذ أفكارهم المستمدة من تلك الدراسة النظرية والعلمية الفنية للشكل النحتي الحديث من خلال ما يطرح عليهم من مشكلات فنية نحتية معاصرة حيث نلمس ذلك التطور فى بعض النماذج المقدمة هنا من خلال التجربة الذاتية التى قدمها الباحث فى ضوء البرنامج السابق وهى تمثل مجموعة من أعمال الطلاب باستخدام خامات مختلفة منها التشكيل المعدني شكل (٥)، (٦، ٧) والنحت الخشبي المجسم شكل (٨)، والبوليستر شكل (٩)، (١٠) فى تشكيلات فنية جديدة لم تستخدم فى التدريس من قبل وهذا يبشر بأنه يمكن عمل نموذج مستقبلي لتطوير تدريس النحت فى ضوء عناصره كمشكلات متقارناً مع المفاهيم والاتجاهات الحديثة فى مجال النحت المنتشرة الأن على الساحة العالمية.



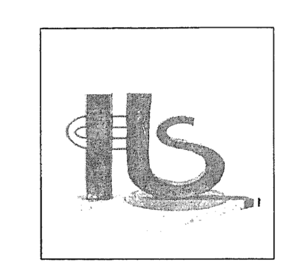
نموذج (1)

نموذج (2)

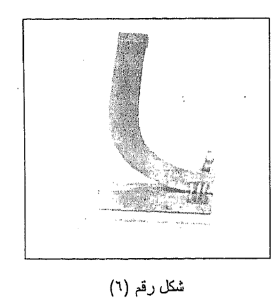


شكل رقم (٨)

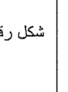
شكل رقم (٩)

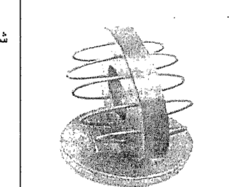


شكل رقم (٥)

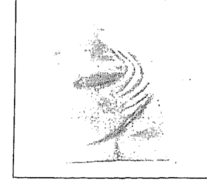


شكل رقم (٦)





شكل رقم (٧)



شكل رقم (١٠)

أولاً النتائج:

١. للبنائية أسس وأساليب مميزة يمكن أن تفيد دارس النحت بالقسم نظراً لتعدد أساليبها وسماتها فإنها تصلح لتطبيقها إذا ما وضعت على هيئة مشكلات فنية تشكيلية نحتية أو مهارية أو معالجة خامة.

٢. أن طريقة حل المشكلات هى من أنسب الطرق التى تتيح لدارس فن النحت أو غيره من مجالات الفنون فى معالجة القيم النحتية فى ضوء فهم وإدراك الفكر البنائي وفلسفته الفنية فى مجال النحت بعيداً عن المنطق التقليدي والنظرة المحدودة للطبيعة.

٣. النحات البنائي المعاصر شخص مبتكر لا يقلد، فهو يلجأ الى الطبيعة ولكنه لا ينتج شيئاً مطابقاً لها، وإنما يسعى باستمرار لكشف رؤية جديدة تحمل طابعه الإبتكاري وهذا يتفق مع ما يراه الباحث من أسس تعليم النحت المستقبلية بالقسم.

التوصيات:

- ضرورة الاهتمام بربط الاتجاهات الحديثة والمعاصرة فى مجال تدريس النحت بالكلية لرفع كفاءة المتعلم، وذلك عن طريق عرض مختارات متميزة من الانتاجات الفنية النحتية المعاصرة لتوضيح الحلول الفنية التشكيلية والتقنية المتعلقة بها.
- توصى الدراسة بأهمية عمل ورشة عمل بخامات مختلفة ذات تجهيزات خاصة للتعامل مع جميع أنواع الخامات المستحدثة من حيث الصياغة والتركيب

لإكتساب المهارات الفنية من خلال التجريب فى تلك الخامات النحتية المستحدثة للتوصل لأفضل الأساليب التقنية فى معالجة الأشكال الفنية الحديثة.

- عمل المزيد من الدراسات والتحليلات الفنية للمدارس النحتية الحديثة للتوصل الى العديد من الاتجاهات التى تساعد الطالب على فهم مدركات العصر وما يطرأ عليه من مستجدات فى ضوء ربطها بالمنهج كمشكلات فنية فى أعمالهم.

المراجع:

١. أندروز (١٩٨٧)؛ مناهج البحث فى علم النفس: الجزء الأول، ترجمة محمد السيد عثمان (القاهرة: مؤسسة فرانكلين).

٢. توماس موزو (د.ت)؛ التطور في الفنون، ترجمة عبدالعزيز توفيق، الجزء الثالث (القاهرة: الانجلو المصرية).

٣. ديريك رونتري (١٩٨٤)؛ تكنولوجيا التربية فى تطوير المنهج، ترجمة فتح الباب عبدالحليم، (الكويت، المركز العربي للتقنيات التربوية).

٤. رجاء محمود أبو علام (١٩٩٨)؛ مناهج البحث فى العلوم النفسية والتربوية، (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث التربوية بجامعة القاهرة).

٥. عبد السلام عبد الغفار (١٩٧٩)؛ التفوق العقلي والإبتكار، (القاهرة: دار النهضة العربية).

٦. عبله حنفي عثمان (١٩٨٠)؛ فنون أطفالنا، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية)

٧. عزه حلمي محمود (١٩٨٧)؛ أثر تعلم التربية الفنية بطريقة حل المشكلات فى تنمية قدرة التفكير الإبتكاري لدى المتعلم، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة حلوان.

٨. فؤاد البهي السيد (١٩٧٩)؛ علم النفس الاخصائي وقياس العقل البشري، (القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة).

٩. لطفي محمد زكي (١٩٧٨)؛ دراسات فى التربية الفنية: التربية الفنية المعاصرة ونظرية التفكير، الجزء الثانى (القاهرة: دار المعارف).

١٠. محمود البسيوني (١٩٨٨)؛ طرق تعليم الفنون، (القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثالثة)

١١. محمود البسيوني (١٩٩٣)؛ أسس التربية الفنية، (القاهرة: عالم الكتب، الطبعة السادسة).

١٢. وفيه عبدالعزيز الكموني (١٩٧٠)؛ دراسة مقارنة للتفكير العلمي عن البيئة والبنات وعلاقته بالدراسة الجامعية للفتاة، ماجستير، تربية عين شمس

١٣. هربرت ريد (١٩٨٦)؛ معنى الفن، ترجمة سامي خشبة، (بغداد: وزارة الثقافة والأعلان العراقية).

14. Chapman, H. Laur (1978); Approaches to Art Education, (USA, Harcourt Brace , Jouanavich, inc).

15. Dewey. J. (1953); How we Think, (New York).

16. Gagne, R. M. (1975); The Condition if Learning , "Holt nine hart and wistan, Inc., (New York)

17. Rogers, L. R. (1969); Sculpture, The Appreciation of Arts/ (London, Oxford University Press).

18. Read, Herbert (1969); Philosophy, Of Modern Art, (London, Faber & Faber)

19. Read, Herbert (1964); A Concise History of Modern Sculpture, (London; Thames and Hudson).

20. Rodin, A. (1951); L, Art – Paris, Paul Gseli.

21. Runes, Dagobest, (1046); D. a. sc. H. G., Encyclopedia of the Arts New York. Philosophical, Lib.

22. Torrance (1971); The Creative Person in the encyclopedia of Education, The Macmilan Company.



الارتقاء بالعمل البحثي في كليات البنات التربوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

د. شهام محمد صالح كعكي*

المقدمة:

تهدف مؤسسات التعليم العالي إلى النمو بأداء أعضاء هيئة التدريس لديها، لذا نجد أن اللوائح التنظيمية تركز على البحث العلمي كشرط للترقية، حيث خصص مجلس التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ستون نقطة لإنتاج العلمي وخمسة وعشرون للتدريس وخمسة عشرة لخدمة الجامعة والمجتمع (مجلس التعليم العالي،١٩٩٩م، ٢٥٨).

وتعتبر الجامعة والكليات في الأساس مركز للبحوث العلمية التي تساهم في إثراء المعرفة وحل المشكلات الاجتماعية و تساهم في تنمية المجتمع وتطويره (الصاوي،٢٠٠٠م)، وهكذا أمست المرأة كعضو هيئة تدريس مطالبة بالقيام بالبحوث العلمية التي تمكنها من دراسة الظواهر المختلفة ذات العلاقة بتخصصها، وتمكنها من صقل معارفها العلمية، وتساعدها على تطوير أدائها والترقية، فهناك تفاعلاً مستمراً بين المهام التدريسية، والبحث العلمي والذي يعتبر أحد الأهداف الرئيسة في الجامعات والكليات التربوية بمختلف التخصصات العلمية، كما نصت وثيقة و نظام التعليم في المملكة العربية السعودية على ذلك، لذا فلكي تتمكن المرأة من تحقيق نتائج إيجابية في المجال البحثي لا بد التنسيق والتوازن بين قدراتها الذاتية ومتطلبات البحث العلمي الذي تقوم به، و ذلك يتطلب أن تكون قادرة على تسير العقبات التي قد تواجهها أثناء

* أستاذ مساعد في الإدارة التربوية – كلية التربية الأقسام الأدبية – الرياض..

التطبيق الإجرائي لبحثها. لتتمكن من زيادة إنتاجيتها البحثية كعضو هيئة تدريس في كليات البنات التربوية بالمملكة العربية السعودية، حيث يواجه البحث العلمي تحديات عديدة قد تؤثر سلباً على عضو هيئة التدريس خاصة إذا لم تجد نتائج تلك البحوث التطبيق وظلت حبيسة المكتبات بدلاً من مساهمتها في حل المشكلات الملحة وإحداث التطور الشامل الذي تقتضيه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة (القصبي،٢٠٠٣م). وبمراجعة الإحصائيات الخاصة بمنسوبات كليات البنات من أعضاء هيئة التدريس توصلنا أن عدد الأستاذ المساعد (٥٩٠) ما يمثل (٣٨,١%) مقابل (٣٩) أستاذ مشارك ويعادل (١٢,٥%) يحملون الجنسية السعودية (وكالة كليات البنات،٢٠٠٤م،ص٥٨)، وذلك يشكل مشكلة لكليات البنات حيث يقف عقبة أمام التوسع في برامج الدراسات العليا التي تتطلب توفر أستاذ مشارك وأستاذ لإقرار أي برنامج لائحياً (مجلس التعليم العالي،١٩٩٩م،ص ٢٠٥)، كما ذلك يقف عائقاً أمام سعوده وظائف الأستاذ المشارك والأستاذ في كليات البنات، وذلك يتطلب إيجاد سبل لتحفيز أعضاء هيئة التدريس على القيام بالبحوث العلمية التي تمكنهن من الترقية وتذليل العقبات التي تواجههن.

ومن هذا المنطلق رأت الباحثة دراسة العقبات التي تحد من قيام أعضاء هيئة التدريس في كليات البنات التربوية بالمملكة العربية السعودية بالبحوث العلمية من وجهة نظرهن بهدف الارتقاء بالأداء البحث لأعضاء هيئة التدريس.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المعوقات التي تواجه عضو هيئة التدريس في كليات البنات التربوية أثناء قيامها بالبحث العلمي، و سبل التغلب على تلك

الصعوبات التي تحد من عطائها البحثي و تقف عائقا في طريق قيامها بالبحوث العلميــة. وتعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الأساسية التي تهدف إلـــى تحســين الأداء البحثـــي لعضو هيئة التدريس في كليات البنات التربوية بالمملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة تنبثق من كونها ستساهم في وضع تصور مقترح للارتقاء بالعمل البحثي في كليات البنات التربوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئــة التدريس، لذا فإن الدراسة الحالية سيستفيد منها كل ممن يلي:

١. العاملين في التعليم العالي، والكليات التربوية حيث ستوفر أداة موضوعية تحــدد الصعوبات التي تعيق أعضاء هيئة التدريس من القيام بالبحوث العلمية.

٢. عميدات ووكيلات كليات التربية حيث سيتمكن من تحفيز أعضاء هيئة التــدريس على نشر بحوثهم بطرق علمية وموضوعية.

٣. العاملين في التعليم العالي حيث سيتمكنوا من تحديد العوامل التي تؤثر سلبياً على ترقية عضو هيئة تدريس بكليات البنات.

٤. المسئولين في وزارة التعليم العالي سيتعرفوا على طرق الرقــي بمســتوى الأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.

مشكلة الدراسة:

وتم تحديد مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

كيف يمكن الارتقاء بالعمل البحثي في كليات البنات التربوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

وينبثق عن ذلك عدد من الأسئلة الفرعية هي:

- ماهو واقع الأداء البحثي لعضو هيئة تدريس بكليات البنات التربوية؟
- ما الصعوبات التي تحد من قيام عضو هيئة تدريس في كليات البنات التربوية بالبحوث العلمية؟
- ما التصور المقترح للارتقاء بالعمل البحثي في كليات البنات التربوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

تعريف المصطلحات:

عضو هيئة التدريس:

هم من يكونون على درجة أستاذ وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد (مجلس التعليم العالي، ١٩٩٩م،ص٢٤٣)، والمعنى الإجرائي المراد في هذه الدراسة هو المرأة التي تعمل في كليات البنات التربوية كعضو هيئة تدريس وتحمل مؤهل دكتوراه في تخصصها (أستاذ مساعد) أو أستاذ مشارك أو أستاذ.

العمل البحثي (Research):

نقد دقيق للمعلومة أو الموقف بهدف توضيح و تشخيص واقع ظاهرة ما، أو حل مشكلة، باستخدام وسائل و أساليب متنوعة تتناسب مع طبيعة الظاهر و التواصل مع

ذلك كــله إلى نتائج محدده(جرجس وحنا الله،١٩٨٨م) والمعني الإجرائي المراد في هــذه المدرسة هو القيام بالبحث العلمي بهدف تشخيص واقع تربوي أوحل مشكلة تربوية.

الارتقاء:

لغة تعني أجاد أي أتى بعمل يتصف بالجودة، واصطلاحاً تعني العملية التي تمكن من رفع أداء أعضاء هيئة التدريس والمؤسسة التعليمية (قلية وآخرون:٢٠٠٤م). والمعنى الإجرائي المراد ي هذه الدراسة هو رفع أداء أعضاء هيئة التدريس البحثي.

الدراسات السابقة:

تتعدد وتتنوع الدراسات الخاصة بالبحث العلمي ولكن تختلــف فــي المضــمون والمحاور التي تناولها فنجد دراسة هند الخثيلة (١٩٩١م) عن المــرأة والبحــث العلمــي بالتعليم الجامعي بين الواقع والتحديات،وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج منهــا:عــدم توفر مساعد باحث،وعدم القدرة على حضور المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصــة، بالإضافة إلى صعوبة استخدام المكتبة ونقص المراجع العلمية الحديثة والأعباء الوظيفيــة التدريسية لعضو الهيئة التعليمية و الارتباطات الأسرية التي تقــف عائقــاً أمــام قيامــه بالبحوث العلمية.

وتوصل مهني محمد غناب (١٩٩٤م) إلى نتائج متعددة في دراسته عن العوامل المؤثرة في إنتاجية أستاذ الجامعة العربي منها ارتفاع الإنتاجية العلميــة لأعضــاء هيئــة التدريس في التدريس ولكنها متوسطة في البحث العلمي، مع تدني الإنتاجية فــي الكتــب، وربما يعود ذلك إلى عدم إدراجها ضمن الإنتاج العلمي الخاص بالترقية، الأثــر الســلبي للعوامل الاجتماعية والأكاديمية والشخصية على إنتاجية عضو هيئة التدريس كما أن تقلــد

المناصب الإدارية يؤثر سلبياً على إنتاجية أعضاء هيئة التدريس، كما أن تدني الرواتب والحوافز يحد من إنتاجية أعضاء هيئة التدريس مع الافتقار إلى سياسة علمية واضحة للبحث العلمي وقصور الإنفاق على البحث العلمي، مع عدم رسوخ التقاليد السليمة والصحيحة للبحث العلمي، وقلة تقدير العلم والعلماء، والقيود المفروضة على الحرية العلمية والبيروقراطية والروتين، كما توصل إلى أن الأكبر عمراً هو الأقل إنتاجية علمية والأعلى في الدرجة العلمية الأعلى في الإنتاجية العلمية.

أما عبد الله السهلاوي وخالد النويصر (١٤١٦ هـ-١٩٩٥م)، فلقد توصلا في دراستهما عن الإنتاجية والعوامل المؤثرة فيها كما يراها أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية بجامعة الملك فيصل وجامعة الملك عبد العزيز إلى عدد من النتائج منها تدني إنتاجية أعضاء هيئة التدريس في جانب البحث العلمي مقارنة بالتدريس وخدمة المجتمع، وعدم توفر العوامل المساعدة على تنفيذ البحوث العلمية، كما لا تتاح الفرصة لحضور المؤتمرات والندوات المتخصصة.

وتناولت دراسة ضياء الدين زاهر (١٩٩٥م) تقويم أداء الأستاذ الجامعي الأداء البحثي كنموذج، فتوصل إلى أن معدل نشر البحوث ١,٩ وهو معدل مقبول، لكن يرتفع معدل البحوث في العلوم الطبيعية والحيوية ويقل في الإنسانيات ما يرتفع معدل نشر الكتب في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وفسر أن قلة معدل البحوث الاجتماعية مردة اختلاف البيئات والانشغال بالأعمال الإدارية التدريسية.

وتوصل "منتظر حمزة حكيم" (١٩٩٥م)، في دراسته عن الحوافز المهنية والرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس نتائج عدة منها رضا هيئة التدريس في كليات المعلمين بصورة عامة طيباً، وغياب برامج لدعم البحوث العلمية، وتطبيق لوائح التعليم العام على

أعضاء هيئة تدريس كليات المعلمين دون تمييز لمكانتهم العلمية، كما يغيب تحفيز أعضاء هيئة التدريس على القيام بالبحوث العلمية.

أما بكر بن بكر (١٤١٧هـ-١٩٩٦م) فتوصل في دراسته عن البحث العلمي وعوائده الاقتصادية إلى غياب التمويل اللازم للقيام بالبحوث العلمية سواء من ميزانية الدولة أو من القطاع الخاص، كما أنه لن يمكن استنبات التقنية محلياً إلا عن طريق القيام البحوث العلمية الهادفة، وذلك يستلزم تحفيز مراكز البحث ومراكز الإنتاج على القيام بالبحوث التطبيقية، ولا بد من قيام كل دولة من دول مجلس التعاون منفردة وبالتعاون مع جاراتها على دعم البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة.

وبحثت دراسة سعد عبد الله الزهراني، (١٤١٧هـ-١٩٩٦م) عن الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس السعوديين بجامعة أم القرى، فلقد توصل إلى أن انخفاض إنتاجية عضو هيئة التدريس في المجال البحثي بالجامعة وذلك بسبب وجود معوقات عديدة تحد من الإنتاج البحثي لعضو هيئة التدريس منها: ضعف الإنفاق على البحث العلمي وعدم توفرا مساعد باحث و الحد من تمكين أعضاء هيئة التدريس حضور المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة، بالإضافة إلى صعوبات إجراءات النشر والتحكيم والطباعة وكبر العبء الوظيفي الملقى على عاتق عضو هيئة التدريس.

وتوصلت دراسة عزت حفني وإيمان عارف(١٩٩٦م) في دراستهما عن واجبات عضو هيئة التدريس نحو التدريس والبحث العلم وخدمة المجتمع والضمانات اللازمة لأدائها، إلى اتفاق غالبية أفراد العينة على واجبات ومهام عضو هيئة التدريس مع اختلاف التخصصات. ولكن هناك انخفاض في الأدءا البحثي لدى عضو هيئة التدريس نتيجة لقلة خبراته. وتوصلت الدراسة أن هناك تركيز على البحوث المؤدية للترقية

الوظيفية مع اهتمام صغار السن من أعضاء هيئة التدريس بالبحث العلمي أكثر من كبار السن.

أما معدي آل مذهب، (١٩٩٨م) فتتوصل في دراسته عن تسرب أعضاء هيئة التدريس من مؤسسات التعليم العالي، إلى وجود اتجاه قوي لدى عينة البحث للخروج والعمل مؤقتاً في القطاع الخاص. وذلك لعدة أسباب من أولها الجانب المادي وثانيها صعوبة إجراء البحث والدراسات وعدم تقدير الجامعة لأداء هيئة التدريس البحثي، بالإضافة إلى كثرة الأعباء التدريسية وتعدد اللجان والاجتماعات وعدم تكافؤ الفرص لتولي المناصب الإدارية، مع تلاشي الرغبة لدى عضو التدريس للقيام بالدراسات البحثية.

وتوصلت دراسة عبد الرحمن بن إبراهيم الدباسي (١٩٩٨م، إلى عدد من النتائج منها: انصراف أعضاء هيئة التدريس عن البحث العلمي، وقلة المساعدين الفنيين وضعف المكتبات الجامعية، بالإضافة إلى تأخر النشر العلمي وعدم وجود سياسة وطنية للبحث العلمي، كما أن الاتصال ضعيف بمراكز البحوث والتي تعاني من ضعف المرصود من أموال للإنفاق على البحث العلمي. وغياب أعضاء هيئة التدريس عن حضور المؤتمرات والندوات مع كثرة الأعمال الإدارية والأعباء التدريسية لأعضاء هيئة التدريس.

أما دراسة كمال حسني بيومي وانتصار علي (٢٠٠٠م) والتي كانت عن الاتجاهات الحديثة والخبرات العالمية في مجال التنمية المهنية للأستاذ الجامعي فقد توصلت إلى حتمية تحديث أهداف الجامعة لتتلاءم مع الاتجاهات التربوية الحديثة. وأهمية إعادة النظر إلى سياسات القبول في الجامعات وربطها بالامكانات المادية والبشرية وخطط التنمية. ولزوم إنشاء كليات للدراسات العليا ذات أعداد محددة يتم الانتداب للتدريس بها من ذوي الكفاءة. وإنشاء مراكز للدراسات المستقبلية للقيام بالبحوث العلمية،

مع التركيز على تعدد مجالات برامج التنمية المهنية للأستاذ الجامعي التي ستتحقق التنمية المهنية للأستاذ الجامعي.

وتوصل عمر العوض ونبيل عبد الفتاح، "(٢٠٠١م)، في دراستهما عن هموم ومعوقات النشاطات البحثية للباحثين الإداريين وسبل تلافيها إلى أهمية اشتراك جميع الباحثين في هموم ومعوقات النشاطات البحثية بدرجات متفاوتة. كما وضحا تأثير المعوقات البحثية على أداء الباحث سواء من الكم أو الكيف، وأشارا إلى أهمية تحفيز الباحثين للقيام بالأنشطة البحثية المتنوعة والتغلب على المعوقات التي تنوع ما بين:عدم التفرغ، ضعف الحوافز المادية والمعنوية، غياب الوعي بأهمية العمل البحثية، عدم توفر مساعد باحث، ضغوط أعباء العمل.

أما دراسة فوزية يوسف العبد الغفور (٢٠٠٢ م) عن المشكلات التي تواجه عضو هيئة التدريس وتؤثر على مستوى أدائه الوظيفي بكلية التربية الأساسية في دولة الكويت، فلقد توصلت عدد من المشكلات التي تعيق العمل البحثي ومنها :عدم توفر المراجع العلمية والدوريات، وضعف الامكانات الحالية لمكتبة الكلية، بالإضافة إلى عدم وجود مجالات علمية متخصصة، ولم تخصص ميزانية للبحث العلمي، وعدم مناسبة مباني الكلية للتعليم العالي، والافتقار لأجهزة الحاسب الآلي التي تمكن من القيام بالتحليل الإحصائية للبحوث العلمية.

كما قامت هادية أبو كليلة (٢٠٠١م). بدراسة نقدية للبخوث العلمية في الكليات التربوية وتوصلت أن غالبية تلك البحوث تستخدم الاسبتيان كأداة للدراسة، وقلة من دمجت بين الاستبيان والمقابلة الشخصية، أما مشكلة الدراسة فحددت في صيغة سؤال واحد أو عدة أسئلة فرعية في أكثر البحوث التربوية، وصياغة فروض الدراسة ضعيفة وغير دقيقة لدى غالبية الباحثين، ويندر استخدام منهج البحث التجريبي، وهناك قصور

عام عند كتابة التقرير النهائي للبحث، كما تم التركيز على مواضيع محدد وأغفلت قضايا تربوية هامة كتمويل التعليم والأبنية المدرسية والبحث العلمي.

ولقد قام كل من علي كاظم وفوزية الجمال (٢٠٠٤م). بدراسة تطبيقية على جامعة السلطان قابوس، وتوصلا إلى أن من معوقات البحث العلمي العبء التدريسي الكبير، وكثرة الأعمال الإدارية مع قلة الدوريات الحديثة وبطء إجراءات النشر، وضعف التعاون بين أعضاء هيئة التدريس في إنجاز البحوث، وارتفاع تكلفة نشر البحث العلمي، بالإضافة إلى عدم احتساب العمل البحثي في نصاب التدريس، وانشغال عضو هيئة التدريس بالإشراف على الطلاب مع عدم توفر قواعد معلومات بحثية في الكلية وضعف الموضوعية في تحكيم البحوث.

التعليق العام على الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات السابقة من حيث موضوعها ومكان التطبيق، والفئات التي طبقت عليها أدوات الدراسة، وتوصلت إلى نتائج متقاربة، نلخصها فيما يلي:

١. أهمية قيام عضو هيئة التدريس بالبحوث العلمية.
٢. إن المرأة تعاني أكثر خاصة في بعض المجتمعات العربية نظراً؟ لصعوبة المواصلات.
٣. تواجه المرأة بعض الصعوبات الخاصة ببيئة العمل والأسرة والمجتمع.
٤. اهتمام بعض أعضاء هيئة التدريس بالأعباء الوظيفية كالتدريس والأعمال الإدارية مما يقلل من أعمالهم البحثية.
٥. صعوبة حضور المؤتمرات والندوات.
٦. عدم توفر مساعد باحث.

٧. ضعف الصرف على البحوث العلمية.

٨. غياب التشجيع والتحفيز للقيا بالبحوث العلمية.

٩. غياب الرضا الوظيفي لدى فئة من أعضاء هيئة التدريس.

وهكذا نستنتج أن الصعوبات التي تواجه الأداء البحثي لعضو هيئة التدريس النسائي بمختلف الدول العربية متفق مع مأ يواجه زميلها الرجل، ولكن يزيد على ذلك تأثرها بالعوامل البيئية والاجتماعية والأسرية.

إجراءات الدراسة :

منهج الدراسة:

انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يهتم بوصف الجوانب المتنوعة لمشكلة الدراسة، (سيكاران، ١٩٩٨م). وذلك بهدف التوصل إلى عوامل منطقية تمكن من وضع تصور مقترح للنهوض بمستوى أداء عضو هيئة التدريس البحثي.

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدارسة الحالية من جميع أعضاء هيئة التدريس النسائية في كليات البنات التربوية بالمملكة العربية السعودية.

عينة الدراسة:

تألفت عينة الدراسة من (١٠٢) أعضاء هيئة التدريس النسائية في كليات البنات التربوية بالمملكة العربية السعودية واللاتي يحملن درجة أستاذ مساعد وما بعدها، ويمثلن

١٤% من مجتمع الدراسة مع ملاحظة أن غالبية كليات البنات التربوية خاصة في المناطق يقل بها حملة أستاذ مساعد وفي بعضها لايتوفر.

أدوات الدراسة:

صدق الاستبانة :

تم تصميم استبانة لأعضاء هيئة التدريس، و تم تحكيمها بعرضها على عدد من المتخصصين وعدلت في ضوء مرئياتهم ملحق رقم (١).

الثبات:

تم حساب الاتساق الداخلي بين بنود الاستبيان (Interterm Consistency)، وذلك بإجراء الاختبار على عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة، وتم حساب معامل كرونباخ ألفا لكرونباخ (Coefficient Alpha) للاتساق الداخلي، ويتحدد مدى استقرار استجابة المفحوص على مفردات الاستبيان (أي تجانس مفردات الاستبيان)، باستخدام معامل ألفا لكرونباخ لحساب الثبات (Isaac,Michael,1995,132) ،وكانت نتيجة ألفا لأدوات الدراسة (٠,٨٧) وهي نسبة عالية تمكن من قبول تطبيق الاستبانة.

المعالجة والتحليل الإحصائي:

تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة. حيث تمت الاستعانة ببرنامج (SPSS).

نتائج الدراسة :

أولا: واقع الأداء البحثي لعضو هيئة تدريس بكليات البنات التربوية:

إن واقع الأداء البحثي لعضو هيئة تدريس بكليات البنات يوضح أنها تبذل قصارى جهدها من أجل إثبات ذاتها، ومع أنها حققت نجاحا في بعض المجالات إلا أنها مازالت تعاني من صعوبات بيئية وظيفية واجتماعية تحد من قدرتها على التحرك وتطبيق أدواتها البحثية.

فمراجعة عينة البحوث العلمية التي تقوم بها عضو هيئة تدريس تجد أن عينة الدراسة محددة بمنطقة معينة هي مكان تواجد الباحثة، ونادراً ما تطبق على عينة تشمل مناطق المملكة العربية السعودية أو دول الخليج لصعوبة قدرت الباحثة على المتابعة والتنقل لتوزيع أدوات البحث على مناطق المملكة العربية السعودية و لعدم التجاوب من قبل الجهات التي يتم التوزيع عليها في المناطق،كما أنها تستغرق وقتاً طويلاً مما يحد من تعميم النتائج المتوصل إليها.

كما أن غالبية البحوث تعتمد على الإستبانة كأداة بحثية واحدة، لأنها وسيلة سهلة لجمع المعلومات لكن من الصعب تصديق النتائج التي تتوصل إليها منفردة لعدم الجدية في الإجابة عليها من قبل فئة كبيرة. كما تعتمد فئة من الباحثات على البحوث المكتبية وإهمال البحوث التطبيقية ولعل سبب ذلك الافتقار إلى المدارس البحثية التي تتميز بالقيادة العلمية والاستمرارية وانعكس ذلك سلبياً على نوعية البحث العلمي(بدران،١٩٩٠م).

إن المنهج البحثي المطبق بتوسع هو المنهج الوصفي، لصعوبة تطبيق المناهج الأخرى. وينتشر الاعتماد على البحوث الفردية أكثر من الجماعية، وذلك بسبب غياب سياسة علمية واضحة للعمل الجماعي، و شروط الترقية الأكاديمية تقلل من الدرجات الممنوحة للعمل الجماعي(زاهر،١٩٩٦م). ولايتم تأييد تطبيق نتائج البحوث التربوية، وتبقى تلك النتائج حبيسة الكتب والدوريات مما يؤثر سلبياً على النشاط البحثي (ناصر،١٤٢١هـ). بالإضافة إلى غياب قاعدة معلومات توضح الاسهامات البحثية لأعضاء هيئة التدريس مما يمكن القطاعات الأخرى في المجتمع الاستفادة من النتائج المتوصل إليها وتفعيلها مما يحد من دور البحوث العلمية في دفع عجلة التنمية (الإدارة العامة لشئون أعضاء هيئة التدريس والطالبات، ١٤١٨هـ).

ويجدر التذكير هنا بأن الوظائف الرئيسة للجامعات تنحصر في مجالات ثلاثة هي: التدريس وخدمة المجتمع والبحث العلمي، أما واقع الجامعات العربية وكليات البنات التربوية فتكاد تقتصر وظيفتها على التدريس فقط مع أن البحث العلمي يؤثر إيجابياً على نوعية وطبيعة التدريس (الخطيب،٢٠٠١م) وقد تم تخصيص له ستون نقطة في لوائح الترقية بكليات البنات التربوية بينما خصص خمسة وعشرون نقطة للتدريس وخمسة عشر لخدمة الجامعة والمجتمع (مجلس التعليم العالي،١٩٩٩م، ص ٢٠٥).

وتعاني عضو هيئة التدريس في كليات البنات التربوية بالمملكة العربية السعودية بالإضافة لما سبق ذكره إلى ضغوطاً متزايدة بسبب تزايد عدد الطالبات مما يؤثر على زيادة الواجبات التدريسية والإدارية ويقابل ذلك تواضع البيئة التعليمية حيث تفتقر قاعات المحاضرات إلى التقنيات المناسبة مع عدد الطالبات الكبير. وذلك سيشكل عائقا أمام تحقيق أهداف التعليم العالي (محمود وناس،٢٠٠٣م)، لذا فإن عضو هيئة التدريس بكليات

البنات مقلة في إنتاجها البحثي، وإن وجد فهو يعتمد علـــى مسـارات محـــددة وشـــائعة. بالإضافة إلى الصعوبات التي توصلت إليها الدراسات السابقة: كأعباء التدريس، وزيـادة عدد الطالبات لعضو التدريس الواحد، والأعباء الإدارية، والأعباء الأسرية، والإجـراءات الإدارية اللازمة لتطبيق البحث كالموافقات الخاصة بتطبيق الإستبانة والوقت المسـتغرق لجمعها. وأتت إجابات أفراد العينة مؤكدتاً على ما سبق الإشارة إليه، وهي كما يظهرهـا الجدول التالي:

جدول رقم (١)

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	انحراف معياري
١.	الأعباء الوظيفية تحد من القيام بالبحوث الميدانية	%٥٩,٨	%٣٢,٤	%٧,٨	٠,٧٦
٢.	عدد الطالبات كبير (يزيد عن ٢٠٠طالبة)	%٥٨,٨٢	%٢٢,٥	%١٨,٦	٠,٨٥
٣.	الارتباطات الأسرية وعدد الأطفال يحدان من القيام بالبحوث العلمية	%٣١,٣٧	%٤٣,١	%٢٥,٥	٠,٧٩
٤.	صعوبة توزيع وجمع الاستبيانات	%٣٠,٣٩	%٥٢	%١٧,٦	٠,٨٣
٥.	قلة أعضاء هيئة التدريس في نفس التخصص مما يؤدي لزيادة عبء التدريس	%٣٧,٢٥	%٣١,٤	%٣١,٤	٠,٨٧
٦.	طول الإجراءات الإدارية التي يمر بها الإنتاج العلمي حتى يتم إجازته	%٥٩,٨٠	%٣١,٤	%٨,٨	٠,٧٨

يتضح من الجدول السابق واقع الانتاج البحثي لدى أعضاء هيئة التدريس حيث يتم تكليف عضو هيئة التدريس بأعباء وظيفية متعددة ومما يعزز ذلك قلة أعضاء هيئة التدريس في نفس التخصص، بالإضافة إلى إشرافه على أعداد كبيرة من الطالبات تمنعه من القيام بالبحوث العلمية، كما أن الارتباطات الأسرية للمرأة خاصة تحد من مشاركتها بالبحوث التطبيقية، وتتفق عينة الدراسة بأن نتائج البحوث العلمية تعاني من الاهمال ولايتم تفعيلها مما يجعلها عديمة الفائدة، وأتت إجابات أفراد العينة بين أوافق بشدة وأوافق على صعوبة توزيع وجمع الاستبيانات، وأشارت غالبية عينة الدراسة إلى طول الإجراءات الإدارية التي يمر بها الانتاج العلمي مما يجعل عضو هيئة التدريس مقيد لا يستطيع البدء في بحث آخر حتى يتوصل إلى نتيجة البحث الذي أتمه.

كما اتضح من اجابة أفراد العينة على السؤال الخاص بالخبرات أن ٦٣,١% منهن لديهن خبرة ما بين سنة إلى أقل من عشر سنوات. وأن ٧٠,٦من أفراد العينة أعمارهن أكثر من ٣٥سنة، وأن نسبة ٩١,٢% يحملن درجة أستاذ مساعد، وأتى تخصص أفراد العينة ٤٨% أدبي أما ٥٢% علمي. وذلك يتفق مع ما توصلت إليه دراسة كل من : مهني غناب، وعزت حفني وإيمان عارف.

من العرض السابق يتضح أن عضو هيئة التدريس النسائي تمضي فترة طويلة في درجة أستاذ مساعد نظراً لعدم قيامها بالبحوث العلمية. التي تمكنها من الترقية وصقل خبراتها الوظيفية، ويعود ذلك لعوامل عدة سيرد ذكرها بالتفصيل فيما يلي.

ثانيا: الصعوبات التي تحد من قيام عضو هيئة تدريس بكليات البنات التربوية بالبحوث العلمية:

يتأثر الأداء البحثي لعضو هيئة التدريس بكليات البنات التربوية بعوامل عدة منها: دينية و ثقافية و اجتماعية و بيئية ومالية ووظيفية. ولقد تم تقسم الصعوبات التي تحد من مساهماتها البحثية إلى ما يلي:

أ- صعوبات تتعلق بقصور الامكانات:

صعوبة المواصلات خاصة لو لم توفر لها جهة العمل نظام مواصلات خاصة بمنسوبي المنظمة التي تعمل بها، و تتضاعف معاناة المرأة في ظل غياب حضانة متميزة تابعة لجهة العمل، لأن ذلك ينعكس سلبيا على الأداء البحثي لعضو هيئة التدريس فإذا لم تطمئن على صغيرها، ترتفع نسبة تغيبها، أو انقطاعها في إجازة طويلة، (حلواني، ٢٠٠٢)، وبالتالي انخفاض مستوى أدائها البحثي.

وصعوبة ارتياد بعض المكتبات و الاكتفاء باختيار الكتب من قائمة الموضوع المحصل عليها من الحاسب الآلي وذلك لأن دوام المكتبات التابعة للجامعات يتزامن مع مواعيد المحاضرات ولا تفتح مساءاً، بالإضافة إلى قلة الساعات الأسبوعية المخصصة في بعض المكتبات للمرأة كل ذلك يشكل صعوبة في القدرة على الحصول على البيانات والمعلومات البحثية. وأتت اجابة أفراد العينة على الصعوبات المتعلقة بقصور الامكانات على النحو التالي:

الجدول رقم (٢)

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	م*
١.	صعوبة زيارة المكتبات العلمية	%٥٦,٩	%٣٤,٣	%٨,٨	٠,٦٩٨
٢.	عدم اتفاق ساعات المكتبات العلمية مع ساعات الدوام الرسمي	%٤٠,٢	%٤٠,٢	%١٩,٦	٠,٨٩٨
٣.	صعوبة استخدام الانترنت	%٣٦,٣	%٢٨,٤	%٣٥,٣	٠,٨١
٤.	عدم توفر المراجع الأجنبية الحديثة ذات العلاقة بالبحث	%٥٦,٩	%٢٨,٤	%١٤,٧	٠,٨٧
٥.	عدم توفر المراجع العربية الحديثة ذات العلاقة بالبحث	%٥٠	%٣٨,٢	%١١,٨	٠,٧٩
٦.	عدم دقة مسارات البحث الالكتروني في التوصل إلى عنوان البحث الاساسي	%٣٧,٣	%٣٦,٣	%٢٦,٥	٠,٩٣
٧.	صعوبة المواصلات	%٣٨,٢	%٢٨,٤	%٣٣,٣	٠.٩٠
٨.	عدم الرغبة لدى عضو هيئة التدريس للقيام بالدراسات البحثية	%١٢,٨	%٢١,٦	%٦٥,٧	٠,٦٩٩
٩.	صعوبات إجراءات النشر والتحكيم	%٤٤,١	%٤٠,٢	%١٥,٧	٠,٨٦
١٠.	عدم القدرة على تنوع أدوات البحث المستخدمة لضيق الجدول الدراسي	%٤٢,٢	%٣٧,٣	%٢٠,٦	٠,٨٦
١١.	صعوبة توفر الإحصائيات الحديثة	%٣٩,٢	%٤٨	%١٢,٧	٠,٨١
١٢.	صعوبة تطبيق أدوات البحث العلمي	%٣٢,٤	%٤٤,١	%٢٣,٥	٠,٨٤

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	م*
١٣.	استغراق المحكمين فترة طويلة لإنهاء عملية التحكيم	%٤٩	%٣٥,٣	%١٥,٧	٠,٩١٩
١٤.	عدم التزام عضو هيئة التدريس بالقيام بدوره في الإنتاج العلمي	%٢٧,٥	%٣٢,٤	%٤٠,٢	٠,٨٨
١٥.	عدم توفر الاستعداد النفسي لدى عضو هيئة التدريس تجاه الإنتاج العلمي	%٢٢,٦	%٣٩,٢	%٣٨,٢	٠,٦٩٦
١٦.	طول فترة انتظار طباعة البحث وعملية التصويب	%٢٨,٤	%٣٠,٤	%٤١,٢	٠,٨٩
١٧.	ارتفاع التكاليف التي يتحملها العضو في سبيل الإنتاج العلمي	%٥٥,٩	%٣٧,٣	%٦,٩	٠,٧٥
١٨.	العيش في وسط زميلات لا يشجعن على البحث العلمي	%٣١,٤	%٣٣,٣	%٣٥,٣	٠,٨٨
١٩.	عدم الرغبة في البحوث المشتركة	%٢٥,٥	%٣٢,٤	%٤٢,٢	٠,٨٤
٢٠.	عدم الوضوح في توزيع الأدوار في البحوث المشتركة المدعومة	%٣١,٤	%٤٤,١	%٢٤,٥	٠,٩٣
٢١.	يصعب الاشتراك في دوريات عربية وأجنبية ذات علاقة بالتخصص	%٤٨,٠	%٤٠,٢	%١١,٨	٠,٧٩
٢٢.	نتائج البحوث العلمية مهملة ولا يسعى لتطبيقها والاستفادة منها	%٥٠,٩٨	%٣٣,٣	%١٥,٧	٠,٨٠

*م الانحراف المعياري.

نتوصل من الجدول السابق إلى مايلي:

١. أن غالبية أفراد العينة أكدت على صعوبة زيارة المكتبات العامة، وعدم اتفاق ساعات دوامها مع الفرص المتاحة لعضو هيئة التدريس.

٢. أتت إجابات غالبية أفراد العينة بأن هناك رغبة في القيام بالبحوث العلمية.

٣. اتفقت إجابات أفراد العينة على صعوبة الاشتراك بالدوريات وعدم توفر الكتب المرجعية باللغتين حيث أتت اجاباتهن بين أوافق وأوافق بشدة.

٤. أشارت إجابات أفراد العينة إلى ارتفاع التكاليف التي يتحملها العضو في سبيل الانتاج العلمي.

٥. غالبية أفراد العينة أشارت إلى عدم وجود بيئة تشجع على العمل البحثي بالإضافة إلى غياب الاستعداد النفسي لدى عضو هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي.

النتائج السابقة التي تم التوصل إليها تلقي الضوء على أهمية توفر بيئة داعمة ودافعة للقيام بالبحوث التربوية، كما تلقي الضوء بشفافية على العقبات الواقعية التي تواجهها عضو هيئة التدريس في حياتها العملية وتؤثر بصورة سلبية على عطائها البحثي، وذلك يتفق مع النتائج التي توصل إليها كل من : مهني غناب، وعلي كاظم، وفوزية الجمال، ومعدي آل مذهب، هند الخثيلة.

ب- صعوبات لائحية وتنظيمية، وهي كما يلي:

الصعوبات اللائحية والتنظيمية تؤثر سلبياً على انتاج عضو هيئة التدريس البحثي مثل: عدم توفر مراكز تحليل إحصائي بأسعار رمزية، و المراكز التي تتبع الجامعات تعاني من ضغط عليها من قبل الطلاب إضافة إلى عدم توفر أيام للمرأة حتى تتمكن

مناقشة الأساليب الإحصائية الممكنة مع القائمين على التحليل الاحصائي في تلك المراكز، وعدم توفر المتخصصات و المتخصصين في جانب التحليل الإحصائي الخاص بالبحوث التربوية مما يؤثر سلبياً على نتائج البحوث. وعدم وجود دورية علمية محكمة تابعة لكليات البنات تساهم في نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس كما هو معمول به في غالبية الجامعات. بالإضافة إلى طول الإجراءات المتبعة للموافقة على تطبيق أدوات البحث، وصعوبة المتابعة مع الجهات المختلفة لعدم توفر ضابط اتصال أو فرد مسئول في كل جهاز عن متابعة أدوات البحث. وقلة الموارد المالية المخصصة للصرف على البحوث العلمية في الكليات التربوية.

والاستهانة بالآثار التعليمية لأنشطة البحوث العلمية لعدم وضوح الصلة القوية ما بين التعليم والبحوث مع أن هناك صلة قوية تتمثل في إمكانية تطبيق نتائج البحوث في التعليم وتفعيلها.

وعدم تلبية البحث العلمي للاحتياجات التنموية في الدولة، و ذلك لغياب السياسة العلمية الموجهة له، والتي تحقق الارتباط و التكامل بين الأجهزة التنفيذية المختلفة في الدولة مما يحد من ضياع المجهود البحثي، و لقد حاول مكتب التربية العربي لدول الخليج وضع استراتيجية محددة للبحث العلمي عام ١٩٨٥م، و لكن لم يتم تنفيذها و تطبيقها لغياب السياسات العلمية الدقيقة، و لعدم وجود ارتباط ما بين مراكز البحوث التربوية، و تركيز الجامعات على التدريس أكثر من البحث العلمي(زاهر،١٩٩٦م). والجدول التالي يوضح الصعوبات اللائحية و التنظيمية التي تقف عائقاً أمام نشر البحث العلمي لعضو هيئة التدريس في كليات التربية من وجهة نظر أفراد العينة :

جدول رقم (٣)

رقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	م*
١.	عدد ساعات التدريس كبير لائحياً	%١٩,٦	%٥١	%٢٩,٤	٠,٧١
٢.	عدم توفر الانترنت في الكلية	%٧١,٦	%١٨,٦	%٩,٨	٠,٧٥
٣.	شروط الإعارة في المكتبات تقف عائقا	%٣٣,٣	%٣٢,٤	%٣٤,٣	٠,٨٧
٤.	عدم توفر برامج تحليل إحصائي للبحوث العلمية بالكلية	%٤٣,١	%٤١,٢	%١٥,٧	٠,٩١
٥.	عدم توفر إدارة تهتم بالبحوث العلمية في الكلية	%٦١,٨	%٢٢,٥	%١٥,٧	٠,٨٨
٦.	عدم تخصيص يوم لزيارة المكتبة في الجدول الأسبوعي لائحياً	%٥١	%٣٣,٣	%١٥,٧	٠,٨٠
٧.	صعوبة توفر مراكز لإدخال المعلومات وتحليلها في الكلية	%٧٣,٥	%٢١,٦	%٤,٩	٠,٨٠
٨.	صعوبة حضور أعضاء هيئة التدريس للندوات والمؤتمرات الداخلية لائحيا.	%٣٨,٢	%٤٦,١	%١٥,٧	٠,٨٣
٩.	عدم تقدير الكلية لأداء هيئة التدريس البحثي	%٢٧,٥	%١٧,٦	%٥٤,٩	٠,٨٩
١٠.	عدم توفر تمويل للقيام بالبحوث التطبيقية في الكلية	%٥٦,٩	%٣٣,٣	%٩,٨	٠,٨٥
١١.	الانشغال بتولي المناصب الإدارية عن القيام بالبحوث العملية..	%٤٥,١	%٣٢,٤	%٢٢,٥	٠,٩١
١٢.	الافتقار إلى سياسة علمية واضحة للبحث العملي في الكلية.	%٤٠,٢	%٤٠,٢	%١٩,٦	٠,٨٧

رقم	العبـــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	م*
١٣.	البيروقراطية والروتين لا يحفزان على القيام بالبحوث العلمية	%٤٧,١	%٣٧,٣	%١٥,٧	٠,٧٩
١٤.	عدم وجود أدلة للبحوث التربوية في مكتبة الكلية.	%٣٦,٣	%٤٦,١	%١٧,٦	٠,٩٣
١٥.	قلة توفر الخدمات البحثية في الكلية. ..	%٦٢,٨	%٣٠,٤	%٦,٩	٠,٧٩
١٦.	عدم توفر مساعدة باحث (تساعد الباحثة في جمع البيانات والمتابعة)	%٤٧,١	%٣٨,٢	%١٤,٧	٠,٨٤
١٧.	عدم كفاءة التجهيزات والتسهيلات البحثية في الكلية.	%٥١	%٣٩,٢	%٩,٨	٠,٧٧
١٨.	عدم توفر المناخ العلمي السليم لإنجاز البحث العلمي في الكلية.	%٤٧,١	%٤٦,١	%٦,٩	٠,٦٩
١٩.	تدني أولوية الإنتاج العلمي في لوائح الكلية.	%٤٠,٢	%٤٢,٢	%١٧,٦	٠,٩٢
٢٠.	عدم توافر شبكة اتصال تربط الباحث بمصادر المعلومات في الكلية.	%٤٧,١	%٤٠,٢	%١٢,٧	١,١٧
٢١.	تقصير مركز البحوث في تنشيط حركة الإنتاج العلمي.	%٣٦,٣	%٣٩,٢	%١٤,٧	٠,٩١٩
٢٢.	قلة المردود المادي العائد للعضو من الإنتاج العلمي لائحياً.	%٥٤,٩	%٢٨,٤	%١٦,٧	٠,٨٨
٢٣.	عدم الوضوح في توزيع الأدوار في البحوث المشتركة المدعومة	%٣١,٤	%٤٤,١	%٢٤,٥	٠,٩٣
٢٤.	عدم تفعيل نتائج البحوث العلمية من قبل إدارة الكليات	%٥٥,٩	%٣٣,٣	%١٠,٨	٠,٩٩

*م: الانحراف المعياري.

كل ما سبق عوامل أثرت على الأداء البحثي لعضو هيئة التدريس بكليات البنات التربوية، ووقفت عائقا أمام طموحاتها. وهي تتفق مع النتائج التي توصلت إليها كل من: هند الخثيلة وعبد الله الهلاوي وخالد النويصر وضياء زاهر وبكر بن بكر وسعد الزهراني ومعدي آل مذهب وعبد الرحمن الدباسي وعمر العوض ونبيل عبد الفتاح، وفوزية العبد الغفور وهادية أبو كليلة وعلي كاظم وفوزية الجمال، ومنتظر حكيم، حيث اتفقت نتائجهم بما توصلت إليه الدراسة الحالية مع أن تلك الدراسات طبقت في بيئات ومجتمعات مختلفة والعنصر الوحيد الذي تتفق به مع الدراسة الحالية هو البحث العلمي لعضو هيئة التدريس.

وتم القيام بتحاليل أحصائية أكثر تعمقاً للتعرف إذا كانت متوسطات استجابات عينة البحث على محاور الاستبانة المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على قيام عضو هيئة التدريس بالبحث العلمي تختلف باختلاف الدرجة العلمية و العمر و الخبرة الوظيفية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٤)

العوامل	التباين داخل المجموعات	التباين بين المجموعات
العوامل المؤثرة على قيام عضو هيئة التدريس بالبحث العلمي وعلاقتها بالدرجة العلمية.	٠,٢٤١	٠,٥٩٥
العوامل المؤثرة على قيام عضو هيئة التدريس بالبحث العلمي وعلاقتها بالخبرة.	٠,٨٠١	٠,٢٧
العوامل المؤثرة على قيام عضو هيئة التدريس بالبحث العلمي وعلاقتها بالعمر.	٠,٤٠٦	٠,٢٥٣

وتوصلت الدراسة الميدانية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة البحث على محاور الاستبانة المتعلقة بالعوامل التي تحد من قيام عضو هيئة التدريس في كليات البنات التربوية بالبحوث العلمية، وهذا يؤكد أن الصعوبات اللائحة والتنظيمية تشكل عائقاً أساسياً أمام قيام عضو هيئة التدريس بالبحوث العلمية في مجال تخصصه. وذلك يتفق مع نتائج دراسة كل من هند الخثيلة وعبد الله السهلاوي وخالد النويصر ومهني غناب وسعد الزهراني.

ثالثاً: التصور المقترح للارتقاء بالعمل البحثي في كليات البنات التربوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس:

تسعى كليات البنات التربوية في المملكة العربية السعودية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التربوية في ضوء سياسة التعليم العالي في الدولة ومن تلك الأهداف العمل على تطور المعرفة وتنمية الخبرات عن طريق البحوث العلمية، وهذا يؤكد أن البحث العلمي من أهم مسؤوليات عضو هيئة التدريس في كليات البنات التربوية، لذا فإن عضو هيئة التدريس بحاجة إلى أن تنظم مسؤولياتها و وواجباتها، الوظيفية و الأسرية، و أن تحدد لكل منها الوقت و الجهد المناسب لأدائها، فإن تقسيم تلك المهام و توزيعها على ساعات اليوم سيمكنها من القيام بوظيفتها البحثية بكفاءة، و سيقلل هذا من توترها و قلقها، وسينعكس إيجابياً على أسلوب تفكيرها حيث سيكون أدائها منظماً و دقيقاً (Eisenberg,Kelly,1997). لذا لابد لكليات البنات التربوية من الاستشراف المستقبلي للبحث العلمي والاستعداد لمتطلبات التغيرات العالمية السريعة وإيجاد السبل التي تمكن من الارتقاء بالأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس، وقد رأت عينة الدراسة أن من الطرق التي تساهم في الارتقاء بأدائهن البحثي ما يلي:

جدول رقم (٥)

رقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	انحراف معياري
١.	البحوث المدعومة تكون مشتركة	%٣٢,٤	%٤٥,١	%٢٢,٥	٠,٨٩
٢.	إعادة النظر إلى لوائح البحوث العلمية في كليّات البنات	%٦٠,٨	%٢٩,٤	%٩,٨	٠,٩٢٨
٣.	يقترح إيجاد مركز بحوث علمية مشترك بين كليات البنات التربوية	%٧٣,٥	%٢٣,٥	%٢,٩	٠,٥٨

يتضح من الجدول السابق أن غالبية أفراد العينة توافق وتوافق بشـدة علـى أن تكون البحوث المدعومة مشتركة وإعادة النظر إلى لوائح البحوث العلمية في كليات البنات حتى يتم تعديلها بما يتناسب مع التغييرات الحديثة ولكي يتم التناسب والتوازن بين مهـام عضو هيئة التدريس والجهد المبذول من قبله خاصة مع تزايد أعداد الطالبات الذي ينـتج تضاعف المهام والواجبات المكلف بها، كما أبدت أفراد العينة إيجاد مركز بحوث علميـة مشترك بين كليات البنات التربوية يقوم بالمساهمة في تفعيل البحوث المقدمة من أعضـاء هيئة التدريس ويشرف على دورية محكمة يتم بها نشر الانتـاج العلمـي وتفعيـل تلـك الابحاث في المجتمع، والقيام بالدراسات اللازمة لإلقاء الضوء على المواضيع البحثية التي تتطلبها الخطط التنموية والمؤسسات التربوية في المجتمع ليتم توجيه الباحثات للقيام بهـا. وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة كل من كمال بيومي وانتصار علي.

التوصيات:

توصلت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات التي تمكن مـن الارتقـاء بـالأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس في كليات البنات التربوية وهي:

١. زيادة المخصصات المالية المخصصة للبحث العلمي في الميزانية وذلك بحاجـة إلى دعم المسئولين في كليات البنات التربوية بجدوى ذلك.

٢. إعداد حاضن تكنولوجي في كل كلية تربوية مهمته تفعيل نتائج البحوث العلميـة في الواقع التربوي بما يتناسب مع الامكانات البشرية والمادية(القصبي،٢٠٠٣م).

٣. تحفيز العمل في فريق بحثي متعاون ذو أطر واضحة.

٤. توفير قاعدة بيانات بكل كلية وأخرى تربط الباحثين بالزملائهم داخل المملكة وخارجها. (كاظم والجمالي،٢٠٠٤م).

٥. التغلب على الاختلال القائم بين زيادة مهام عضو هيئة التدريس و أعباء البحوث التطبيقية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،١٩٩٨م).

٦. التوازن بين أنواع البحوث التي تتم سواء بحوث أساسية أم تطبيقية أم إجرائية أم ميدانية(الهلالي،٢٠٠١م).

٧. إنشاء مركز بحوث يتولى الاهتمام بمشكلات المجتمع والبيئة ويتم تمويل المركز عن طريق تحديد ميزانية خاصة به، حيث يحدد له رئيس، ويتضمن لجنة تحكيم تشمل التخصصات الدقيقة في المجال التربوي ويمثل بعض أعضاء هيئة التدريس بها، ويتم صياغة أسس للنشر، حيث يتم تحديد مبلغ لكل بحث يقدم للتحكيم، ومبلغ آخر بعد قبول البحث للنشر، ويتم استلامه على اسطوانات ممغنطة لاتقبل التعديل، ثم يطبع وينشر بالتعاون مع مطابع محددة أو مكتبات تقوم بعملية النشر والتوزيع، وهذا الأسلوب سيرشد الانفاق ويقلل من المصاريف.

٨. تحسين البيئة العلمية في كل قسم بما يتناسب مع متطلبات البحث العلمي (بغاغو،٢٠٠٠م).

٩. تخصيص ساعات في الجدول الأسبوعي للبحث العلمي لكل عضو هيئة تدريس..

١٠. نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في دوريات علمية محكمة.

١١. استضافة بعض الخبراء من جامعات أخرى وبحث أمور محددة.

١٢. اعتماد عدد من مساعدي باحثين بمراكز البحوث العلمية

١٣. توفير الدعم المعنوي والمادية للباحثين. (حداد،٢٠٠٤م)

١٤. سن سياسات لمراكز البحوث بحيث توجه لخدمة احتياجات المجتمع والخطط التنموية ومساعدة الطلاب للتعرف على المهن التي يحتاجها سوق العمل (Johnson &others,2003).

١٥. عقد دورات تدريبية وورش عمل للتدريب على مهارات البحث العلمي (Rao, 2004).

١٦. استخدام تقنيات ومنهجيات إدارية متقدمة في إدارة مؤسسات البحث العلمي وتخطيطه (زاهر،١٩٩٥م).

١٧. توظيف نتائج البحوث العلمية بما يمكن من إحداث تغيير وتطوير في بيئة كليات البنات التربوية ويخدم السياسات التربوية بالمملكة العربية السعودية ويجعل الكليات تواكب التطورات التكنولوجية والعلمية الحديثة (Evans, 2002).

١٨. تقويم مسار البحوث التربوية وتخطيط برامجها بحيث تتمكن من الارتباط بمشكلات المجتمع (أبو كليلة،٢٠٠١م).

١٩. التنسيق بين مواضيع البحوث العلمية بين كليات البنات التربوية والجهات البحثية الأخرى من جهة واحتياجات الخطط التنمية من جهة أخرى (Bushaway, 2003).

٢٠. ايجاد مناخ بحثي علمي مناسب لعضو هيئة التدريس وتوعيتها بأهمية تنظيم وقتها وإدارته بشكل جيد لتتمكن من القيام بمشاريعها البحثية في الوقت المناسب ومما يقلل من الضغوط الأسرية والوظيفية عليها (Coeman, 2002).

٢١. تطويع التقنية الحديثة بما يساهم في تذليل العقبات التي تقف أمام تنفيذ البحوث التطبيقية. بدران، ١٩٩٠م).

٢٢. استخدام البريد الالكتروني في إرسال البحوث للتحكيم لأنه يوفر وقت وجهد وتكلفة.

٢٣. وضع استراتيجية لمركز البحوث التربوية بحيث يمكنه مـن مضـاعفة الميزانيـة المخصصة له عن طريق فتح مسارات تمويلية والاسـتفادة مـن تجـارب مراكـز البحوث التربوية في الدول العربية والأجنبية والاستفادة من الشبكة العنكبوتيـة فـي تبادل المعلومات البحثية والاطلاع على الاتجاهات الحديثة بهدف تجديد المعرفة لدى أعضاء هيئة التدريس (Bottery, 2004).

٢٤. دفع اشتراكات لمحركات بحثية تسمح بالحصول على الرسائل والبحـوث العلميـة بواسطة الشبكة العنكبوتية.

قائمة المراجع

١. الادارة العامة لشئون أعضاء هيئة التدريس والطالبات، (١٤١٨هـ)"علاقة أعضاء هيئة التدريس بالقطاعات الأخرى، بحث مقدم إلى ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، رؤي مستقبلية للقرن الواحد والعشرين في الفترة من ٢٦-٢٨/١٠/١٤١٨هـ، ص٥٤٢

٢. أبو كليلة، هادية، (٢٠٠١م)، البحث التربوي بكليات التربية، منشور في كتاب البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية، الاسكندرية، دار الوفاء.

٣. أبو كليلة، هادية محمد، (٢٠٠١م)، البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية، الاسكندرية، ص٣٥.

٤. بدران، عبدالحكيم، (١٩٩٠م)، تشجيع البحث العلمي، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، الرياض.

٥. البرعي، محمد والتويجري، محمد، (١٩٩٣م)، معجم المصطلحات الإدارية، الرياض، مكتبة العبيكان، ص١٨٨.

٦. بغاغو، سامية السعيد، (٢٠٠٠م)، "الخدمات الممتدة لكليات التربية بين الواقع والممكن"، التربية المعاصرة، العدد ٥٤، السنة ١٧، ص١٢٧.

٧. بكر، بكر، (١٤١٧هـ)، "البحث العلمي وعوائده الاقتصادية"، رسالة الخليج العربي، العدد ٥٩، السنة ١٧، ص ٩٧-١١٤.

٨. بيومي، كمال حسني وعلي، انتصار، (٢٠٠٠م)، "الاتجاهات الحديثة والخبرات العالمية في مجال التنمية المهنية للأستاذ الجامعي"،مجلة عالم التربية، القاهرة، العدد ١، السنة الأولى، ص١١٥-١٤٥.

٩. جرجس، ميشيل تكلا وحنا الله، رمزي، (١٩٨٨م)، معجم المصطلحات التربوية، لبنان، مكتبة لبنان، ص٣٠٣.

١٠. حداد، محمد، (٢٠٠٤م)، التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعية، عالم الكتب، القاهرة :ص١٧٨.

١١. حفني، عزت، وعارف، إيمان، (١٩٩٦م)، "واجبات عضو هيئة التدريس نحو التدريس والبحث العلم وخدمة المجتمع والضمانات اللازمة لأدائها"، مجلة التربية والتنمية، السنة الرابعة، العدد ١٠، ص ١٠٢-١٢٤.

١٢. حكيم، منتظر حمزة، (١٩٩٥م)، "الحوافز المهنية والرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز – العلوم التربوية – المجلد٨، ص ص ٩٣-١٥٥.

١٣. حلواني، ابتسام، (٢٠٠٢م)، العوائق التي تقف في طريق المرأة العاملة وتعرقل مسيرة نجاحها، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٢٢، عدد٢، ٦١-١٢١.

١٤. الخثيلة، هند، (١٤١٢هـ)، "المرأة والبحث العلمي بالتعليم الجامع بين الواقع والتحديات: دراسة استطلاعية"، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الرابع، ص ٤٧٧-٥٦٦.

١٥. الخطيب، أحمد، (٢٠٠١م)، الإدارة الجامعية، الاردن، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ص٣٢٨.

١٦. الدباسي، عبد الرحمن بن ابراهيم (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، "مراكز البحث العلمي في الجامعات السعودية آمال مستقبلية للتنسيق والتعاون"،ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية المنعقدة في الفترة من ٢٥-٢٨/١٠/١٤١٨هـ الموافق ٢٢-٢٥/٢/١٩٩٨م، ص ص٢١٩-٢٣٥.

١٧. زاهر، ضياء الدين، (١٩٩٥م)، "تقويم أداء الأستاذ الجامعي الأداء البحثي كنموذج"، مستقبل التربية العربية، المجلد١، العدد٣، القاهرة، ص٦٦.

١٨. زاهر، ضياء الدين (١٩٩٦م)، البحث العلمي الاجتماعي العربي مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الثاني العددان ٦و٧، ص٢٦.

١٩. السهلاوي، عبد الله والنويصر، خالد، (١٤١٦هـ/١٩٦٦م)، "الإنتاجية والعوامل المؤثرة فيها كما يراها أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية بجامعة الملك فيصل وجامعة الملك عبد العزيز، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض، ص ٣٨٥-٤١٨.

٢٠. سيكاران، أوما، (١٩٩٨م)، طرق البحث في الإدارة، ترجمة إسماعيل بسيوني وعبد الله العزاز، الرياض، جامعة الملك سعود، ص١٢.

٢١. الصاوي، محمد وجيه (٢٠٠٠م)، أهداف جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة التربوية، العدد ٥٥، ص٩٢.

٢٢. العبد الغفور، فوزية يوسف، (٢٠٠٢م)، "المشكلات التي تواجه عضو هيئة التدريس وتؤثر على مستوى أدائه الوظيفي بكلية التربية الأساسية في دولة الكويت" رسالة الخليج العربي، العدد ٨٥، السنة ٢٣، ص ص ٨٩-١٢٨.

٢٣. العوض، عمر وعبد الفتاح، نبيل، (٢٠٠١م)، "هموم ومعوقات النشاطات البحثية للباحثين الإداريين وسبل تلافيها:تجربة معهد الإدارة العامة وبعض كليات العلوم الإدارية بسلطنة عمان"، مجلة الإداري، السنة ٢٣، العدد ٨٦، ص ١٣-٤٢.

٢٤. غناب، مهني محمد، (١٩٩٤م)، "العوامل المؤثرة في إنتاجية أستاذ الجامعة العربي"، مجلة التربية والتنمية، السنة الثانية، العدد ٧، ص ١٧٨-٢٢٢.

٢٥. فلية وآخرون، فاروق :٢٠٠٤م "معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً"، الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

٢٦. القصبي، راشد، (٢٠٠٣)، استثمار وتسويق البحث العلمي في الجامعة، مستقبل التربية العربية، المجلد ٩، العدد ٢٨، يناير ٢٠٠٣م، ٩-٤٤.

٢٧. كاظم، علي والجمالي، فوزية، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، "معوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس ومقترحات حلها"،المجلة العربية للتربية، العدد الأول، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص ص ٤٥-٨٤.

٢٨. لآل، زكريا يحي، (٢٠٠٠م)، "دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي- من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية"، المجلة التربوية، العدد ٥٥، المجلد ١٤، ص ١٦٩-٢٠٩.

٢٩. مذهب، معدي آل (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، "تسرب أعضاء هيئة التدريس من مؤسسات التعليم العالي:دراسة استطلاعية على جامعة الملك سعود"، مجلة الإدارة العامة، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الأول، ص ص ١-٥٢.

٣٠. مراد، عبد الفتاح، (١٩٩٨م)، موسوعة البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات، ١٩٩٨م، ص١٥٧٥.

٣١. مجلس التعليم العالي، (١٩٩٩م)، نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه، المملكة العربية السعودية، الأمانة العامة، ص٢٥٨.

٣٢. محمود، سعيد، وناس، السيد ناس،(٢٠٠٣م)، "قضايا في التعليم العالي والجامعي، القاهرة، مركز آيات للطباعة والكمبيوتر، ص٣٩٦.

٣٣. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،(١٩٩٨م) "التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين الرؤيا والعمل"، وثيقة عمل منشورة في المؤتمر العالمي للتعليم العاليي، باريس أغسطس، ص٣٩.

٣٤. ناصر، يونس، (١٤٢١هـ)، تطوير البحث التربوي في التعليم النظامي ومحو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي، المجلة العربية للتربية، المجلد ٢٠، العدد الأول، ص ١٢.

٣٥. الهلالي، الشربيني، (٢٠٠١م)،"أهم المؤشرات العامة في تقييم جوانب الانتاجية في الوظائف الجامعية"، مستقبل التربية العربية،المجلد ٧،العدد ٢٣، ص١٦٨.

٣٦. وكالة كليات البنات، ٢٠٠٤م، لمحة موجزة عن وكالة كليات البنات، المملكة العربية السعودية.

37. Bottery, Mike. (2004), The challenges of Educational Leadership, London, A sage publications company, p46-47

38. Bushaway ,Robert,(2003) ,Managing Research,UK. Open University Press, p8

39. Coeman, Marianne, (2002), Women As headteachers , Usa. Trentham books , p152-153

40. Eisenberg, Ronnie, Kelly Kate,(1997), Orgnais Yourself, U.K, Judy Piatkus Limited, pp.5-8

41. Evans,G.R.(2002)"Academics and the Real World", Uk,Srhe and open university press.

42. Isaac, Stephen, Michael, William,(1995) Handbook in Research and Evaluation ,p.132.

43. Johnson ,Benjamin &others,(2003),Steal This University,Usa. Routledge, p32

44. Rao,V.K.,(2004), Higher Education, New Delhi ,A.P.H.

(ملحق رقم ١)

الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في كليات البنات التربوية بالمملكة العربية السعودية

سعادة /عضو هيئة التدريس   حفظها الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن مشاركتك في هذه الدراسة الاستطلاعية ضرورية، وستحاط إجاباتك بسرية تامة، تنقسم الإستبانة إلى قسمين: القسم الأول يتعلق بالمعلومات الشخصية والمهنية، أما القسم الآخر فيختص بالعقبات التي تواجه عضو هيئة التدريس حينما ترغب في القيام ببحث علمي. لذا نرجو أن يتسع وقتك للإجابة على العبارات التالية بصراحة، فربما نستطيع أن نتوصل بهذه الدراسة المتواضعة إلى تذليل بعض العقبات التي تحد من العمل البحثي لعضو هيئة التدريس في كليات البنات التربوية.

١- التخصص: ☐ أدبي   ☐ علمي

٢- الدرجة العلمية :

☐ أستاذ مساعد

☐ أستاذ مشارك

☐ أستاذ

٣- العمر:

☐ ٢٠- أقل من ٢٥سنة

☐ ٢٥- أقل من ٣٠سنة

☐ ٣٠- أقل من ٣٥ سنة

☐ ٣٥ سنة فأكثر

٤- الخبرة الوظيفية في الدرجة العلمية الحالية:

☐ سنة إلى أقل من ٥سنوات

☐ ٥ سنوات إلى أقل من ١٠سنوات

☐ ١٠سنوات إلى أقل من ١٥ سنة

☐ ١٥سنة فأكثر

٥- فيما يلي عبارات قد يشكل بعضها صعوبات تواجهينها عند القيام ببحث علمي، وأمام كل عبارة ثلاثة اختيارات، يرجا قراءة كل عبارة بدقة ثم تحديد درجة موافقتك على العبارة في الخانة المناسبة بالجدول التالي:

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق
٤.	الأعباء الوظيفية تحد من القيام بالبحوث الميدانية			
٥.	عدد ساعات التدريس كبير لائحياً.			
٦.	عدد الطالبات كبير (يزيد عن ٢٠٠ طالبة.)			
٧.	صعوبة زيارة المكتبات العلمية			
٨.	عدم اتفاق ساعات المكتبات العلمية مع ساعات الدوام الرسمي			
٩.	صعوبة استخدام الانترنت			
١٠.	عدم توفر المراجع الأجنبية الحديثة ذات العلاقة بالبحث			
١١.	عدم توفر المراجع العربية الحديثة ذات العلاقة بالبحث			
١٢.	عدم توفر الانترنت في الكلية			
١٣.	شروط الإعارة في المكتبات تقف عائقا			
١٤.	عدم دقة مسارات البحث الالكتروني في التوصل إلى عنوان البحث الأساسي			
١٥.	عدم توفر برامج تحليل إحصائي للبحوث العلمية في الكلية.			
١٦.	عدم توفر إدارة تهتم بالبحوث العلمية في الكلية.			

م	العبـــــــــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق
١٧.	عدم تخصيص يوم لزيارة المكتبة في الجدول الأسبوعي لائحياً.			
١٨.	صعوبة توفر مراكز لإدخال المعلومات وتحليلها في الكلية.			
١٩.	صعوبة المواصلات			
٢٠.	صعوبة حضور أعضاء هيئة التدريس للندوات والمؤتمرات الداخلية لائحياً			
٢١.	عدم تقدير الكلية لأداء هيئة التدريس البحثي			
٢٢.	عدم الرغبة لدى عضو هيئة التدريس للقيام بالدراسات البحثية			
٢٣.	عدم توفر تمويل للقيام بالبحوث التطبيقية في الكلية.			
٢٤.	صعوبات إجراءات النشر والتحكيم.			
٢٥.	عدم القدرة على تنوع أدوات البحث المستخدمة لضيق الجدول الدراسي			
٢٦.	الانشغال بتولي المناصب الإدارية عن القيام بالبحوث العملية			
٢٧.	الافتقار إلى سياسة علمية واضحة للبحث العملي في الكلية.			
٢٨.	البيروقراطية و الروتين لا يحفزان على القيام بالبحوث العلمية			
٢٩.	الارتباطات الأسرية وعدد الأطفال يحدان من القيام بالبحوث العلمية			

م	العبـــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق
٣٠.	صعوبة توفر الإحصائيات الحديثة			
٣١.	عدم وجود أدلة للبحوث التربوية مكتبة الكلية.			
٣٢.	صعوبة تطبيق أدوات البحث العلمي			
٣٣.	عدم الجدية في تعبئة الاستبيانات			
٣٤.	قلة توفر الخدمات البحثية في الكلية			
٣٥.	صعوبة توزيع وجمع الاستبيانات			
٣٦.	عدم توفرمساعدة باحث (وهي التي تساعد الباحثة في جمع البيانات والمتابعة)			
٣٧.	قلة أعضاء هيئة التدريس في نفس التخصص مما يؤدي لزيادة عبء التدريس			
٣٨.	عدم كفاءة التجهيزات والتسهيلات البحثية في الكلية.			
٣٩.	طول الإجراءات الإدارية التي يمر بها الإنتاج العلمي حتى يتم إجازته			
٤٠.	استغراق المحكمين فترة طويلة لإنهاء عملية التحكيم			
٤١.	عدم التزام عضو هيئة التدريس بالقيام بدوره في الإنتاج العلمي			
٤٢.	عدم توفر الاستعداد النفسي لدى عضو هيئة التدريس تجاه الإنتاج العلمي			

م	العبـــــــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق
٤٣.	عدم توفر المناخ العلمي السليم لإنجاز البحث العلمي في الكلية.			
٤٤.	تدني أولوية الإنتاج العلمي في لوائح الكلية.			
٤٥.	طول فترة انتظار طباعة البحث وعملية التصويب			
٤٦.	عدم توافر شبكة اتصال تربط الباحث بمصادر المعلومات في الكلية.			
٤٧.	تقصير مركز البحوث في تنشيط حركة الإنتاج العلمي			
٤٨.	قلة المردود المادي العائد للعضو من الإنتاج العلمي لائحياً.			
٤٩.	ارتفاع التكاليف التي يتحملها العضو في سبيل الإنتاج العلمي			
٥٠.	العيش في وسط زميلات لا يشجعن على البحث العلمي			
٥١.	عدم الرغبة في البحوث المشتركة			
٥٢.	نتائج البحوث العلمية مهملة ولا يسعى لتطبيقها والاستفادة منها			
٥٣.	البحوث المدعومة تكون مشتركة			
٥٤.	عدم الوضوح في توزيع الأدوار في البحوث المشتركة المدعومة			
٥٥.	إعادة النظر إلى لوائح البحوث العلمية في كليات البنات			

م	العبــــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق
٥٦.	عدم تفعيل نتائج البحوث العلمية من قبل إدارة الكليات			
٥٧.	يقترح إيجاد مركز بحوث علمية مشترك بين كليات البنات التربوية			
٥٨.	يصعب الاشتراك في دوريات عربية وأجنبية ذات علاقة بالتخصص			

شكراً جزيلاً لتعاونك وفي حالة وجود أي استفسار بإمكانك الاتصال على العنوان التالي:

<u>العنوان:</u>

كلية التربية – قسم التربية وعلم النفس– الأقسام الأدبية– الرياض:٤٧٨٨٦٥٢ – تحويلة ٣١٠-٣١٣

جوال القسم:٠٥١٢٧٦٢١– فاكس القسم : ٤٧٧٠١٨٦– جوال الباحثة: ٠٥٥٤٨٠٥٣٢

الكلية/ المنطقة	
١.	كلية الآداب – الرياض
٢.	كلية التربية – أدبي بريدة
٣.	كلية التربية – علمي بريدة
٤.	كلية التربية – أدبي جدة
٥.	كلية التربية – علمي الرياض
٦.	كلية التربية – أدبي الرياض
٧.	كلية التربية – أدبي أبها
٨.	كلية التربية – علمي أبها
٩.	كلية التربية – أدبي جيزان
١٠.	كلية التربية – علمي جيزان
١١.	كلية التربية – أدبي المدينة المنورة
١٢.	كلية التربية – أدبي الإحساء
١٣.	كلية التربية – أدبي مكة المكرمة
١٤.	كلية التربية – أدبي حائل
١٥.	كلية التربية – أدبي الباحة
١٦.	كلية التربية – علمي الباحة
١٧.	كلية التربية – علمي حائل
١٨.	كلية التربية – علمي مكة المكرمة
١٩.	كلية التربية – علمي الإحساء
٢٠.	كلية التربية – علمي المدينة المنورة

	الكلية/ المنطقة
٢١.	كلية التربية – علمي الجوف (سكاكا)
٢٢.	كلية التربية – أدبي الجوف (سكاكا)
٢٣.	كلية التربية – علمي الخرج
٢٤.	كلية التربية – علمي الطائف
٢٥.	كلية التربية – علمي جدة
٢٦.	كلية التربية – أدبي الطائف
٢٧.	كلية التربية – علمي تبوك
٢٨.	كلية التربية – علمي الخرج



استخدام أسلوب الجودة الشاملة لتفعيل دور الجامعة فى تعزيز الانتماء لدى الطلاب بمصر

د. صلاح الدين محمد حسينى *

مقدمة:

يعيش العالم الآن عصر تدفق فيه المعرفة الإنسانية :وتنوعت مصادرها نتيجة للتطورات الهائلة فى مجال التكنولوجيا، وتعددت الإنجازات الفكرية والعلمية والثقافية والاجتماعية، ونتيجة لذلك توثقت العلاقة بين الانتصارات العلمية التكنولوجية، ومدى توافر نظم المعلومات فى مختلف أوجه النشاط الإنسانى وأصبحت الحصيلة المعرفية لأى مجتمع هى القوة التى تصوغ حاضره وتؤمن مستقبله، وهكذا أصبحت الأمة القوية هى الأكثر أمن وأمان لتحقيق الانتماء لدى أفرادها.

وأصبح التغيير والتطوير حقيقة إنسانية، بل هو الحقيقة الإنسانية الكبرى وهو حالة من الحالات التى يكون فيها التغيير محملا بقيمة يراها الداعون له سبيلا نحو الأفضل للفرد والمجتمع، ولعل التعليم الجامعى يمثل أحد الوسائل الفاعلة فى تقدم المجتمعات وإبراز شخصيتها ومستقبلها، وذلك بأمدادها بالكوادر المختلفة التى يحتاج إليها المجتمع والمشاركة فى معالجة مشكلاته وقضاياه، فالفرد لا يسعى إلى نقل المعرفة فحسب، وإنما يسعى إلى تطبيق العلم باعتباره نتاجا للعقل والنشاطات المختلفة، فهذا التعليم يهدف إلى تزويد الدولة بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى مختلف المجالات،

---

* أستاذ أصول التربية المساعد – قسم العلوم التربوية والنفسية – كلية التربية النوعية – جامعة بنها.

وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة، والقيم الرفيعة ليساهم فى بناء وصنع مستقبل أفضل للأمة وذلك لمواجهة التحديات العالمية المعاصرة فى ضوء الإمكانيات المتاحة.

ونظراً لأهمية التعليم الجامعى فى شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية التى يكون للجامعة الدور الأساسى فى إثرائها فقد اعتبرته العديد من المجتمعات الركيزة الأساسية لإحداث التطور، ولهذه الأسباب فهى مطالبة بأن تكون على وعى تام بمسئوليتها ورسالتها فى المجتمع، وأى قصور فى هذا الدور يجعلها عرضه للنقد من قبل المجتمع بسبب عدم الوفاء باحتياجاته (Jamil Salmi, 1991, 20- 21).

والجامعات فى عصرنا الحاضر ارتفعت مسئولياتها وتعاظمت نتيجة لتغير أهدافها ووظائفها بما يتفق واحتياجات المجتمعات للكفاءات والخبرات المختلفة، وكذلك رغبة من هذه المجتمعات فى فتح باب القبول والدراسة بالتعليم الجامعى أمام أبناء تلك المجتمعات لتحقيق طموحاتهم فى التعليم الجامعى (Unesco, 1200, 24).

لذا أصبحت منظومة الجامعة معرضة لخطرين أولهما: أن تنغلق على نفسها وتقاوم التغيير المتلاحق فتصبح خلف الزمن وتخرج خارج التاريخ من حيث بنيتها ومناهجها وقيادتها، وتغدو غير مواكبة لعصرها ولا مواتية لمتطلباته والآخر: أن تنهار مناعة منظومة الجامعة وتفقد قواها كمنظومة تنموية لثقافة بلدنا فتلاحقها سياسات التدخل موجات الأنشطة الموجهة وحينئذاً تصبح بلدنا وهويتنا فى خطر (حسن البيلاوى، ٢٠٠١، ١).

ومن هنا فإن منظومة الجامعة تواجه الكثير من التحديات فى هذا العصر الذى يوصف بأنه عصر السماوات المفتوحة والتى كثرت فيها شبكات الاتصال والمعلومات العالمية، وسهلت التواصل بين الشعوب، وفتحت المجال أمام الأفراد للوصول إلى قواعد ومعلومات ضخمة ومتنوعة بسرعة مذهلة، مما جعل السباق الدولى محموما للوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة والتى من المتوقع أن تكون المعيار الأساسى للقوة فى نظام عالمى يتشكل بسرعة هائلة كل ذلك يمثل مجموعة من التحديات أمام الجامعة فى تحقيق رسالتها وتدعوها إلى استخدام الأساليب الحديثة داخل الجامعة.

وتعد الجامعة إحدى أهم مؤسسات المجتمع، حيث يتم فيها عملية التطبيع الاجتماعى وكذلك إكساب الطلاب القيم والمعتقدات، وتغيير سلوكهم إذا كان سلوكاً مرفوضا من قبل المجتمع، كما يقع على عاتقها إكساب الطلاب ثقافة المجتمع من أجل التعايش مع المجتمع الأكبر، كما أن الجامعة تسير مع نظام الدولة الذى يحتويها، وكما يشكلها المجتمع تتشكل الجامعة، وتشكل من ثم أجيالها فى نفس القوالب العامة التى أعدها المجتمع لهذا التشكيل، وفعالياتها دائما مشروطة بفعاليات المجتمع ونظمه العاملة فيه، ومع ذلك فقد تقصر الجامعة فى دورها الوظيفى المنوط بها لأسباب خارجية وداخلية (محمود قمبر، ٢٠٠٢، ٢٠١).

وفى ظل الاختراق الثقافى والذى يعتبر من أهم سمات وخصائص العصر الحالى الذى يتصف بالتغيير السريع وترتبط بهذه الظاهرة ما يلى:

١- إن ظاهرة الاختراق الثقافى تعد تكريساً لأيدولوجيا الفردية المستسلمة:

وكما تريدها وتتزعم مسيرتها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الايدولوجيا تقوم على خمسه أوهام هى: (هانى عبد الستار، ٢٠٠٤، ١٧).

*الفردية: أى جعل الإنسان يعتقد أن حقيقة وجوده محصورة فى فرديته، وأن كل ما عداه لا يعنيه، مخرباً وممزقا الرابطة الجماعية، تلك الرابطة التى تجعل الفرد يعى أن وجوده إنما يكمن فى كونه عضواً فى جماعة وينتمى إلى أمة معينة، أى أنها تستهدف فى عدم تحقيق الانتماء للمجتمع الذى يعيش فيه الفرد.

* الخيار الشخصى وهذا الوهم يرتبط بسابقه، ويجئ تكريساً للوعى الأنانى، ويعمل على طمس الوعى الطبقى والوعى القومى للأفراد داخل المجتمع مما يحقق عدم الانتماء للوطن الأكبر.

* الحياد: فما دام الفرد وحده الموجود، وما دام حراً مختاراً، فهو محايد، وكذلك كل الناس والأشياء محايدون بالنسبة لهذا الفرد، ومن ثم فليس هناك التزام بأنه قضية جماعية تضم هؤلاء الأفراد.

* الاعتقاد بأن الطبيعة البشرية لا تتغير: بهدف صرف الأنظار عن رؤية الفوارق بين الأغنياء والفقراء، والبيض والسود، وقبولها بوصفها أمور طبيعية، وبالتالى يكرس الاستغلال والتمييز العنصرى.

* غياب الصراع الاجتماعى: ويأتى هذا الوهم تتويجا للأوهام السابقة، مستهدفاً الاستسلام لكل أشكال الاستغلال من شركات ووكالات وطبقات وأقليات متسلطة، بمعنى إلغاء الصراع الطبقى، وتعطيل النضال القومى، وغلق الأبواب أمام آفاق التغيير نحو الأحسن.

٢- الاختراق الثقافى يهدف إلى عدم الانتماء للوطن:

هذا الاختراق يجد الطالب نفسه محاط به فى منزله من خلال الفضائيات، وتعامله مع أقرانه ومع الكبار، وبناء على ما سبق نجد أن الجامعة قد أخذت على عاتقها ترسيخ قيم الانتماء والمواطنة لدى طلابها (حسن محمد حسان، وآخرون، ٢٠٠٤، ١٢١ – ١٢٢).

وإذا كانت التربية من أجل الانتماء والمواطنة تتضمن: بطبيعة الحال دراسة لمحتوى معرفى فى حقوق المواطنة والانتماء وواجباتها، إلا أنها تتعدى ذلك وتتجاوز إلى حد بعيد، فالتربية من أجل المواطنة لا تتوقف على مجرد تعلم الحقائق الأساسية المتعلقة بمؤسسات الدولة وديناميات الحياة السياسية فيها فحسب، وإنما تتضمن كذلك اكتساب الطالب لقاعدة عريضة من المهارات والميول والاتجاهات والفضائل والولاءات التى ترتبط ارتباطا وثيقاً بممارسة الفرد لأدوار المواطنة.

والطلاب لا يكتسبون تلك الفضائل والولاءات من مجرد دراسة مقرر دراسى داخل الجامعة فقط، وإنما يتعين أن تكون تلك الفضائل والولاءات حاضرة وفاعلة ومؤثرة من خلال النظام التعليمى بأسره، بعبارة أخرى إن التربية من أجل المواطنة تتأثر بالعديد من العوامل التى يأتى فى مقدمتها ما يتعلمه الطالب بصفة عامة، وكيف يتعلمه، وطبيعة

بيئة التعليم والمناخ الجامعى المعيش إلى ماسوى ذلك من عوامل تتعدى مجــرد الدراسـة "التقليدية" لمقرر دراسى هنا، أو وحدة دراسية فى مقرر هناك (نسرين إبــراهيم، ١٩٨٧، ٩١).

لذلك ينبغى تأصيل روح الانتماء بحيث يصبح إحدى الغايات أو المبــادئ التــى تشكل المنهج الدراسى بأكمله، وعندما تغرس قيم الانتماء والمواطنة فى هؤلاء الطــلاب تكون الجامعة حققت هدفها وهو خلق مواطن صالح.

وفى ظل ما تعانيه الجامعة فى مصر من قصور من عدم قدرتها علــى مجــاراه المتغيرات العالمية ورغم ما تبذله الدولة من جهود الإصلاح والتطوير فى مصــر عــن طريق إدخال بعض التجديدات والتحديثات، فى الجامعات، فإن هذه الجهود تقابل بــبعض المقاومة لمنع حدوث التغيير والتطوير وهذا يحتاج إلى استخدام أسلوب الجــودة الشــاملة لتفعيل دور الجامعة فى تعزيز الانتماء لدى الطلاب من خلال الدراسة بما يــدعم المنــتج التعليمى وقدرته التنافسية فى ظل التحديات والمتغيرات العالمية المعاصرة.

ويعتبر أسلوب الجودة الشاملة من الأساليب الحديثة لإصلاح العمليــة التعليميــة بالجامعة فى مصر، وقد سبق هذه الدراسة بحوث ودراسات تناولت أسلوب الجودة الشاملة والانتماء، وفيما يلى عرض لأهم هذه الدراسات:

- وفى دراسة محمد عبد الرازق والتى عنوانها: تطوير نظام تكوين معلم التعليم الثــانوى العام بكليات التربية فى ضوء معايير الجودة الشاملة استخدم الباحث المنهج الوصــفى وذلك للتعرف على واقع نظام تكوين المعلم بكليات التربية وكذلك استخدم مدخل الجودة الشاملة معتمداً على نموذج ديمنج لحل المشكلات واستخدم الباحــث الأدوات التاليــة،

استمارة استطلاع رأى تم تطبيقها على عينة من مديرى التعليم الثانوى العام والنظار والموجهين والمدرسين الأوائل وذلك استخدم قائمة بمعايير الجودة الشاملة لنظام تكوين المعلم وتلك المعايير مستخلصة من الدراسة الاستطلاعية وتم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس من كليات التربية بهدف تطوير نظام تطوير المعلم، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها، إن هناك مشكلات تواجه نظام تكوين معلم التعليم الثانوى العام من حيث سياسات القبول ونظام الدراسة، وطرق التدريس والتدريب والإعداد، وهذه المشكلات أثرت على جودة نظام تكوين المعلم، وأن الجودة الشاملة فى نظام تكوين المعلم هى أفضل السبل فى للوصول إلى نظام إعداد جيد وتوصل إلى خطوات إجرائية لتطبيق الجودة الشاملة، التمهيد للتجديد، والتخطيط للجودة، التنظيم للجودة، التنفيذ والتقويم (محمد عبد الرازق، ١٩٩٩).

- وأشارت دراسة أشرف السعيد أحمد بعنوان بعض مؤشرات جودة التعليم الجامعى مع التطبيق على كليات التربية، وهدفت إلى التعرف على مؤشرات جودة التعليم الجامعى، وحددت هذه المؤشرات فى التشريعات واللوائح، الموارد البشرية، الموارد المادية، الإدارة، البرامج الدراسية، البرامج البحثية، الخدمات المدعمة للتعليم والبحث، بيئة التعليم والتعلم، المخرجات المؤسسية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التى من خلالها يمكن تحديد السبيل إلى تحقيق الجودة الشاملة فى مؤسسات التعليم الجامعى ومن هذه النتائج انه يجب إعادة النظر فى القوانين والتشريعات التى تحدد سير العمل داخل الجامعة لتواكب المتغيرات العالمية، وكذلك الاهتمام بالموارد البشرية من أساتذة وطلاب وعاملين داخل الجامعة من خلال التدريب المستمر والمتابعة الجيدة، وتوفير

الدعم المدى للخدمات البحثية التى تقوم الجامعة بتقديمها، والعمل علـــى تـــوفير بيئـــة تعليمية مناسبة لجميع الطلاب داخل الجامعة (أشرف السعيد، ٢٠٠١).

- وأشارت دراسة (عبد المنعم نافع) والتى عنوانها الجودة الشاملة ومعوقاتها فى التعلـيم الجامعى المصرى، هدفت هذه الدراسة إلى تأصيل مفهوم الجودة الشاملة والتعرف على أسباب الأخذ بها فى التعليم الجامعى، والعمل على التعرف على المعوقات التى تواجــه تطبيق الجودة الشاملة فى الجامعة، وأخذت هذه الدراسة من جامعة الزقــازيق مجــالا للتطبيق باعتبارها جزءاً من التعليم الجامعى، وحددت الدراسة تسعة معــايير أساســية لتحقيق الجودة الشاملة فى التعليم الجامعى وهى – الفلسفة، الأهــداف، ســوق العمــل، المنافسة، السياسة التعليمية للجودة، الأداء، مناخ العمل، مراجعة الشعبية، تأسيس نظــم المعلومات، وأكدت الدراسة على وجود معوقات لتطبيق مفهوم الجــودة الشــاملة فــى الجامعة، وذلك نتيجة لما يحمله هذا المفهوم من مؤشرات ومعايير للتطبيق (عبد المنعم نافع، ١٩٩٦).

- وبينت دراسة (وضيئة أبو سعدة، أحلام رجب) والتى عنوانها الجودة الشاملة فى كليات وشعب رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية، هدفت هذه الدراسة إلى تصور مقترح لتطوير نظام إعداد وتكوين معلمات رياض الأطفال فى مصــر فــى ضــوء الجــودة الشاملة، وتناولت هذه الدراسة مفهوم الجودة الشاملة، وفلسفتها والأسس التى تقوم عليها وتطبيقاتها المستخدمة فى التعليم الجامعى، وعرضت مجموعة من المعايير أيزو ٩٠٠٠ وكيف يمكن تطبيقها على كليات معلمات رياض الأطفال، وتوصلت الدراســة لنمــوذج مقترح لاستخدام أسلوب الجودة الشاملة فى تطوير نظام تكوين معلمات رياض الأطفال فى مصر (وضيئة أبو سعدة، أحلام رجب، ٢٠٠٠).

- كما أشارت دراسة (نجلاء عبد الحميد) والتى عنوانها: الانتماء الاجتماعى للشخصية المصرية فى السبعينات (محدداته – مشكلات)، على أن هناك اثار لفترة السبعينات على إنتماء الشباب المصرى لمجتمعهم، واستخدمت الباحثة استمارة مقابلة طبقتها على عينة من الشباب فى فئات عمرية مختلفة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها، انتشار القيم السلبية بين الشباب وتأثر الوعى الاجتماعى بالتغيرات الاقتصادية، وظهور الانتماء الطبقى لدى بعض أفراد العينة، وهو يتعارض مع الانتماء الموضوعى، وأوضحت كذلك مدى إسهام أجهزة الأعلام فى تسطيح الوعى وتفريغه واهتمامها بالتسلية والترفيه فقط، وأشارت الدراسة إلى اختلاف طبيعة ومستوى الانتماء الاجتماعى باختلاف مستوى الدخل، وارجعت الدراسة ذلك إلى دور التعليم فى تزييف الوعى لتخريج أجيال اكثر تكيفا مع النظام القائم، وأشارت إلى ان الوعى الاجتماعى للفرد يؤثر على طبيعة مشاعره الإنتمائية (نجلاء عبد الحميد، ١٩٩٠).
- وبينت دراسة (عبلة محمود) والتى عنوانها هيراركية الانتماءات "المدرج الانتمائى لدى عينة من المثقفين" أن هناك علاقة بين الانتماء والجماعة التى تجسد ذلك الانتماء، واستهدفت التعرف على اتجاه الفرد نحو كل من الأسرة والوطن الذى يعيش فيه، واستخدمت الباحثة مقياس التدرج الانتمائى، وكذلك مقابلات مفتوحة لعينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من الكليات العملية والنظرية وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف فى الانتماء على مستوى الأسرة والوطن، وهناك علاقة بين الانتماء والجماعة التى ينتمى إليها الفرد وتأثر الانتماء بالعديد من القيم والاتجاهات السائدة داخل المجتمع (عبلة محمود إبراهيم، ١٩٩٣).

- وأشارت دراسة لطيفة إبراهيم إلى "دور التعليم فى تعزيز الانتماء" قامت الباحثة فى هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفى فى دراسة وتشخيص واقع الانتماء لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسى فى مصر، بهدف الوصول فى النهاية إلى كيفية مساهمة المدرسة – باعتبارها احد أهم الوسائط التربوية الفاعلة – فى تقوية وتنمية مفهوم الانتماء لدى تلاميذها، واستخدمت الباحثة استبيانين من إعدادها، الأول: مقياس الاتجاه نحو الانتماء للوطن، والثانى: مقياس الموقف من الانتماء للوطن، وتوصلت الدراسة إلى أن واقع الانتماء لدى التلاميذ فى ضوء متغيرات بعينها انحصرت فى تنوع التعليم فى هذه المرحلة، واختلاف النوع، واختلاف مستوى تعليم الآباء وكذلك الأمهات وكذلك توصلت الدراسة إلى أن للمدرسة دور فعال فى تحقيق الانتماء لدى التلاميذ من خلال العمل على اشراكهم فى الأنشطة والبرامج التى تدور داخل المدرسة (لطيفة إبراهيم، ٢٠٠٠).

- وبينت دراسة وحيد عبد المجيد: والتى عنوانها دراسة "الوطنية والتفكير السياسى مصر فى بداية ونهاية القرن العشرين"، وتوصلت الدراسة إلى أن الانتماء والوطنية وجهان لعملة واحدة، بما يعنى المشاركة الاتفاق الوطنى، وبالانتماء تكون المواطنة الصحيحة، ومن ثم تكون أهمية الرعاية المبكرة لقيم الانتماء فى مؤسساتنا التعليمية(وحيد عبد المجيد، ١٩٩٩).

- دراسة هوج جان:(Hoge John) اهتمت هذه الدراسة بتدريس قيم الانتماء والولاء من أجل المواطنة وذلك من خلال تدريس التاريخ بمدارس التعليم الأساسى، وذلك من أجل خلق مواطن يمتلك مهارات وقيم الانتماء والمواطنة للوطن الذى نشأ فى أرضه

واكتسب من قيمه وعاداته وتقاليده التى تحقق الانتماء لهـذا الـوطن (Hoge john, 2003).

ومما سبق من الدراسات نستطيع أن نخلص إلى مجموعة من النتائج منها:

- ضرورة تفعيل دور الجامعة لتعزيز الانتماء للطلاب حيث لا توجد أى دراسـات سابقة تناولت ذلك الموضوع.
- أهمية استخدام أسلوب الجودة الشاملة فى تفعيـل دور الجامعـة لأهميـة ذلـك الأسلوب فى تفعيل دور الجامعة.
- تساهم الجودة الشاملة فى تحسين المدخلات والعمليـات والمخرجـات لمنظومـة الجامعة.
- الاهتمام بدور التعليم الجامعى المصرى فى تعزيزاً الانتماء لدى الطلاب يلى ذلك التقييم للدور الذى تقوم به الجامعة.
- خلق وتنمية سلوكيات موجبة لدى الطلاب نحو الوطن لتعزيز الانتماء.

واستفادت هذه الدراسة من تلك الدراسات فى الإطار العام والتأصيل الفكرى لـه، ولكنها تختلف معها فى تناولها لتفعيل دور الجامعة فى تعزيز الانتماء لدى الطلاب تجـاه الوطن فى مصر.

كل ذلك دفع الباحث إلى النظر فى دراسة استخدام أسلوب الجودة الشاملة لتفعيـل دور الجامعة فى تعزيز الانتماء لدى الطلاب تجاه الوطن.

مشكلة الدراسة:

يعد الانتماء قيمة من أهم القيم التى كانت ولا تزال موضع اهتمام معظم الفلاسفة والعلماء والمربين على اختلاف العصور، لما يلاحظونه من نقص فى معارف النشئة والشباب حول مسئوليات الانتماء والمواطنة، ووجود حالات اغتراب لدى بعض النشئ والشباب، عن المجتمع ومؤسساته، وعدم الوعى بعملياته، فضلا عن تدنى البرامج الدراسية التى تهتم بتعليم الحقوق والواجبات والمسئوليات المدنية فى الجامعة والمجتمع ونظراً للبعد القيمى الكامن فى "الانتماء" تتضح مسئولية الجامعة فى تنمية قيم الانتماء وبناء عليه تمثلت مشكلة الدراسة فى التساؤل الرئيسى التالى:

<u>كيف يمكن تفعيل دور الجامعة فى مصر باستخدام أسلوب الجودة الشاملة لتعزيز الانتماء لدى الطلاب؟</u>

ويتفرع عنه مجموعة من الأسئلة التالية:

١- ما مفهوم الانتماء وخطواته وأبعاده؟

٢- ما طرق بناء الانتماء؟

٣- ما مفهوم أسلوب الجودة الشاملة وأهم خصائصه؟

٤- ما الرؤية المستقبلية لدور الجامعة فى تعزيز الانتماء باستخدام أسلوب الجودة الشاملة فى مصر؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على:

- مفهوم وخطوات وأبعاد الانتماء لإعداد المواطن الصالح.

- أهم طرق بناء الانتماء وتكوينه لدى الطلاب داخل الجامعة من خلال مجموعة الأساليب والوسائل التى تحقق ذلك.
- أهم خصائص وخطوات أسلوب الجودة الشاملة وكيفية استخدامها فى تفعيل دور الجامعة لتعزيز الانتماء لدى الطلاب داخل الجامعة.
- الوصول إلى رؤية مستقبلية لاستخدام أسلوب الجودة الشاملة فى تعزيز الانتماء لدى الطلاب فى مصر.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال ما يلى:

- تعرضت هذه الدراسة إلى تعزيز الانتماء لدى الطلاب داخل الجامعة المصرية وذلك باستخدام أسلوب الجودة الشاملة.
- تعد هذه الدراسة استجابة لأبرز الإشكاليات المطروحة على ساحة الفكر السياسى والتربوى محليا وعلمياء بما يدعم دورا الجامعة فى تعزيز الانتماء لدى الطلاب.
- تأتى أهمية هذه الدراسة من أهمية المفهوم الذى يبحث فيه، بوصفه مفهوماً يتأثر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة فى المجتمع المصرى وكذلك من ضروريات بناء المواطن المصرى وإنماء سلوكه الإيجابى.
- تتناول هذه الدراسة موضوعا يرتبط ببناء الطلاب وإعدادهم للمساهمة فى تحقيق التنمية والسلام الاجتماعى داخل المجتمع الذى يعيشون فيه وينتمون إليه.
- تنبع أهمية هذه الدراسة فى استخدام أحد الأساليب الحديثة وهو أسلوب الجودة الشاملة فى تفعيل دور الجامعة لتعزيز الانتماء لدى الطلاب.

منهج الدراسة وإجراءاتها:

نظراً لطبيعة الدراسة فإن المنهج الوصفى يعد أفضل المناهج المناسبة لذلك الموضوع، لما للمنهج الوصفى من دور فى استقراء ما كتب فى الميدان وجمع البيانات عن الظاهرة محل الدراسة، والمعلومات المتعلقة بالانتماء وكيفية تحقيقه من خلال الجامعة وتفعيل دور الجامعة باستخدام أسلوب الجودة الشاملة كأحد الأساليب الحديثة، واعتمد الباحث على المنهج الوصفى الذى يعتمد على مجموعة من الإجراءات البحثية التى تتكامل لوصف الظاهرة اعتماداً على الأدبيات المكتوبة فى هذا المجال، ثم جمع البيانات والحقائق والمعلومات وتصنيفها ومعالجتها، وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة محل البحث.

مصطلحات الدراسة:

١- *الانتماء* Belongingness:

هناك العديد من التعريفات التى تناولت مفهوم الانتماء وذلك ما يتضح خلال التعرض لمفهوم الإنتماء فى الإطار النظرى ومن خلال تلك التعريفات تم التوصل إلى تعريف إجرائى للإنتماء وهو شعور الفرد بأنه جزء أساسياً من الجماعة التى يعيش معها وينتمى إليها ومرتبط بها ومتوحد معها، وأنه مسئول تجاه هذه الجماعة مع توافر المقومات الأساسية للجماعة لدى الفرد على أن تعمل هذه الجماعة على اشباع حاجات الفرد ورغباته.

٢- القيم Values:

هى معتقدات عامة راسخة تملى على الإنسان فى مجتمع بشرى مترابط اختيارات سلوكية ثابتة فى مواقف اجتماعية متماثلة (محمود قمبر، ١٩٩٢، ٧٩).

٣- قيم الانتماء Belongingness Values:

هى الإطار الفكرى لمجموعة المبادئ الحاكمة لعلاقات الفرد بالنظام السائد فى المجتمع، والتى تجعل للإنجاز الوطنى روحا فى تكوين الحس الاجتماعى والانتماء، بما يسوده بإرادة الفرد للعمل الوطنى مع الشعور بالمسئولية لتحقيق المكانة الاجتماعية لمجتمعه فى عالم الغد (عبد الودود مكرم، ٢٠٠٤ ، ٥٥).

٤- الجودة الشاملة:

هناك العديد من التعريفات لمفهوم الجودة الشاملة ولكن التعريف الذى استخدمته هذه الدراسة تناول الجودة الشاملة على أنها (هى تخطيط وتنظيم وتنفيذ ومتابعة العملية التعليمية وفق نظم محددة وموثقة تقود إلى تحقيق رسالة الجامعة فى بناء الإنسان المصرى من خلال تقديم الخدمة التعليمية المتميزة أو أنشطة بناء الشخصية المتوازنة).

الإطار النظرى

أولاً: مفهوم الانتماء وخطواته وأبعاده:

يعد الانتماء مفهوماً فلسفياً ديناميا لا يمكن إدراكه إلا فى ضوء مرحلة تاريخية بعينها، وفى إطار اجتماعى بذاته، فهو نتاج للعديد من المعطيات والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية فى المجتمع، كما أنه مفهوم نفسى ذو بعد اجتماعى،

وبافتقاده يشعر المرء بالعزلة والغربة، ويعتريه القلق والضيق وتنتابه المشكلات النفسية التى لها تأثيرها على وحدة المجتمع وتماسكه، وعلى ذلك فسوف يتم تناول المحاور التالية:

١- مفهوم الانتماء Belongingness

يعد الانتماء مفهوم أكثر انتشار فى حياتنا اليومية، وبالرغم من هذا الانتشار إلا أنه لم ينل الاهتمام الكافى من جانب المتخصصين فى مجال العلوم الإنسانية، ولعل الانتماء كمفهوم يحيط به كثير من الخلط، فهناك من يرى أن الانتماء هو عضوية الفرد فى جماعة، والبعض يرى ضرورة اشتمال الانتماء على الجانبين أى كون الفرد جزءاً من الجماعة وارتباطه بها فى نفس الوقت.

أما عن الأصل اللغوى لكلمة "الانتماء" فى اللغة العربية هو نما الشئ ويقال نميته إلى أبيه أى نسبته وانتمى إليه أى انتسب وقال الأصمعى نميت الحديث مخففاً أى أبلغته على وجه الإصلاح (محمد بن أبى بكر، ١٩٢٦، ٦٨١).

ويعرف الانتماء بأنه اتجاه يستشعر من خلاله الفرد توحده بالجماعة ويكونه جزءاً مقبولاً منها ويستحوز على مكانة متميزة فى الوسط الاجتماعى، وهذا التعريف يشتمل على بعض الخصائص منها:

- أن الانتماء اتجاه، وهو بذلك يشير إلى الجانب النفسى للانتماء.
- توحد الفرد بالجماعة التى ينتمى إليها كمظهر من مظاهر الانتماء.
- شعور الفرد بأنه جزء من الجماعة، وهذا التأكيد على عضوية الفرد فى الجماعة.

- شعور الفرد بمكانته الاجتماعية كمظهر من مظاهر الانتماء (سناء حسن مبروك، ١٩٩٤، ٤١).

ويعرفه معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأن الانتماء هو ارتباط الفرد بجماعة ويسعى إلى أن تكون عادة جماعة قوية، يتقمص شخصيتها ويوحد نفسه بها (كالأسرة – النادى – مكان العمل...الخ) كما يرى أن الانتماء يرتبط بالولاء (أحمد زكى بدوى، ١٦، ١٩٨٢).

أما فى التراث النفسى، نجد أن الانتماء بوصفه صفة لجزء ينتسب بشدة إلى جزء آخر ويكمله، ويشير هذا التعريف لما يلى:

- التماسك بين الفرد وجماعة الانتماء.
- التفاعل بين الفرد والجماعة التى ينتمى إليها.
- أن الانتماء لا يتجه نحو الذات ولابد أن يتجه إلى الآخر.

أما العالم "فروم" يرى أن الحاجة إلى الانتماء قد نبعت من حاجة الإنسان إلى خلق العلاقات الخاصة وأكثرها تحقيقاً هى تلك القائمة على الرعاية المتبادلة والاحترام كذلك رغبة الإنسان فى أن ينتمى إلى جذوره (عبد الفتاح متولى، ١٩٨٦، ٤٩).

وبالرغم من اختلاف الآراء حول الانتماء ما بين كونه اتجاها وشعور أو إحساسا أو كونه حاجة نفسية أساسية إلا أننا نستطيع أن نستنتج المعنى العام للانتماء:

- أن الانتماء حاجة إنسانية طبيعية، توجد لدى كافة الأفراد.
- ارتباط الانتماء بالتدريب والتعليم وأسلوب التنشئة الاجتماعية.
- اقتصار الانتماء على جماعات البشر.

٢- علاقة الانتماء بالولاء والاغتراب والانتساب:

أ- علاقة الانتماء بالولاء:

الولاء Loyalty يعنى فى اللغة العربية المحبة والصداقة والقرابة، كما أن الولاء والموالاه ضد المعاداة، كما أن لفظ الولى فإنه يعنى المحب، النصير، الحليف، التابع، يعنى تكريساً للعاطفة نحو شخص أو جماعة أو قضية (محمد بن أبى بكر، ١٩٢٦، ٧٣٦).

والولاء اتجاه نفسى اجتماعى ذو جانب انفعالى عاطفى، وجانب سلوكى يدفع الفرد للقيام بسلوك معين نحو مصلحة، تتعلق بإنتمائه للجماعة، هذا بالإضافة إلى جانبه المعرفى الذى يتمثل فى إدراك الفرد للمفاهيم والقيم، التى يستند إليها شعوره بالولاء (عبد العال محمد، ١٩٩١، ٦٣).

أى أن للولاء جانباً نفسياً ولا يمكن إدراكه إلا من خلال الواقع المعاش على المستوى السلوكى واللفظى، والولاء فى معظمه اتجاه شعورى، إلا أنه ذو أرضية لا شعورية ترتبط بمفهوم الحب، الذى تقوم عليه جميع الاتجاهات النفسية والانفعالية والاجتماعية لدى الفرد (عبد العزيز عبد المنعم عبده حسانين، ١٩٨٩، ٢٠- ٢١).

والولاء يتعلق بالمشاعر والوجدان والعواطف تجاه من ينتمى إليه، ويؤكد على التفاعل الاجتماعى، فإنه ذو ارتباط موجب بالالتزام ومن ثم بالانتماء، حيث الولاء يدعم مستوى الأداء الذى يؤكد بدوره على مدى وجود الانتماء.

ويلاحظ أنه يوجد فروق واضحة بين الولاء والانتماء ولكن هذا لا يعنى التنافر أو التضارب بين المفهومين ولكن يوجد علاقة إيجابية متداخلة بينهما، وهذه الفروق يمكن أجمالها فيما يلى:

- يقتصر مفهوم الانتماء على الجماعات الإنسانية بينما يتمتع مفهوم الولاء ليشتمل على الأفكار والقضايا.
- إمكانية الولاء لجماعة لا يكون الفرد جزءا منها ولا ينطبق ذلك على مفهوم الانتماء، فالشرط الأساسى فى الانتماء أن يكون الفرد جزءا من جماعة الانتماء.
- يركز الانتماء على العضوية بينما يركز الولاء على المشاعر والعواطف تجاه الجماعة باعتباره رابطة وجدانية واستعداد إرادى.
- الانتماء يحتوى على جزءا من الموضوع الخاص بالوجود المادى، أما الولاء يحتوى الموضوع كله وجدانياً وسلوكياً، سواء كان الاحتواء نظرياً أم عملياً.
- الولاء يدعم الانتماء ويقويه والوعى الذاتى الاجتماعى الثقافى هو البعد الذى يضاف لصالح الولاء ليميزه عن الانتماء (لطيفة إبراهيم خضر، ٢٠٠٠، ٢٨-٢٩).

ب- علاقة الانتماء بالاغتراب:

الاغتراب Alienation هو البعد عن الأهل والوطن، بل وفقدان للذات، وذلك حين يتعرض الإنسان لقوى معادية، ربما كانت من صنعه ولكنها تتغلب عليه كالأزمات والحروب.

ففى حالة الاغتراب يستنكر الفرد أعماله ويفقد شخصيته، وقد يفقد انتمائه لجماعته، ويعد الاغتراب دافعاً قوياً للثورات، وللاغتراب صور شتى منها:

- الاغتراب السياسى: وفيه يصبح الفرد تحت تأثير السلطة الطاغية، التابع لها، فهو مجرد وسيلة لقوة خارجه عنه.
- الاغتراب الاجتماعى: وفيه ينقسم المجتمع إلى طوائف وطبقات وتخضع الأغلبية إلى الإقليمية (محمود رجب، ١٩٩٣، ٢٤).
- الاغتراب الاقتصادى: وفيه تسود الرأسمالية وتستولى طبقة خاصة على وسائل الإنتاج ولا علاج إلا بتملك الدولة لهذه الوسائل ودفع قوة الإنتاج، (أحمد زايد، ١٩٩٠، ٤٠).

وهناك العديد ممن يرون أن الانتماء هو الوجه الإيجابى، بينما الاغتراب هو الجانب السلبى داخل المجتمع، ويرى البعض أن الانتماء هو أحد المحكات التى يمكن من خلالها التعرف على مفهوم الاغتراب.

جـ- علاقة الانتماء بالانتساب:

الانتساب Affiliation يعنى حاجة الفرد إلى الارتباط مع شخص اخر أو أشخاص آخرين إما من أجل عمل مشترك يجمع بينهم، أو من أجل الصحبة أو من أجل الإشباع الجنسى، وأنه العلاقة الشرعية الشكلية أو التعاونية بين جماعتين أو أكثر، ومن هنا يتضح مكانة الانتساب وعلاقته بالانتماء، ففى حين يشير الانتماء إلى عضوية الفرد لجماعة الانتماء واندماجه فيها وتوحده معها، فإن الانتساب يشير إلى الارتباط والاهتمام والتعاون والصداقة مع الآخرين بهدف إشباع حاجات الإنسان، وإن كان يشير إلى الانتماء

باعتباره ممتد أخلاقيا ومرتبطا به، ويعتبر أساساً لنجاح وتقوية الانتماء حيث أن من أهم خصائصه: الود والإخلاص والصداقة والاهتمام (Brown & Loner, 1987, 47-54).

٣- أبعاد الانتماء:

تركز الدراسة الحالية على أهم أبعاد الانتماء وهى:

أ-الهوية Identity: يسعى الانتماء إلى توطيد الهوية وهى فى المقابل دليل على وجوده، ومن ثم تبرز سلوكيات الأفراد كمؤشرات للتعبير عن الهوية وبالتالى الانتماء (أحلام محمد عبد العظيم، ١٩٩٥، ١٨٤).

ب-الجماعية Collectivism: إن الروابط الجماعية تؤكد على الميل إلى الجماعية ويعبر عنها بتوحد الأفراد مع الهدف العام للجماعة التى ينتمون إليها، وتعزز الجماعية كل من الميل إلى المحبة والتفاعل والاجتماعية وجميعها تسهم فى تقوية الانتماء من خلال الاستمتاع بالتفاعل الحميم للتأكيد على التفاعل المتبادل (عصام أحمد، ١٩٩١، ١٧).

جـ- الولاء Loyalty: الولاء جوهر الالتزام، ويدعم الهوية الذاتية، ويقوى الجماعية ويركز على المسايرة، ويدعو إلى تأييد الفرد لجماعته ويشير إلى مدى الانتماء إليها، وكما أنه الأساس القوى الذى يدعم الهوية، إلا أنه فى نفس اللحظة يعتبر الجماعة مسئولة عن الاهتمام بكل حاجات أعضائها من الالتزامات المتبادلة للولاء، بهدف الحماية الكلية (طلعت منصور وآخرون، ١٩٨٤، ١٣٣).

د- الالتزام Obligation: حيث التمسك بالنظم والمعايير الاجتماعية، وتؤكد الجماعية على الانسجام والتناغم والإجماع، ولذا فإنها تولد ضغوطاً فاعلة نحو الالتزام بمعايير

الجماعة لإمكانية الإقبال والإذعان كآلية رئيسية لتحقيق الإجماع وتجنب النزاع (طلعت منصور وآخرون، ١٩٨٤، ١٣٧).

هـ- التواد: ويعنى الحاجة إلى الانضمام إلى الجماعة أو العشيرة وهو من أهم الدوافع الإنسانية الأساسية فى تكوين العلاقات والروابط والصداقات ويشير إلى مدى التعاطف الوجدانى بين أفراد الجماعة والميل إلى المحبة والعطاء والإيثار والتراحم بهدف التوحد مع الجماعة (شاكر عبد الحميد وآخرون، ١٩٨٩، ٤٥٤).

و- الديمقراطية Democracy: هى أحد أساليب التفكير والقيادة وتشير إلى الممارسة والأقوال التى يرددها الفرد ليعبر عن إيمانه بثلاثة عناصر:

- تقدير قدرات الفرد وإمكاناته مع مراعاة الفروق الفردية، وتكافؤ الفرص، والحرية الشخصية فى التعبير عن الرأى فى إطار النظام العام، وتنمية قدرات كل فرد بالرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية.
- أن يشعر الفرد بالحاجة إلى التفاهم والتعاون مع الغير، وأن تتاح له الفرصة للنقد وتقبل نقد الآخرين.
- اتباع الأسلوب العلمى فى التفكير (فيليب اسكاروس، ١٩٨٠، ٣٥).

٤- مستويات الانتماء:

يمكن تقسيم الانتماء إلى عدة مستويات (سناء حسن مبروك، ١٩٩٤، ٤٨):

أ- مستوى الانتماء المادى: يقصد به كون الفرد جزءاً من جماعة الانتماء بمعنى أن يكون الفرد عضواً فعالاً، ويكون لديه ولاء لهذه الجماعة ولا يصبح العضو منتمياً لها إلا

باكتساب عضوية الجماعة الفعلية التى يقيم فيها ونشأ بداخلها واكتسب قيمها وعاداتها، ويتحقق ذلك المستوى داخل الجامعة من خلال إكساب الطلاب قيم وعادات صحيحة تعزز الإنتماء للوطن لدى هؤلاء الطلاب.

ب- مستوى الانتماء الأنانى: وهو ما يطلق عليه مستوى الانتماء اللفظى فقط، فالفرد يعبر لجماعة ما بالانتماء للحصول على الإشباع ويمكن أن يتجه انتماؤه إلى جماعة أخرى إذا حققت له درجة إشباع أكبر.

جـ- مستوى الانتماء الايثارى: وهو الذى يظهر من خلال مواقف فعلية وهى التى تتطلب التضحية والفناء من اجل الجماعة التى ينتمى إليها الفرد.

وعليه فإن الانتماء من خلال تلك المستويات يكون:

* انتماء دائم، ويظهر ذلك فى الأسرة والوطن.
* انتماء طويل، ويظهر ذلك فى جماعة الجيران وأصدقاء العمل.
* انتماء قصير، ويظهر ذلك فى جماعة زملاء الدراسة.

وعلى كافة المستويات والتعريفات، فالانتماء دائم وموجود بوجود الفرد داخل جماعة ما، ينتمى إليها سواء اجتماعيا، فكريا، سياسياً، وتقوم بينهما خاصية المشاركة المتبادلة لضمان استمراريته.

ثانيا: طرق تعزيز الانتماء بالجامعة:

للجامعة دور مهم فى تشكيل ودعم وعى الطلاب بصفة عامة، وتجاه الدولة والسلطة بصفة خاصة، حيث أثبت بعض الدراسات أن هناك دور واضح للجامعة فى إعداد الأفراد للمواطنة الصالحة، والتأثير على قيم ومعتقدات هؤلاء الطلاب، وكذلك فإن

لممارسات السلطة فى المجتمع المصرى انعكاساتها على السلطة داخل الجامعة، وللجامعة دور هام فى ذلك حيث تقوم بالتأثير على الطلاب فى أخطر مراحل العمر، وهى مرحلة الشباب التى يكون فيها الفرد عرضه للتأثير بالقيم والعقائد السائدة فى المجتمع.

وتمثل مرحلة الشباب مرحلة النضج واكتمال الشخصية، فإذا كان الأساس فى بناء الشخصية صحيح يصبح البناء قوى، ولا يتأثر بالعديد من الانحرافات والقيم الفاسدة التى تؤدي إلى هلاك هؤلاء الشباب، فالشباب هم الثروة الحقيقية التى تدفع الأمم إلى تحقيق التقدم العلمى والتكنولوجى فى ضوء المتغيرات العالمية التى تسود العالم وتجعل من يمتلكها هو الأقدر على قيادة من حوله.

وهناك العديد من الطرق التى تستطيع بها الدولة أن تعزيز الانتماء لدى الطلاب من خلالها ومن أهم هذه الطرق ما يلى:

١- المؤتمرات والندوات العلمية:

وتعد المؤتمرات والندوات من أهم الوسائل التى تستطيع الجامعة من خلالها التأثير على الطلاب، حيث يكون فيها الطالب على علاقة مباشرة بالمشتركين فى المؤتمرات والندوات، ويستطيع أن يقوم بالحوار معهم حول موضوع الندوة للاستفادة من خلالها فى تغيير بعض القيم والعادات التى تكونت عنده فى مرحلة التنشئة، ولكن للقيام بهذه الندوات مجموعة من الشروط التى يجب توافرها حتى تحقيق الهدف منها وهى (نجوى جمال الدين، ٢٠٠١، ١٧):

- أن يكون موضوع الندوة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للطلاب والمجتمع.
- أن يتصف موضوع الندوة بالبساطة والوضوح فى الحوار.

- تتناول الندوة بعض المشكلات السائدة فى المجتمع وتقديم الحلول لها.
- أشراك الطلاب فى الندوة من خلال الحوار المتبادل مع المحاور.
- إعداد المكان المخصص للندوة بالأجهزة والوسائل التى تساعد على نجاح النـدوة وتحقيق الهدف منها.
- الإعلان عن الندوة قبل الانعقاد بوقت كافى.

إذا توافرت تلك الشروط فى الندوة والمؤتمر فإنها تكون قادرة على تحقيق الهدف الذى عقدت من أجله، وتصبح ذات تأثير على قيم ومعتقدات الطلاب، وتسهم فى إعدادهم لكى يكونوا قادرين على المساهمة فى تقدم المجتمع.

٢-الاتحادات والجماعات الطلابية:

الاتحادات الطلابية تعد بمثابة البرلمان الذى يستطيع الطلاب من خلاله التعبيـر عن أنفسهم، فهو صورة مصغرة للبرلمان الكبير (مجلس الشعب) ويقـوم فيـه الطـلاب بممارسة، أو تعلم كيفية ممارسة الديمقراطية، فتتأصل فى نفوس الطلاب قيم الديمقراطية، وكيفية إجراء الحوار والمطالبة بالحقوق مع الالتزام بالواجبات؛ ويعتبر اتحاد الطلاب من أهم الجماعات التى تتكون داخل الجامعة عن طريق الانتخاب والذى يستطيع الطـلاب أن يحققوا ذاتهم من خلاله والحصول على حقوقهم (شادية محمد، ٢٠٠٢، ٨- ٨٢).

ويتكون اتحاد الطلاب بالجامعة عن طريق الانتخاب الـذى يـتم بـين الطـلاب ويشرف عليه مجموعة من الأساتذة مع رعاية الشباب وشئون الطلاب ويتشكل من:

- مجلس اتحاد الطلاب- المكتب التنفيذى- وهم أعضاء مجلس الاتحاد بالكلية ويتم انتخابهم من الطلاب بالانتخاب المباشر.

- رؤساء جماعات الأنشطة الثقافية، والاجتماعية، والعلمية، والفنية، والرياضية... الخ يتم اختيارهم من أعضاء الاتحاد.
- أحد الأساتذة والذى يقوم بالإشراف على الاتحاد ويكون الأمين العام للاتحاد وعادة ما يكون عميد الكلية أو أحد الوكلاء.
- مجلس إدارة اتحاد الطلاب يتشكل مجلس الإدارة بالكلية من:
  - أمين اتحاد الطلاب بالكلية – رئيساً.
  - أمين اتحاد الطلاب المساعد – وكيلاً.
  - مقررو اللجان– الثقافية، والعلمية، والاجتماعية والرحلات، والرياضية والفنية.
- مدة الاتحاد الطلابى عام دراسى واحد فهو ينتهى مع انتهاء العام الدراسى، ويتم تشكيل الاتحاد مع بداية العام الدراسى الجديد.

ويقوم اتحاد الطلاب بالعديد من الأنشطة الثقافية والعلمية والفنية والرياضية التى يتم فيها استغلال الطلاب، وتوجههم التوجيه الصحيح وغرس القيم، والتقاليد والعادات السائدة، وكذلك يكون له دور واضح فى القيام بعقد المؤتمرات والندوات العلمية التى تتم داخل الكلية حول الموضوعات ذات التأثير عليهم.

٣- المسرح التربوى:

يعد دور المسرح التربوى فى تعزيز الانتماء ذات دور بارز فى تحقيقه، ولابد أن يتكامل مع العديد من المناهج والأساليب التربوية التى تعمل فى توافق من أجل التنمية الشاملة للفرد، وهو الهدف الأساسى للتربية، والتى يجب أن تضع نصب عينيها هدف بناء

شخصية الطالب، وهذا الهدف يحتم وجود منهج دراسى من مواد، وأدوات، وينفذ من خلال طرق تدريس، ووسائل تعليمية، وأبنية تعليمية ومناخ ديمقراطى يشمل الحوار بين الطالب والأساتذة، ومن ضمن هذه الوسائل يأتى المسرح التربوى الذى يساعد من خلاله فى تبسيط وتيسير الفهم، وحل المشكلات، وتنمية بعض القيم والقدرات والمهارات التى تتناسب مع بعض عناصر المنهج الذى يسعى إلى تحقيق الهدف العام وهو إعداد المواطن الصالح (كمال الدين حسين، ٢٠٠٤، ٢١- ٢٤).

ومن خلال المسرح التربوى يستطيع الطلاب إشباع بعض رغباتهم والتعبير عن آرائهم، والتأثير فى قيمهم وعقائدهم بطريقة مباشرة وشيقة، لأن الطلاب ساهموا فى إعداد المسرحية من أجل أن يصل الهدف أو الغرض من المسرحية للطلاب زملائهم، وعن طريق المسرح يمكن تغيير الفهم وإثارة حسن الاستطلاع، وتغيير القيم الخاطئة عند الطلاب، وبذلك يتضح مدى أهمية المسرح التربوى فى تعزيز الانتماء لدى الطلاب داخل الجامعة.

ثالثاً: أسلوب الجودة الشاملة وخصائصها:

يعتبر العصر الحالى عصر التقدم العلمى، والتكنولوجى فى كافة ميادين العلم، وتعتبر التكنولوجيا الحديثة مقوماً أساسياً من مقومات الفكر المعاصر، حيث تسهم الأساليب الحديثة بدور هام فى حياة الدول والشعوب، ولما كانت العملية التعليمية تنطلق من خلال الجماعة المتعاونة على تحقيق هدف معين فى ضوء الإمكانات المادية والبشرية المتاحة، وما يواكبها من أنماط سلوكية سائدة، فإن الاهتمام بالأساليب الحديثة فى مجال التعليم يعد من الأمور الهامة فى إصلاح العملية التعليمية (على السلمى، ١٩٩٩، ٩٦).

والمدقق لأحوال الجامعات فى العالم النامى يجد أنها مقبلة على فترة من أصعب الفترات التاريخية، فهى فى مواجهة خطيرة بين العزلة عن الحركة العالمية والمشاركة فى عولمة هذه الحركة، وكلاهما من الخيارات الصعبة التى لا تعد فى صالح الجامعات فى العالم النامى، وعليه تصبح حركة الجامعات. حركة المأزق التى تتطلب المواجهة بشكل حاسم، وطريق المواجهة واضح، تحدده رؤية فحواها أنه لن تتقدم تلك الجامعات بدون تطوير وتوطين تكنولوجى عماده البحث العلمى الذى يعتمد على القدرات الذاتية فى أستيعاب تكنولوجيا العصر وتأصيلها وتوطينها وتطويرها، وعلى الرغم من كثرة المشاكل التى تواجه البحث العلمى والتطور التكنولوجى فى الجامعات، إلا أن الأنماط الإدارية واللوائح الجامعية والأساليب الإدارية السائدة قد تضيف إلى هذه المشاكل أبعاداً نفسية واجتماعية وثقافية، تؤثر بشكل ملحوظ على الأداء داخل الجامعة (على على حبيش، ١٩٩٧، ٣٣).

وإذا كان التغيير والتجديد المستمر من أهم معالم العصر الذى نعيش فيه، فإن الأساليب الحديثة المستخدمة فى التعليم أيضا فى تغيير وتجديد مستمر، وسوف يركز البحث الحالى على استخدام أسلوب الجودة الشاملة كأهم الأساليب الحديثة وذلك لتفعيل دور الجامعة فى تعزيز الانتماء لدى الطلاب.

ويمثل التقدم العلمى والتطور التكنولوجى المتسارع والبالغ التعقيد بصورته الراهنة والمميزة لهذه المرحلة التى يمر بها العالم الآن حيث يشهد تغيرات جذرية فى شتى جوانبه، ويرجع ذلك إلى وجود أسواق عالمية مفتوحة يتنافس فيها الجميع وأسواق داخلية تقل فيها الحماية، كما أدت إلى التقارب المستمر للعالم نتيجة لثورة المعلومات والاتجاه إلى العالمية وقيام تكتلات اقتصادية كبيرة ومختلفة.

وقد أدى هذا إلى أن تكون السمة الرئيسية لهذه المرحلة هى المنافسة والبقاء للأفضل والأقوى ويكون محكها المعيارى هو القدرة التنافسية المستمرة وأهم عناصرها هى الجودة، وتمشياً مع إدراك أهمية هذه المتغيرات وضرورة مواكبة متطلبات المرحلة القادمة كان من الضرورى توجه الاهتمام نحو الجودة الشاملة (ستيفن كوهين، رونالد برلند، ١٩٩٧، ٣٣).

ومن هنا أصبح لأسلوب إدارة الجودة الشاملة أهمية متزايدة فى الآونة الأخيرة على المستوى العالمى والمحلى نظراً لتلك التغيرات التكنولوجية والاقتصادية التى انعكست فى تكوين التكتلات الاقتصادية العالمية والشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات وإنشاء منظمة التجارة العالمية، ومع بداية الالتزام الكامل باتفاقية الجات التى تثير كثيراً من التحديات الاقتصادية العالمية، والمحلية التى أصبحت الدول النامية مطالبة بأن تقوم بإعداد اقتصادياتها للتكييف مع تلك المتغيرات وتطوير المنتجات والخدمات لتصبح قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية والمحلية (سامى السيد فتحى، ١٩٩٨، ١٦).

الأمر الذى فرض على الدول ضرورة تطبيق الأساليب الحديثة التى تساعد على الإنتاج وتقدم الخدمات بأعلى جودة، وقد تنبهت معظم دول العالم إلى أهمية استخدام أسلوب الجودة الشاملة فى معظم مؤسسات الحياة، بما يمكنها من المنافسة فى الأسواق العالمية، ومؤسسات التعليم بصفة خاصة لما لها من ارتباط وتأثير مباشر فى سوق العمل، ولما لهذا الأسلوب من فوائد كثيرة مثل التركيز على احتياجات ورغبات كل أعضاء المؤسسة التعليمية والسماح للطلاب بالمشاركة الفعالة فى البرامج والأنشطة، والعمل على زيادة الترابط والتكامل الوظيفى للأقسام مما يوفر بيئة تعليمية ناجحة (محمد عبد الله محمد، ٢٠٠٢، ٨٧).

ولقد طبقت الدول المتقدمة أسلوب الجودة الشاملة نظراً لأهمية ذلك الأسلوب فى التغلب على المشاكل التى تواجه تلك الدول وخاصة فى مجال التعليم، ومن أهم تلك المشاكل،. افتقاد العديد من المتخصصين فى التعليم للإعداد الجيد، والخبرة اللازمة للدخول إلى سوق العمل ومواجهة التحديات العالمية والقدرة على المنافسة (Arcaro, Jerome, 1995, 230).

وقد أشار العديد من الكتاب وخبراء التربية والإدارة الجامعية إلى أن المنافسة بين الجامعات مستمرة، وسوف تزداد خلال السنوات القادمة وذلك نظراً لوجود العديد من التحديات التى تواجه الجامعات، ومنها غياب التنافسية فى الأسواق العالمية لخريجى الجامعات (فريد النجار، ٢٠٠٠، ٧٢).

١- مفهوم أسلوب الجودة الشاملة :

لقد ظهرت التكنولوجيا الحديثة والجودة الشاملة لتقوم بدوراً أساسياً فى نجاح المؤسسات التعليمية، ولكى تدار العلميات داخلها بنجاح، ويعد مفهوم أسلوب الجودة الشاملة من أحدث المفاهيم التى برزت إلى حيز التطبيق فى القطاع التربوى ويرتكز هذا المفهوم على فلسفة إجرائية مؤداها أن الجودة هى عملية تحسن يتصف بالاستمرارية فى مراحل العمل كافة وعلى نحو متواصل (Bonstingl, J.John, 1992, 97).

مفهوم الجودة فى اللغة:

الجيد فى اللغة نقيض الردئ – جاد الشئ جودة وجودة أى صار جيداً، ويقال : أجاد فلان فى عمله وأجود وجاد عمله، وفى الحديـث : تجودتها لك أى تخيرت الأجود

منها قال أبو سعيد : سمعت أعرابياً يقول : كنت أجلس إلى قوم يتجادون فقلت له ما يتجادون، فقال ينظرون أيهم أجود حجة (ابن منظور، ١٩٨٨، ١٣٥)٠

ولقد تعددت التعريفات التى قدمها الكتاب والمهتمون بموضوع الجودة، وتعرف الجودة الشاملة فى التربية بأنها "استراتيجية ترتكز على مجموعة من القيم، وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التى نتمكن فى إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية فى مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعى لتحقيق التحسن المستمر للمنظمة" (Rhodes, L., 1992, 10)٠

وتعرف الجود الشاملة بأنها "أسلوب للإدارة الحديثة يلتزم بتقديم خدمة لكل العملاء من خلال إيجاد بيئه يتم فيها تحسين وتطوير مستمر لمهارات الأفراد ولنظم العمل وصبغ كل جانب من جوانب النشأة ونشاطاتها بصبغة التفوق، إضافة إلى الالتزام بمبادئ نظام الجودة الشاملة، التى تتمثل فى إرضاء العميل ودعم العمل الجماعى" (خالد بن سعد، ١٩٩٧، ٧٧)٠

وتعرف الجودة على أنها "منهج عمل لتطوير شامل ومستمر يقوم على جهد جماعى بروح الفريق يشمل كافة مجالات النشاط على مستوى الجامعة أو الكلية أو الإدارة" (أحمد سيد مصطفى، ١٩٩٧، ٣٦٧)٠

وبذلك فإن إدارة الجودة الشاملة تعنى جميع الأنشطة التى يبذلها مجموعة من الأفراد المسئولين عن تيسير شئون العمل، والتى تشمل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم، وتكون إدارة الجودة الشاملة هى عملية التحسين المستمر فى كل نشاط من الأنشطة المنظمة، وذلك من خلال الإدارة (سلامه عبد العظيم حسين، ٢٠٠٢، ٧٦٥)٠

وتعرف إدارة الجودة الشاملة بأنها "شكل تعاونى لأداء الأعمال يعتمد على القدرات المشتركة لكل من الإدارة والعاملين، بهدف تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية بصفة مستمرة من خلال فرق العمل" (عبد الفتاح محمود، ٢٠٠١، ٨).

ويرى جونسون إنها "القدرة على تحقيق طلبات الجماهير بالشكل الذى يتفق مع توقعاتهم ويحقق رضاهم التام عن الخدمات التى تقدمها المؤسسة" (Elednorl, Johnso, 1992, 2).

وهناك من عرفها بأنها "عبارة عن مجموعة من الفلسفات والتى من خلالها يستطيع النظام أن يدير الأعمال وينجزها بكفاءة، لتحقيق رضاء العميل، بالتخطيط الجيد والتنسيق بين جوانب ومراحل العمل" (Terry Evans & Darye, 1996, 136).

وتعرف أيضاً بأنها "إيجاد ثقافة متميزة فى الأداء حيث يعمل ويكافح العاملين بشكل مستمر لتحقيق رغبات وحاجات العميل، والقيام بالعمل الصحيح بشكل صحيح فى جميع مراحل العمل، مع تحقيق الجودة بشكل أفضل وبفاعلية فى أقل وقت ممكن" (Arcaro, Jerome, 1995, 91).

وتأسيساً على ما سبق يمكن تعريف أسلوب الجودة الشاملة بأنه أسلوب يقوم على مجموعة من المبادئ التى تعتبر أساس التحسين المستمر، باستخدام مجموعة من الأساليب، بهدف تحقيق التميز المستمر وجودة أداء المنظومة فى كافة مراحل ومناحى الأداء، ويشكل مسئولية تضامنية للإدارة العليا والإدارات وفرق العمل والأفراد سعيا لإشباع حاجات ورغبات الطالب والتأثر في قيمة وعاداته.

وتحقيق الجودة فى داخل الجامعة لا يتم إلا من خلال معرفتنا بحاجات ورغبات وقيم وسلوكيات الطلاب على نحو فعال للمساعدة فى تعزيزها وتعديل السالب منها، من أجل الاستفادة من هؤلاء الطلاب فى تقدم الدولة.

٢- أهداف أسلوب الجودة الشاملة وخصائصه:

أ- أهداف أسلوب الجودة الشاملة:

الهدف الاساسى من تطبيق أسلوب الجودة الشاملة فى الجامعة هو تطوير جودة المخرجات (الطلاب) – والخدمات التعليمية مع الوضع فى الاعتبار إشباع حاجات ورغبات الطلاب والتأثير فى قيمهم وتقاليدهم ومحاولة التعديل فيها من أجل الوصول إلى أفضلها.

وقد تم تحديد مجموعة من الأهداف اللازمة للجودة الشاملة والتى تضمن نجاح المؤسسات التعليمية فى تحسين مستوى الخريجين بها وتتضمن ما يلى (سلامه عبد العظيم، ٢٠٠٥، ٦٦- ٦٧).

- أن تكون الجامعة هى الأفضل دائما مع وجود أقل قدر ممكن من التقلبات فى جودة المخرجات أو الخدمة التعليمية.
- التحسين المستمر فى الجامعة من خلال تحسين الجودة وتخفيض معدل الفاقد والتأليف فى العمليات الممثلة فى (التعليم- الإدارة- التدريس- المنهج...الخ).
- تحسين رضا الطلاب وذلك من خلال أكسابهم المهارات والمعارف والأفكار التى تشبع حاجتهم وتعدل قيمهم وسلوكياتهم.

- زيادة ثقة الطلاب من خلال شعورهم بأهمية الدور الذى سيقومون به من خلال تلقى العلم بالجامعة.
- تكامل كل العناصر التى تؤثر فى جودة المفردات التعليمية.
- وضوح أهداف جودة النظام داخل الجامعة لكافة الأفراد من طلاب وأساتذة وإداريين، وأن يكونوا على وعى تام لتطبيق سياسة الجودة والالتزام بها.

وبذلك فإن أهداف أسلوب الجودة الشاملة تتضمن كافة عناصر العمل داخل الجامعة، وهذه الأهداف تكون فى تداخل فيما بينها بحيث لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى حيث نجد أن التحسين المستمر فى خطوات العمل داخل الجامعة يؤدى إلى أن يكون اتصال فعال ودائم بين عناصر مجموعة العمل حتى تستطيع الجامعة تحقيق رضا الطالب عن الخدمات المقدمة داخلها، وذلك من أجل تعزيز قيم الانتماء لدى الطالب من خلال توضيح أهداف العمل داخل الجامعة لجميع الأفراد العاملين بها، وذلك حتى يستطيع تطبيق جميع مبادئ أسلوب الجودة الشاملة فى العمل داخل الجامعة.

ب- خصائص أسلوب الجودة الشاملة :

الجودة الشاملة تعنى أن العمليات تتم دون أى خطأ أو نقص من أول محاولة مع إشباع رضا الجماهير من الخدمة التى تقدمها المؤسسة ويحتوى هذا المفهوم على عدة خصائص أهمها ما يلى (Alma Craft, 1992, 14) :

- استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة أفضل استخدام.
- القيام بالعمل داخل الإدارة على أفضل وجه ممكن من أول مرة.

- تقديم الخدمة للطلاب بأفضل صورة تعمل على إشباع حاجاتهم وبأقل تكلفة تناسب إمكانات الطلاب.
- وضع معايير لقياس الأداء من جانب العاملين فى المؤسسة.
- العمل على رفع الروح المعنوية للعاملين وقياس الرضا الوظيفى لديهم عن العمل.

وينطلق أسلوب الجودة الشاملة من مجموعة من الأفكار (توفيق محمد، ١٩٩٥، ٥٤):

- التميز القائم بين مؤسسات تعتمد حركتها بشكل أساسى على إشباع رغبات وحاجات العملاء الذين يتعاملون مع المؤسسة من أجل تحقيق الانتماء لدى هؤلاء الافراد.
- أن يكون محور اهتمام المؤسسة هو تحقيق نوع من التحسين والتطوير الدائم كنتيجة للتركيز على الجودة.
- يعنى أسلوب الجودة الشاملة التطوير والتحسين وأن يتم الأداء بشكل أفضل فى كافة أنحاء العمليات التى تقوم بها المؤسسة.
- تغيير نظرة العاملين إلى أن تحقيق نجاحاتهم الفردية لا يتعارض مع نجاح المؤسسة بل نجاح الفرد والمؤسسة يعتمد على التعاون بينهم.
- أن يكون اتخاذ القرارات معتمداً على البيانات الحقيقية والصحيحة المتوافرة لدى إدارة المؤسسة التى تقوم باتخاذ القرار.
- وجود قيادة فعالة تمثل المثل الصادق لأحداث التغيير فى المؤسسات.

وبذلك يمثل أسلوب الجودة الشاملة فكاراً وانطلاقاً وموقفاً جديداً نحو الجودة حيث تحقق ما يلى (أديدجى باديرو، ١٩٩٧، ٧٣) :

- إنتاجية عالية.
- تنسيق تعاونى للجهود بصورة أفضل.
- زيـــادة الإنتاجيـــة والأربـــاح.
- التحسين المستمر لجودة المنتـــج.
- علاقات عمل وتوظيف أفضل.
- توحيد واستمرارية لأهداف الجودة.
- تحسين التعاون والعمل بالمؤسسة.

ولأسلوب الجودة الشاملة أهمية كبيرة وذلك لمواجهة المتغيرات المستمرة والمتسارعة والشاملة لكل مجالات الحياة والالتجاء الضرورى لابتكار أساليب وتقنيات لمواجهة آثار المتغيرات، مع ثبوت عدم كفاءة أو فعالية الأساليب الجزئية وأهمية وجود حل شامل متكامل، وتطبيق الجودة الشاملة له فوائد عديدة منها التحسين المستمر والقدرة على المنافسة من خلال العمل الصحيح بطريقة صحيحة، مما يؤدى إلى خفض التكلفة وزيادة الكفاءة والفعالية، وتحقيق رضاء الطالب بالتركيز على إحتياجاته ورغباته فأسلوب الجودة الشاملة هو طريق لتطوير وتحسين الخدمات التى تقدمها المؤسسة بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة لدى المؤسسة.

وتؤكد هذه الفوائد على مدى أهمية أسلوب الجودة الشاملة فى تحسين الإنتاجية، وإذا أخذت الجامعة أسلوب الجودة الشاملة فى إنجاز مهامها فإن ذلك يؤدى إلى ما يلى (عادل الشبراوى، ١٩٩٥، ٧).

- التطوير والتحسين للإنتاجية.
- تقليل الأخطاء فى إنجاز الأعمال مـــن أول مـــرة.

- وجود مناخ علمى أفضل يساعد علـــى زيادة الإنتاجية.
- تشجيع وتنمية مهارات العاملين والطلاب وذلك بالتدريب المستمر.
- التركيز على تطوير العمليات داخل العمل أكثر من تحديد المسئوليات والأدوار لكل فرد.
- العمل المستمر من أجل تحقيق إنتاجية أكبر وتقليل الفقد والهدر فى المنتج.

وبذلك يعمل أسلوب الجودة الشاملة على تحقيق ما يلى: (فتحى درويش محمد، ١٩٩٩، ٦٤٢):

- تحقيق النتائج المتوقعة بأقل تكلفة وأقل جهد وفى أقصر وقت ممكن و بأعلى جودة.
- من أهم أسس الجودة الشاملة تحقيق حاجات ورغبـــــات الطالب.
- تركز الجودة الشاملة على تجنب الأخطاء والانحرافات بدلاً من معالجتها.
- تعنى الجودة الشاملة جودة المدخـــلات والعمليـــات والمخرجـــات.
- العامل فى ظل الجودة الشاملة ليس مجرد متخصص فى مجال واحد فقط، بل هو ملم بالأعمال الأخرى، وتؤمن الجودة الشاملة بعدم الفصل بين الأقسام والتخصصات المختلفة.
- تهدف الجودة الشاملة إلى التحسين المستمر وليس التوقف عند حد معين.
- أن تتمشى برامج الجودة الشاملة مع الأهداف التنظيمية وخطط الإنتاج التى وضعتها الجامعة فى ضوء قدرتها وإمكاناتها.

وبذلك يعتبر أسلوب الجودة الشاملة من أهم الأساليب الحديثة ، ولإدارة الجودة الشاملة العديد من المواصفات منها (منير عبد الله، ١٩٩٨، ١٣٧) :

- أن يكون إرضاء العميل هو الهدف الأول والأساسى للجودة.
- تقوم الجودة الشاملة على إشراك جميع العاملين فى العمل، وأن يكون لكل فرد دور إيجابى فى العمل.
- يعتمد أسلوب الجودة الشاملة على فرق العمل كأساس لتحقيق المشاركة.
- يركز أسلوب الجودة الشاملة على التدريب المستمر للعاملين.
- تتصف الجودة الشاملة بالتطور المستمر والتحسين.
- يركز أسلوب الجودة الشاملة على منع الأخطاء وليس علاجها.

ومن خلال عرض وجهات النظر السابقة حول أسلوب الجودة الشاملة وأهم خصائصه نجد أن هناك مجموعة من الخصائص والصفات التى تميز استخدام أسلوب الجودة الشاملة فى الجامعة المصرية لتعزيز الانتماء لدى الطلاب ومن تلك الخصائص ما يلى:

- أن تقوم الجامعة بالاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة لديها.
- أن تعمل الجامعة على التدريب المستمر للأفراد العاملين بها.
- تسعى الجامعة لتقديم الخدمات للطلاب بأفضل صورة فى ضوء الإمكانيات المتاحة.
- تقوم الجامعة بالتقويم المستمر لجميع خطوات العمل داخلها.
- تسعى الجامعة على رفع الروح المعنوية للعاملين بها وقياس الأداء خلال مراحل العمل.
- يهدف العمل داخل الجامعة من خلال أسلوب الجودة الشاملة إلى منع وقوع الأخطاء.

- تقوم الجامعة بالسعى للمنافسة مع الجامعات الأخرى فى تحقيق الجودة داخل العمل.

وحتى تتهيأ الجامعة فى مصر لتحمل أعباء تحديات المستقبل لابد ليا أن تسعى إلى تحقيق الجودة الشاملة فى جميع مكونات العملية التعليمية بها، وجميع مراحلها، بحيث تؤلف مكوناتها منظومة شاملة للجودة، وهناك مجموعة من الأسباب وراء تصاعد أهمية إدارة الجودة الشاملة منها :

- التغـــيرات المستمـــرة والسريعـــة لكافة مجــــالات الحياة.
- التوجه والبحث عن أساليب جديدة لمواجهة هذه المتغيرات السريعة.
- ضعف جــــدوى الأساليب التقليديـــة فـــى مسايرة تلك التغيرات.
- وجود نواحى قصور فى كفاية الإدارة الجامعية من ناحية الأساليب والوسائل المستخدمة داخل الجامعة.

٣- مبادئ أسلوب الجودة الشاملة:

يكاد يكون هناك إجماع كبير على تحديد المبادئ الرئيسية لأسلوب الجودة الشاملة، ومنها على سبيل المثال، ضرورة التركيز على العميل واحتياجاته، والدور الذى تقوم به القيادة، وكذلك عنصر توسيع مشاركة الموظف والتعاون بين الأفراد بدلاً من المنافسة وغيرها من المبادئ.

ويتفق (جلمور وهنت) مع (بليمكمور)(John Blakemore,1999,22) على أن المبادئ الأساسية لأسلوب الجودة الشاملة تشمل ما يلى :

- إن الجودة العالية لا تكلف الكثير، بل على العكس: توفر الكثير على المدى الطويل.
- أن يكون هدف الجودة تلبية رغبات واحتياجات الطلاب.
- أن يعمل الموظفون ضمن نظام محدد ومعروف.
- التركيز على البرامج التدريبية للطلاب أثناء التعليم.
- أن يتم توجيه الجهود من خلال خطة مدروسة بحيث لا تكون السلوكيات ناتجة عن ردود أفعال، بل يجب أن تكون ناتجة عن تطبيق أسلوب علمى مدروس.
- التركيز علـــــــى مفهوم التحسين المستمر للخفاظ على الجــــودة.

وهناك مجموعة من المبادئ لأسلوب الجودة الشاملة يمكن تطبيقها على الجامعة وهى (توفيق محمد، ١٩٩٥، ٥٤):

- التركيز على الطالب باعتباره المستفيد الوحيد من الجامعة.
- التركيز على العمليات مثلما يتم التركيز على النتائج.
- الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها والعمل على تفادي وقوع تلك الأخطاء.
- شحن وتعبئة خبرات القـــــوى العاملــــــــــــة.
- التطبيق الفعال للمشاركة والتعاون فى صنع القرارات من خلال فرق العمل.
- التحسين والتطوير المستمر لكل الوظائف داخل الجامعة.

وقد أوضح (جلمور وهنت) أن الجودة الشاملة تتكون، على الأقل من مبدأين أساسيين هما (Peter ,Gilmour & Robert, 1995,57).

وجود استراتيجية عمل معدة على أساس بيانات ومعلومات متعلقة بالطلاب هدفها التعرف على نقاط الضعف ونقاط القوى لديهم.

- وجود سياسة لتحسين وتطوير العمل بهدف تحقيق معدلات أسرع للتحسين فى أداء جوانب العمل والخدمات كافة تفوق المعدلات التى يحققها المنافسون الآخرون.

وتأسيساً على ما سبق من آراء واقتراحات العلماء والكتاب عن المبادئ الأساسية لأسلوب الجودة الشاملة، يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

أ- التركيز على الطلاب :

حيث يعتبر الطلاب هم أساس ومحور النظام التعليمى، ولذلك يجب تحقيق توقعاته عن الخدمات المقدمة له من قبل الجامعة، بحيث أن تصمم وتقدم تلك الخدمات لتشبع حاجات ورغبات وتوقعات الطلاب عن الجامعة، ويهدف التركيز على الطالب اكتشاف ما الذى يريد ويحتاجه، حيث إن إرضاء الطالب وإشباع حاجاته يعد الركيزة الأساسية والقاعدة المتينة التى يجب أن تنطلق منها الجامعة فى المستقبل، إن أسلوب الجودة الشاملة يوسع مفهوم ودائرة الطالب لتشمل الموظفين العاملين داخلها ويعدهم عنصراً مهماً وحيوياً من عناصر مجموعة العملاء، وتعتبر التنمية الشاملة المتكاملة للطالب المهمة الأساسية للجامعة، والتى سوف يترتب عليها تحقيق كافة الأغراض التى تسعى إلى تحقيقها، مثل الاستمرارية والنمو، وتحقيق رغبات وحاجات الطلاب (جوزيف جابلونسكى، ١٩٩٦، ٢٩).

ب- التحسين المستمر:

تؤكد فلسفة الجودة الشاملة على أهمية التحسين المستمر للجامعة التى ترغب فى عملية التطوير، ويرتكز ذلك المبدأ على أساس فرضية مفادها أن العمل هو ثمرة سلسلة من الخطوات والنشاطات المترابطة التى تؤدى فى النهاية إلى نتيجة مرضية، وينطبق ذلك على الجامعة فى الرغبة الدائمة لديها فى تحقيق تحسين مستمر تدريجى وجوهرى فى كل العمليات والخدمات التى تقدمها إلى الطلاب للعمل على إشباع رغبات الطلاب٠

ويساعد استعمال عملية تحسين الجودة على تركيز الانتباه على الطالب ومتطلباته، لأنها تحدد الإجراءات الأولية من أجل تحقيق تلك المتطلبات، ولذلك فإن التحسين المستمر يعنى الرغبة المستمرة لتحسين جودة الخدمات التى تقدم للطالب، ويعتبر هذا عنصراً أساسياً للتحسين المستمر فى المدى الطويل (على السلمي، ١٩٩٩، ٣٣)٠

جـ- التعاون الجماعى:

يركز أسلوب الجودة الشاملة على أهمية التعاون بين مختلف المستويات فى الجامعة، بدلاً من المنافسة بينهم، حيث إنه من خلال هذا التعاون تستطيع الأقسام معرفة احتياجات بعضهم البعض من الموارد المختلفة مما يساعد عملية التحسين المستمر، ويجب على الإدارة أن تدرك أهمية تحفيز العاملين عن طريق الثناء، وتشعرهم بأهمية جهودهم فى خطوات العمل (صلاح محمد، ٢٠٠١، ١٤٦)٠

د- الوقاية بدلاً من التفتيش:

ينطلق أسلوب الجودة الشاملة من مبدأ أن الجودة عبارة عن ثمرة العملية الوقائية وليست العملية التفتيشية، لأن ذلك يؤدى إلى تقليل التكلفة وزيادة الإنتاجية ومراقبة

خطوات العمل، ويحث أسلوب الجودة الشاملة على فكرة الوقاية لدى العاملين أثناء ممارستهم لأعمالهم اليومية، ويتطلب ذلك المبدأ استخدام معايير للقياس، بحيث يمكن قياس جودة المنتجات أو الخدمة أثناء العملية بدلاً من الاقتصار على استخدام المعايير بعد وقوع الأخطاء (فريد زين الدين، ١٩٩٧، ١٠).

هـ- التركيز على العمليات والنتائج معاً :

ويتمثل المغزى دائماً فى أن الأفراد عند الضرورة يلجأون إلى المكان الذى يستطيعون فيه إنجاز أعمالهم، وغالباً لا تعتبر التكلفة قضية كبيرة، فالأهم هو الإنجاز فى الوقت المحدد بالجودة المطلوبة، والهدف منها الاهتمام بدراسة وإدارة تحسين كافة العمليات التى تتم داخل الجامعة، ويرجع ذلك إلى التأثير المباشر للعمليات على جودة المدخل، وأن تشمل جميع نواحى العمل والعمليات التى تتم داخل الجامعة، والإيمان الكامل بأن تحسين المنتج يأتى عن طريق تحسين العمليات التى تتم داخل العمل بكافة مكوناته وإيجاد الحلول التى تعترض سبل التحسين المستمر لتلك العمليات (خالد بن سعد، ١٩٩٧، ٩٦).

و- اتخاذ القرارات المرتكزة على الحقائق:

يعترف أسلوب الجودة الشاملة بجميع الأفراد المشاركين فى العملية التعليمية من طالب وأستاذ وإداريين، وهذا يتطلب فهم كل فرد إلى دوره والدور الذى يقوم به كل من حوله من الأفراد، ومعرفة أسباب المشكلات وجمع البيانات حولها، لاتخاذ القرار لتحسين تلك العملية، وهذا ما يميز الجامعات التى تستخدم أسلوب الجودة الشاملة بأن قراراتها

مبنية على حقائق وبيانات صحيحة، وليس مجرد جهود فردية أو توقعات مبنية على تلك الآراء (جانيس أركارو، ٢٠٠١، ٣٠)٠

ز- التغذية العكسية:

هذا المبدأ الأساسى والأخير من مبادئ أسلوب الجودة الشاملة يسمح للمبادئ السابقة أن تحقق النتائج المطلوبة منها، وفى هذا المجال تلعب الاتصالات الدور الرئيسى لأى منتج، ومن ثم فإن النجاح فى الحصول على التغذية العكسية يعتبر من العوامل الأساسية التى تسهم فى تمهيد وزيادة فرص النجاح والإبداع، وتلعب الحوافز سواء المادية أو المعنوية إلى الأفراد دوراً كبيراً فى الحصول على المعلومات والبيانات الحقيقية وزيادة الإنتاجية (فتحى درويش محمد، ١٩٩٩، ٦٢٧)٠

وهكذا نجد من خلال العرض السابق أن مبادئ أسلوب الجودة الشاملة متكاملة فيما بينها ولا نستطيع تطبيق إحداها دون الآخر أو نعطى اهتمام عنصر دون الآخر، وهذه المبادئ ليست صعبة التطبيق فى الجامعة ولكنها تحتاج إلى تضافر الجهود بعضها البعض٠

٤- متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة :

يعد مفهوم الجودة الشاملة للمؤسسات التعليمية مصطلح يعبر عن كفاءة المؤسسة التعليمية فى تحقيق أهدافها، وفى إطار هذا المعنى، يمكن الإشارة إلى بعض متطلبات تطبيق مفهوم الجودة الشاملة فى الجامعة، ولا يوجد اتفاق بين الكتاب على العناصر التى تمثل متطلبات تطبيق الجودة الشاملة، وهذه الاختلافات إن كان فى عدد هذه العناصر فإنها ليست فى المحتوى الكلى للعناصر، ومتطلبات تطبيق الجودة الشاملة هى:

أ- دعم وتأييد الإدارة العليا لبرنامج الجودة الشاملة:

من أهم العوامل التى تضمن التطبيق الناجح لأسلوب الجودة الشاملة هو دعم وتأييد الإدارة العليا لها، والذى ينبع من اقتناعها وإيمانها بضرورة التطوير والتحسين المستمر، حيث اتخاذ قرار بتطبيق أسلوب الجودة الشاملة فى الجامعة قراراً يتم اتخاذه من جانب الإدارة العليا بالجامعة، لذلك يتوقع أن يتم اتخاذ هذا القرار ومتطلبات نجاحه دون أن ينبع عن قناعة ودعم ومؤازرة كاملة منها، فهى تملك اتخاذ القرار، وتملك القدرة على تطوير ونشر الجامعة لرسالتها وأهدافها، ولذلك فإن الدعم والتأييد المطلوب من الإدارة العليا يتمثل فى الإعلان عن تطبيق أسلوب الجودة الشاملة أمام جميع المستويات الإدارية والعاملين والالتزام بالخطط والبرامج على كافة المستويات، وتخصيص الإمكانيات اللازمة للتطبيق، وتحديد السلطات والمسئوليات وإيجاد التنسيق بين وحدات الجامعة (عبد الودود مكروم، ١٩٩٦، ١٣٧).

ب- تهيئة مناخ العمل وثقافة الجامعة:

يقصد بذلك تهيئة وإعداد العاملين بالجامعة على مختلف مستوياتهم، نفسياً لفهم وقبول والاقتناع بمفاهيم وممارسات أسلوب الجودة الشاملة، ويسهم ذلك فى تعاونهم والتزامهم وتقليل فرص المقاومة للتغيير، فمسئولية الإدارة العليا تكمن فى نشر الوعى، وتثقيف العاملين بالجودة، لأن النجاح لأسلوب الجودة الشاملة مرهون بتلك التهيئة والأسلوب الذى يتم وفقاً له ممارسة السلطة وأسلوب مكافأة العاملين، وكيفية مراقبة أدائهم، وإلى أى مدى تسير الجامعة وفقاً للخطط الموضوعة، ومدى التزام واقتناع العاملين بذلك الأسلوب (أحمد الخطيب، ١٩٩٧، ١٩).

جـ- التعليم والتدريب المستمر:

نقل المفاهيم والمبادئ الأساسية بأسلوب الجودة الشاملة، وإدارتها، وأساليبها يتطلب أن يتم تأهيل كافة العاملين وذلك من خلال وضع خطة للتدريب والتعليم على كافة المستويات داخل الجامعة، لأن ذلك يضمن أن تكون مهارات العاملين واتجاهاتهم منسجمة ومسايرة وملائمة لفلسفة التحسين المستمر، ويضمن كذلك أن يحصل كافة العاملين على المعارف اللازمة والكيفية التى تمكنهم من استخدامها للتوافق مع ذلك الأسلوب الجديد، ولقد أكد العديد من العلماء على أهمية التدريب باعتباره عنصراً من عناصر نجاح أسلوب الجودة الشاملة، بشرط أن يكون ذلك التدريب مخططاً ومنتظماً ومستمراً (عبد الودود مكروم، ١٩٩٦، ١٣٨)

د- قياس الأداء للإنتاجية والجودة :

يعد ذلك من المطالب الأساسية لتطبيق الجودة الشاملة، حيث وجود نظام قادر على القياس الدقيق المبنى على الأساليب الإحصائية الملائمة لتحديد الاختلافات السلبية فى أداء وتنفيذ العمليات والأنشطة، والعمل على القضاء على هذه الاختلافات، فلابد من تدريب العاملين فى المؤسسة على استخدام التحليلات الإحصائية التى تساعدهم على جدولة أدائهم لفترات طويلة، وتحديد المدى الزمنى والمتوسط الحسابى الذى يحتاج إليه العامل لكل عملية، وبهذا الأسلوب تستطيع الإدارة السيطرة على الأداء الكلى للمنظمة والأداء الجزئى للعاملين؛ ومن ثم التحسين المستمر للعمليات والجودة .

هـ- الإدارة الفعالة للموارد البشرية:

أن العنصر البشرى الفعال هو خير ضمان حقيقى لاستمرار نجاح تطبيق أسلوب الجودة الشاملة، مما يتطلب أن يكون كل عناية واهتمام من جانب الإدارة الفعالة له فى كافة النواحى الخاصة به، ابتداء من وضع نظام الاختيار والتعيين، وشغل الوظائف وتقييم الأداء، وبرامج التدريب، وبناء فرق العمل، والمشاركة والتعاون فى إظهار المشاكل وتقديم الحلول لتحقيق التحسين المستمر (فريد زين الدين، ١٩٩٧، ٤٥).

مما تقدم نجد أن هناك مجموعة من المتطلبات التى يجب على الجامعة المصرية توفيرها لاستخدام لأسلوب الجودة الشاملة فى خطوات العمل داخلها، ومن أهم تلك المتطلبات ودعم الإدارة العليا لاستخدام ذلك الأسلوب داخل العمل للجامعة، وتهيئة المناخ العام لتطبيقه، من حيث توفير الإمكانيات والأدوات التى تساعد على التطبيق وذلك عن طريق غرسه فى الثقافة السائدة داخل العمل والقيام بتدريب الأفراد على استخدام مبادئ أسلوب الجودة الشاملة وقياس مدى تأثيره فى الأداء والإنتاجية داخل الجامعة.

٥- مداخل أسلوب الجودة الشاملة فى التعليم الجامعى:

تتعد مداخل أسلوب الجودة الشاملة في مجال التعليم الجامعى وهى ما يلى:

أ- الجودة باعتبارها مرادفا للامتياز:

يعتبر هذا المدخل المفهوم التقليد السائد فى التعليم الجامعى، على اعتبار أن الجامعة مؤسسة لها ما يميزها، وذات طبيعة خاصة، أو مستوىً على، وتحمل فكرة امتياز الجودة فى التعليم الجامعى على التركيز على مدخلات ومخرجات المصادر (Lee Harvey &Peter, 1996,4)

ب- الجودة للكمال أو الاتساق:

يركز هذا المدخل على العمليات، ويضع مواصفات تهدف إلى الكمال التام، ويرجع ذلك إلى شيئين هما: عدم وجود أخطاء، والحصول على أشياء صحيحة من أول مرة، وفى ضوء هذا المدخل يعتبر ناتج الجودة أو الخدمة هو المطابق للموصفات المحددة، فمنتج الجودة هو من تكوين مخرجاته خالية من العيوب (أنمار الكيلانى، ١٩٩٨، ٣٦٤).

جـ- الجودة كملاءمة للهدف:

يركز هذا المدخل على مدى مناسبة التعليم الجامعى للغرض المجتمعى المحيط به ويتطلب ذلك أمرين هما: (لينارد فريدمان ، ١٩٩٩، ٨٤).

- ملائمة الموصفات للعميل: بمعنى أن يكون ناتج العملية ملائما للموصفات المحددة، وهذا يتطلب قبل كل شئ أن تكون شروط العملاء محددة بدقة، وأن يكون الناتج مطابق لهذه الشروط.
- رضاء العميل وإشباع حاجاته: بمعنى أن تعكس المؤسسة احتياجات أو توقعات العملاء الخارجين، فرضا العميل يعتبر دلالة أو مؤشر على ملائمة الجودة للغرض، حيث إن هذا الرضا سوف يؤدى إلى تنفيذ المؤسسات لعملها بشكل مناسب.

ومن هنا يتضح أن التعليم الجامعى لابد وأن يحقق أهداف المجتمع، ويجب أن تعكس الجامعة احتياجات سوق العمل من حيث الخصائص والشروط التى ينبغى أن تتوافر فى الخريج عن طريق التعرف على الشروط والخصائص التى يتطلبها سوق العمل

وأصحاب الأعمال، وتعمل الجامعة على تحقيق هذه الشروط والموصفات فى خريجها عن طريق تعزيز الانتماء للوطن.

وطبقا لهذه المداخل، فالجودة هى نتاج لرقابة عملية تضمن إخضاع الجامعة لمستويات أداء محددة، وهذا يعنى وجود طرق مختلفة للتقويم الخارجى للجودة، ومعايير ترتفع باستمرار لضمان الارتقاء المستمر للجودة، وهذا يتطلب توافر أساليب إدارية حديثة تضمن التحسين المستمر لأداء الجامعة وقدرتها على استخدام الجودة الشاملة بنجاح، وهذا يتطلب أن يكون أسلوب الجودة الشاملة جزءاً من بنية الجامعة وفى ضوء ما تقدم يتضح ان الجودة فى الجامعة التى تسعى إليها تعنى بقيمة الإنتاج غير الربحية، والتى تشمل مواصفات معينة تخدم غرض المجتمع وتحقق أهدافه كما تحقق الرضا للمستفيدين من الخامات التعليمية.

٦- مراحل استخدام أسلوب الجودة الشاملة فى الجامعة:

يتطلب التطبيق لأسلوب الجودة الشاملة فى أى مؤسسة، أن نتعرف أولاً بالتدرج الوظيفى الموجود حالياً بالهيكل التنظيمى ثم تحويل هذا الهيكل إلى فريق عمل يمكنه تمكين أسلوب الجودة الشاملة من تحقيق النجاح فالهيكل التنظيمى المتدرج النموذجى يتكون من ثلاث مستويات وهى :

- رئيس الجامعة والعملاء والأساتذة ومعاونهم.
- الإدارة وهى عبارة عن الأفراد الذين يشرفون على قوة العمل.
- قوة العمل وتشمل الأفراد المشتركين فى إنجاز العمل اليومى لتأييد وظيفة مرحلة التعليم (جوزيف جابلونسكى، ١٩٩٦، ٦١).

وتمر عملية تطبيق أسلوب الجودة بخمس مراحل أساسية هى على النحو التالى:

أ- المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد للتطبيق:

وهى من أكثر المراحل أهمية فى عملية تطبيق أسلوب الجودة الشاملة حيث يقرر العاملين ما إذا كانوا سيستفيدون من التحسينات الشاملة والممكنة، وقد أطلق عليها المرحلة الصفرية لأنها تسبق عملية البناء التى يشارك فيها كبار الموظفين التنفيذيين بالتعاون مع محترفين فى عملية التنسيق، ويقوم كبار التنفيذيين بتوضيح رسالة الجامعة والرؤية المستقبلية لها، ووضع الأهداف المشتركة ورسم السياسة العامة التى تسير عليها الجامعة، وتنتهى هذه المرحلة بالالتزام بالموارد الضرورية اللازمة لتنفيذ خطة أسلوب الجودة الشاملة فى الجامعة (توفيق محمد، ١٩٩٥، ١٦٤).

ب- المرحلة الثانية: التخطيط :

تبدأ هذه المرحلة بوضع حجر الأساس لعملية التغيير داخل الجامعة، حيث يقوم الأفراد الذين يشكلون المجلس الاستشارى باستخدام البيانات التى تم جمعها خلال مرحلة الإعداد، وذلك لوضع الأساس للتغيير داخل الجامعة، من خلال صياغة رؤية الجامعة وأهدافها وسياساتها، وبمجرد الانتهاء من عملية التخطيط يقوم المجلس بإعداد خطة التطبيق، وتخصيص الموارد اللازمة، وتعتمد عملية التخطيط على نتائج المراحل التالية لتساعد على إرشاد تطبيقها وتقييمها (أحمد سيد مصطفى، ١٩٩٧، ٦٤).

جـ- المرحلة الثالثة: التقويم والتقدير :

وتشمل تلك المرحلة على أربع خطوات رئيسية فالخطوات السابقة تمثل مدخلات لتطبيق أسلوب الجودة الشاملة، إلى جانب تزويد كل من الإدارة والأفراد بالمعلومات

وخطة عمل الإدارة، ومن هنا يمكن أن تكون الاستفادة كبيرة من عملية التقويم، فطبقاً لفلسفة الجودة الشاملة فإن الهدف من أى عملية تقويم هو توفير التغذية العكسية للتطوير المستمر للعملية التعليمية داخل الإدارة ، على أن تقوم الإدارة التى تستخدم أسلوب الجودة الشاملة بتقويم الموظفين الإداريين على مدار العام، وتشمل هذه المرحلة تبادل المعلومات الضرورية لدعم مراحل الإعداد والتخطيط والتنفيذ، ومراحل التنوع الإنتاجى، وتشمل أعمال المسح الميدانى والتقويم والاستبيانات، والتقويم الذاتى الذى يوضح انطباعات الفرد والمجموعة فيما يتعلق بعناصر القوة فى الجامعة وعوامل الضعف (سونيا محمد البكرى، ٢٠٠٢، ٤٢).

د- المرحلة الرابعة: التطبيق :

وفى هذه المرحلة يتم اختيار الأفراد الذين سيعهد إليهم بعملية التنفيذ وتدريبهم على أحدث وسائل التدريب، ويتم ذلك بعناية فائقة من جميع المستويات الإدارية على أن يتوافر فيهم المصداقية والالتزام القوى بالتطوير، ولا يمكن أن يبدأ التدريب إلا بعد استكمال التخطيط، ويركز التدريب على تنمية المهارات لدعم تطبيق أسلوب الجودة الشاملة باستخدام أحدث الأجهزة التى تساعد فى ذلك التطبيق (جوزيف جابلونسكى، ١٩٩٦، ٦٥).

هـ- المرحلة الخامسة: تبادل ونشر الخبرات :

إن إنجاز المراحل السابقة، يزود الإدارة بأساس معرفى جوهرى، فالسياسة قد حددت، والاعتراضات على التغيير قد تم التغلب عليها، والنجاح يمكن أن يتحقق، ومع الخبرة الجديدة المكتسبة يجب دعوة الأطراف الأخرى فى الجامعة للمشاركة، وتشمل هذه

الأطراف الوحدات الفرعية أو الأقسام المختلفة داخل الجامعة، ويتم التوجيه بتبادل ونشر الخبرات وذلك لتحقيق الهدف الذى تسعى الجامعة إليه باستخدام أسلوب الجودة الشاملة، وتوضيح المزايا التى تعود على المشاركين جميعاً من ذلك الأسلوب، ولابد من التهيئة الثقافية للجامعة التى تستخدم أسلوب الجودة الشاملة لضمان التطبيق (خالد بن سعد، ١٩٩٧، ٨٦).

وتأسيساً على ما سبق يتضح أن مراحل إدارة الجودة الشاملة تمر بمجموعة من المراحل وهى:

- **المرحلة الأولى** : التمهيد لمبدأ التحسين المستمر والتطوير والأساليب المؤدية لتحقيق ذلك التطوير والتحسين المستمر.
- **المرحلة الثانية** : تغيير المناخ العام والتهيئة لقبول وتطبيق التغيير وتطبيقهما يحتاج إلى ثلاث خطوات رئيسية هى :

* **الخطوة الأولى** : التعليم : والمقصود بالتعليم فى الجودة الشاملة هو تكوين ثقافة لدى العاملين على الأسلوب، واكتساب المعارف من خلال التدريب والدراسة.
* **الخطوة الثانية** : المعايشة : وتعنى المحاولة الدائمة لتحويل ما نريد إلى الواقع، حتى يمكن أن تتولد الخبرة.
* **الخطوة الثالثة** : التقدم : ويتحقق التقدم من خلال زيادة المعرفة والحكمة والخبرة، مما يعنى سهولة ومساعدة القيادة فى تطبيق النموذج الجديد وإدارة التغيير.

-المرحلة الثالثة: التطبيق والمقصود بالتطبيق فى الجودة الشاملة هو اختيار الأفراد الذين سوف يتم تطبيق مبادئ الجودة الشاملة وتدريب هؤلاء الأفراد على أحدث وسائل التدريب بما يتفق ومتطلبات العصر.

- المرحلة الرابعة: المتابعة والتقويم لتطبيق مبادئ الجودة الشاملة داخل مراحل وخطوات العمل والوقوف على معوقات التطبيق والتغلب عليها للوصول بالعمل إلى أفضل درجة من درجات الجودة .

٧- معايير الجودة فى التعليم الجامعى:

فى عام ١٩٨٧ اتفقت دول المجموعة الأوربية لوضع عدة معايير لأداء نظم الجودة أطلقوا عليها International Standard of Organizational "ISO 9000" وأصبحت هذه المعايير الدولية للجودة لا تطبق على المنتجات الصناعية فحسب، بل على الخدمات ومنها التعليم، وأصبح الحصول على هذه المعايير ميزة تنافسية بين المؤسسات التعليمية.

وقد حدد المهتمون بالجودة مجموعة من المعايير والركائز التى يقوم عليها أسلوب الشاملة فى التعليم وهى (علاء إبراهيم ، ٢٠٠٣، ٢٢٥) :

- تبنى فلسفة وفكر يهدف إلى ضمان الجودة.
- الاهتمـــام بالفكـــر الابتكـــارى فى الجودة.
- التركيز الواضح على الطالب داخـــل الجامعة.
- التركيز على المشاركة بين الطلاب والأساتذة والجهاز الإدارى.
- تحـديـــد احتيــاجـــات الطـــلاب.

- استمراريـــــة التحسيــــن والتطويـــــر ٠
- تنمية ثقافة الجودة لدى العاملين فى الجامعة.
- اشتراك جميع العاملين فى اتخـــــاذ القرار ٠
- التدريب لكل أفرد الجامعة من أجــل الجودة٠

وهناك من حدد معايير الجودة الشاملة لكى تصل المؤسسة التعليمية إلى الجودة الشاملة فيما يلى (ممدوح عبد الرحيم، ١٩٩٩، ٥٨) (Richerd Freeman, 1994, 277) (أحمد سيد مصطفى، ١٩٩٧، ٣٦٩):

أ- جودة الطالب الجامعى:

ويقصد بذلك جودة تأهيله علمياً وصحياً لتلقى البرنامج التعليمى والانسجام معه، وذلك بغرض اكتمال متطلبات تأهيل الطالب فى مراحل ما قبل التعليم الجامعى والجامعى مع تعزيز الانتماء، وبشكل خاص فى اللغة العربية واللغات الأجنبية، لأنها هى النافذة الواسعة على العلم والتكنولوجيا المعاصرة فى ظل التطورات السريعة فى عالم المعرفة والتكنولوجيا الحديثة٠

ب- جودة البرامج التعليمية:

وذلك من حيث الشمول والعمق والتكامل وعدم الازدواج والتكرار، وحسن مخاطبة تلك البرامج للتحديات القومية فى مجالات التكنولوجيا المختلفة، وللتحديات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وأن تعمل تلك البرامج على تلبية احتياجات الطلاب، وإشباع رغباتهم من اجل تعزيز الانتماء للوطن، ويجب أن تكون تلك المقررات مترابطة وواضحة ومعلومة للطلاب، وأن يتم تنظيم المقررات عن طريق تشكيل فريق عمل من

أعضاء هيئة التدريس والخبراء، وأن تتصف تلك البرامج بالمرونة بحيث يمكن تطويعها بما يتناسب مع المتغيرات البيئية المتلاحقة والإمكانيات المتاحة التى تساعد فى عملية تعزيز الانتماء.

جـ- جودة عضو هيئة التدريس :

ويقصد بذلك تأهيله العلمى الذى يكون محصلة مراحل التعليم السابقة، واتساع وعمق قراءاته ودراساته فى مجال تخصصه وكذلك التخصصات الأخرى المتكاملة معه، ومدى تزوده بالخبرات العملية التى تتكامل مع مصادره الأكاديمية وتأهيله النظرى بما يشكل هيكلاً متكاملاً ومنسجماً يسهم فى إثراء العملية التعليمية.

د- جودة الإدارة الجامعية :

وتتركز مسئولية الإدارة هنا فى وضع سياسة الجودة، وفى التطبيق فهى المسئولة عن اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية حتى تكون سياسة الجودة مفهومة للجميع، ويقصد بجودة العملية الإدارية التى يمارسها كل مدير، وتتكون هذه العملية من عناصر وهى التخطيط والتنظيم والرقابة والتقويم، وكلما زادت الجودة الشاملة فى العملية الإدارية حسن استخدام الموارد المتاحة البشرية والمادية.

هـ- جودة التجهيزات والمكتبات :

حيث تؤثر قاعة التعليم بما تشكله من مؤثرات مادية وعضوية تأثيراً بالغاً على جودة العملية التعليمية وعلى مخرجاتها، حيث تؤثر تلك التجهيزات على عضو هيئة التدريس فى قدرته على استدعاء المعلومات وحسن ترتيبها منطقياً، وتؤثر على الطالب فى قدرته على الاستقبال، وكلما حسنت واكتملت جودة قاعة التعليم والمكتبات زادت

الفاعلية والقدرة على العطاء والتكيف لدى كل من عضو هيئة التدريس والطالب وإشباع رغبات وحاجات كلا منهم بما يعمل على تعزيز الانتماء للوطن.

٨- معوقات تطبيق أسلوب الجودة الشاملة :

يوجد العديد من المعوقات التى تعوق تطبيق أسلوب الجودة الشاملة فى التعليم الجامعى فى مصر، ومن أهم هذه المعوقات ما يلى (فتحى درويش محمد، ١٩٩٩، ٦٥٢) (أحمد إبراهيم أحمد، ٢٠٠٢، ٧٥):

- الهيكل التنظيمى للجامعات : يعانى الهيكل التنظيمى للجامعات فى مصر من بعض جوانب القصور والخلل التى تؤثر على فعالية العملية التعليمية والإدارية حيث يوجد اهتمام كبير بالشكل التنظيمى، بغض النظر عن مدى ملاءمته لظروف واحتياجات العمل الفعلية، وكذلك تداخل الوظائف المختلفة، كل هذا يؤدى إلى عدم قدرة الهيكل التنظيمى على الوفاء بمتطلبات تطبيق أسلوب الجودة الشاملة.
- انعدام التساوى فى الهدف والغرض: وكثيراً ما تقسم الأهداف إلى شهرية وربع سنوية وسنوية وغيرها دون العمل المستمر من أجل تحسين الجودة والوفاء باحتياجات الطالب ورغباته.
- التركيز على تقييم الأداء : وليس على القيادة الواعية التى تساعد الأفراد فى تحقيق الجودة الشاملة بأعلى المستويات، وبالتالى تتحول الإدارة إلى ادارة بالأرقام، وتأثير ذلك فى تحويل معدلات أداء العاملين إلى معدلات قصيرة الأجل.

- تعدد المستفيدين من التعليم الجامعى فى مصر: يترتب عليه صعوبة تحديد الأولويات بين الخدمات الواجب توافرها مع صعوبة تحديد معايير قياس مدى جودة الخدمات التى تقدمها.

- الخلط بين التدريب وتقييم الأداء : وهذا يعنى إهمال احتياجات العاملين التدريبية لفهم هذا الأسلوب بالإضافة إلى إهمال اعتباراته ومعاييره عند تقييم الأداء.

- عدم استقرار الإدارة وتغيرها الدائم : بمعنى تعاقب المديرين على الإدارة الواحدة لايتيح الفرص أمامهم لفهم وتطبيق اهتماماتهم التى تختلف عن اهتمامات المدير السابق أو اللاحق.

- ندرة توفر المعلومات والبيانات الكافية على نحو دقيق وسريع عن النظام التعلمى وإدارته: وذلك لعدم توفر أنظمة المعلومات الفعالة بل الاعتماد على الأساليب التقليدية فى جمع المعلومات والبيانات عن إدارة التعليم الجامعى وتطويرها.

- ضعف النظام المعلومات للإدارة : بمعنى عدم اعتمادها على التقنية الحديثة فى بناء أجهزة الاتصال التى تنقل هذه المعلومات بين الأطراف المعنية فى الإدارة وتوصيلها لصانعى القرارات فى الوقت المناسب.

- كثرة القوانين واللوائح وعدم وضوحها : تتعدد القوانين واللوائح التى صدرت بخصوص التعليم الجامعى بالإضافة أن بعض هذه القوانين واللوائح يميل إلى التعقيد وعدم الوضوح، ويؤدى ذلك إلى التخبيط ووجود تفسيرات عديدة لكل قانون أو لائحة، الأمر الذى يترتب عليه كثير من المشكلات فى مجال التنفيذ.

رابعا: رؤية مستقبلية لدور الجامعة فى تعزيز الانتماء:

التعليم الجيد هو الحل الوحيد والأمثل لمشكلات المجتمع الذى نعيش فيه، واهتمت هذه الدراسة بدراسة مفهوم الانتماء وعلاقته ببعض المفاهيم والتغيرات التى حدثت لذلك المفهوم، ومقومات وطرق تحقيق الانتماء وتعزيزه لدى طلاب الجامعة، وكيف يمكن استخدام أسلوب الجودة الشاملة كأحد الأساليب الحديثة فى تعزيز الانتماء لدى طلاب الجامعة، وفى ضوء ذلك يحاول الباحث تقديم رؤية مستقبلية تحاول الإسهام فى الارتقاء بدور الجامعة فى تعزيز الانتماء لدى الطلاب، بشكل خاص فيما يتعلق بدورها فى تأكيد وتعزيز الانتماء كقيمة، وكمفهوم، وكممارسة سلوكية فى المواقف المختلفة.

١- *مقومات الرؤية المستقبلية:*

والجامعة كمؤسسة تربوية تستطيع بكل عناصرها أن تسهم فى تحقيق الانتماء للوطن والعمل دائما على تعزيز الانتماء من خلال استخدامها للأساليب الحديثة فى العمل وتقوم تلك الرؤية المستقبلية على مجموعة من المقومات أهمها:

أ- ضرورة تغيير ثقافة كافة العاملين داخل الجامعة نحو جدوى وأهمية أسلوب الجودة الشاملة ورضا الطالب عن الخدمات التى تقدم إليها داخل الجامعة.

ب- ضرورة العمل على تحقيق العمل الجماعى وكسر الحواجز بين الأقسام المختلفة التى تقدم الخدمة للطلاب.

جـ- العمل على توحيد مفهوم أسلوب الجودة الشاملة وعناصره المختلفة لدى كافة الأطراف داخل الحرم الجامعى.

د- أن يكون هناك مراجعة ومتابعة مستمرة لبحث وتحليل أسباب قصور الجامعة إزاء قضية الانتماء للوطن والعمل على التخلص من تلك الأسباب.

هـ- الاهتمام بتحسين كافة العمليات داخل الجامعة والتى تتولى تقديم الرعاية الطلابية بشكل مباشر، ودراسة العائد والتكلفة لبرامج الجودة الشاملة داخل الجامعة ومدى إسهامها فى تعزيز الانتماء لدى الطلاب.

٢- مرتكزات الرؤية المستقبلية:

ترتكز الرؤية المستقبلية على عدة مرتكزات، والتى قد يكون لها أثرها فى تعزيز وتأكيد مفهوم الانتماء وقيمته لدى الطلاب وأهمها ما يلى:

أ- مناخ العمل:

يجب أن يسود المناخ روح التعاون والتآلف والجماعية، وأن يدرك كل فرد داخل الجامعة أن له دوراً فاعلاً داخلها، وذلك للتغلب على القيم السلبية والعادات والسلوكيات الخاطئة من خلال المواقف التعليمية المختلفة، وأن يسمح ذلك المناخ بدرجة التفاعل الاجتماعى ويتيح فرصاً لتدعيم الثقافة الوطنية مما يسهم فى تطوير الثقافة، ويعود على الوطن بالنفع وتعزيز الانتماء لدى أفراده، ولتحقيق ذلك يجب أن يعمل مناخ العمل داخل الجامعة على تحقيق ما يلى:

- أن يسعى المناخ لإكساب الطلاب القيم والمفاهيم التى تعمل على تحقيق الانتماء للوطن.
- أن يسعى المناخ لتنمية مفهوم الوطنية وحب الوطن لدى الطلاب بصورة مستمرة.

- أن يكون هناك إهتماماً بالتربية الخلقية للطلاب داخل الجامعة من خلال القرارات الدراسية وخطوات التعلم.
- أن يعمل المناخ على إشباع حاجات ورغبات الطلاب وخاصة الحاجات النفسية والاجتماعية بما يدعم ويعزز الانتماء للوطن.

وهكذا تسهم الجامعة تركيبتها الاجتماعية، وما يسودها من تفاعلات نفسية واجتماعية فى التأثير على هوية الطلاب وإنتمائهم للوطن، ومن هنا تتحمل الجامعة دوراً هاماً إزاء مدى تعزيز الانتماء مفهوما وسلوكاً لدى الطلاب.

ب- الأستاذ:

جودة الأستاذ تساوى فى أهميتها جودة العمل، فالأستاذ الجيد هو شديد الاهتمام بالطلاب وبالمادة التى يدرسها فهو يكثر من المناقشات والحوار مع الطلاب داخل المحاضرة، ودائما يشعر الطلاب بالارتياح فى الحديث، ولذلك يجب العمل على الارتقاء بمستوى أداء الأستاذ الجامعى ورفع كفاءته حتى تصبح عمليات التعليم إيجابية وناجحة، لأن سلوك ضعف الانتماء هو نتيجة لعمليات التعليم الضعيفة، ومن هنا كان لدور الأستاذ أهمية فى تأكيد الانتماء مفهوما وقيما فى وجدان الطلاب، وكذلك بلورته سلوكيا وممارسته من خلال المواقف التعليمية، ولذلك لابد أن يكون هناك نهوض بالدور الاجتماعى للأستاذ، وكذلك الثقافى بتوافر مصادر المعرفة له التى تساعده على القيام بدوره بفاعلية، ويقوم الأستاذ بحث التلاميذ على قيم بعينها من خلال طريقة تدريسه وأثناء شرحه وبلورته للأفكار التى يتضمنها محتوى الدرس، ومن أهم القيم التى يجب التأكيد عليها والتى من شأنها المساهمة فى تعزيز الانتماء لدى الطلاب ما يلى:

- أن يكون هناك تبصير بأهمية الجماعة والعمل الجماعى والسعى لتحقيق أهداف الجماعة التى ينتمى إليها الفرد وذلك عن طريق التحسين المستمر كأحد ركائز أسلوب الجودة الشاملة.
- أن يقوم الأستاذ بالعمل على نشر روح الجماعة بين الطلاب وأهمية تحقيق أهداف الجماعة على أهداف الفرد وذلك لتعزيز الانتماء لدى الطلاب.
- بث الوعى بين الأساتذة بحسن القدوة فى امتثال قيم الانتماء، لأن الأستاذ حاملا وناقلا للقيم والتراث ويستطيع أن يبث تلك القيم بأساليبه المختلفة المتعددة فى المواقف التعليمية ولكى يتحقق ما سبق لابد من الاهتمام بإعداد الأستاذ الجامعى وتدريبه ورعايته، وكذلك الاهتمام بالعائد الاقتصاد له، وتأهيله مهنيا وأكاديميا تأهيلا مستمراً يتطور بتطور العصر وأساليب التربية.

حـ- المقرارات الدراسية:

تعمل المقرارات الدراسية على تحقيق أهداف معينة وقيا بذاتها، تعكس وتؤكد الانتماء لدى الطلاب داخل الجامعة، ويجب أن تتصف تلك المقرارات بالشمول والعمق والتكامل وعدم الازدواج والتكرار، ويجب أن تسعى المقرارات الدراسية لتدعيم قيم تعمل على تعزيز الانتماء لدى الطلاب مثل الديمقراطية والمواطنة والانتماء والعمل على النهوض بالوطن حتى تعمل على إكساب الطلاب الهوية المصرية وتؤكد لديهم الانتماء للوطن، ولتحقيق جودة المقرارات الدراسية يجب حسن مخاطبة التحديات الاقتصادية والثقافية والسياسية التى تواجه الدولة وذلك لتعزيز الانتماء للطلاب داخل الجامعة فيجب أن تعمل تلك المقرارات على مساير المتغيرات التى تحدث على الساحة الداخلية والخارجية للمجتمع بما يحقق التناغم والتوافق بين ثقافة الأفراد وثقافة المجتمع من أجل تعزيز الانتماء.

د- الأنشطة:

يجب أن يكون هناك اهتمام بالأنشطة التى تقدم للطلاب داخل الجامعة وخارجها، لأنه من خلال تلك الأنشطة نستطيع أن نعمل على تعزيز الانتماء لدى الطلاب، لذلك من الضرورى دعم الأنشطة والاهتمام بها وذلك بتوفير المكان المناسب من مبانى وتجهيزات وملاعب تتلائم مع إعداد الطلاب، ونوعية الأنشطة التى تقدم لها والأساليب التى تستخدم ومدى سعيها لتعزيز الانتماء لدى الطلاب، وضرورة العمل على تكامل الأنشطة لتسهم فى تكوين ونمو الشخصية المتكاملة، وأن تتيح الفرصة المتكافئة أمام جميع الطلاب للاشتراك فى هذه الأنشطة ويتم ذلك من خلال ما يلى:

- عقد الندوات والمؤتمرات والاجتماعات التى يتم فيها اللقاء بالأساتذة وذلك للحوار والتفاهم حول بعض القضايا والمشكلات.
- أن يتم ربط الطلاب بما يحدث حولهم من مشكلات داخل المجتمع المحيط بالجماعة من أجل إثارة اهتمامهم وتعزيز الانتماء لديهم.
- تعمل الجماعة على اتاحة الفرص المتكافئة لجميع الطلاب بداخلها للإشتراك فى الأنشطة واحترام استقلالية الطالب وتفكيره.
- أن يكون هناك اهتمام واعتقد بأن التعليم الجيد هو الذى يسعى لإشباع حاجات الطلاب، وضرورة الاهتمام بالاتحادات الطلابية والعمل على أشراك الطلاب فيها.

هـ- الإدارة الجامعية:

تتصل الإدارة الجامعية فى الجامعات المصرية بالعديد من الصفات والتى تعتبر إن أسلوب الدور المتبع فى الإدارة الجامعية والذى يتسم بالإكراه والصرامة هو الطريقة الرئيسية التى تتعامل بها الجامعات مع الطلاب، فتطبيق أسلو الجودة الشاملة فى الإدارة

الجامعية يحتاج إلى إدارة تتصف بالقيادة والإقناع وتتسم إدارة أسلوب الجودة الشاملة بما يلى:

- أن تكون إدارة حركية تؤمن بالتغيير وتسعى إلى التجديد والابتكار.
- إدارة واعية تتوقع المشكلات وتعمل على الوقاية من وقوعها.
- إدارة تستهدف الأمثل وتحاول الوصول إلى الحد الاقصى من الإنجاز.
- إدارة تستند إلى جماعة الخبرة والعمل فى مختلف المجالات داخل العمل.

وبذلك فإن الجامعة فى حاجة إلى إدارة عصرية تتصف بالسرعة والجودة فى جميع خطوات ومراحل العمل، والموضوعية والتفكير العلقى الرشيد، وذلك من أجل السعى دائما لتحقيق مفاهيم الانتماء والعمل على تعزيزها لدى الطلاب داخل الجماعة باستخدام الأساليب والوسائل الحديثة داخل خطوات ومراحل العمل.

وفى نهاية هذه الرؤية لابد من التأكيد على ما للتنشئة الاجتماعية الأولى للطلاب من دور هام فى تدعيم وتنمية مفهوم الانتماء، فحب الوطن ينشاء من المرحل الأولى فى التنشئة مما يؤكد دور كلا من الأسرة والمدرسة فى تعزيز الانتماء للوطن، وتستكمل الجامعة ذلك الدور فى إكساب الطالب القيم والعادات والتقاليد والأفكار السائدة والموجبة بوجه عام، والمدعمة للانتماء بوجه خاص، فإن كان انتماء الطالب لأسرته قويا انعكس ذلك على بيئته والمجتمع الاكبر الذى يعيش فيه الطالب، ولذلك على الجامعة استخدام الأساليب الحديثة فى جميع ومراحل وخطوات العمل بداخل الجامعة بما يحقق إشباع حاجات ورغبات الطالب وذلك من أجل تعزيز الانتماء للوطن.

المراجـــــــــع

١- أحلام محمد عبد العظيم: أزمة الهوية فى الخطاب التربوى الرسمى المعاصر فى مصر، دراسة تحليلية نقدية، مجلة التربية للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، العدد الخامس والعشرين، نوفمبر ١٩٩٥.

٢- أحمد إبراهيم أحمد: معايير جودة الإدارة التعليمية والمدرسية، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السابع، جودة التعليم فى المدرسة المصرية والتحديات – المعايير – الفرص، كلية التربية جامعة طنطا، ٢٨- ٢٩ إبريل ٢٠٠٢.

٣- أحمد الخطيب: الإدارة الجامعية من منظور التطوير المهنى لأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات العربية، كلية الهندسة، جامعة الإسكندرية، نوفمبر ١٩٩٧.

٤- أحمد زايد: مقارنة امبريقية ونظرية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٩٠.

٥- أحمد زكى بدوى: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢.

٦- أشرف السعيد أحمد محمد: بعض مؤشرات جودة التعليم الجامعى مع التطبيق على كليات التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة،٢٠٠١.

٧- أنمار الكيلانى: التخطيط للتغيير نحو إدارة الجودة الشاملة فى مجال الإدارة التعليمية، المؤتمر العلمى السنوى السادس بكلية التربية بحلوان، المجلد الثانى، جامعة حلوان، ١٢- ١٣ مايو ١٩٩٨.

٨- أويدجي باديرو: الدليل الصناعي إلى أيزو ٩٠٠٠، ترجمة فؤاد هلال، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧.

٩- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٨٨.

١٠- توفيق محمد ماضي: إدارة الجودة "مدخل النظام المتكامل"، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٥.

١١- جاينس أركارو: إصلاح التعليم: الجودة الشاملة في حجرة الدراسة، ترجمة سهير بسيوني، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، ٢٠٠١.

١٢- جوزيف جابلونسكي: إدارة الجودة الشاملة – تطبيق إدارة الجودة الشاملة نظرة عامة، ترجمة عبد الفتاح السيد، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، ١٩٩٦.

١٣- حسن حسين البيلاوي: البيئة المدرسية رؤية مستقبلية في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين، ورقة مقدمة لندوة التعليم الأساسي في الوطن العربي آفاق جديدة، منتدى الفكر العربي، إبريل، ٢٠٠١.

١٤- حسن محمد حسان، وآخرون: التربية وقضايا المجتمع المعاصرة، سلسلة علم اجتماع التربية، الكتاب الثاني، العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٥- خالد بن سعد عبد العزيز: إدارة الجودة الشاملة، تطبيقات على القطاع الصحي، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، السعودية، ١٩٩٧.

١٦- روجر هولد سورت: المدارس التي تخلق أدواراً حقيقية ذات قيمة للشباب، ترجمة أحمد عطية أحمد، مجلة مستقبليات، المجلد الثلاثون، العدد الثالث، القاهرة، مكتب اليونسكو، سبتمبر ٢٠٠٠.

١٧- سامى السيد فتحى: اتفاقيات الجات واقتصاديات العولمة، بحث مقدم للمؤتمر السنوى الثانى بكلية التجارة بالزقازيق، جامعة الزقازيق، ١٩٩٨.

١٨- ستيفين كوهين، رونالد براند: إدارة الجودة الكلية فى الحكومة، ترجمة عبد الرحمن أحمد، معهد الإدارة العامة، مكتبة الملك فهد، الرياض، السعودية، ١٩٩٧.

١٩- سلامه عبد العظيم حسين: تحسين جودة الإدارة المدرسية فى مصر "تصور مستقبلى"، المؤتمر العلمى السابع لكلية التربية بطنطا، جامعة طنطا، ٢٠٠٢.

٢٠- سلامه عبد العظيم: الاعتماد وضمان الجودة فى التعليم، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢١- سناء حسن مبروك: الهوية والانتماء فى المجتمع الصحراوى فى مصر: دراسة فى الانثروبولوجيا السياسية لمجتمع شمال سيناء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٤.

٢٢- سونيا محمد البكرى: إدارة الجودة الكلية، الدار الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٢.

٢٣- شادية جابر محمد كيلانى: واقع البرلمان المدرسى ودوره فى تربية الديمقراطية لدى طلاب المدارس الثانوية بمحافظة الدقهلية، دراسة تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٢٤- شاكر عبد الحميد وآخرون، علم النفس العام، ط٢، دار أتون للنشر، القاهرة، ١٩٨٩.

٢٥- صلاح محمد عبد الباقى: قضايا إدارية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠.

٢٦- طلعت منصور وآخرون: أسس علم النفس العام، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٤.

٢٧- عادل الشبراوى: الدليل العملى لتطبيق الجودة الشاملة أيزو ٩٠٠٠، الشركة العربية للإعلان العلمى شعاع، القاهرة، ١٩٩٥.

٢٨- عبد العزيز عبد المنعم عبده حسانين: تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو الولاء للوطن لدى الأطفال فى سن السابعة من العمر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، ١٩٨٩.

٢٩- عبد العال محمد عبد الله: دراسة لبعض جوانب الانتماء وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية لدى عينة من طلاب جامعة أسيوط، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط، ١٩٩١.

٣٠- عبد الفتاح متولى: تحليل سوسيولوجى لظاهرة الانتماء للعمل، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

٣١- عبد الفتاح محمود سليمان: الدليل العملى لتطبيق إدارة الجودة الشاملة فى شركات ومشروعات التشييد، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١.

٣٢- عبد المنعم محمد نافع: الجودة الشاملة ومعوقاتها فى التعليم الجامعى المصرى- دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية بنها، العدد الخامس والعشرين، المجلد السابع، أكتوبر ١٩٩٦.

٣٣- عبد الودود مكروم محمود: الاسهامات المتوقعة للتعليم الجامعى فى تنمية قيم المواطنة، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد العاشر، العدد ٣٣، القاهرة، المركز العربى للتعليم والتنمية، إبريل ٢٠٠٤.

٣٤- عبد الودود مكرم: الأهداف التربوية بين صناعة القرار ومسئولية التنفيذ - دراسة تحليلية فى ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة، مجلة كلية التربية بالمنصورة، جامعة المنصورة، العدد الثانى والثلاثون، سبتمبر ١٩٩٦.

٣٥- عبلة محمود إبراهيم: هيراركية الانتماءات "المدرج الانتمائى لدى عينة من المثقفين، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٣.

٣٦- عصام حسين أحمد: إدراك الهوية القومية لدى الطفل المصرى، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، ١٩٩١.

٣٧- علاء إبراهيم: برنامج مقترح لتحسين الأداء والتدريس لمعلمى التاريخ فى المرحلة الثانوية العامة فى ضوء معايير الجودة الشاملة، بحث مقدم للمؤتمر السنوى الحادى عشر، الجودة الشاملة فى إعداد المعلم فى الوطن العربى، كلية التربية بحلوان، جامعة حلوان، ٢٠٠٣.

٣٨- على السلمى: المهارات الإدارية والقيادية للمدير المتفوق: دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩.

٣٩- على على حبيش: العولمة والبحث العلمى، ملحق الأهرام الاقتصادى، مطابع الأهرام التجارية، عدد ديسمبر ١٩٩٧.

٤٠- فتحى درويش محمد: الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها فى التعليم الجامعى المصرى، دراسة تحليلية، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الرابع، المعلم العربى وتدريبه مع مطلع الألفية الثالثة، كلية التربية بحلوان، جامعة حلوان، ١٩٩٩.

٤١- فريد النجار: إدارة الجامعات بالجودة الشاملة "رؤى التنمية المتواصلة"، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠.

٤٢- فريد زين الدين: المنهج العلمى لتطبيق إدارة الجودة الشاملة فى المؤسسات العربية، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٩٧.

٤٣- فيليب اسكاروس: ديمقراطية سلوك المواطن المصرى ودور التربية فى تنميتها، القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٨٠.

٤٤- كمال الدين حسين: المسرح التعليمى المصطلح والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٤٥- كونشير وماتسورا: عولمة الاقتصاد هل ترعى قيم حضارة جديدة، ترجمة كامل حامد، مجلة مستقبليات، القاهرة، اليونكسو، المجلد الثلاثون، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠٠٠.

٤٦- لطيفة إبراهيم خضر: دور التعلم فى تعزيز الانتماء، رسالة دكتوراه منشورة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠.

٤٧- لينارد فريدمان: الجودة فى التعليم المستمر، ترجمة عبد الرحمن الشاعر، حسن عطية، جامعة الملك سعود للنشر العلمى، السعودية، ١٩٩٩.

٤٨- محمد بن أبى بكر عبد القادر الرازى: مختار الصحاح، ط٥، القاهرة، وزارة المعارف، ١٩٢٦.

٤٩- محمد عبد الرازق: تطوير نظام تكوين معلم التعليم الثانوى العام بكليات التربية فى ضوء معايير الجودة الشاملة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ببنها، جامعة الزقازيق، ١٩٩٩.

٥٠- محمد عبد الله محمد: تطوير كليات التربية فى ضوء مدخل الجودة الشاملة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٢.

٥١- محمود رجب: الاغتراب "سيرة مصطلح"، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣.

٥٢- محمود قمبر: التربية وترقية المجتمع، سلسلة دراسات فى التربية، العدد الثالث، دار سعاد الصباح ومركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٢.

٥٣- محمود قمبر: التعليم والسياسة، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الثامن، العدد السادس والعشرين، المركز العربى للتعليم والتنمية، القاهرة، يوليو ٢٠٠٢.

٥٤- منير عبد الله حربى: تطوير الأداء الجامعى بالدراسات العليا فى ضوء مفهوم الجودة الشاملة، التربية المعاصرة، العدد الخامس، ديسمبر ١٩٩٨.

٥٥- نجلاء عبد الحميد راتب: الانتماء الاجتماعى للشخصية المصرية فى السبعينات (محدداته – مشكلاته)، دراسة ميدانية لعينة من الشباب المصرى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٠.

٥٦- نجوى يوسف جمال الدين: عولمة التعليم: دراسة تحليلية لمؤتمرات التعليم للجميع، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد السابع، العدد الثالث والعشرين، المركز العربى للتعليم والتنمية، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١.

٥٧- نسرين إبراهيم البغدادى: التعليم والتنشئة السياسية فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٧.

٥٨- هانى عبد الستار فرج: التربية والمواطنة: دراسة تحليلية، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد العاشر، العدد الخامس والثلاثون؛ المركز العربى للتعليم والتنمية، القاهرة، اكتوبر ٢٠٠٤.

٥٩- وضينة محمد أبو سعدة، أحلام رجب: الجودة الشاملة فى كليات وشعب رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية – تصور مقترح، مجلة عالم التربية، العدد الثانى، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٠.

60- Almdcraft: Quality Assurance in Higher Education, Amember of the Talylor and Francis Group, the Felmes press, London, 1992.

61- Arcaro Ferome: Quality in Education, an implementation Handbook. st. Lucie Press, Florida, 1995.

62- Bonstingl, john: The Total Quality Classroom, Educational Administration and leadership, Vol, 23, No. 2. 1992.

63- Brown, Brddford & Loner, Mory: Pear Afftifitation and Adolescent SelfEsteem, An Integration of Ego Identity and symbolic Interaction theories, Journal of persodality and social Psychology, 1987, Vol. 52, No.1.

64- Elednor, Johnso: The Americon society for pubeic Administration National conference, Chicago, 1992.

65- Hoge-John D : Teaching History for Citizenship in The elementary school, ERIC, Ed- 99- Co- 0016, Washington 2003.

66- J. Patrick : The concept of citizenship for Democracy. ERIC- ED 342532, 1999.

67- Jamil Salmi: "The Higher Education Raisis in Developing countries: Issues problems, constraints and Reforms, International Review Edalation, Vol. 38, 1991.

68- Joho, Blakemore: The Quality solution New South Urals, Australia, 1999.

69- Lee Harvey & peter, Knighi: Transforming Higher Education, Buckingham, st open University Press, 1996.

70- Peter, Gilmour & Robert, Hunt. Total Quality Management and Integrating Quality into Design, operation & strategy. Melbourne Australia, 1995.

71- Rhodes,L: on the Road to Quality, Education al Leadership, Vol. 42. No.1, 1992.

72- Richerd Free man, Iso 9000 in Training and Education, A view for the future in Total Quality in Higher Education, Edited by, st lucie press, Floride, 1994.

73- Terry, Evans & Daryl, Nation: open Educaion, policies and practices form open and Distance Education, Routledge, London, 1995.

74- Unesco,: Planning and Management of Education Development: final Repart, In Docvments of The International Congress, 26- 30 March, Mexico City, 1990.



أثر التدريب على استراتيجيات ما وراء المعرفة في تنمية أساليب التفكير لدى طالبات قسم الرياضيات في كلية التربية بمكة المكرمة

د. بثينة محمد بدر *

المقدمة وخلفية الدراسة :

يشهد العالم ثورة معلوماتية وتكنولوجية هائلة، وهذه الثورة مستمرة ويزداد تأثيرها يوماً بعد يوم في مختلف جوانب الحياة الإنسانية، وفي هذا الصدد يذكر (وليم عبيد، ١٩٩٨) أنه إذا كانت الثورة المعلوماتية والتكنولوجية أساسها العقل فإنه من الأفضل أن تهدف هذه الثورة إلى تطوير التعليم الذي يؤدي إلى تنمية عقول قادرة على التفكير، وتستطيع استخدام قدراتها العقلية.

وأمام هذا الواقع تبرز أهمية تنمية مهارات التفكير وعملياته، التي تبقى صالحة متجددة من حيث فائدتها واستخداماتها في معالجة المعلومات مهما كان نوعها. فهناك من يقول إن المعارف على الرغم من أهميتها لكنها في وقت ما سوف تصبح قديمة، أما مهارات التفكير فهي تمكننا من اكتساب المعرفة واستدلالها بغض النظر عن المكان والزمان أو نوع المعرفة التي تستخدم مهارات التفكير في التعامل معها، وعليه فإن تنمية مهارات التفكير يعد بمنزلة تزويد الفرد بالأدوات التي يحتاج إليها حتى يتمكن من التعامل بفاعلية مع أي نوع من المعلومات أو المتغيرات التي يأتي بها المستقبل، ومن هنا يكتسب

* أستاذ المناهج وطرق تدريس الرياضيات المساعد بكلية التربية – مكة المكرمة.

تنمية مهارات التفكير أهمية متزايدة كحاجة إلى نجاح الفرد وتطور المجتمع، وبالتالي أصبح هدف تنمية مهارات التفكير هدفا رئيسياً من أهداف تدريس المواد المختلفة.

وتعد الرياضيات أكثر المواد مساهمة في تحقيق هذا الهدف، فالمتعلم في دراسته للرياضيات يمارس الأنشطة التفكيرية المختلفة في كل مراحل تعلم الرياضيات بدءً من بذل الجهد العقلي لتذكر المعلومات ومروراً بإدراك العلاقات بين المعطيات والمعلومات السابقة ذات العلاقة بالمشكلة واستخلاص خطوات الحل منها وانتهاء بالربط بين هذه الخطوات للتوصل إلى الحل الصحيح ثم تقويمه، وفي هذا الصدد يذكر (عزو عفانة، ٢٠٠٤) أن تنمية مهارات التفكير من الأمور الضرورية عند دراسة الرياضيات، لأن الرياضيات تعتبر لغة التفكير والتفكير لغة الرياضيات، فإذا لم تتوفر قدرة للمتعلم على التفكير فإن الرياضيات تصبح مادة مكونة من مجموعة من الإجراءات الصورية دون فهم مصدره، ويضيف (عزيز قنديل، ١٩٩١) بأن المعلم مطالباً بإعطاء أهمية خاصة لما يساعد على تنمية هذه المهارات الفكرية، ويؤكد (حسين كامل بهاء الدين، ١٩٩٣) على أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بمستوى من المعلمين القادرين على اكتساب الخبرات الأساسية وإكساب المتعلمين طرقاً ايجابية ويكون الهدف فيها أساليب التفكير والقدرات والخبرات وليس كما محدوداً من المعلومات.

فالمعلم الذي يمتلك القدرة على التفكير وتحفيز المتعلمين على الاطلاع والتفكير سوف يخلق في طلابه مهارات التفكير المتعددة (صالح المقدادي، ٢٠٠٠)، كما أن طريقة المعلم في تعامله مع طلابه ، والأسلوب الذي يعالج به قضاياهم معهم، ورد فعله على ما يبديه المتعلم من أفكار قد يكون عاملاً على تفعيل التفكير عنده وتوسيعه وتعميقه، وقد يكون عاملاً على الحد منه وإدخاله في أضيق نطاق (محمد عدس، ١٩٩٦)، فهناك علاقة

بين ما عند المعلم من مستوى للتفكير وهو يعبر لطلابه ويحدثهم عما يريد، وبين ما يصلونه هم من مستوى في تفكيرهم، فهو بذلك قد يدفعهم للتفكير واستخدام العقل ومهاراته وتوظيف المعرفة أو قد يدفعهم إلى الحفظ والاستظهار عن ظهر قلب، والاعتماد على الذاكرة دون مراعاة لضرورة القيام بأعمال عقلية تتطلب الحذق والمهارة والذكاء (محمد موسى، ٢٠٠٤). ولقد أكدت الدراسات مسؤولية المعلمين عن تحسين تفكير المتعلمين في فصولهم الدراسية، وأشارت إلى أهمية تدريب المعلمين على تعليم التفكير وأثر ذلك على نمو قدرتهم وإدراكاتهم في ضبط الصف وإدارة المناقشة وإجراء عمليات التفكير (مجدي حبيب، ٢٠٠٢)، (Yildirim, 1994).

وتأسيساً على ما سبق يمثل معلم الرياضيات أهم عوامل تنمية مهارات التفكير لدى المتعلمين، حيث أن أسلوب المعلم في التفكير في حلول المشكلات الرياضية المختلفة، ينتقل أثره إلى المتعلمين فيتعلمون منه أساليب التفكير الصحيحة، لذا يصبح من الضروري تنمية مهارات التفكير لدى معلمي الرياضيات لتنمية مهارات التفكير الصحيح لدى طلابهم.

وإذا كان أملنا خلق معلم مفكر واع بتفكيره، قادر على اتخاذ القرار المناسب سواء في حياته الدراسية أو في حياته العملية يجب علينا الاهتمام بتطبيق مداخل واستراتيجيات تعليمية مناسبة للطالب المعلم تساعده على التعلم الجيد الفعال وتشجيعه للانفتاح للأفكار الجديدة الجيدة.

وتعد نظرية ما وراء المعرفة Metacognitive Theory أحد الميادين المعرفية التي تلعب دوراً مهماً في العديد من أنماط التعلم، فهي تهتم بقدرة المتعلم على أن يخطط ويراقب ويقوم تعلمه الخاص، وبالتالي فهي تعمل على تحسين اكتساب المتعلمين

لعمليات التعلم المختلفة، وتسمح لهم بتحمل المسؤولية والتحكم بالعمليات المعرفية المرتبطة بالتعلم، كما تشجع المتعلمين على أن يفكروا في عمليات تفكيرهم الخاصة، فعمليات ما وراء المعرفة تساعد على تنمية التفكير المستقل ومهارات اتخاذ القرار وحل المشكلات لدى المتعلمين، وأن يصبحوا متعلمين فعالين ومستقلين وهادفين (Nolan, 2000).

هذا وقد حظي التطبيق التربوي لهذه النظرية في الآونة الأخيرة باهتمام كبير باعتبارها طريقة جديدة في تعليم التفكير، حيث أن كثير من الباحثين في المجال التربوي أكدوا على أهمية تعليم استراتيجيات ما وراء المعرفة لما لها من فائدة كبيرة للمتعلمين والمعلمين. فأنه حينما نمكن المتعلمين من التعبير عن أفكارهم يصبح لديهم وعي بها، ويصبحون قادرين على التوجه الصحيح ويدركون جيداً ما يقومون به (وائل محمد على، ٢٠٠٤)، وحينما يطلب المعلم من المتعلمين أن يبينوا أو يشرحوا إجاباتهم وكيف توصلوا إليها أو يبينوا المنطق وراءها فهو يوجههم للتفكير في التفكير (صفاء الأعسر، ١٩٩٨).

وتمثل ما وراء المعرفة أعلى مستويات النشاط العقلي الذي يبقي على وعي الفرد لذاته، ولغيره في أثناء التفكير في حل المشكلة، فالتفكير بصوت عال أو الحديث مع الذات بهدف متابعة نشاطات حل المشكلة ومراجعتها، وما يتضمنه ذلك من مهارات التخطيط، والمراقبة، والتقييم، وما تتطلبه وراء المعرفة من قدرة الفرد على بناء إستراتيجية مناسبة لاستحضار المعلومات التي يحتاجها، والوعي التام بهذه الإستراتيجية، والخطوات التي تتضمنها، ثم تقويم مدى أثر ما توصل إليه من نتائج، كل ذلك يسهم في تطوير العمليات العقلية لدى المتعلم، ونمو مهارته المعرفية (محمد عدس، ١٩٩٦)، (فتحي جروان، ١٩٩٩).

فمحور الاهتمام في ما وراء المعرفة هو جعل المتعلم يفكر بنفسه في حل المشـكلات بدلا من مجرد إعطائه إجابات محددة، أو تقديم المعلومات والحقائق لـه ليقـوم بحفظهـا واستظهارها، والاهتمام بأفكاره ومداخله في حل المشكلات من خلال إلمامه بالصـعوبات التي يواجهها في فهم الموضوعات التي تمثل مشكلة (Gagne & et. al., 1992). كما أن استخدام استراتيجيات ما وراء المعرفة لها أهمية كبيرة في الانتقال من مستوى الـتعلم الكمي إلى مستوى التعلم النوعي الذي يستهدف إعداد وتأهيل المـتعلم باعتبـاره محـور العملية التعليمية، والذي يؤكد أيضاً على أهمية التهيئة الذهنية وتطوير التفكير وضـرورة تزويد المتعلم بالأدوات والوسائل التي تجعله أقدر على التعامل بفعالية مع المعلومات مـن مصادرها المختلفة سعياً إلى تحقيق مستوى أفضل من الاستيعاب لهذه المعلومات (حمدان نصر، عقلة الصمادي، ١٩٩٥).

وأشـار كـل مـن (Holden & Yore, 1996) إلـى أن اسـتخدام المتعلمـين لاستراتيجيات ما وراء المعرفة ترقى بمستويات التفكير والمعالجة والتوظيف لديهم إلـى المستويات العليا. وأشار(Gunston, 1993) إلى أن استخدام المتعلم لاستراتيجيات مـا وراء المعرفة يمكن أن يؤدي إلى تنمية قدرته على التفكير في الشيء الذي يتعلمه، ويزيد من قدرته على التحكم في هذا التعلم لأنه يسهم في تحقيق:

- الوعي بالمهمة: من خلال زيادة وعي المتعلم بما يدرسه في موقف معين.
- الوعي بالإستراتيجية: ويقصد بها زيادة وعي المتعلم بكيفية تعلمـه علـى النحـو الأمثل.
- الوعي بالأداء: ويقصد به إلى أي مدى تمت عملية التعلم.

كما أشارت معظم البحوث إلى أن ما وراء المعرفة تتضمن تنظيماً ذاتياً للتعلم، فالمتعلمون الذين يمتلكون مهارات مرتفعة لما وراء المعرفة هم الأكثر فعالية في تنظيم تعلمهم، ولديهم مقدرة على ضبط عمليات التعلم وتحديد ما تحتاجه مشكلات التعلم منهم، وكذلك القدرة على التوافق والانسجام في مواقف التعلم المختلفة (Ford& et. Al.,1998).

وأكد (إبراهيم بهلول، ٢٠٠٤) على أن الحاجة ماسة إلى أن يستخدم طلابنا في المراحل الدراسية كافة استراتيجيات ما وراء المعرفة حتى يتمكنوا من التفكير السليم تناسبا لما نعيشه الآن، ووفقا لظروف عالمنا المعاصر، ذلك أن أفضل ما يتواءم مع مقتضى حال هذه الأمور جميعها، هو تنمية قدرة طلابنا على أن يعرفوا كيف يفكرون في تفكيرهم؟ وما الخطوات الواجب إتباعها لتحقيق ذلك؟ وكذلك تنمية قدرتهم على أن يعرفوا متى يقولوا (نعم)، ومتى يقولون (لا) مع وعيهم بمتضمنات ونتائج هاتين الكلمتين. وفي هذا الصدد يذكر (Lamba & Sharma, 2000) أن قدرة المتعلم على التحكم بوعي في عملية التفكير هي جانب مهم في عملية التعلم، فعندما يكون المتعلم واعيا لعملية التفكير المتضمنة، فأنه يستطيع تطبيق هذا التفكير في مواقف مشابهة. ويضيف (Parker, 1998) أن الوعي باستراتيجيات التعامل مع المعرفة يساعد في تنمية التفكير الناقد والتفكير الإبداعي، بالإضافة إلى تحسين القدرة العامة على الاستيعاب.

فضلا عما سبق، وبمراجعة بعض الأدبيات المنشورة حول استخدام المتعلمين لاستراتيجيات ما وراء المعرفة [(Bird, 1990)، (Gunstone, 1993)، (Lindstrom, 1995)، (ربيكا أكسفورد، ١٩٩٦)، (Christine, 1997)، (Price, 1997)، (William, 1997)، (فيصل يونس، ١٩٩٧)، (Veenman, 1997)،

(Parker, 1998)، (Ford& et. Al., 1998)، (Harris, 1998)، (صفاء الأعسر، ١٩٩٨)، (Taylor, 1999)، (Rickey & Stacy, 2000)، (وليم عبيد، ٢٠٠٠)، (منى شهاب، ٢٠٠٣)] وجد أن التربويون أجمعوا على أن استخدام المتعلمين لاستراتيجيات ما وراء المعرفة في مواقف التعلم تعمل على توفير بيئة تعليمية تسهم في تنمية مهارات التفكير، فهي تساعد على:

- جعل المتعلم أكثر وعيا بعمليات التفكير ذاتها وإجراءاتها النوعية مما يزيد من قدرته على فهمها وتطبيقها في مواقف مشابهة.
- جعل المتعلم أكثر وعيا بنفسه كمفكر.
- جعل المتعلم قادرا على اتخاذ القرار المناسب في مواقف حياته اليومية.
- جعل المتعلم متحكما في عملية التعلم من خلال مراقبة طبيعة عملية التعلم والوعي بها، وتحديد مدى التقدم نحو الهدف المنشود.
- جعل المتعلم على وعي بالمهمة والغرض من التعلم ومطالبه والإجراءات التي تحقق هذه المطالب.
- تساعد المتعلم على القيام بدور إيجابي في جمع المعلومات وتنظيمها ومتابعتها وتقييمها في أثناء عملية التعلم.
- دمج الخبرات التعليمية الجديدة المكتسبة بخبراته السابقة ذات العلاقة.

مما سبق يتضح أن الأهمية التي حظيت بها استراتيجيات ما وراء المعرفة تنبع من الدور الذي تلعبه في تنمية التفكير، بيد أن الباحثة ترى أن تحقيق هذه الاستراتيجيات لدورها ذلك يتطلب معلماً مؤهلاً ومدرباً على كيفية استخدامها بنجاح، ويستطيع توظيفها في تحرير طاقات المتعلمين، ولكي ينجح معلم الرياضيات في ذلك فأن الباحثة تتفق مع العديد من المربين [(عبد السلام مصطفى، ١٩٩٨)، (وليم عبيد، ١٩٩٨)، (Silman &

(Dana, 1999)، (أحمد السيد، ٢٠٠٢)، (نادية لطف الله، ٢٠٠٢) ، (Thomas & Barksdale - Ladd, 2000)، (معاطى نصر، محمود فرج، ٢٠٠٤)] من أن الإعداد المهني للمعلم يحتاج إلى أكثر من تزويد الطالب المعلم مهارات وطقوس يدرس بها، وينبغي التأكيد على أساليب تفكيره ومدى وعيه بتفكيره وانفعالاته وأحكامه ومدى سيطرته الذاتية على محاولات تعلمه.

ولما كانت كليات التربية من أهم المؤسسات التربوية التي تقوم بإعداد المعلم فينبغي أن تسهم في إكسابه مهارات التفكير التي تجعله قدوة لطلابه، وقادر على إكسابهم لهذه المهارات. حيث أظهرت نتائج العديد من البحوث والدراسات أن تدريب المعلمين – سواء قبل الخدمة أو أثناءها – على مهارات ما وراء المعرفة أدى إلى إكسابهم لهذه المهارات، وتطبيقهم لها في مواقف التدريس المختلفة: دراسة (Calderhead, 1987)، دراسة (Change, 1990)، دراسة (Cans & Carns, 1991)، دراسة (Redding, 1990)، دراسة (Fogarty & McTighe, 1993)، دراسة (Hanley, 1995)، دراسة (Henriksen & et. al., 1996)، دراسة (Neely, 1996)، دراسة (Carpenter, 1999)، دراسة (Harrington & et. al., 1997)، دراسة (Zohar, 1999)، دراسة (نادية لطف الله، ٢٠٠٢).

منطلقات الدراسة :

في ضوء ما سبق فأن الدراسة الحالية ترتكز على المنطلقات التالية:

- التفكير قوة متجددة لبقاء الفرد والمجتمع في عالم اليوم والغد، لأن المعلومات تتغير وتتطور بسرعة هائلة لا تمكن من الاستفادة منها طويلاً لأنها سرعان ما تصبح قديمة، أما مهارات التفكير فتبقى صالحة متجددة في معالجة المعلومات المتغيرة

دوماً، فهي بمثابة تزويد الفرد بالأدوات التي يحتاجها ليتمكن من التعامل بفاعلية مع أي نوع من أنواع المعلومات أو المتغيرات التي تأتي في المستقبل.

- إجماع التربويون على إمكانية تعليم مهارات التفكير والتدريب عليه.
- تنمية مهارات التفكير هدفا رئيسياً في أهداف العملية التعليمية.
- أن المعلم الذي يمتلك القدرة على التفكير سوف يخلق في طلابه مهارات التفكير المتعددة.
- اتفاق التربويين على أن استخدام استراتيجيات ما وراء المعرفة في مواقف التعلم ترقى بمستويات التفكير والمعالجة والتوظيف لدى المتعلمين إلى المستويات العليا.
- أن هناك انتقادات توجه إلى التعليم بصفة عامة وتعليم الرياضيات بصفة خاصة، وهي أن واقع تدريس الرياضيات في المدارس مازال يركز على تدريس القوانين والقواعد وحفظ المعلومات واستظهارها أثناء حل المشكلات الرياضية، دون إتباع التفكير في كيفية الوصول إلى تلك النظريات والقوانين وحل تلك المشكلات، وهذا ما أظهرته نتائج دراسة سابقة قامت بها الباحثة (تحت النشر) للتعرف على طرائق تدريس الرياضيات في مدارس البنات بمكة المكرمة ومدى مواكبتها للعصر الحديث، من سيادة التعليم القائم على أسلوب التعليم المباشر أما طرائق التدريس التي تهيئ الطالبات للقرن الحادي والعشرين تستخدم في مدارس البنات بمكة المكرمة بدرجة ضعيفة جداً.
- وكذلك ما أظهرته نتائج دراسة سابقة قامت بها الباحثة للتعرف على واقع استخدام معلمات الرياضيات للأنشطة التعليمية التي تسهم في تنمية التفكير الإبداعي بالمدارس

المتوسطة والثانوية من تدني درجة ممارسة المعلمات لهذه الأنشطة التعليمية (بثينة بدر، ٢٠٠٥).

وانطلاقاً من المؤشرات السابقة برزت الحاجة إلى أهمية أن نتدخل ونغير الممارسات التعليمية الخاصة بالتعليم والتعلم لدى طالبات كلية التربية (معلمات المستقبل)، وذلك من خلال تدريبهن على استخدام استراتيجيات ما وراء المعرفة، وتنمية قدرتهن على التفكير حتى يمكنهن بعد ذلك تنمية مهارات التفكير الصحيح لدى طالباتهن مستقبلاً.

مشكلة الدراسة:

تحددت مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

س١. ما استراتيجيات ما وراء المعرفة المرتبطة بطبيعة مادة الرياضيات؟

س٢. ما أثر تدريب طالبات كلية التربية على استراتيجيات ما وراء المعرفة في تنمية أسلوب التفكير التركيبي لديهن؟

س٣. ما أثر تدريب طالبات كلية التربية على استراتيجيات ما وراء المعرفة في تنمية أسلوب التفكير المثالي لديهن؟

س٤. ما أثر تدريب طالبات كلية التربية على استراتيجيات ما وراء المعرفة في تنمية أسلوب التفكير العملي لديهن؟

س٥. ما أثر تدريب طالبات كلية التربية على استراتيجيات ما وراء المعرفة في تنمية أسلوب التفكير التحليلي لديهن؟

س٦. ما أثر تدريب طالبات كلية التربية على استراتيجيات ما وراء المعرفة في تنمية أسلوب التفكير الواقعي لديهن؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

١. تدريب طالبات كلية التربية على استراتيجيات ما وراء المعرفة المرتبطة بطبيعة مادة الرياضيات أثناء دراستهم لمقرر طرق تدريس الرياضيات.

٢. دراسة أثر ذلك على تنمية أساليب التفكير المختلفة لديهن.

فرضيات الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى اختبار صحة الفرضية التالية:

١. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات (مجموعة الدراسة) في أسلوب التفكير التركيبي قبل وبعد التدريب على استراتيجيات ما وراء المعرفة لصالح الأداء البعدي.

٢. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات (مجموعة الدراسة) في أسلوب التفكير المثالي قبل وبعد التدريب على استراتيجيات ما وراء المعرفة لصالح الأداء البعدي.

٣. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات (مجموعة الدراسة) في أسلوب التفكير العملي قبل وبعد التدريب على استراتيجيات ما وراء المعرفة لصالح الأداء البعدي.

٤. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات (مجموعة الدراسة) في أسلوب التفكير التحليلي قبل وبعد التدريب على استراتيجيات ما وراء المعرفة لصالح الأداء البعدي.

٥. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات (مجموعة الدراسة) في أسلوب التفكير الواقعي قبل وبعد التدريب على استراتيجيات ما وراء المعرفة لصالح الأداء البعدي.

أهمية الدراسة:

يمكن أن تسهم الدراسة الحالية فيما يلي:

١. ستساعد هذه الدراسة في تعديل توصيف مقررات طرق التدريس الخاصة والتي تدرس في كليات التربية كمتطلبات تربوية حتى تثري الطالبات المعلمات بالاستراتيجيات التي تسهم في تنمية مهارات التفكير المختلفة لديهن.

٢. قد توجه نتائج الدراسة أنظار المسئولين عن التربية والتعليم إلى ضرورة إعداد متعلمين يمتلكن ليس المعرفة فقط بل ما وراء المعرفة، والقادرين ليس فقط على التفكير بل على التفكير في التفكير، وأن يكون هذا الهدف في مقدمة الأهداف التعليمية.

٣. تعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة التي اهتمت باستخدام استراتيجيات ما وراء المعرفة لتنمية أساليب التفكير المختلفة لدى طالبات كلية التربية، فبالرغم من تعدد البحوث والدراسات التي تناولت تنمية مهارات ما وراء المعرفة والوعي بها لدى المعلمين – سواء قبل الخدمة أو أثناءها – إلا أنه لا توجد أي دراسة – في حدود علم

الباحثة – اهتمت بدراسة اثر استخدام استراتيجيات ما وراء المعرفة على تنمية أساليب التفكير المختلفة لدى طالبات كلية التربية.

حدود الدراسة ومبرراتها:

تقتصر الدراسة الحالية في إجراءاتها ونتائجها على الحدود التالية :

١. طالبات الفرقة الثالثة في قسم الرياضيات في كلية التربية الأقسام العلمية بمكة المكرمة.

٢. مقرر طرق تدريس الرياضيات، والذي يدرس لطالبات الفرقة الثالثة في قسم الرياضيات في كلية التربية لتدريسه وفقا لاستراتيجيات ما وراء المعرفة وذلك للمبررات التالية:

- قيام الباحثة بتدريس مقرر طرق تدريس الرياضيات لطالبات الفرقة الثالثة في قسم الرياضيات مما يمكنها من مساعدة طالباتها وإعطائهم الفرصة للتدريب على استراتيجيات ما وراء المعرفة.

- أن مقرر طرق تدريس الرياضيات يعد من المقررات المهمة التي تؤهل معلم الرياضيات للتدريس الجيد الفعال.

٣. سوف يتم الاقتصار على الاهتمام بتنمية أساليب التفكير التالية: (التفكير التركيبي، التفكير المثالي، التفكير العملي، التفكير التحليلي، التفكير الواقعي).

٤. سوف يتم الاقتصار على تجريب الاستراتيجيات التالية: (إستراتيجية النمذجة (ولن وفيليبس)، إستراتيجية التساؤل الذاتي، إستراتيجية التفكير بصوت عال، إستراتيجية التعلم التعاوني، إستراتيجية (اعرف – أريد أن اعرف – تعلمت).

٥. الفترة الزمنية لتجريب المواد المعالجة هي الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ١٤٢٦/١٣٢٧هـ.

الخلفية النظرية لمصطلحات الدراسة:

ما وراء المعرفة:

يستخدم مفهوم ما وراء المعرفة، فوق المعرفة، والميتامعرفة، وما وراء الإدراك، والوعي بالتفكير، والتفكير في التفكير كترجمات للمصطلح (Metacognition). وتشير الأدبيات إلى أن مفهوم ما وراء المعرفة قد ظهر على يد عالم النفس التربوي (John Flavell) في بداية السبعينات ليضيف بعداً جديداً في علم النفس المعرفي ويفتح أفاقاً واسعة للدراسات التجريبية والمناقشات النظرية في موضوعات الذكاء والتفكير والذاكرة والاستيعاب ومهارات التعلم، ومنذ ذلك الوقت استمر الباحثون في محاولة تعريف وتحديد ما وراء المعرفة التي شابها بعض الغموض نتيجة التداخل بين المعرفة (Cognition) وما وراء المعرفة (Metacognition) (فتحي جروان، ١٩٩٩)، (أحمد السيد، ٢٠٠٢). لذا قامت الباحثة باستعراض بعض الآراء حول تعريف ما وراء المعرفة، حيث يعرف (Schoenfeld,1992) ما وراء المعرفة بأنها المعرفة حول النظام المعرفي الخاص بالفرد، والتفكير في التفكير الخاص به، والمهارة الضرورية لتعلم التعلم، ويتضمن هذا المفهوم الأفكار حول: ما الذي نعرف؟ وما الذي لا نعرف ، وكيف ننظم

الاستمرار في التعلم. ويعرفها (Henson & Eller, 1999) بأنها مجموعة الإجراءات التي يكون فيها المتعلم على معرفة بالأنشطة والعمليات الذهنية وأساليب التعلم والتحكم الذاتي التي تستخدم قبل وأثناء وبعد التعلم، ويرى (Fradd & Wilen, 1994) أن مفهوم ما وراء المعرفة يشير إلى مراقبة الذات أثناء التعلم، ووعي المتعلم بما يستخدمه من أنماط التفكير وأساليب الدراسة، والفنيات المصاحبة لعمليات التعلم، والسيطرة الذاتية على محاولات التعلم التي يقوم بها لتحقيق أهدافه، وتوجيه مسار المتعلم نحو الهدف المنشود منه للحصول على نتائج فعالة ومؤثرة. ويعرفها (فتحي جروان، ١٩٩٩) بأنها مهارات عقلية معقدة تعد من أهم مكونات السلوك الذكي في معالجة المعلومات، وتقوم بمهمة السيطرة على جميع نشاطات التفكير العاملة والموجهة لحل المشكلة، واستخدام القدرات أو الموارد المعرفية للفرد بفاعلية في مواجهة متطلبات مهمة التفكير. ويرى (Hallahan & Kauffman, 1994) أنها وعي المتعلم بما يستخدمه من أنماط التفكير وإدراكه لأساليب التحكم والسيطرة الذاتية على محاولات التعلم التي يقوم بها لتحقيق أهدافه من عملية التعلم.

وهناك تعريفات تناولت الأبعاد المكونة لمفهوم ما وراء المعرفة حيث يرى كل من (Schraw & Dennison, 1994) أن ما وراء المعرفة تشير إلى وعي الفرد ومقدرته الشخصية على الفهم وضبط تعلمه، وأنها عبارة عن بعدين هما:

١. المعرفة حول المعرفة وتشمل:

- المعرفة التصريحية: وتعني معرفة الفرد حول مهاراته ووسائل تفكيره وقدراته كمتعلم.
- المعرفة الإجرائية: وتعني معرفة الفرد حول كيفية استخدام الاستراتيجيات المختلفة من اجل إنجاز إجراءات التعلم.

- **المعرفة الشرطية:** وتعني معرفة الفرد حول متى ، ولماذا تكون الإستراتيجية فعالة.

٢. تنظيم المعرفة وتشمل:

- **التخطيط:** وتعني وضع الخطط والأهداف وتحديد المصادر الرئيسية قبل التعلم.
- **إدارة المعلومات:** وتعني القدرة على استخدام المهارات والاستراتيجيات في اتجاه محدد للمعالجة الأكثر فعالية للمعلومات.
- **المراقبة الذاتية:** وتعني وعي الفرد بما يستخدمه من استراتيجيات مختلفة للتعلم.
- **تجنب الغموض:** وتعني القدرة على استخدام الاستراتيجيات البديلة لتصحيح الفهم وأخطاء الأداء.
- **التقويم:** وتعني القدرة على تحليل الأداء والاستراتيجيات الفعالة عقب حدوث التعلم.

كما حدد كل من (Wilen & Phillips, 1995) مكونين رئيسين لمفهوم ما وراء المعرفة وهما:

١. الوعي: ويقصد به وعي الفرد لسلوكه المعرفي خلال المهمة التعليمية ويتضمن الوعي بالهدف من المهمة التعليمية، الوعي بما يعرفه عنها، الوعي بما هو في حاجة إلى معرفته، الوعي بالاستراتيجيات والمهارات التي تيسر التعلم.

٢. السلوك: ويقصد به قدرة الفرد على التخطيط لاستراتيجيات تعلمه، ومعالجة الصعوبات التي تواجهه، وكذلك قدرته على ممارسة أشكال المراجعة والضبط الذاتي لسلوكه.

ويرى (Stipek, 1998) أن ما وراء المعرفة يمكن استخدامها كاستراتيجية للـتعلم الذاتي، حيث تشمل التخطيط ووضع الأهداف، وأنها عبارة عن مكونين هما: إسـتراتيجية ما وراء المعرفة: وهي القدرة على استخدام الإستراتيجية المعرفية في تحسين ما نتعلمـه من خلال صياغة أو وضع الأهداف والتخطيط وكتابة المـذكرات والتكـرار والتـنـريب وتقوية الذاكرة والمقارنة للفهم والاستدلال والتنبؤ، ومهارات مـا وراء المعرفـة: وهـي الوعي بما نمتلكه من قدرات واستراتيجيات ومصادر ووسائل نحتاجها لأداء المهام بفعالية أكثر.

ويرى (Yore & et. al., 1998) أن مفهوم ما وراء المعرفة ينقسم إلى مجـالين واسعين هما:

المجال الأول: التقويم الذاتي للمعرفة ويتضمن:

- المعرفة التقريرية: والتي تتصل بمضمون التعلم.
- المعرفة الإجرائية: والتي تتصل بكيفية التعلم.
- المعرفة الشرطية: والتي تتصل بمتى يستعمل شيء مـا ولأي غـرض يكـون استعماله.

المجال الثاني: الإدارة الذاتية للمعرفة ويتضمن:

- **التخطيط:** ويقصد بها الاختيار المتعمق لاستراتيجيات تحقق أهدافا محددة، وينبغـي أن يتعرف المتعلمون على عدد من الإجراءات النوعية المرتبطة بأداء عمل ما، واختيـار أنسب هذه الإجراءات.

- التقويم: ويتضمن تقدير مدى التقدم الحالي في عمليات محددة، ويحدث أثناء مراحل العملية المختلفة.

- التنظيم: ويتضمن مراجعة مدى التقدم نحو إحراز الأهداف الرئيسية والفرعية، وتعديل السلوك إذا كان ذلك ضرورياً.

ويضيف (Lindstrom, 1995) بأن الإدارة الذاتية للمعرفة تقوم بالإضافة إلى ما سبق على مبدأين هما: أن يتعلم المتعلمون كيف يتعلمون وفقا لطبيعة المحتوى التعليمي، وأن يتعلم المتعلمون كيف يسلكون بهذا المحتوى في حياتهم.

فالمتعلم هنا يتحمل مسؤولية تعلمه ولديه القدرة على معالجة المعرفة وعلى توجيه وتنظيم عملية تعلمه، كما يوجه لاستخدام مهارات التفكير ليوجه تفكيره وتعلمه، ولاتخاذ القرارات واختيار العمليات والاستراتيجيات المناسبة للموقف المقدم له، بالإضافة إلى أنه يقوم نفسه فيكون واعياً بتفكيره قادرا على التحكم في استراتيجيات التفكير الخاصة به.

ويرى (جابر عبد الحميد، ١٩٩٩) أن مفهوم ما وراء المعرفة له مكونان هما:

١. معرفة عن التكوينات المعرفية الإدراكية وتتكون من المعلومات والفهم الذي لدى المتعلم عن عمليات تفكيره، وكذلك معرفته باستراتيجيات التعلم المختلفة التي يستخدمها في مواقف تعليمية مختلفة.

٢. ميكنزمات تنظيم الذات مثل الضبط المعرفي والمراقبة المعرفية، ويقصد بها قدرة المتعلم على أن يختار ويستخدم ويراقب استراتيجيات التعلم الملائمة لكل من أسلوب التعلم والموقف الحالي.

أما (وليم عبيد، ٢٠٠٠) يعتبر أن مفهوم ما وراء المعرفة يرتبط بثلاثة أنـواع مـن السلوك العقلي:

١. معرفة الشخص عن عمليات فكره الشخصي ومدى دقته في وصف تفكيره.

٢. التحكم والضبط الذاتي ومدى متابعة الشخص لما يقوم به عند انشغاله بعمل عقلي مثل حل مشكلة معينة، ومراقبة جودة استخدامه لهذه المتابعة في هدى وإرشـاد نشـاطه الذهني في حل هذه المشكلة.

٣. معتقدات الشخص وحدسياته الوجدانية فيما يتعلق بفكره عن المجال الذي يفكر فيـه، ومدى تأثير هذه المعتقدات في طريقة تفكيره.

وباستقراء التعريفات السابقة اتضح أن مفهوم ما وراء المعرفة يشير إلى:

- معرفة المتعلم بعملياته المعرفية ومحاولته لتنظيم هذه العمليات.

- معرفة المتعلم باستراتيجيات التعلم الفعالة وكيفية استخدامها لإنجاز إجراءات التعلم.

- قدرة المتعلم على اختيار الإستراتيجية المناسبة وتعديلها أو اختيـار اسـتراتيجيات جديدة.

- قدرة المتعلم على مراجعة ذاته وتقييمها باستمرار.

- إدراك المتعلم بالإجراءات التي ينبغي القيام بها للوصول إلى أهدافه، ومدى تقدمـه نحو تحقق هذه الأهداف.

وعلى ذلك تعرف الدراسة الحالية مفهوم ما وراء المعرفة بأنه:

وعي الطالبة المعلمة بالعمليات المعرفية الخاصة بها، ومحاولتها لتنظيم هذه

العمليات، واستراتيجيات التعلم الفعالة وكيفية استخدامها لإنجاز إجراءات التعلم، وقدرتها على اختيار الإستراتيجية المناسبة وتعديلها أو اختيار استراتيجيات جديدة، ووعيها بالإجراءات التي ينبغي القيام بها للوصول إلى أهدافها، ومدى تقدمها نحو تحقق هذه الأهداف، بالإضافة إلى قدرتها على مراجعة ذاتها وتقييمها باستمرار، وأنها عبارة عن بعدين هما:

١. الوعي: ويقصد به وعي الطالبة المعلمة وإدراكها لسلوكها المعرفي خلال المهمة التعليمية وذلك من خلال وعيها بالهدف من المهمة التعليمية، وبما تعرفه عنها، وما هي في حاجة إلى معرفته، وبالاستراتيجيات والمهارات التي تيسر التعلم.

٢. السلوك: ويقصد به قدرة الطالبة المعلمة على التخطيط لاستراتيجيات تعلمها، ومعالجة الصعوبات التي تواجهها، وكذلك قدرتها على ممارسة أشكال المراجعة والضبط الذاتي لسلوكها.

استراتيجيات ما وراء المعرفة:

تعرف استراتيجيات ما وراء المعرفة بأنها مجموعة الإجراءات التي يقوم بها المتعلم للمعرفة بالأنشطة والعمليات الذهنية وأساليب التعلم والتحكم الذاتي التي تستخدم قبل التعلم وأثناءه وبعده للتذكر والفهم والتخطيط والإدارة وحل المشكلات وباقي العمليات المعرفية الأخرى. (Henson & Eller, 1999)

كما ميز كل من (Robertsr & Erdos, 1993)، (Rasenshine & Chapman, 1996)، (أحمد السيد، ٢٠٠٢) بين استراتيجيات ما وراء المعرفة والاستراتيجيات المعرفية على النحو التالي:

- أن الاستراتيجيات المعرفية تساعد الطالب في عملية معالجة المعلومات، والمتمثلة في كتابة ملاحظات، أو وضع أسئلة، أو ملء بيانات أو مخططات، وهي تخدم المهمات المحددة، بمعنى أنها تكون مفيدة فقط عندما يتعلم الطالب أو يؤدي بعض المهمات المحددة، أما استراتيجيات ما وراء المعرفة يستخدمها الطالب عندما يخطط أو يراقب أو يقوم التعلم.

- تستخدم الاستراتيجيات المعرفية في مساعدة الفرد لتحقيق هدف معين، في حين استراتيجيات ما وراء المعرفة تستخدم في التأكيد أنه قد تم تحقيق الهدف بالفعل.

- قد تتداخل كل من استراتيجيات ما وراء المعرفة والاستراتيجيات المعرفية في إستراتيجية واحدة ويعتمد ذلك على الهدف من استخدامها، لأن استراتيجيات ما وراء المعرفة والاستراتيجيات المعرفية تتشابك وتعتمد على بعضها البعض.

أساليب التفكير :

يعرف (مجدي حبيب، ٢٠٠٤) التفكير على انه نشاط عقلي ذاتي تلقائي، يأخذ شكل العملية العقلية ويمكن الاستدلال عليه من خلال ما يترتب عليه من آثار، ويرتكز هذا النشاط على ما بداخل الفرد وحقائق حاضرة وما يتوقعه في مستقبله. ويعرف (Harrison & Bramson, 1982) أساليب التفكير على أنها مجموعة من الطرق أو الاستراتيجيات الفكرية التي اعتاد الفرد على أن يتعامل بها مع المعلومات المتاحة لديه عن ذاته أو بيئته وذلك حيال ما يواجهه من مشكلات. وقد توصل إلى خمسة أساليب أساسية للتفكير وهي:

١. ***التفكير التركيبي*** **Synthesitic Thinking**. يعني بما يأتي:

- التواصل لبناء أفكار جديدة وأصيلة مختلفة تماماً عما يفعله الآخرون.
- القدرة على تركيب الأفكار المختلفة.
- التطلع إلى وجهات النظر التي قد تتيح حلولاً أفضل تجهيزاً.
- الربط بين وجهات النظر التي تبدو متعارضة.
- إتقان الوضوح والإبتكارية وامتلاك المهارات التي توصل لذلك.

٢. ***التفكير المثالي*** **Idealistic Thinking**. يعني بما يأتي:

- تكوين وجهات نظر مختلفة تجاه الأشياء.
- الميل إلى التوجه المستقبلي والتفكير في الأهداف.
- الاهتمام باحتياجات الفرد وما هو مفيد بالنسبة له.
- تركيز الاهتمام على ما هو مفيد للناس والمجتمع.
- محور الاهتمام هو القيم الاجتماعية.
- بذل أقصى ما يمكن لمراعاة الأفكار والمشاعر والانفعالات والعواطف.
- تكوين معاملات وعلاقات مفتوحة.
- الميل إلى الثقة في الآخرين.
- الاستمتاع بالمناقشات مع الناس في مشكلاتهم.
- عدم الإقبال على المجادلات مفتوحة الصراع.

٣. ***التفكير العملي*** **Pragmatic Thinking**. يعني بما يأتي:

- التحقق مما هو صحيح أو خاطئ بالنسبة للخبرة الشخصية المباشرة.

- حرية التجريب.
- التفوق في إيجاد طرق جديدة لعمل الأشياء بالاستعانة بالمواد الخام المتاحة.
- تناول المشكلات بشكل تدريجي.
- الاهتمام بالعمل والجوانب الإجرائية.
- البحث عن الحل السريع.
- القابلية للتكيف.

٤. **التفكير التحليلي Analytic Thinking**. يعني بما يأتي:

- مواجهة المشكلات بحرص وبطريقة منهجية والاهتمام بالتفاصيل.
- التخطيط بحرص قبل اتخاذ القرار.
- جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات مع عدم تكوين النظرة الشمولية.
- الاهتمام بالنظريات والتنظير على حساب الحقائق.
- إمكانية القابلية للتنبؤ والعقلانية.
- إمكانية التجزيء والحكم على الأشياء في إطار عام.
- المساهمة في توضيح الأشياء حتى يمكن الوصول إلى استنتاجات.

٥. **التفكير الواقعي Realistic Thinking**. يعني بما يأتي:

- الاعتماد على الملاحظة والتجريب.
- أن الأشياء الحقيقة أو الواقعية هي ما نخبره في حياتنا الشخصية مثل ما نشعر بـه ونلمسه ونراه ، إذن ما نراه هو ما نحصل عليه.
- شعار التفكير الواقعي هو الحقائق هي الحقائق.

إجراءات الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار صحة الفروض سارت الإجراءات على النحو التالي:

أولاً: منهج الدراسة.

سوف تستخدم الدراسة الحالية ما يلي :

١. المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية وعرض استراتيجيات ما وراء المعرفة المستخدمة.

٢. المنهج التجريبي (بتصميم المجموعة الواحدة والقياس القبلي ثم البعدي) في الدراسة الميدانية وذلك عند تطبيق الاستراتيجيات المستخدمة للكشف عن أثر استخدامها في تنمية أساليب التفكير لدى طالبات قسم الرياضيات في كلية التربية بمكة المكرمة.

ثانياً: أدوات الدراسة.

❖ اختيار استراتيجيات ما وراء المعرفة والتي ترتبط بطبيعة الرياضيات:

قامت الباحثة باستعراض البحوث والدراسات التي أسفرت عن ارتباط موجب بين استخدام بعض استراتيجيات ما وراء المعرفة والقدرة على استيعاب المعلومات وتحصيلها، والقدرة على حل المشكلات، كما أنها تسهم في تنمية مهارات التفكير لدى المتعلمين وذلك للتعرف على الاستراتيجيات المناسبة والتي ترتبط بطبيعة الرياضيات منها [دراسة (Cardinal, 1992)، (Hamley, 1995)، (Willburne, 1997)، (محمود

مراد، حمزة الرياشي، ١٩٩٨)، (Buzzel, 2001)، (Marge, 2002)، (وائل محمد علي، ٢٠٠٤)، (عزو عفانة، ٢٠٠٤)] وقد اختارت الباحثة بعض هذه الاستراتيجيات المناسبة لطبيعة مادة الرياضيات، وفيما يلي عرض لهذه الاستراتيجيات والخطوات الإجرائية لتنفيذ كل إستراتيجية منها:

❖ إستراتيجية النمذجة (إستراتيجية ولن وفيليبس):

اقترح كل من ولن وفيليبس في ضوء فكرة ما وراء المعرفة مدخلاً مهماً في تدريس المهارات المعرفية، ويتضمن هذا المدخل الخطوات التالية:

١. **التقديم للمهارات:** ويتم ذلك بواسطة المعلم مباشرة، أو يتعلم الطلاب ذاتيا من خلال مادة تعليمية مقروءة يعدها المعلم حول المهارة المراد دراستها، مبيناً فيها تعريف المهارة، وأهميتها، وعمليات التفكير المتضمنة فيها والصعوبات التي يتوقع وقوع الطلاب فيها، وكيفية التغلب عليها.

٢. **النمذجة بواسطة المعلم:** حيث يقدم المعلم نموذجا للعمليات العقلية المتضمنة في المهارة، فيتظاهر بأنه يفكر بصوت عال أمام الطلاب، وقد يقرأ جهرا مقطعا من الكتاب أمام الفصل، ويوجه نفسه لفظيا وكأنه يفكر بصوت مسموع مستخدما الاستجواب الذاتي، ليعبر لفظيا عما يدور في فكره.

٣. **النمذجة بواسطة المتعلم:** يطلب المعلم من طلابه القيام بنمذجة المهارة مثلما فعل، ثم يقارن الطالب عمليات النمذجة التي اتبعها بعمليات زميل له يجلس بجواره، بحيث يعبر كل منهما للآخر عما يدور في ذهنه ن وبذلك يصبح المتعلم مدركا لعمليات تفكيره، والمعلم يتأكد من فهمه بناء على ما يقوله. (محمود مراد، حمزة الرياشي، ١٩٩٨)، (Wilen & Philips, 1995).

❖ إستراتيجية التساؤل الذاتي:

تهدف هذه الإستراتيجية إلى البحث عن معلومات جديدة عن طريق تكوين وإثارة الأسئلة، وتشمل مجموعة من الأسئلة يمكن أن يسألها المتعلم لنفسه أثناء معالجة المعلومات، وهناك عدة مراحل يمر بها المتعلم من خلال استخدامه لاستراتيجيه التساؤل الذاتي هي:

١. **مرحلة ما قبل التعلم:** حيث يبدأ المعلم بعرض موضوع الدرس على المتعلمين، ثم يدربهم على أساليب التساؤل الذاتي لتنشيط عمليات ما وراء المعرفة، من خلال الأسئلة التالية:

- ما الهدف الذي أسعى لتحقيقه؟ بهدف خلق نقطة التركيز.
- لماذا يعتبر هذا مهما؟ بهدف خلق سبب للقيام به.
- كيف يرتبط هذا بما أعرفه؟ بهدف إيجاد العلاقة بين المعرفة الجديدة والسابقة.

والغرض من هذه الأسئلة التي يوجهها المتعلم لنفسه هو التعرف على ما لديه من معرفة سابقة حول موضوع الدرس وإثارة اهتمامه.

٢. مرحلة التعلم: حيث يدرب المعلم المتعلمين على أساليب التساؤل الذاتي من خلال الأسئلة مثل:

- ما الأسئلة التي أواجهها في هذا الموقف؟ بهدف اكتشاف الجوانب غير المعلومة.
- هل احتاج خطة معينة لفهم هذا أو تعلمه؟ بهدف تصميم طريقة للتعلم.
- هل الخطة التي وضعتها مناسبة لبلوغ الهدف؟
- هل ما قمت به حتى الآن ينسجم مع الخطة؟ ويشير باتجاه الهدف.

والإجابة على هذه الأسئلة تساعد المتعلمين على تنظيم معلوماتهم وتذكرها، وتوليد أفكار جديدة مما يجعله يفكر في الخطوات التي تساعده على حل المشكلة من جوانبها المختلفة.

٣. **مرحلة ما بعد التعلم:** حيث يدرب المعلم المتعلمين على أساليب التساؤل الذاتي من خلال الأسئلة مثل:

- كيف استخدم هذه المعلومات في جوانب حياتي؟ بهدف الاهتمام بالتطبيق في مواقف أخرى.
- ما مدى كفاءتي في هذه العملية؟ بهدف تقييم التقدم.
- هل احتاج بذل جهد جديد؟ بهدف متابعة ما إذا كان هناك حاجة لإجراء آخر.
- هل أستطيع حل المشكلة بطريقة أخرى؟
- هل هذا ما أريد الوصول إليه؟
- كيف يمكن التحقق من صحة الحل؟

والإجابة على هذه الأسئلة تساعد المتعلمين على تناول وتحليل المعلومات التي توصل إليها ثم تكاملها وتقييمها وكيفية الاستفادة منها. (Baker & Pilburn, 1997)، (صفاء الأعسر، ١٩٩٨)، (فتحي جروان، ١٩٩٩)، (مارزانو وآخرون، ١٩٩٨)، (إبراهيم بهلول، ٢٠٠٤).

❖ إستراتيجية التفكير بصوت عال (التحدث عن التفكير):

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تجسيد عمليات تفكير المتعلم أثناء انشغاله في مهمة تتطلب التفكير، حيث يذكر المتعلم المفكر بصوت عال كل المشاعر والأفكار التي تحدث عند أداء مهمة ما، مثل: حل مشكلة، إجابة سؤال، القيام بتجربة. ويتم ذلك من خلال متعلمين، حيث يعمل أحدهما كمفكر والآخر كمستمع محلل، حيث يتحدث أحد المتعلمين

عن المشكلة ويصف عملياته في التفكير في حين أن زميله يستمع له ويوجه له الأسئلة من اجل مساعدته على توضيح تفكيره، وعلى المعلم توجيه المتعلمين إلى مجموعة من الخطوات التي يجسدون من خلالها تحقيقهم لإستراتيجية التفكير بصوت عال هي:

١. ترجم تفكيرك وتصوراتك الخاصة إلى كلمات، وقم بتسميعها بصوت عال.

٢. تكلم بصوت عال عن الخطوات التي تمر بها أثناء حل المشكلات، وتذكر انه لا يوجد تفكير أو خطوة غير هامة إلى الحد الذي يجعلك لا تتكلم عنها.

٣. تكلم بصوت عال بكل التفكير الذي يعتمل بداخلك قبل البدء في حل المشكلات مثل (ماذا ستفعل؟ متى؟ لماذا؟ وكيف؟) حتى لحظة التخمين تكون هامة لتتكلم عنها بصوت عال مثل (ما أفضل طريقة لحل هذه المشكلة؟ اعتقد أنني يجب أن استخدم الصيغة التي استخدمناها من قبل، ماذا كانت تسمى؟ معادلة تربيعية، لا قد لا تكون كذلك.. وهكذا).

٤. تكلم بصوت عال بكل التفكير الذي قمت به قبل، وفي أثناء وبعد عملية حل المشكلة، مع مراعاة أن يتضمن هذا الكلام خططا لما فعلته،وما ستفعله، ومتى تقوم بإجراءات معينة، ولماذا تستخدم خطوات بعينها ولا تستخدم خطوات أخرى، وكيف تباشر كل فكرة وتتعامل معها. (Hartman, 2001)، (إبراهيم بهلول، ٢٠٠٤)، (وائل محمد على، ٢٠٠٤).

❖ التعلم التعاوني:

تهدف هذه الإستراتيجية إلى خلق بيئة صفية بمتاز بمناخ اجتماعي تعاوني بين المتعلمين وبعضهم البعض، يشتركون في صنعه وكأنهم في قارب واحد لتكوين البناء المعرفي لديهم. ويتحدد آليات القيام بطريقة التعلم التعاوني في ثلاثة مهام رئيسية هي:

١. **التخطيط والإعداد وتتضمن:**

- تحديد الأهداف التعليمية التي من المتوقع أن يحققها المتعلمين بعد دراسة الموضوع المزمع دراسته.
- توزيع المتعلمين على المجموعات ويراعى أن تتكون كل مجموعة من (٣-٧) متعلم، وان تكون هذه المجموعات غير متجانسة.

٢. **تنظيم المهام وتكوين الاعتماد المتبادل وتتضمن:**

- تحدد المهام التي سوف يتعلمونها، ومراجعة الخبرات السابقة حتى يمكنهم أن يبنوا عليها التعلم الجديد.
- يطلب المعلم من المتعلمين تقديم عمل موحد في نهاية كل تعلم.
- يوضح للمتعلمين أن الدرجة التي سوف تعطى في نهاية التعلم سوف تمنح لأعضاء الجماعة ككل.
- تحديد مسئولياتهم كأفراد وكمجموعة.
- يقوم المعلم بتشجيع المجموعة التي انتهت من عملها على أن يساعد أعضائها بقية المجموعات الأخرى التي لم تنتهي.

٣. **المراقبة والتدخل:**

- يساعد المعلم المتعلمين داخل كل مجموعة على القيام بتنفيذ المهام المطلوبة وذلك بتشجيعهم على الاستمرار، والإجابة عن الأسئلة والاستفسارات من قبل المتعلمين لإحدى المجموعات، وكذلك تقديم الإرشادات والأجراءات التنفيذية.

- ملاحظة السلوك التعاوني للمتعلمين ويفضل أن يكون ذلك من خلال بطاقة ملاحظة.
- يقوم المعلم في نهاية كل درس المتعلمين في الجوانب (المعرفية والوجدانية والمهارية) المرتبطة بأهداف الدرس. (إبراهيم بهلول، ٢٠٠٤)، (محبات ابوعميرة، ١٩٩٧).

- إستراتيجية k.w.L (اعرف – أريد أن أعرف – تعلمت)

تهدف هذه الإستراتيجية (إبراهيم بهلول، ٢٠٠٤)، (مارزانو وآخرون، ١٩٩٨) إلى تنشيط معرفة المتعلمين السابقة وجعلها نقطة انطلاق أو محور ارتكاز لربطها بالمعلومات الجديدة، وتعتمد هذه الإستراتيجية على أربع فنيات تدريسية هي:

- (k) للدلالة على كلمة (Know) ويقصد بها ما الذي أعرفه؟ (What we know about the subject?) وهي خطوة استطلاعية ، لمساعدة المتعلمين على استدعاء ما يعرفونه عن الموضوع المزمع دراسته من معلومات وبيانات سابقة.
- (W) للدلالة على كلمة (Want) ويقصد بها ما الذي أريد أن أعرفه؟ (What we want to found out?) وفي هذه الخطوة يزيد المعلم من دافعية طلابه للتعلم، ويساعدهم عل تقرير وتحديد ما يرغبون في تعلمه عن الموضوع المزمع دراسته ، بالإضافة إلي تحديد ما يبحثون عنه ويرغبون في اكتشافه.
- (L) للدلالة على كلمة (Learn) ويقصد بها ماذا تعلمت؟ (What we learn?) وهو سؤال تقويمي لبيان مدى الإفادة، ويستهدف مساعدة المتعلمين على تعيين ما تعلموه بالفعل عن الموضوع الذي تم دراسته.

❖ اختبار أساليب التفكير :

تم استخدام اختبار أساليب التفكير من إعداد (Harrison & Bramson) والذي قام بترجمته إلى اللغة العربية مجدي حبيب (مجدي حبيب، ٢٠٠٤) وحساب صدقه وثباته على البيئة المصرية. ويتضمن خمسة أساليب هي: التفكير التركيبي، التفكير المثالي، التفكير العملي، التفكير التحليلي، التفكير الواقعي. وتكون الاختبار من (٩٠) عبارة موزعة على (١٨) موقف من المواقف اليومية التي تواجه الفرد، وذلك بواقع خمس عبارات على كل موقف، تمثل كل عبارة منهم حلاً لذلك الموقف، حيث يعبر كل حل عن احد أساليب التفكير الخمسة التي يقيسها الاختبار.

هذا وقد قامت الباحثة بإدخال بعض التعديلات في عبارات المقياس ليتناسب مع طالبات المرحلة الجامعية بالمجتمع السعودي وقد تم حساب الصدق والثبات بعد التعديل على النحو التالي:

- صدق الاختبار: تم حساب الصدق الظاهري عن طريق عرض الاختبار على عدد (٨) من الأساتذة المختصين في قسم التربية وعلم النفس، وقد جمعوا على أن مفردات الاختبار مناسبة لأهداف الدراسة، وأن صياغة العبارات تناسب عينة الدراسة، وسجلوا بعض الملاحظات وقامت الباحثة بإجراء التعديلات حسب توجيهاتهم.
- ثبات الاختبار: لحساب ثبات الاختبار استخدمت الباحثة طريقة الفا كرونباخ بعد تطبيقه على عينة قدرها (٣٠) طالبة من طالبات الفرقة الثالثة بقسم الرياضيات في كلية التربية، ووجد أن معامل الثبات (٠,٨٣).

ثالثاً: تحديد مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طالبات الفرقة الثالثة بقسم الرياضيات في كلية التربية الأقسام العلمية بمكة المكرمة للعام الجامعي ١٤٢٧/١٤٢٦هـ.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة طالبات الفرقة الثالثة بقسم الرياضيات في كلية التربية الأقسام العلمية بمكة المكرمة للعام الجامعي ١٤٢٧/١٤٢٦هـ بعد استبعاد الطالبات الباقيات للإعادة وبذلك بلغ عدد أفراد العينة (٦٧) طالبة.

رابعاً: إجراء الدراسة الميدانية.

- التطبيق القبلي لأدوات الدراسة: تم تطبيق اختبار أساليب التفكير قبلياً على مجموعة الدراسة في بداية الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ١٤٢٧/١٤٢٦هـ، وذلك للحصول على البيانات التي تساعد في العمليات الإحصائية الخاصة بنتائج الدراسة.
- تدريب مجموعة الدراسة على استراتيجيات ما وراء المعرفة (السابق الإشارة إليها): قامت الباحثة بتدريب مجموعة الدراسة على استراتيجيات ما وراء المعرفة التي تم اختيارها من خلال تدريس مقرر طرق تدريس الرياضيات وقد استغرق ذلك (١٢) محاضرة بواقع ساعتان للمحاضرة.

❖ التطبيق البعدي لأدوات الدراسة: بعد الانتهاء من تدريس مقرر طرق تدريس الرياضيات تم تطبيق اختبار أساليب التفكير بعدياً على مجموعة الدراسة في نهاية الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ١٤٢٦/١٤٢٧هـ.

خامساً: عرض النتائج ومناقشتها.

فيما يلي عرض للنتائج التي تم التوصل إليها للإجابة عن أسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات:

الإجابة عن السؤال الأول ونصه: ما استراتيجيات ما وراء المعرفة المرتبطة بطبيعة مادة الرياضيات؟

وقد تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال إعداد أداة الدراسة حيث تحددت الإجابة بالوصول إلى عدد (٥) استراتيجيات وهي كالتالي: إستراتيجية النمذجة (ولن وفيليبس)، إستراتيجية التساؤل الذاتي، إستراتيجية التفكير بصوت عال، إستراتيجية التعلم التعاوني، إستراتيجية (اعرف – أريد أن اعرف – تعلمت).

الإجابة عن السؤال الثاني ونصه: ما أثر تدريب طالبات كلية التربية على استراتيجيات ما وراء المعرفة في تنمية أسلوب التفكير التركيبي لديهن؟

وللإجابة على هذا السؤال قامت الباحثة بحساب قيمة (ت) لبيان دلالة الفروق بين متوسطي درجات أداء مجموعة الدراسة في التطبيق القبلي والبعدي بالنسبة لأسلوب التفكير التركيبي ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (١)

دلالة الفروق بين متوسطي درجات التطبيق القبلي والبعدي

بالنسبة لأسلوب التفكير التركيبي

المعالجة الإحصائية / التطبيق	العدد	المتوسط	الفرق بين المتوسطين	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
القبلي	٦٧	٥٠,٩٠	٢,٢٦٩-	٦,٧٢٩	٦٦	–	دال عند
البعدي	٦٧	٥٣,١٦		٥,٦٦٦		٢,٩٩٥	٠,٠١

من الجدول رقم (١) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ بين متوسطي درجات أداء مجموعة الدراسة في التطبيق القبلي والبعدي لصالح التطبيق البعدي لأسلوب التفكير التركيبي وذلك بدرجة ثقة ٩٩٪ حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة = -٢,٩٩٥ وهي قيمة ذات دلالة إحصائية مرتفعة.

وهذا يدل على أن تدريب مجموعة الدراسة على استراتيجيات ما وراء المعرفة كان له أثرا ايجابيا في تنمية أسلوب التفكير التركيبي لديهن.

وبالتالي تم قبول الفرضية الأولى والتي تنص على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات (مجموعة الدراسة) في أسلوب التفكير التركيبي قبل وبعد التدريب على استراتيجيات ما وراء المعرفة لصالح الأداء البعدي. وبالتحقق من صحة الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة تكون قد أجابت الباحثة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة الحالية.

<u>الإجابة عن السؤال الثالث ونصه</u>: ما أثر تدريب طالبات كلية التربية على استراتيجيات ما وراء المعرفة في تنمية أسلوب التفكير المثالي لديهن؟

وللإجابة على هذا السؤال قامت الباحثة بحساب قيمة (ت) لبيان دلالة الفروق بين متوسطي درجات أداء مجموعة الدراسة في التطبيق القبلي والبعدي بالنسبة لأسلوب التفكير المثالي ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

دلالة الفروق بين متوسطي درجات التطبيق القبلي والبعدي بالنسبة لأسلوب التفكير المثالي

المعالجة الإحصائية / التطبيق	العدد	المتوسط	الفرق بين المتوسطين	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
القبلي	٦٧	٥٣,٦١	١,٢٥٤	٦,٦٤٢	٦٦	١,٧١٨	غير دال
البعدي	٦٧	٥٢,٣٦		٦,٩٧٦			

من الجدول رقم (٢) يتضح أن قيمة (ت) المحسوبة = ١,٧١٨ وهي غير دالة إحصائيا مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أداء مجموعة الدراسة في التطبيق القبلي والبعدي لأسلوب التفكير المثالي، إلا أنه من الملاحظ أن هناك زيادة بسيطة في متوسط درجات التطبيق القبلي وهذه الزيادة لم تظهر فروقا تذكر بين التطبيقين. مما يعني أنه لا يوجد أثر لتدريب مجموعة الدراسة على استراتيجيات ما وراء المعرفة في تنمية أسلوب التفكير المثالي لديهن.

وبالتالي تم رفض الفرضية الثانية والتي تنص على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات (مجموعة الدراسة) في أسلوب التفكير المثالي قبل وبعد التدريب على استراتيجيات ما وراء المعرفة لصالح الأداء البعدي.

وبرفض الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة تكون قد أجابت الباحثة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة الحالية.

<u>الإجابة عن السؤال الرابع ونصه</u>: ما أثر تدريب طالبات كلية التربية على استراتيجيات ما وراء المعرفة في تنمية أسلوب التفكير العملي لديهن؟

وللإجابة على هذا السؤال قامت الباحثة بحساب قيمة (ت) لبيان دلالة الفروق بين متوسطي درجات أداء مجموعة الدراسة في التطبيق القبلي والبعدي بالنسبة لأسلوب التفكير العملي ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

دلالة الفروق بين متوسطي درجات التطبيق القبلي والبعدي بالنسبة لأسلوب التفكير العملي

المعالجة الإحصائية / التطبيق	العدد	المتوسط	الفرق بين المتوسطين	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
القبلي	٦٧	٥٤,١٢	-٠,٢٥٤	٥,١٤٨	٦٦	-٠,٣٩١	غير دال
البعدي	٦٧	٥٤,٣٧		٥,٦٦٢			

من الجدول رقم (٣) يتضح أن قيمة (ت) المحسوبة = -٠,٣٩١ وهي غير دالة إحصائيا مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أداء مجموعة الدراسة في التطبيق القبلي والبعدي لأسلوب التفكير العملي، إلا أنه من الملاحظ أن هناك زيادة بسيطة في متوسط درجات التطبيق البعدي وهذه الزيادة لم تظهر فروقا تذكر بين التطبيقين. مما يعني أنه لا يوجد أثر لتدريب مجموعة الدراسة على استراتيجيات ما وراء المعرفة في تنمية أسلوب التفكير العملي لديهن.

وبالتالي تم رفض الفرضية الثالثة: والتي تنص على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات (مجموعة الدراسة) في أسلوب التفكير العملي قبل وبعد التدريب على استراتيجيات ما وراء المعرفة لصالح الأداء البعدي.

وبرفض الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة تكون قد أجابت الباحثة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة الحالية.

<u>الإجابة عن السؤال الخامس ونصه</u>: ما أثر تدريب طالبات كلية التربية على استراتيجيات ما وراء المعرفة في تنمية أسلوب التفكير التحليلي لديهن؟

وللإجابة على هذا السؤال قامت الباحثة بحساب قيمة (ت) لبيان دلالة الفروق بين متوسطي درجات أداء مجموعة الدراسة في التطبيق القبلي والبعدي بالنسبة لأسلوب التفكير التحليلي ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

دلالة الفروق بين متوسطي درجات التطبيق القبلي والبعدي

بالنسبة لأسلوب التفكير التحليلي

المعالجة الإحصائية / التطبيق	العدد	المتوسط	الفرق بين المتوسطين	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
القبلي	٦٧	٥٦,٨١	-١,٧٩١	٦,٤٣٤	٦٦	-٢,٣١١	دال عند ٠,٠٥
البعدي	٦٧	٥٨,٦٠		٦,٠٤٣			

من الجدول رقم (٤) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين متوسطي درجات أداء مجموعة الدراسة في التطبيق القبلي والبعدي لصالح التطبيق البعدي لأسلوب التفكير التحليلي وذلك بدرجة ثقة ٩٩٪ حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة = -٢,٣١١ وهي قيمة ذات دلالة إحصائية مرتفعة. وهذا يدل على أن تدريب مجموعة الدراسة على استراتيجيات ما وراء المعرفة كان له أثرا ايجابيا في تنمية أسلوب التفكير التحليلي لديهن.

وبالتالي تم قبول الفرضية الرابعة والتي تنص على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات (مجموعة الدراسة) في أسلوب التفكير التحليلي قبل وبعد التدريب على استراتيجيات ما وراء المعرفة لصالح الأداء البعدي. وبالتحقق من صحة الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة تكون قد أجابت الباحثة عن السؤال الخامس من أسئلة الدراسة الحالية.

<u>الإجابة عن السؤال السادس ونصه</u>: ما أثر تدريب طالبات كلية التربية على استراتيجيات ما وراء المعرفة في تنمية أسلوب التفكير الواقعي لديهن؟

وللإجابة على هذا السؤال قامت الباحثة بحساب قيمة (ت) لبيان دلالة الفروق بين متوسطي درجات أداء مجموعة الدراسة في التطبيق القبلي والبعدي بالنسبة لأسلوب التفكير الواقعي ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

دلالة الفروق بين متوسطي درجات التطبيق القبلي والبعدي بالنسبة لأسلوب التفكير الواقعي

المعالجة الإحصائية / التطبيق	العدد	المتوسط	الفرق بين المتوسطين	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
القبلي	٦٧	٥٤,٤٩	٢,٩٤٠	٦,١٠٦	٦٦	٣,٩٤١	دال عند ٠,٠١
البعدي	٦٧	٥١,٥٥		٧,٠٣٣			

من الجدول رقم (٥) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ بين متوسطي درجات أداء مجموعة الدراسة في التطبيق القبلي والبعدي لصالح التطبيق القبلي لأسلوب التفكير الواقعي وذلك بدرجة ثقة ٩٩٪ حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة = ٣,٩٤١ وهي قيمة ذات دلالة إحصائية مرتفعة. مما يعني أنه لا يوجد أثر لتدريب مجموعة الدراسة على استراتيجيات ما وراء المعرفة في تنمية أسلوب التفكير الواقعي لديهن.

وبالتالي تم رفض الفرضية الخامسة والتي تنص على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات (مجموعة الدراسة) في أسلوب التفكير الواقعي قبل وبعد التدريب على استراتيجيات ما وراء المعرفة لصالح الأداء البعد.

وبرفض الفرضية الخامسة من فرضيات الدراسة تكون قد أجابت الباحثة عن السؤال السادس من أسئلة الدراسة الحالية.

خلاصة الدراسة:

حاولت الدراسة الحالية التحقق من صحة فرضيات بحثية خمسة وضعت في صورة توجيهية للتأكد من اثر استخدام استراتيجيات ما وراء المعرفة (إستراتيجية النمذجة (ولن وفيليبس)، إستراتيجية التساؤل الذاتي ، إستراتيجية التفكير بصوت عال، إستراتيجية التعلم التعاوني، إستراتيجية (اعرف – أريد أن اعرف – تعلمت) كمتغير مستقل للدراسة على تنمية كل من أسلوب التفكير التركيبي، والتفكير المثالي، والتفكير العملي، والتفكير التحليلي، والتفكير الواقعي كمتغير تابع. وباستقراء ما تم التوصل إليه من نتائج يتضح أن:

١. استخدام (إستراتيجية النمذجة (ولن وفيليبس)، إستراتيجية التساؤل الذاتي، إستراتيجية التفكير بصوت عال، إستراتيجية التعلم التعاوني، إستراتيجية (اعرف – أريد أن اعرف – تعلمت) لها تأثير ايجابي في تنمية كل من أسلوب التفكير التركيبي والتفكير التحليلي لدى طالبات الفرقة الثالثة بقسم الرياضيات.

٢. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أداء مجموعة الدراسة في التطبيق القبلي والبعدي لكل من أسلوب التفكير المثالي، والتفكير العملي، والتفكير

الواقعي إلا أنه من الملاحظ أن هناك زيادة بسيطة في متوسط درجات التطبيق البعدي وهذه الزيادة لم تظهر فروقا تذكر بين التطبيقين. مما يشير إلى أنـــه لا يوجـد أثــر لتدريب مجموعة الدراسة على استراتيجيات ما وراء المعرفة (إســتراتيجية النمذجــة (ولن وفيليبس)، إستراتيجية التساؤل الذاتي، إســتراتيجية التفكيــر بصـــوت عـــال، إستراتيجية التعلم التعاوني، إستراتيجية (اعرف – أريد أن اعرف – تعلمت) في تنمية تلك الأساليب لديهن.

٣. الدراسة بهذه النتائج تتفق مع العديد مما أشير إليه من أدبيات تربوية – ذكــرت فـــي متن الدراسة – من أن استخدام المتعلمين لاستراتيجيات ما وراء المعرفة في مواقــف التعلم تعمل على توفير بيئة تعليميـــة تسهم في تنمية مهارات التفكير.

التوصيات والمقترحات:

١) ضرورة اعتبار استراتيجيات ما وراء المعرفة أحد الموضوعات الرئيسية في بــرامج إعداد المعلمات.

٢) الاهتمام باستخدام استراتيجيات ما وراء المعرفة في تعليم/تعلم الرياضيات في مراحل التعليم المختلفة.

٣) عقد دورات تدريبية للمعلمات والمشرفات التربويات في مجال تــدريس الرياضــيات لبيان كيفية تنفيذ استراتيجيات ما وراء المعرفة في المواقف الصفية.

٤) دراسة العلاقة بين تمكن المتعلمات من اســتراتيجيات مـــا وراء المعرفــة والتفــوق الدراسي في مادة الرياضيات.

٥) دراسة فعالية استخدام استراتيجيات ما وراء المعرفة في تدريس الرياضيات في مراحل تعليمية مختلفة على بعض المتغيرات التابعة كالتحصيل الدراسي، والتفكير بأنماطه المختلفة.

٦) دراسة فعالية برنامج مقترح لتدريب معلمات الرياضيات على إكساب مهارات التفكير لطالباتهن.

٧) دراسة العلاقة بين استخدام المعلمات لاستراتيجيات ما وراء المعرفة في تعليم الرياضيات، ومستوى تحصيل طالباتهن واتجاههن نحو الرياضيات.

المراجع

١- إبراهيم بهلول (٢٠٠٤): اتجاهات حديثة في استراتيجيات ما وراء المعرفة في تعليم القراءة. مجلة القراءة والمعرفة ، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ، ع٣٠ ، القاهرة.

٢- أحمد السيد (٢٠٠٢): تنمية بعض مهارات ما وراء المعرفة لدى الطلاب المعلمين بكلية التربية بسوهاج. مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، ع٧٧ ، القاهرة.

٣- بثينة بدر(٢٠٠٥) : واقع ممارسة معلمات الرياضيات للأنشطة التعليمية التي تسهم في تنمية التفكير الإبداعي لدى طالبات المرحلة المتوسطة والثانوية بمكة المكرمة.. مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس،ع١٠٨، القاهرة.

٤- جابر عبد الحميد (١٩٩٩) : استراتيجيات التدريس والتعلم. دار الفكر العربي ، القاهرة.

٥- حسين كامل بهاء الدين (١٩٩٣) : إعداد المعلم بين النظام التكاملي والنظام التتابعي. مجلة دراسات تربوية ، المجلد ٨، ج٥١ ، القاهرة.

٦- حمدان نصر، عقلة الصمادي (١٩٩٥) : مدى وعي طلاب المرحلة الثانوية في الأردن باستراتيجيات ما وراء الإدراك الخاصة بمواقف القراءة لأغراض الاستيعاب. مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، ع٣٤ ، القاهرة.

٧- ربيكا أكسفورد (١٩٩٦): استراتيجيات تعلم اللغة ، ترجمة السيد محمد دعدور ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة.

٨- صالح المقدادي (٢٠٠٠):أثر برنامج تعليم التفكير الناقد على تطوير الخصائص الإبداعية وتقدير الذات لدى طلاب الصف الحادي عشر.رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن.

٩- صفاء الأعسر (١٩٩٨): تعليم من أجل التفكير.دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة.

١٠- عبد السلام مصطفى (١٩٩٨): معايير تدريس العلوم والتطوير المهني لمعلمي العلوم ، رؤية مستقبلية. المؤتمر العلمي الثاني ، الجمعية المصرية للتربية العلمية ، المجلد الأول ، القاهرة.

١١- عزو عفانة (٢٠٠٤) : أثر استخدام بعض استراتيجيات ما وراء المعرفة في تدريس الرياضيات على تنمية التفكير المنظومي لدى طلبة الصف الثامن الأساسي بغزة. المؤتمر العلمي الثامن، الجمعية المصرية للتربية العلمية ، المجلد الأول ، القاهرة.

١٢- عزيز قنديل(١٩٩١) : دراسة العلاقة بين تمكن الطلاب المعلمين بشعبة التعليم الابتدائي للمفاهيم والمهارات الرياضية وأدائهم لمهارات تدريسها بالمرحلة الابتدائية. مجلة العلوم التربوية والنفسية ، ع٢، جامعة المنوفية.

١٣- فتحي جروان (١٩٩٩) : تعليم التفكير مفاهيم وتطبيقات ، دار الكتاب الجامعي ، الأردن.

١٤- فيصل يونس (١٩٩٧) : قراءة في مهارات التفكير وتعليم التفكير الناقد والتفكير ألابتكاري. دار النهضة العربية ، القاهرة.

١٥- مارزانو وآخرون (١٩٩٨) : أبعاد التعلم. ترجمة جابر عبد الحميد جابر وآخرون ، دار قباء ، القاهرة.

١٦- مجدي حبيب (٢٠٠٢) : التفكير الأسس النظرية والاستراتيجيات. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

١٧- مجدي حبيب (٢٠٠٤) : اختبار أساليب التفكير (كراسة التعليمات). ط٢ ، دار النهضة المصرية ، القاهرة.

١٨- محبات ابوعميرة (١٩٩٧) : تجريب استخدام التعلم التعاوني الجمعي والتعلم التنافسي الجمعي في تعليم الرياضيات لدى طلاب المرحلة الثانوية. مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس ، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، ع٤٤ ، القاهرة.

١٩- محمد عدس(١٩٩٦) : المدرسة وتعليم التفكير. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

٢٠- محمد موسى (٢٠٠٤) : مدى إسهام النشاطات التعليمية التقويمية في كتب اللغة العربية المقررة على الصفوف العليا بالمرحلة الابتدائية بدولة الإمارات العربية المتحدة في تنمية مهارات التفكير الإبداعي. مجلة القراءة والمعرفة ، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ، ع٣٣ ، القاهرة.

٢١- محمود مراد ، حمزة الرياشي (١٩٩٨) : فعالية إستراتيجيتين لما وراء المعرفة في تنمية مهارات حل المشكلة والميول الرياضية لدى طلاب التعليم الثانوي. مجلة كلية التربية ببنها ، المجلد التاسع ، ع٣٢.

٢٢- معاطى نصر، محمود فرج (٢٠٠٤) : اثر التدريب على بعض الاستراتيجيات المعرفية وفوق المعرفية باستخدام مدخل التكامل والإبداع في تنمية مهارات التفكير. المؤتمر العلمي الرابع ، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ، المجلد الثاني ، القاهرة.

٢٣- منى شهاب (٢٠٠٣) : أثر استخدام استراتيجيات ما وراء المعرفة في تحصيل العلوم وتنمية مهارات العلم التكاملية والتفكير الابتكاري لدى تلاميذ الصف الثالث الإعدادي. مجلة التربية العلمية ، الجمعية المصرية للتربية العلمية ، المجلد الثالث ، ع٤ ، القاهرة.

٢٤- نادية لطف الله (٢٠٠٢) : تنمية مهارات ما وراء المعرفة وأثرها في التحصيل وانتقال اثر التعلم لدى الطالب المعلم خلال مادة طرق تدريس العلوم. المؤتمر العلمي السادس ، الجمعية المصرية للتربية العلمية ، المجلد الثاني ، القاهرة.

٢٥- وائل محمد على(٢٠٠٤) : أثر استخدام استراتيجيات ما وراء المعرفة في تحصيل الرياضيات وحل المشكلات لدى تلاميذ الصف الخامس الابتدائي. مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس ، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، ع٩٦ ، القاهرة.

٢٦- وليم عبيد (١٩٩٨) : التوجهات المستقبلية لمناهج المرحلة الثانوية. المؤتمر العلمي الثاني لقسم المناهج وطرق التدريس ، الكويت.

٢٧- وليم عبيد (٢٠٠٠) : المعرفة وما وراء المعرفة. مجلة القراءة والمعرفة ، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ، ع١ ، القاهرة.

28- *Baker, D. R.& Pilburn, M. D.(1997):* Construction Science in Middle and Secondary School Classrooms.*Boston, London, Allyn and Bacon.*

29- *Bird, R. (1990):* Metacognition Purposeful Enquiry and Conceptual Chang in Hegaity-Hazel E. *The student Laboratory and Science Curriculum. London, Routeledge.*

30- *Buzzel, A. (2001): Metacognition and Mathematical Problem Solving in Grade 3.* Journal of Learning Disabilities, *Vol.34, No.5.*

31- *Calderhead, J. (1987): Cognition and Metacognition in Teachers Professional Development.* ERIC: *ED 282844.*

32- *Cans, A. W. & Carns, M.(1991): Teaching Study Skills, Cognitive Strategies and Metacognitive Skills through Self-Diagnosed Learning Styles.* School Counselor, *Vol.38 , No5.*

33- *Cardinal, L.A. (1992): The Effects of Computer – Assisted Learning Strategy on the Achievement of Objectives.* Journal of Chemical Education, *Vol. 71, No. 2.*

34- *Carpenter, A. (1999): Metacognitive Instances in Middle Level Teacher Education.* ERIC: *ED 432616.*

35- *Change, A. (1990): School-Based Intervention and Pareservice Training in Effective Learning Strategies.* ERIC: *ED 324279.*

36- *Christine, G. (1997): Metacognitive Awareness and second Language Listeners.* Journal of Educational Instructional Teaching, *Vol. 51, No. 40.*

37- *Fogarty, R. &.McTighe, J. (1993): Educating Teachers for Higher Order Thinking: The Three-Story Intellect. Theory into Practice, Vol. 32, No. 3.*

38- *Ford, J.& et. al. (1998): Relationships of Goal Orientation, Metacognitive Activity and Practice Strategies with Learning Outcomes and Transfer.* Journal of Applied Psychology, *Vol.83, No. 2.*

39- *Fradd, S. & Wilen, D. (1994):* Instructional Assessment: An Integrative Approach to Evaluating Students Performance.*New York: Addison Wiley Publishing Company.*

40- *Gagne, R. M. & et. a., (1992):* Principles of Instructional Design Harcourt Brace Jovanovich. *New York: College Publishers.*

41- *Gunstone, R. (1993): Metacognition and the Importance of Specific Science Content.* Proceeding of the International Conference on Physics Teachers Education, *Dortmund.*

42- *Hallahan, D. P. & Kauffman, J. M. (1994):* Exceptional Children Introduction to Special Education. *Boston, London, Allyn and Bacon.*

43- *Hanley, G. L. (1995): Teaching Critical Thinking: Focusing on Metacognitive Skills and Problem Solving.* Teaching of Psychology, *Vol. 22, No. 1.*

44- *Harris, D. M. (1998): Effects of Metacognitive Skill Training Upon Academic Performance in Accounting.* Diss. Abs. Int, *Vol. 59 , No. 6.*

45- *Harrington, L. G. & et al. (1997): Workplace Literacy Teacher Training: Strategies for Instruction,* ERIC: *ED 403391.*

46- *Harrison, A. T. & Bramson, R. M. (1982): Styles of Thinking, Strategies for Asking Questions, Making Decisions, and Solving Problems. Anchor press, Double day. Garden City, New York.*

47- *Hartman, H, J. (2001):* Metacognition in Learning and Instruction : Theory, Research, and Practice. *The City College of City University of New York.*

48- *Henriksen, L. & et al. (1996): Metacognition in Psychology/Chemistry Teacher Education-A Danish Project. European* Journal of Teaçher Education, *Vol. 19, No. 2.*

49- *Henson, K. T. & Eller, B. F. (1999)*: Educational Psychology for Effective Teaching. *2nd Ed, Boston, London, New York wodsworth publishing company.*

50- *Holden, T. G. & Yore, D. (1996): Relationships Among Prior Conceptual Knowledge, Metacognition Self-Management, Cognitive Style, Perception-Judgment Style, Attitude Toward School Science, Self-Regulation, and Science Achievement in Grade 6-7 Students.* Paper Presented at the Annual Meeting of the National Association for Research in Science Teaching, Louis, Mo.

51- *Lamba, R. S. & Sharma,S. P. (2000): Discovery Based Visualization Activities for Introducing Concepts.16th* International Conference on Chemical Education, Budapest. Hungary.

52- *Lindstrom, C. (1995): Empower the Child with Learning Difficulties to Think Metacognitively.* Australian Journal of Remedial Education, *Vol. 27, No. 2.*

53- *Marge, J. J. (2002): The Effect of Metacognitive Skills and Nonverbal Ability on Academic Achievement of High School Pupils.* Educational Psychology, *Vol. 17, No. 4.*

54- *Neely, A. M. (1996): Planning and Problem Solving in Teacher Education.* Journal of Teacher Education, *Vol. 37, No. 3.*

55- *Nolan, M. B. (2000): The Role of Metacognition in Learning with an Interactive Science Simulation* , ERIC: *ED 306008.*

56- *Parker, M, J. (1998): The effects of a shared, Internet Science Learning Environment on the Academic Behaviors of Problem Solving and Metacognitive Reflection.* Diss. Abs. Int, *Vol. 42, No. 1*

57- *Price, D. P. (1997): Code Instruction Literacy Tasks, and Metacognition in a Literature Based a skills-Based first grade classroom.* Diss. Abs. Int, *Vol. 43, No. 2.*

58- *Rasenshine, B. & Chapman, S. (1996): Teaching Students to Generate Questions: A Review of the Intervention Studies.* Review of Educational Research, *Vol. 66.*

59- *Redding, R. E. (1990): Metacognitive Instruction: Trainers Teaching Thinking Skills.* Performance Improvement Quarterly, *Vol. 3, No. 1.*

60- *Rickey, D. & Stacy, A. (2000): The Role of Metacognition in Learning Chemistry.* Journal of Chemical Education, *Vol. 77, No. 7.*

61- *Roberts, M. J. & Erdos, G. (1993): Strategy Selection and Metacognition.* Educational Psychology, *No. 13.*

62- *Schoenfeld, A. H. (1992): Learning to Think Mathematically: Problem Solving.* Handbook for Research on Mathematics Teaching and Learning. *New-year Macmillan.*

63- *Schraw, G. & Dennison, R. (1994): Assessing Metacognitive Awareness.* Contemporary Educational Psychology, *Vol. 19, No. 4.*

64- *Silman, K. & Dana, T. (1999): Metaphor Tool for Monitoring Prospective Elementary Teachers Developing, Metacognitive Awareness of Learning and Teaching Science.* Paper Presented at the Annual Meeting of the National Association for Research in Science Teaching, Boston, M*A*.

65- *Stipek, D. (1998):* Motivation to Learn ,from Theory to Practice. *London, Allyn and Bacon.*

66- *Taylor, S. (1999): Better Learning Through Better Thinking, Developing Students Metacognitive Abilities.* Journal of College Reading and Instruction, *Vol. 30, No. 1.*

67- *Thomas, K. F. & Barksdale-Ladd, M. A. (2000): Metacognitive Processes: Teaching Strategies in Literacy Education Courses.* Reading Psychology, *Vol. 21, No. 1.*

68- *Veenman, M. E. (1997): The Generality is Domain Specificity of Metacognitive Skills in Novice Learning A cross Domains.* Learning and Instruction, *Vol. 7, No. 2.*

69- *Willburne, J. M. (1997): The effects of Teaching Metacognition Strategies to Preservice Elementary School Teachers on Their Mathematical Problem Solving Achievement and Attitude.* Diss. Abs. Int, *Vol. 35, No. 1.*

70- *Wilen, W. & Phillips, J. (1995):* Teaching Critical Thinking A Metacognitive Approach. *Social Education March.*

71- *William, S. (1997): Concept Mapping A Tool for Self-Assessment ?.* Primary Science Review, *No. 49.*

72- *Yildirim, A.(1994): Teachers Theoretical Orientations Toward Teaching Thinking.* Journal of Educational Research, *Vol. 88, No. 1.*

73- *Yore, L. D. & et al. (1998): Index of Science Reading Awareness: An Interactive Constructive Model, Test Verification and Grades 4-8 Results.* Journal of Research in Science Teaching, *Vol. 35, No. 1.*

74- *Zohar, A. (1999): Teachers Metacognitive Knowledge and the Instruction of Higher Order Thinking.* Journal of Citation: Teaching and Teacher Education, *Vol. 15, No. 4.*

تقارير استراتيجية

استراتيجية تطوير التربية العربية

إعداد

د. عبد الله عبد الدائم

عرض

د. محمود قمبر



استراتيجية تطوير التربية العربية*

إعداد: د. عبد الله عبد الدائم

عرض وتحليل: د. محمود قمبر**

١- السياق العالمى لاستراتيجيات التربية:

١-١ إن وضع استراتيجية تربوية عربية كان أثراً ونتيجة لحركة تربوية عالميـة، أحاطـت بأبعاد الأزمة الكبرى لنظم التربية فى دول العالم المتقدمة والنامية وبالـذات فـى عقـد الستينيات، واجتهدت فى صنع وإبراز مفهوم جديد "الاستراتيجية"، ذلك المفهـوم الـذى فجر أفكاراً إصلاحية، وسياسات تطويرية، وإجراءات تنفيذية تعمل لتحرير التربية مـن أزمتها، والتقدم بها نحو أهداف مرغوبة ممكنة التحقيق.

١-٢ وجاءت البداية مع عقد مؤتمر دولى بمدينة وليامز برج فى ولاية فيرجينيـا بالولايـات المتحدة الأمريكية (أكتوبر ١٩٦٧)، بمبادرة من الرئيس الأمريكى جونسون والذى كان معنياً بصفة شخصية بقضية التربية، منذ أن كان فى مطلـع شـبابه معلمـاً بالمرحلـة الابتدائية. وكانت ورقة العمل الأساسية من إعداد فيليب كومز، الذى كان يشغل وقتهـا وظيفة مدير المعهد الدولى للتخطيط التربوى بباريس. ومن طروحـات ورقتـه، ومـا أثارته من مناقشات ثرة لمائة وخمسين عالماً ومسئولاً من القادة والمربين الذين جـاؤوا من جنبات العالم، صدر كتابه المشهور "أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر" سـنة ١٩٦٨ (كومز، ١٩٧٨، ٣٢٤) وقد استخدم منهجاً جديداً "تحليل النظم" لتشخيص وعلاج هـذه الأزمة، حيث نظر إلى التعليم كنظام متفاعل فى كل عناصره، له مدخلات ومخرجـات وآليات عمل تتوسطهما: تشتغل بالمدخلات وتؤثر فى تشكيل المخرجات.

---

* المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: استراتيجية تطوير التربية العربية.

** أستاذ أصول التربية بجامعة قطر.

وقد خضع هذا المنهج لفرضية أولية تؤمن بأن معالجة الأزمة لا تكمن فى تقديم حلول منعزلة أو بسيطة كزيادة التمويل أو اختيار الإداريين، أو إعداد المعلمين، وإنما تتمثل أصلاً فى "صياغة وتشكيل استراتيجيات قومية وعالمية متوازنة، تعد بعناية لتلائم المكونات الأساسية للأزمة" (كومز، المرجع السابق، ٢٢٣).

وقدم هذه الاستراتيجية بصفتها "إطاراً لسياسة تعليمية شاملة، لها أهداف ووسائل وخطط زمنية، وتقوم على أسس موضوعية تربط بين العوامل الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتى تنعكس بتأثيراتها فى حقل التربية فكراً وعملاً، محذراً من مخاطر التصلب والجمود، وداعياً إلى المرونة والتكيف والمراجعة والتعديل بشكل مستمر تبعاً لما تفرضه المستجدات العصرية.

وأراد لاستراتيجية التربية أن تعمل فى إطار استراتيجية التنمية القومية الشاملة. وقدم دعوته إلى كل الدول للبدء فى وضع استراتيجيات وطنية تضطلع بمهام تطوير نظمها التعليمية (كومز، المرجع السابق، ٢٢٣-٢٣٠).

١-٣ وتلقفت منظمة اليونسكو هذه الدعوة، وشكلت لجنة دولية لوضع استراتيجية عامة تهتدى بها الدول الأعضاء فى إعداد استراتيجياتها القومية أو القطرية أو المحلية. وخرج بهذه الاستراتيجية تقرير إدجار فور - مقرر اللجنة فى عام ١٩٧٢ فى كتاب مشهور: "تعلم لتكون". وقد قدم الكتاب المعايير والمبادئ والخطوط العريضة التى يفيد الأخذ بها فى مجال بناء الاستراتيجيات التربوية.

١-٤ ولم تتأخر الدول العربية فى الاستجابة لهذه الدعوة، إذ سرعان ما أصدر مؤتمر وزراء التربية العرب، المنعقد بصنعاء فى نفس السنة (١٩٧٢) قراراً بتشكيل لجنة (على غرار لجنة إدجار فور) من كبار التربويين العرب لوضع استراتيجية تطوير التربية العربية. وشكلت بالفعل هذه اللجنة التى رأسها الدكتور محمد أحمد الشريف، وزير التربية الليبى، وأنهت عملها فى ست سنوات، حيث وافق المؤتمر غير العادى الذى عقدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (١٩٧٨) بالخرطوم، على تقرير الاستراتيجية.

ونشطت المنظمة فى عقد ندوات ولقاءات واجتمعات لوكلاء وزارات التربيــة والتعلــيم وللخبراء المسئولين والتربويين على الصعيد العربى تناولت دراسة سبب ووسائل تنفيـذ الاستراتيجية.

١-٥ ومن جانبها، نهضت معظم الدول العربية بتشكيل لجان تربوية لصـياغة اسـتراتيجية قطرية فى ضوء المعطيات التى قدمتها الاستراتيجية القومية للتربية العربية.

١-٦ وهكذا أصبحت الاستراتيجية مفهوماً يعبر عن حركة عالمية وعربية، تبصر بتحـديات العصر، التى يجب أن تواجهها التربية بعلم وتخطيط واقتدار لصنع مسـتقبلات أفضـل تنعم بحياتها الأجيال القادمة. وقامت ندوات ومؤتمرات عربية تسـاند هـذا المفهـوم، وتسعى لتأصيله، منها:

- ندوة بغداد (١٩٧٩) عن "دور التعليم فى الوحدة العربية" نظمها مركـز دراسـات الوحدة العربية.
- ندوة اليونديباس الإقليمية حول "مستقبل التعليم فى البلدان العربية خـلال العقـدين (١٩٨١ – ٢٠٠٠)"، بيروت ٧-٩ أكتوبر ١٩٨٠.
- مشروع المستقبلات العربية البديلة ٨٠-١٩٨٥، نهضت به جامعة الأمـم المتحـدة بطوكيو، وفى مقدمته التربية.
- مؤتمر "نظرية عربية للتربية"، أقامه اتحاد التربويين العرب فى بغداد ١٩٨٣.
- مؤتمر "تعليم الأمة العربية فى القرن الحادى عشر"، عقده منتدى الفكـر العربـى بعمان ١٩٩٠.

١-٧ وتحت مظلم هذه الحركة، وتمشياً مع ضرورات التطـوير التربـوى بمـا يسـتجيب للمتغيرات الدولية والإقليمية، اضطلعت المنظمة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلـوم بمسئولية مراجعة استراتيجياتها التربوية، بعد أن أقر مؤتمرهـا العـام (١٩٩٠) هـذه المراجعة، ومنحها الأولوية بين مشروعات الدورة المالية ١٩٩٠-١٩٩١، وتشكل فريق

رباعى، وكلت إليه مهمة المراجعة، مستفيداً من أربع عشرة دراسة بحثية أنجزها (بتكليف من المنظمة) متخصصون فى جوانب تتصل بمحاور أربعة، هى:

- تحديات العصر ومتضمناته التربوية.
- الثورة العلمية والمعلوماتية.
- اتجاهات تطوير التربية العربية.
- مستقبل التعليم فى الوطن العربى.

لكن الفريق – بعد عدة اجتماعات – لم ينجز مهمته لأسباب علمية أثر فيها الوضع المالى، فأسندت المنظمة إلى الخبير العربى / الدولى البارز الدكتور عبد الله عبد الدائم مهمة وضع تقرير يتسم بالإيجاز والشمول يغطى أهم جوانب التجديد فى الفكر والعمل لاستراتيجية تربوية عصرية، فكان هذا الكتاب.

٢– البنية الفكرية لكتاب المراجعة:

٢-١ مقدمات الكتاب:

٢–١–١ تضمن الكتاب ستة فصول، مهد لها بتصدير ومدخل، بالإضافة إلى كلمة تقديم كتبها الأستاذ محمد الميلى إبراهيم المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مبرراً فيها أهمية هذه المراجعة لاستراتيجية التربية العربية التى مضى على وضعها زمن تجاوز الخمسة عشر عاماً، استجدت خلالها ظواهر عديدة وتحديات جديدة على المستويين الدولى والعربى، فكان لابد من مراجعة تحفل بوجهات نظر متسقة تعنى بتقويم الاستراتيجية وتجديدها.

٢–١–٢ أما عن تصدير الكتاب فقد عبر المؤلف عن اعتقاده بصلاحية وصدق ما جاء فى تقرير الاستراتيجية الأم وحتى يومنا هذا. ومع ذلك فقد رأى أن بالتقرير جوانب تحتاج أكثر من سواها إلى التجديد: التحدى والصمود – واقع التربية: الكمى والكيفى – عالم اليوم وعالم الغد فى ضوء التغيرات السريعة والمتلاحقة.

٢-١-٣ وقد أكد أن عمله فى كتاب المراجعة لا يمس التطوير ولا التقويم، فالتطوير تجديد، وهو – كما يقول – "مطلب زائد لا تدعو الحاجة إليه، والتقويم غير ممكن فى غياب تطبيق واقعى للاستراتيجية".

وكان الخيار الوحيد الذى رآه لازماً وممكناً فى مراجعة الاستراتيجية، يتمثل فى شكل تحليل جديد ورؤية جديدة ونظرة متكاملة تتسق مع إطار الخطة البنيوية والهدفية والوظيفية للاستراتيجية. كما كشف عن حدود المراجعة التى تقف عند أمهات المسائل وأبرز الجدائد الحديثة والإبانة عن أساسيات الواقع العربى التربوى دون تطويل. وذكر فى التصدير عناوين الدراسات التى أنجزت خصيصاً لمشروع المراجعة وقد وجد فيها المؤلف "بعض العون، لأن معظمها دراسات أكاديمية مجردة".

٢-١-٤ وفيما يتصل بدواعى المراجعة، حدد المؤلف أهمها فى مدخل الكتاب، ومنها:

- ما حدث من تغير انفجارى – بعد كتابة تقرير الاستراتيجية – فى السياسات، وفى العالم والتقانة، وفى المعلوماتية.
- ما مر بالوطن العربى من زلازل وهزات كانت لها تأثيرات بالغة على كافة الأصعدة.
- انفعاله بما يجرى حول العالم العربى الذى أصبح شبه عاجز أمام حضارة عالمية شاملة.
- ما يثار من تساؤلات وشكوك حول التربية ودورها ومدى نجاح أو فشل التربية فى تحقيق أهدافها الواسعة، وعلة تقصير العمل التربوى فى مقابل الفكر التربوى
- وينهى ذلك بتساؤل جوهرى:

"هل فى وسع التربية أصلاً أن تفعل ما لا يفعله سواها، فتغير المجتمع الذى ولدها، وتؤثر تأثيراً مباشراً فى العوامل الأخرى التى تصنع المجتمع، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سوى ذلك؟" والجواب هو ما حاوله كتاب المراجعة فى فصوله الستة أن يرد به على هذا السؤال.

٢-٢ الفصل الأول: الواقع العالمي وآفاقه المستقبلية وانعكاساته على الواقع العربي وتطلعاته.

٢-٢-١ يعالج المؤلف في هذا الفصل ما استجد من أحداث وتغيرات على الصعيد العالمي، ولم يذكرها التقرير الأساسي الذي كان قد قدم وصفاً مفصلاً "لعالم اليوم وعالم الغد" قبل انتهاء الحرب الباردة. ومن هذه المستجدات:

- نشوء ونيوع اقتصاد عالمي شامل، وسيطرة الشركات العملاقة متعددة الجنسية تعمل عبر القارات.
- قوة التقانة، وبالذات التقانة البيولوجية، وما أحدثته من إنجازات بالغة التأثير.
- ثورة المعلومات والاتصال، والثورة المالية والاحتكارات المؤسسية العالمية.
- مشكلات التلوث والمخاطر البيئية.

الفصل الثاني: الواقع العربي حاضراً ومستقبلاً وانعكاساته على مسيرة التربية.

٢-٢-٢ وفيه يتناول المؤلف أهمية فحص جوانب الواقع العربي واستشراف اتجاهات المستقبل، مركزاً على مشكلة زيادة السكان وما يرتبط بها من نواح إيجابية وسلبية، ومشكلة ضعف البنية الاقتصادية: زراعة وصناعة وتصديراً، وتفاقم المديونية، وزيادة التبعية لغياب القدرة العلمية والتقانة العصرية المتقدمة، ولضعف الثقافة وما تشهده من قيم مضادة للتنمية، واتجاهات فكرية متصارعة، ولسيادة النظام العلائقي للأسرة والمجتمع بصفاته السلطوية، والمحافظة التقليدية.

ويقرر أخيراً بأن هذا الواقع العربي المتردي يستصرخ الواقع التربوي لتقديم الحلول.

٢-٣ الفصل الثالث: واقع التربية في الوطن العربي ومشكلاته.

٢-٣-١ تناول المؤلف جانب التطور الكمي في التعليم، وقد بيانات إحصائية حديثة عن السكان والأميين وأعداد المعلمين والمتعلمين في المراحل الدراسية، وحجم الإنفاقات التعليمية. كما لجأ إلى بعض الإسقاطات التعليمية لعام ٢٠٠٠ ولعام ٢٠٢٥، والتي توحي بالقصور في مجالات محو الأمية، وحدود التسجيل العام في المدارس والجامعات، ومعدلات نموه، مما يدعو إلى اتخاذ سياسات وتدابير جادة لتجنب أو لتقليل الآثار السلبية لهذا القصور.

٢-٣-٢ كما تعرض المؤلف للعناصر التعليمية في جانبها الكيفي ....

- فوقف وقفة نقدية عجلى مع الأهداف العامة للتربية، منددا بغياب فلسفة تربوية واجتماعية تكون إطارا مرجعيا لها، وبغياب آليات إجرائية ذات فاعلية وظيفية.
- كما وقف مع المناهج الدراسية مقرا بعد كفاية الإصلاحات الجزئية، وباتساع الثغرات النوعية التي تقلل من كفايتها التربوية.
- وأخذ على الإدارة التربوية قصور الإصلاح التقليدي وبطء التطور الحادث فيها، داعيا إلى الأخذ بالتنظيمات والتقنيات الإدارية الحديثة.
- وشهد بوجود تطور ملموس في مجال إعداد المعلمين وتدريبهم، ولكنه تطور دون المستوى المطلوب.
- كما عاب على نظم الامتحانات والتقويم تقليديتها التي تقيس الحفظ والتحصيل الشكلي، وتغلب عليها الصفة الكتابية الاسترجاعية.

٢-٣-٣ ويتناول المؤلف أخيرا وعود التربية وحدودها، مبينا طبيعة الاتجاهات المتعارضة حول دور التربية ومدى فاعليته في التغيير والتطوير، مؤمنا بأن واجب التربية أن تخضع للمجتمع ملبية لحاجاته، مسهمة في حل مشكلاته السكانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتقانية.

٢-٤ الفصل الرابع: المشكلات الأساسية التى تعانى منها التربية العربية وسبل معالجتها – عناصر الاستراتيجية.

٢-٤-١ وقف المؤلف مرة أخرى وقفة تحليلية مع الفلسفة التربوية والأهداف والسياسات التعليمية، مبيناً أن افتقادنا لفلسفة تربوية عربية أثر فى خلخلة السياسات التعليمية، ومثل نقصاً فى تكامل الاستراتيجية. ومع إقراره بوجود أهداف تربوية إلا أنها فى أدبياتها النظرية تعانى من عزلتها عن الواقع وعن إجرائية الصياغة وفنية التدريس.

٢-٤-٢ وفى مجال تطوير التخطيط التربوى، أكد المؤلف على أهمية الربط علمياً بين التربية والتنمية والعمالة. كما وقف مع أشكال الإنفاق التعليمى وتبايناته فى العالم العربى من حيث الوفرة، والتأرجح بين الوفرة والعجز، والمعاناة الشديدة فى مجال التمويل، داعياً إلى إمكانية تعليم جيد رخيص الكلفة، وأهمية إنشاء مدرسة غير مكلفة.

٢-٤-٣ كما تعرض المؤلف لمراحل التعليم، والجهود المبذولة فى محو الأمية والتعليم الإلزامى، مؤملاً فى مضاعفة هذه الجهود وتدعيم السياسات والمؤسسات التى تعمل لتحقيق أهداف محو الأمية فى أوساط الكبار، ونشر تعليم إلزامى طويل الأجل، يستوعب كافة الملزمين لسد منابع الأمية وتحقيق أولويات التنمية القومية. ووقف مع التجارب العالمية الخاصة بالتعليم الثانوى وتشعبيه، والتى تعمل مدارسه كمؤسسات تعليم وإعداد وتدريب مفتوحة القنوات والمخارج، والتى تتسم بالمرونة والتنوع فى النظم والبنى، لكنها جميعاً تأخذ بالتجديد المستمر والربط الوظيفى بين التعليم والعمل. وحين يقارن تعليمنا الثانوى بغيره فى الدول المتقدمة يرى كثيراً من نواحى القصور التقليدية، ويدعو إلى الربط بين التعليم الثانوى العام والمهنى والتقنى فى مدرسة واحدة.

وفيما يتصل بالتعليم العالى يرى المؤلف أهمية تطوير هذا التعليم ليرتفع إلى مستوى التطورات الحادثة فى مجال العلم والتقانة، وبالذات تقنيات الحاسبات الإلكترونية، والتقانة الفضائية، وتقانة سبر أغوار المحيطات، والتقانة البيولوجية. ولن يكون هذا التطوير ممكنا وفعالا

إلا بمراجعة أصولية لمنهجية اللوائح والنظم المؤسسية، والأخذ بالصيغ الجديدة فـي التأسيس والتجهيز والتسيير، والإعداد للتخصصات العريضة متعددة الأوجه، والعناية بالتقنيات التربوية المتقدمة، وترقية المهام البحثية والاهتمام بتنمية الكوادر العلمية المؤهلة ومعالجة بطالة المثقفين، ومراعاة التطور في نوعية العمالة والانتاجية، وتدعيم أشكال التعليم الجامعي غير النظامية، وربط التربية بالتنمية، وبالعلم والتقانة، وبالثقافة والقيم، مع الإفادة مما يقدمه التراث والعصر في هذا المجال.

٢-٥ الفصل الخامس: خلاصة التقرير، عود على بدء.

٢-٥-١ يكثف المؤلف المادة التي بسطها بطول صفحات الفصول الأربعة فـي شكل معالم وسمات وخطوط عريضة تتناول:

تحليل الواقع العربي، وتشخيص نواحي القوة والضعف، والوقوف على العوامل المؤثرة في نمو التعليم كمياً وكيفياً، وفي إطار هذا التحليل يبرز أهم القضايا التربوية على النحو التالي:

- وضع فلسفة تربوية تحدد أهدافها انطلاقاً من واقع حي، ويشترك فـي تحديدها ممثلون للقطاعات الحيوية في المجتمع.
- تطوير التخطيط التربوي في ارتباطه بالتخطيط القومي للتنمية الشاملة، وحاجات العمل، وتكامل الأشكال النظامية وغير النظامية في التعليم.
- ترشيد الإنفاق دون المساس بجودة التعليم، وتدعيم المشاركة الشعبية فـي التمويل والتعليم، والبحث عن صيغ عملية رشيدة لخفض الإنفاق والكلفة في التعليم.
- أولوية العمل في محو الأمية بكل الأساليب الممكنة بما فيها الحملات الشاملة مع استيعاب كافة الملزمين، وتنمية صيغة التعليم الأساسي وصولاً إلى خلق مجتمع متعلم في كل جماهيره يمتلك أساسيات المعرفة والثقافة ومهارات العمل وقيم السلوك.

- العناية بالتعليم الثانوى وتشعيبه وتفريعه وتكامله أكاديمياً ومهنياً وتقنيـاً، وأهميـة مشاركة المؤسسات الصناعية للسلطات التعليمية الحكومية والأهلية.
- التوسع فى التعليم العالى وتطويره فـى مجـال العلـوم الحديثـة والتخصصـات العريضة، وربطه بالعلم والتقانة، بالتنمية والعمل، وتعزيز وظائفه فى نشر المعرفة وترقية البحث وخدمة المجتمع.
- التكامل بين التعليم والثقافة القومية فى ضـوء المعطيـات التراثيـة والعصـرية، ومتطلبات الحاضر والمستقبل، مع العناية باللغة العربية والثقافة العالمية.

٢-٦ الفصل السادس: سبل إنفاذ الاستراتيجية:

٢-٦-١ يركز المؤلف على بعض الإجراءات العملية الضرورية لإنفاذ وتحقيق مرامى وأهـداف الاستراتيجية، وذلك على صعيدين:

- صعيد قطرى، حيث تعبأ جهود كل دولة من أجل التعريف بالاسـتراتيجية أهـدافاً ووسائل وبدائل، مع إنشاء جهاز أعلى للتربية يضم ممثلين للقطاعات الحيوية فـى الدولة والمعنية بالتنمية والتربية – وتحويل بعض عناصر الاستراتيجية إلى برامج ومشروعات – وإنشاء إدارة لتطوير التربية – ووضـع جـدول زمنـى لإنفـاذ الاستراتيجية.
- صعيد قومى عربى شامل، وللمنظمة العربية للتربيـة والثقافـة والعلـوم الـدور الأساسى حيث يتوجب عليها عقد مؤتمرات فترية (كل أربع سنوات) لمتابعة تنفيـذ الاستراتيجية – وإنشاء صندوق عربى لتمويل المشروعات الأساسـية الشـاملة – وتدعيم الجوانب أو العناصر الفعالة على الصـعيد التربـوى العربـى، كتحـديث الإدارة، وتطوير التخطيط وتقوية البنى القاعدية للبحث.

٣- نقد الكتاب:

٣-١ فى أحيان كثيرة ترتبط قيمة الكتاب بشهرة مؤلفه. والدكتور عبد الله عبد الدائم من كبار التربويين العرب، ويتميز بإنتاجه العلمى المتنوع. كما أن له خبرة دولية وسمعة عالية بحكم موقعه الوظيفى لسنوات طويلة في منظمة اليونسكو بباريس ... ولمكانته هذه، فقد أنصفت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى تكليفه بمهمة مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية.

ولا نغمط المؤلف حقه فيما بذله من جهد مشكور مكنه من الوقوف على تفاصيل المحتوى الضخم لتقرير الاستراتيجية الأم، وما فيه من ثغرات أحدثتها المتغيرات الدولية والعربية وكيفية معالجتها مستفيداً من عمق إطلاعه على أدبيات التربية العالمية والمتعلقة بالفلسفات والنظريات والسياسات وفنيات الإدارة والتخطيط والبرمجة وطرائق التدريس والتقويم والتقنيات التعليمية ومنهجيات البحوث التربوية، وإعداد المعلمين وتجارب الدول المتقدمة فى تحديث التعليم بكل أشكاله النظامية وغير النظامية. كما أفاد من قراءاته لأبحاث المتخصصين العرب الذين كتبوا فى موضوعات المحاور الأساسية لمشروع المراجعة، وظهرت ثمرة ذلك كله فى هذا الكتاب الشامل والمركز.

٣-٢ وقد جاء هذا العمل فى المراجعة من جنس العمل فى صياغة التقرير الأساسى ويحمل نفس خصائصه فى التأليف:

- استعراض أدبى، وصفى، تقريرى للمتغيرات العالمية، وللواقع العربى المتأثر بهذه المتغيرات، وما تعكسه على التربية من مطالب وتحديات. :
- مسح إحصائى فى أطر مجملة لبعض الأبعاد الكمية فى التعليم العربى ومقارنة واقعها بالتطورات المحتملة بحسب الإسقاطات والرؤى المستقبلية وما تستدعيه من تدابير عملية.

- تشخيص نواحي القصور الكيفي في كل ما يتصل بالنظم التعليمية العربية، ولكن في لغة تعميمية وتجريدية أحياناً، في مجالات الإدارة والتخطيط والمناهج محتوى وتدريساً وتقويماً.
- استلهام إيجابيات التطور التربوي العالمي المعاصر لتحسين نوعية التعليم العربي.

٣-٣ والكتاب بهذا الأسلوب البنائي أو التأليفي، أصبح مثل التقرير الأساسي: "كتاب التربية الجامعة" لم يغادر في التربية صغيرة أو كبيرة إلا أحصاها. وتتمثل قيمته العلمية فيما قدمه من ثروة فكرية شاملة لكل عناصر النظم التعليمية، هي خلاصة منتقاة ومصفاة لعشرات الكتب والدراسات التي تناولتها على وجه التخصيص والتفصيل بمنهجيات تاريخية أو وصفية أو تجريبية ومن مداخل فلسفية واجتماعية وسيكلوجية وبيداجوجية.

٣-٤ ومع ذلك فالقيمة الاستراتيجية مفقودة في هذا الكتاب... إن القارئ لا يعثر فيه على بنية عضوية لاستراتيجية حركية تحدد تماماً أهدافها وأساليبها وفنيات توظيفها وخطوات سيرها في طريق تحيط به معوقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية معروفة. لقد غامت هذه البنية وتميعت وسط ركام معلوماتي، وتاهت بين سبل متفرقة تفرعت مع موضوع يتصل بالتعليم. إن الاستراتيجية في جوهرها تجميع لا تفريع، هي فن الاختيار من بدائل، هي فن صناعة الممكن الذي يحتكم إلى الواقع المعاين والمعاش، ولا يشطح مع الأماني أو الأحلام أو المحاكاة والاستعارة. هي فن تحويل السياسة التعليمية إلى قرارات مشروطة بظروف زمانها ومكانها، وتسليكها في مسارات محكومة موصلة في وضوح واستقامة إلى غاياتها بيسر وفاعلية، إن أحد تعريفات الاستراتيجية الذي يرجع بها إلى أصلها اللغوي هو "الصراط المستقيم".

وللأسف فإن الاستراتيجية سواء تلك التي جاءت في التقرير الأساسي أم تلك التي عرضها تقرير المراجعة، ليست من هذا النوع المخروط الذي يلبس نظامه التعليمي وينحبك تماماً على مقاسه ... إنها استراتيجية فضفاضة تصلح لأي نظام تعليمي لا تعرف هويته ولا يتفرد بذاتيته (حلاق، ١٩٩٢، ٢٠٠٠).

كما أن الحلول التى حملتها الاستراتيجية لم تأت نتيجة تحليل لواقع عربى يختلف من قطر لقطر من حيث الأحجام الكمية والصفات النوعية، بل كانت الحلول نقولاً مستعرة فى كل دقائقها وحداثتها من أدبيات التربية الغربية وتجاربها العصرية. ومادامت القيمة العلمية محصورة فى ثروة معرفية نظرية، فيستحسن نشر الدراسات التى كتبها المتخصصون لمشروع المراجع للإفادة منها على أوسع نطاق ممكن فى أوساط المربين والمعنيين بقضايا التربية والتنمية البشرية، على غرار ما فعله منتدى الفكر العربى فى مؤتمره عن تعليم الأمة العربية الذى أشرنا إليه من قبل، وقد نشر عدداً كبيراً من الدراسات التى أنجزت خصيصاً لهذا المؤتمر.

٣-٥ ومما يؤخذ كذلك على هذا النمط التأليفى سواء لتقرير المراجعة أو لتقرير الاستراتيجية الأم، أنه يتبنى استراتيجية التجديد الشامل والمتزامن، إذ أن كل شئ فى نظمنا التعليمية متهرئ وتقليدى وبحاجة إلى تغيير وتطوير. وهذا ما يفسر عله التجاهل لهذه الاستراتيجية المكلفة والمخيفة من قبل السلطات التى تأخذ فى نظمها التعليمية باستراتيجية الإصلاح الخطى Linéaire، والتى تعنى بإدخال إصلاحات جزئية يسهل إدماجها فى بنية النظام القائم الذى يتحسن فى نقلات نوعية صغيرة، سهلة وميسورة فى خط متواصل، يجارى الإمكانات المادية والفنية والبشرية والظروف المحيطة والسياقات التى يتحرك فيها.

٣-٦ وبديلاً لهذه الاستراتيجية فإننا ندعو إلى استراتيجية المراحل فى تجديد وتطوير التعليم، وتستند إلى المقومات الأساسية الآتية:

- تصور كلى شامل.
- البدء بأحد المداخل.
- التحرك على مراحل.
- تقويم متواصل.

وهذا النمط الاستراتيجى هو الأقرب إلى مزاج السلطة وطبيعة الحكم والإدارة فى بلادنا. فالإصلاح أو التغيير – تربويا وغير تربوى – لا يمشى بطبيعة مؤسسية، تنبثق به

قرارات علمية مدروسة، وتحدده خطط ملزمه لها ثبات واحترام ورسوخ، وإنما يمشى بطبيعة سياسية متقلبة، وتخرج به قرارات سلطوية تخضع لاعتبارات وقتية أبعد ما تكون فى كثير من الأحيان عن العلمية والموضوعية.

٤- كلمة أخيرة

٤-١ يؤسفنى فى النهاية أن أقرر بأن مصير تقرير المراجعة لاستراتيجية تطوير التربية العربية لن يكون أفضل من مصير التقرير الأساسى لهذه الاستراتيجية التى كلفت الكثير جهداً ومالاً وأعمالاً... ولعل الوقت قد حان لكى تضع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حداً لهذا المشروع الذى يفتقد شروط نجاحه ... ولتترك موضوع الاستراتيجية للاستراتيجيين وللمخططين المسئولين فى الدول العربية وقد تملكوا خبرات أكاديمية ووظيفية وفرتها لهم المنظمة مشكورة بكل ما قدمته من دراسات وأعمال.

٤-٢ وخير لها أن تتعاون مع اليونسكو فى تدعيم شبكة التجديدات التربوية وتنفيذ تجارب قطرية ناجحة يمكن الاهتداء بها عملياً فى مشروعات الإصلاح والتطوير.

عرض كتب

أين التعلم فى التعلم الإلكترونى تحليل نقدى لصناعة التعلم الإلكترونى

تأليف

د. جارى وودیل

عرض

د. هناء عودة

تأثير العولمة على ثقافة الشباب "دراسة ميدانية"

عرض

د. محمود السيد عرابى



أين التعلم فى التعلم الإلكترونى تحليل نقدى لصناعة التعلم الإلكترونى[*]

تأليف

د. جارى ووديل

عرض د. هناء عودة أحمد عودة[**]

قام المؤلف بفحص وتحليل ٢٠٠٠ دراسة من مختلف أنحاء العالم، وذلك للخروج بمجموعة العوامل التى تكمن وراء أزمة التعلم الإلكترونى، والعديد من المشاكل المرتبطة بعملية التطبيق الفعلى فى كل مرحله، وحدد هذه العوامل فيمايلى:

· القضايا المتعلقة بالتخطيط الأولى:

- الافتقار إلى التحديد الدقيق للمشكلة الحقيقية أو الحاجة إلى التعلم الإلكترونى.
- الافتقار إلى تحليل المشكلة أو الحاجة لهذا النمط من التعلم، حتى وإن تم تحديدها.
- خطأ قرارات التخطيط الاستراتيجى الكلية فى بعض المجالات: بنية المنهج الدراسى، أساليب وطرائق التدريس، الوسائط التى يجب أن تستخدم، إدارة المقرر الدراسى، والتقويم.

· قضايا التطوير والتصميم التعليمى:

- الافتقار إلى التصميم التعليمى المفصل.
- الفشل فى تطوير العناصر الهامة للتصميم التعليمى من مثل: أعمال التأليف، تصميم الجرافيك، والإبداع.

---

[*] Gary Woodill; Where is the "Learning" in – E-Learning? Critical Analysis of E-Learning Industry. Canada, Operitel Corporation. 2004.

[**] معيدة بكلية التربية جامعة عين شمس.

- الافتقار إلى التقويم وأعمال المراجعة للتصميم التعليمى، والذى ينتج عنه انتفاء التطوير.

- قضايا البث والتطبيق:

- الإشكاليات المرتبطة بالإنتاج، وإعادة الإنتاج والتوزيع.
- التطبيق الروئ، ونمطية استخدام المقررات التى تم تقديمها بالفعل.
- مشاكل التقويم، والإدارة التى تمتد لفترة طويلة بدون تغيير.

ويشير ووديل Woodill إلى أهم العناصر التى أدرك بونس (Bunis) تأثيرها الشديد على مدى نجاح التعلم الإلكترونى والتى نشرها فى دورية الجامعات والكليات لخريف ٢٠٠٣.

المستوى المتدنى للبرمجيات الدراسية التى تقدم للمتعلمين؛ ويرجع السبب فى ذلك إلى عدم ارتكازها على أسس تربوية سليمة – حيث لم تهتم بتفسير كيف يتعلم الأفراد.

ولإستيضاح الأسباب وراء فشل التعلم الإلكترونى، فلابد من التمييز بين التكنولوجيا التى توظف لتقديم ومتابعة الأنشطة التعليمية، وبين الأنشطة التعليمية فى حد ذاتها. والتكنولوجيات التى يركز عليها هى نظم إدارة التعلم Learning Management Systems (LMS)، ونظم إدارة محتوى التعلم Learning Content Management Systems (LCMS)، فأهميتها تنبع من المضمون والشكل الذى تقدمه، ومن نجاحها فى تقديمه، بدون تعلم فعال فلن يكون لوجودها أى ضرورة.

وأعطى المؤلف أهمية خاصة لمجموعة من الأسباب المتداخلة لفشل التعلم الإلكترونى، وهى:

- التسرع فى عملية التسويق قبل تجسيد الفجوة بين التسويق للمبتدئين فى هذا المجال وبين قادة المؤسسات الأكثر براجماتية وتشككاً.
- التركيز على التكنولوجيا الجديدة، بدلاً من التصميم التعليمى.
- الملل والسأم الناتج عن عدم وجود أنشطة تعليمية تعمل على إعمال العقل، والتفاعل، ويقتصر الأمر على مجرد الانتقال من صفحة إلكترونية إلى أخرى.

- الافتقار إلى الفهم الحقيقى لعمليتى التعليم والتعلم، وذلك لأن الغالب الأعم من المحتوى لم يصممه مربين متمرسين، أو حتى كانوا ضمن أعضاء الفريق الذى يتولى المهمة.
- الافتقار إلى فهم خصائص التعليم الفريدة التى تتمتع بها الوسائط التعليمية المتعددة، حيث التعليم باستخدام وسائط إلكترونية متعددة تفاعلية يخلق بيئات تعليمية مغايرة تماماً لبيئة التعلم التقليدى.

كما ألمح المؤلف إلى أن الفشل فى صناعة التعلم الإلكترونى ترجع إلى الفشل فى التخيل والنظر إلى المستقبل، وعدم دراسة كيفية توجه هذه المسيرة.

وقام المؤلف بدراسة مسحية لحوالى (١٠٠٤) مؤسسة تقدم التعلم الإلكترونى، بالكشف أن هذه المؤسسات عندما تصف الخطة التعليمية الخاصة بها، تقدم الوصف من خلال التكنولوجيا التى تستخدم فى تقديم المحتوى بدلاً من وصف استراتيجيات أو مداخل تدريس محددة، وهذا ينم عن التركيز على تكنولوجيات التعلم بدلاً من طرائق التعليم، حث كان المفترض أن يكون التركيز على سبيل المثال: الذكاء الإصطناعى، نظم التدريس الذكية أو المطوعة لحالات فردية أو مجموعات صغيرة، التدريس ذو التحكم الذاتى، إعادة استخدام مواد التعلم من جديد لتحقيق أهداف محددة ومغايرة للسابقة.

كما حلل المؤلف بعمق أهم الحواجز والقيود التى تقلل من فعالية التعلم الإلكترونى، ولخصها فيما يلى:

(١) ضرورة الفهم العميق للخصائص الفريدة التى تميز بيئات التعليم الرقمية، وأهمية دراسة ظاهرة الرقمنه Digitization

بالإشارة إلى القوة التى تكن وراء نشر وتحويل، وإعادة تمثيل المعلومات، فضلاً عن إعادة تنظيمها لتقديمها فى أشكال لا نهائية من خلال شبكات الكمبيوتر الرقمية فائقة السرعة.

هذا فضلاً عن أهم السلبيات التى تسمم مجال تخطيط البرمجيات التعليمية، ومن أهمها استمرارية استخدام مفهوم "Programmed Instruction" التدريس المبرمج والذى نزعت الثقة منه نتيجة لما أظهرته نظريات التعلم الجديدة (المعرفية والبنائية).

(٢) جيل جديد من المتعلمين ذوى سمات مغايرة

يعتبر مواليد عام ١٩٧٠ أول جيل تم تنشئته فى سياق يسمح له باستخدام الكمبيوتر الشخصى، وألعاب الفيديو والتليفون المحمول، والوسائل الرقمية الشخصية الأخرى، وبالتالى لهم أساليب مغايرة فى التفكير واهتمامات مختلفة فى التعليم.

(٣) فهم جديد للتعلم

التعلم نشاط متعدد الأبعاد، فهناك أنماط متعددة ومختلفة للتعلم تعتمد على: ما يتم تعلمه، وبيئة التعلم، وخصائص المتعلم. ويرجع فهمنا الخاطئ للتعلم جزئياً إلى أننا ننظر إلى نتائج التعلم كـ "معرفة"، والتى نميل إلى التفكير فيها على أنها شئ يتمايز فى الكم من شخص لآخر. ولأننا ننظر للمعرفة على أنها شئ "Thing" فتتمحور أفكارنا حول إكتساب، ومعالجة، واستيعاب، وبناء، وإنسياب هذا الشئ، لكن المعرفة هى عادة "موقفية" "Situational"، وفى الغالب يتم إنتاجها وتداولها بشكل جماعى.

وانطلاقاً من هذا المنظور، تتوقف عملية التعلم وكذلك عملية التعليم، وبالتالى يتحتم أن ينظر لهما على أنهم ينطويان على عمليات معقدة ومتغيرات متعددة ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار عند عمل البرمجيات، مع ضرورة دراسة ظاهرة "التواجد من بعد" " Phenomenon of Telepresence" وآثارها على العملية التربوية.

ومن الضرورى الاهتمام بدور العواطف أو الدافعية فى التعلم، وتدمج فى نماذج التخطيط التعليمى، وذلك لأن التعلم مرتبط بالعواطف، والعواطف.

(٤) التعلم الحدسى **Intuitive Learning**

من أهم الأفكار التى طرحها المؤلف فى هذا السياق، والتى من النادر أن يركز عليها التربويون "التعلم الحدسى" فمعظم التربويين، إن لم يكن جميعهم لا يعيروا وزناً للتعليم الحدى، والذى يقع فى مقابل التعلم الواعى، والفرق بينهم كما هو الحال بين المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة.

فلقد برهن نور يتراندرز Norretranders على أن العقل الإنساني يعالج ست عشرة وحدة في الثانية من خلال الذهن الواعي، في حين أن إحدى عشر مليون وحدة من المعلومات متاحة للذهن الغير واعي من خلال منافذ الحس، والتعلم الذي يحدث في بيئات غنية يكون في أغلبه في المستوى اللاواعي.

ويعني هذا، أن الممارسات التربوية تأخذ بعين الاعتبار حدود الوعي فقط، ولكنها غالباً ما تفشل في التعامل مع النطاق الواسع والعميق للإحساس الإنساني. وعلى الرغم من أهمية التعلم الحدسي، إلا أن نماذج التعلم الإلكتروني تتمركز في أغلب الأحوال على التعلم الواعي، حيث تقدم المعلومات التي يتم حفظها وتكرارها، بدون تدعيم للتعلم الحدسي والذي يمكن تدعيمه من خلال ربطة بالتفكير التأملي وإطلاق الفكر لتخيل تصورات متنوعة لظاهرة معينة.

(٥) علاقة جديدة بالمعرفة

من أهم أسباب فشل التعلم الإلكتروني نظرته السطحية أو المختزلة لعملية التعلم، فيقول (بيير ليفي) Pierre Levy نحن في حاجة إلى علاقة جديدة بالمعرفة ... وذلك لأنه ولأول مرة في تاريخ الإنسانية، أن معظم المهارات التي إكتسبها شخص ما في بداية مستقبلة المهني تصبح "Obsolete" بكل استعمالها في نهاية مستقبلة المهني. ومن هنا فالتغير المتسارع يفرض استراتيجيات تعلم مستمرة ومتطورة بإطراد.

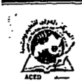
ويختتم المؤلف عمله بوضع رؤية للاحتمالات المستقبلية للتعلم الإلكتروني، ملخصها:

- سوف تتزايد فرص تطوير هذا النمط من التعليم، وذلك نتيجة لزيادة التعمق في المجالات التي تبحث في تمثيل المعلومات في صورة مرئية وسمعية Information Visualization and Naturalization fields. والذي بدوره يؤدي إلى تطورات في تحويل مشاعر اللمس والشم والتذوق إلى وحدات رقمية.
- يحمل المستقبل القريب "في غضون خمس سنوات" خبرات تربوية من خلق الكمبيوتر، والتي يمكن تجسيدها في الملايين أو صفحات مرنة يمكن حملها واستعمالها كالورق،

ويمكن رؤيتها على حائط عرض كبير، وهذا يمكن التعلم الإلكترونى من تجسيد خبرات مماثلة للحياة الواقعية.

- يمكن تحقيق حلم "Integrated Education" التربية المتكاملة، من خلال عمل المتعلمين سوياً فى حل مشاكل ذات نطاق واسع تتطلب عدد كبير من المتعلمين ذوى التخصصات المختلفة، وذلك من خلال المجتمعات المرتبطة عبر الشبكة، ويستتبع ذلك تطوير نظم اعتماد ومناهج جديدة لدعم هذا النمط النشط من التعلم.
- هناك امكانات حقيقية لإستغلال "الواقع الإفتراضى"، والذى يمكن أن يخلق خبرات جديدة لاتتاح فى "الواقع الحقيقى"، وهذا حقيقى بصفة خاصة عند استكشاف الأفكار الجديدة عن الكائنات العضوية "من بينها الإنسان"، والمجتمعات التى تطورت لـ "نظم معقدة توافقية / تكيفية" Complex Adaptive Systems ويعنى ذلك أن كل من البرمجيات Software والمستخدم سوف يعلم كل منهم الآخر.

وينهى المؤلف رؤيته البانورامية بأهمية وضع بيداجوجيا جديدة للتعلم الإلكترونى تضع فى اعتبارها كل الأفكار التى تم طرحها مع التركيز بصفة أساسية على الرؤى الجديدة التى يقدمها البحث فى قدرات الجهاز العصبى، كبعد من الأبعاد المتعددة لدراسة المتعلمين، وتعقد عملية التعلم، والتأكيد على الخصائص الفريدة لوسائط الاتصال الإلكترونية الشبكية.



تأثير العولمة على ثقافة الشباب

"دراسة ميدانية"

د. محمود السيد عرابى*

أصدرت الدار الثقافية للنشر بالقاهرة كتاب تأثير العولمة على ثقافة الشباب للـدكتور/ محمود السيد عرابى، والكتاب يقع فى ٢٧١ صفحة، وينقسم إلى خمسة فصول بخلاف الملاحق. ويعرض المؤلف لتأثير العولمة على ثقافة الشباب، وذلك من منطلق أن للعولمة تأثيرات وتجليات عديدة على الثقافة بجانبيها المادى والرمزى وتنوعت ما بين تغيرات فى **الثقافة الاقتصادية** حيث تراجع قيم الإنتاج والادخار فى مقابل سيطرة وإعلاء قيم الاستهلاك سواء كانت قيم إدراكيـة أو تفضيلية، بالإضافة إلى تفضيل المنتجات الأجنبية؛ و**الثقافة الاجتماعية** وتتضح فى زيادة التحرر على حساب العلاقات والروابط الأسرية، وانتشار الزواج العرفى السرى، وتكوين علاقات بديلـة عن طريق الإنترنت والفضائيات، وتفضيل الهجرة إلى الدولة الأجنبية، بالإضافة إلى انتشار القيم المادية والمصلحية ؛ والثقافة السياسية كتزايد قيم المشاركة السياسية والديمقراطية، بالإضافة إلى تراجع اعتقاد الشباب بالقوة المطلقة للدولة فى صياغة أو تنفيذ سياستها؛ فى الوقت الذى تزايـدت فيه التغيرات فى الثقافة الدينية للشباب سواء من حيث المظهر (الأزيـاء، المشـروبات، ارتـداء الذكور للسلاسل الذهبية .... إلخ)، أو التحرر المتجاوز لحدود الدين، كالتحرر فى العلاقات مـع الجنس الآخر، علاوة على عدم اعتبار الدين مرجعية لكثير من الأفعال، وتراجع العديد من القـيم المادية والتى تتمثل أهمها فى العفة والصدق والأمانة..... إلخ.

ونتيجة لسيطرة وانتشار ظاهرة العولمة على الدول والثقافات، وصعوبة الانعزال عـن هذه الظاهرة. فقد ترجع كثير من التغيرات فى ثقافة الشباب إلى هذه الظاهرة لتشابه العديد مـن سماتها مع ثقافة العولمة.

---

* مدير الجمعية المصرية للدراسات البيئية.

ينقسم البحث إلى عدة فصول هى: الفصل الأول حول الشباب وثقافة العولمة حيث يعرض المؤلف لمراحل تطور العولمة حيث يرى أن العولمة مصطلح جديد لظاهرة قديمة ويربط بين تنامى الظاهرة وانهيار الاتحاد السوفيتى والسيطرة الأحادية للقطب الأمريكى على العالم، وخاصة التأثيرات الثقافية، وذلك من خلال عدة آليات أهمها: الفضائيات، الإنترنت، الهجرة، الشركات متعددة الجنسيات، أسواق المال.... إلخ. ويؤكد المؤلف على أن التأثيرات الثقافية تختلف باختلاف قدرة المجتمعات على امتلاك مقومات الحفاظ على ثقافتهم وهويتهم، كما تختلف باختلاف الفئات، والشباب هم أكثر الفئات تأثراً بتيارات العولمة ذلك أنه أقل ارتباطاً بالقديم وأكثر مسايرة للجديد ويعرض لمفاهيم العولمة والثقافة والشباب. وانطلق المؤلف من عدة قضايا أهمها:

١- أن العولمة ظاهرة تاريخية ترتبط فى الوقت المعاصر بالتوسعات الرأسمالية والتقدم التكنولوجى.

٢- اتجاه العالم للتجانس الثقافى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى بفعل العولمة.

٣- سيادة النمط الثقافى والاقتصادى والاجتماعى الأمريكى فى الوقت المعاصر (أمركة العالم).

٤- أن للعولمة آلياتها المختلفة فى إعادة صياغة العالم وتتمثل فى آليات تكنولوجية (فضائيات - إنترنت)، آليات سياسية (اتفاقيات ومعاهدات؛ حقوق الإنسان، حقوق الطفل، حقوق المرأة ....إلخ، آليات اقتصادية (شركات متعددة الجنسيات، اتفاقيات التجارة الحرة، مؤسسات اقتصادية).

٥- تؤدى العولمة إلى تهميش الثقافات القومية الضعيفة لتحل محلها الثقافة العالمية المسيطرة.

٦- يؤدى انتقال السلع إلى صياغة أذواق المستهلكين فى المجتمعات المستقبلة لها، وخلق حاجات متجددة يرتبط إشباعها باستهلاك السلع التى تسوق لها الشركات متعددة

الجنسيات، وتمثل ثقافة الاستهلاك شكلاً من أشكال العولمة، وأسلوباً من أساليب السيطرة على الشباب، وذلك أنها تلتقى وروح الشباب.

٧- تؤثر العولمة على ثقافة التدين حيث تساعد على نشر وتمجد وإعلاء سمات ثقافة لا تتفق وممارسات الدين.

٨- تؤدى العولمة إلى تغير القيم الاجتماعية وطبيعة العلاقات داخل الأسرة وخارجها بما يتفق وصور العلاقات والقيم الفردية المتحررة فى الدولة الغربية.

٩- تؤثر العولمة على صياغة الثقافة السياسية للشباب وفقاً للمنظومة السياسية للدول المسيطرة، والتى تتمثل فى قيم المشاركة والديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدنى وسيطرة المؤسسات الدولية.

ويعرض **الفصل الثانى**. العولمة والأبعاد الاقتصادية فى ثقافة الشباب وتتمثل: فى تأثير العولمة على قيم العمل والإنتاج عند الشباب، تأثير العولمة على قيم الادخار عند الشباب، تأثير العولمة على قيم الاستهلاك عند الشباب وقد توصل إلى عدة نتائج أهمها:

- تراجعت قيمة المنتج الوطنى عند الشباب فى ظل المنافسة غير المتكافئة مع المنتجات الأجنبية، حيث تتميز السلع المستوردة بارتفاع الجودة، وأحياناً انخفاض السعر، علاوة على أساليب الإعلان المتقدمة التى تجتذب المستهلكين وخاصة من الشباب مما يؤدى إلى تراجع قيمة الإدخار والإنتاج فى مواجهة قيمة الاستهلاك، ويؤثر نظام الإنتاج بالشركات الأجنبية على ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب فى ظل ميكنة الإنتاج والتقدم التكنولوجى.
- تفضيل الشباب للتكنولوجيا وما ينتج عنها من منتجات مادية أو رمزية "سلع وأغانى وأفلام واتصالات... إلخ" ومحاولة اقتناء هذه المنتجات واستخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة وإقبال نسبة كبيرة من الشباب على مسايرة الموضات العالمية فى الأكل والملبس وقصات الشعر وسماع الأغانى والموسيقى العالمية الحديثة واستخدام المفردات

الأجنبية فى الحديث. وهوما يمثل توسعاً واستهلاكاً للثقافة الأجنبية وإنزواء للثقافة المحلية فى كثير من السمات الثقافية.

- الفصل الثالث يتناول العولمة والأبعاد الاجتماعية فى ثقافة الشباب وتتمثل فى: تأثير العولمة على الثقافة الأسرية للشباب، تأثير العولمة على التفاعل الاجتماعى خارج الأسرة للشباب، تأثير العولمة على النظرة للآخر "الدينى - العمرى - النوع" وقد توصل إلى عدة نتائج أهمها:
- تؤثر متابعة الشباب للثقافة الأجنبية على بعض المظاهر الاجتماعية فى ثقافة الشباب والتى يتمثل أهمها فى ضعف العلاقات الأسرية وزيادة نسبة الإدمان وزيادة نسبة الزواج العرفى وزيادة الإنحراف.
- كما أثرت العولمة على ضعف العلاقات الأسرية وقد ظهر ذلك فى عدة مظاهر منها عدم الجلوس لفترة كافية مع الأسرة فى ظل زيادة مساحة الوقت التى يقضيها الشباب أمام الفضائيات أو الإنترنت وعدم الاهتمام بمشكلات الأسرة نتيجة الانشغال بمتابعة آليات العولمة وتفضيل الطعام بعيداً عن تجمع الأسرة فى المطاعم السريعة وأمام الإنترنت وإقامة علاقات بديلة عن طريق الإنترنت أو الجلوس أمام الفضائيات لساعات طويلة.
- تؤثر العولمة على تفضيل الشباب لأشكال عديدة من التحرر على غرار الشباب فى المجتمعات الغربية وتتمثل هذه الأشكال فى الآتى: اختيار شريك الحياة واصطحاب أصدقاء وصديقات من الجنس الآخر والتحرر فى الملبس والسلوكيات والتحرر فى التدخين وتناول المشروبات الكحولية وهو ما يشير إلى تراجع دور الوالدين فى تقنين هذه الأفعال أو ضعف الضوابط الاجتماعية.

- يؤثر العرض السلعى المتجدد على ارتفاع تكاليف الزواج مما أدى إلى تأخر سن الزواج وزيادة التوتر واتجاهه إما إلى الاستهلاك غير المنضبط وإما إلى الانحراف فى ظل عدم قدرته على مسايرة هذا العرض السلعى الاستفزازى المتجدد والموضات المتتابعة.
- الفصل الرابع ويتناول العولمة والأبعاد الدينية فى ثقافة الشباب وتتمثل فى: العولمة والقيم الدينية للشباب، العولمة والممارسات الدينية للشباب وقد توصل إلى عدة نتائج أهمها:

- حاولت العولمة أن تخترق الحواجز، وبدلت الكثير من الأفكار والمفاهيم والمسلمات القديمة، فى مختلف مجالات الحياة، وزادت من شبكة الاتصالات والمواصلات والاعتماد المتبادل، وفى الواقع سهلت العولمة الاتصال بين الناس وحاولت اختراق جدار الهوية والنزعات القومية أو الدينية الاختراق الكافى.
- أثرت العولمة على القيم الدينية للشباب تأثيراً سلبياً حيث تراجعت العديد من القيم مثل العفة والإخلاص والأمانة والصدق وصلة الرحم والإحسان إلى الجار وبر الوالدين وإكرام الضيف، وذلك فى ظل سيطرة القيم المادية وعلاقات المصلحة والربح الذى يعتمد على مبدأ "الغاية تبرر الوسيلة".
- تؤدى العولمة إلى انتشار عدد من سمات الثقافة الغربية اللادينية بين الشباب والتى يتمثل أهمها فى: زيادة الإباحية بين الشباب سواء فى القول أو الفعل واعتبار ذلك تمشياً مع طبيعة العصر، وانتشار الزواج العرفى فى ظل العجز عن الوفاء بمتطلبات الزواج وعروض الجنس على الفضائيات ودعوى التحرر، وسيادة الاتجاه العلمانى فى الوقت الذى أدى انتشار العولمة إلى زيادة التعصب الدينى كرد فعل لانتشار الثقافة العلمانية حيث ظهرت جماعات دينية تقاوم التيار اللادينى، والتشابه مع الشباب الأجنبى فى المظاهر والسلوك بصورة لاتتوافق مع دين أو أخلاق.

- ترتفع موافقة الشباب على بعض سمات الثقافة اللادينية مثل الصداقة مع الجنس الآخر والحديث مع الجنس الآخر فى الجنس وإقامة ملاهى ليلية والجلوس مع جماعة يشربون الخمر ومشاهدة مشاهد الجنس من خلال الفضائيات والإنترنت.... إلخ وترتفع بارتفاع درجة التعرض لآليات العولمة.

- الفصل الخامس ويعرض لتأثير العولمة على القيم السياسية للشباب وقد توصل إلى عدة نتائج أهمها:
- تؤثر العولمة وعرضها للتجارب الديموقراطية الغربية من خلال آلياتها على الشباب ويتضح ذلك من خلال زيادة نسبة مشاركة الشباب الأكثر تعرضاً لآليات العولمة.
- تزداد متابعة الشباب للقيم والقضايا السياسية التى تروج لها العولمة والتى تمثل فى الأخبار السياسية العالمية والاتفاقيات الدولية وقضايا الحرية والديموقراطية وقضايا حقوق الإنسان وتطبيق الاتفاقيات الدولية بارتفاع درجة التعرض لآليات العولمة.
- يعارض الشباب بدرجة كبيرة بعض الممارسات السياسية للعولمة وأهمها مراقبة صندوق النقد وتدخله فى السياسيات الداخلية وتدخل الشركات الأجنبية فى القرار السياسى وقيام أمريكا بدور الراعى لعملية السلام ويأتى فى المرتبة الأخيرة تطبيق نظام الانتخابات الأمريكية فى مصر فى حين ترتفع نسبة الموافقة على إعطاء مؤسسات المجتمع المدنى دور فى سياسة الدولة.
- تزايد إدراك ووعى الشباب بتراجع دول الدولة فى التحكم فى مشاهدة الفضائيات وعلاقات وتعاملات الإنترنت وتدفق الأخبار والأحداث العالمية والأحاديث عبر التليفون المحمول وتدفق الأفكار والمعلومات والشركات متعددة الجنسيات وأسواق المال وسعر العملة المحلية والسلع الواردة من الخارج.

ثم يحاول المؤلف أن يصيغ سياسة اجتماعية لدعم ثقافة الشباب

في ظل تأثيرات العولمة على ثقافة الشعب المصرى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية، من الضرورى صياغة سياسة لدعم ثقافة الشباب، وذلك بما يتفق مع متطلبات المجتمع واحتياجاته ويحافظ على هويته الثقافية فى المجالات المختلفة. وذلك أن التجديد الحقيقى لأى ثقافة لابد أن يتم من داخلها، وذلك بخلخلة ثوابتها والكشف عن ثغراتها وأساليبها وآلياتها وأهدافها، وتغييرها من خلال ممارسة الحداثة العلمية والعقلانية النقدية والواقعية، والتاريخية والنسبية فى تحديث معطياتها، وإعادة قراءة تاريخ الثقافة العربية بطريقة نقدية، وترتيبه بطريقة منطقية، واستخدام أساليب الفهم والتأويل فى الكشف عن العلاقات التى تربط ماضيها بحاضرها وبمستقبلها كما أن هدف سياسات النزعة التعددية الثقافية هو الوقوف فى وجه استغلال الجماعات المقهورة كما أن بناء الدول القومية يجب أن يكتسب الآن معنى جديد يختلف عما كان يعنيه بالنسبة للأجيال السابقة. وقد نهضت القوميات فى الماضى مستندة إلى حد بعيد إلى عداء قوميات أخرى. أما اليوم فإن الهويات القومية لا يمكن أن تستمر إلا فى مناخ تعاونى حيث لن يكون بنفس درجة الشمول التى كانت تتمسك بها فيما مضى، وحيث تتعايش بعض الولاءات الأخرى إلى جانب الولاء القومى.. ولذا، فإن المطلوب هو تأسيس هوية قومية أكثر انفتاحاً وانعكاسية تجمع كل العناصر والسمات المميزة لقومية ما ولآمالها، ولكن بطريقة أقل تسليماً بها قياساً على ما كان قائماً فى الماضى.

فى مجال الثقافة الاقتصادية

- فى ظل إقبال نسبة كبيرة من الشباب على تفضيل واستهلاك المنتجات الأجنبية على تنوعها بأطعمة ومشروبات وملابس وموسيقى وفن ودراما ولغة والنظر إلى هذه المنتجات على أنها عصرية يمثل استهلاكها قيمة اجتماعية فمن الضرورى وجود بديل وطنى قوى يرتبط برموز فى الثقافة الوطنية والكرامة الوطنية والرفعة، تدعمه منظومة

إعلانية مخططة تقدم هذه المنتجات لأبناء المجتمع والآخر بصورة متميزة تضفى على المنتج حساً جديداً مميزاً يشير إلى حضارة مصر.

- صياغة منظومة إعلامية وتعليمية وتربوية تقوم على إحياء الهوية الوطنية وتحفز على التميز والإبداع وتنمية المهارات بصورة تتفق مع متطلبات العصر خاصة فى مجال الإنتاج والادخار، والتدريب على الاستفادة الاقتصادية من تكنولوجيا الاتصال والإعلام والمعلوماتية بما يؤدى إلى تنمية المهارات وتطوير الإنتاج.
- اتخاذ إجراءات حمائية للمنتجات الوطنية سواء كانت منتجات مادية أو فنية وتقديم تسهيلات ودعم للمنتج المحلى. وتنسيق سياسة تجارية وسوق عربية مشتركة لمواجهة الغزو السلعى لمجتمعاتنا العربية، وزيادة نسبة التبادل التجارى بين الأقطار العربية وإقامة مشاريع عربية مشتركة تهدف إلى دعم الانتاج.
- التراجع عن مشروعات الخصخصة والحرية الاقتصادية لما له من آثار سلبية على توزيع الدخول وزيادة معدلات البطالة والفقر واللجوء لإقامة شركات مساهمة بمعنى طرح الأسهم للشراء بين العاملين وإعطاء دور متزايد للقطاع التعاونى والقطاع العام وذلك بتصحيح الإدارات وأساليب التحفيز والعقاب.
- استثمار الشباب فى المشروعات الإنتاجية والمشروعات عالية التقنية بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل المحلى والعالمى وذلك برفع مستوى التعليم وتنفيذ برامج تدريبية تساعد على تنمية المعارف ومهارات الشباب وتشكل حلقة وصل بين مؤسسات التعليم والتدريب ومؤسسات الإنتاج.
- ضرورة مكافحة ظواهر الفساد والرشوة والانحراف فى الجهاز الإدارى للدولة والذى يؤدى إلى ضياع المال العام وإعطاء الفرصة للعناصر الفاسدة والأقل كفاءة على حساب الشباب المتميز صاحب المهارة وتظهر هذه الأشكال فى مسابقات التوظيف وتعيين أبناء العاملين ودخول بعض الكليات "الشرطة – الحربية – الجوية – البحرية".

فى مجال الثقافة السياسة

- إرساء قيمْ المشاركة فى المجتمع وذلك من خلال مؤسسات التعليم والتربية فى المجتمع ابتداء من الأسرة والمدرسة ومؤسسات الإعلام وذلك بالتشجيع على ممارسة النقد الحر البناء والتشجيع على الحوارات ومناقشة القضايا والمشكلات الاجتماعية والسياسية دون فرض محظورات فى مناقشة قضايا معينة لأن الواقع يتطلب أن يخرج البديل من الأمة ككل ولا تنفرد به فئة معينة، حتى يحصل على إجماع ثقافى يخدم المصالح الوطنية التى يلتزم بها الجميع.
- تكوين ديمقراطيات حقيقية فى العالم العربى تسمح بحرية الرأى والتعبير، وإفسام المجال للعقل ليمارس النقد، والاستفادة من الامكانات العربية حيث أن الميزة التى تختص بها الثقافة العربية هى قدرتها على الانفتاح على الثقافات الأخرى واستيعابها، وهضمها مع المحافظة على خصوصيتها إرساء قيم الديمقراطية والحرية والتعددية فى المجتمع وحقوق الإنسان والاستناد إلى المرجعيات الدينية لهذه القيم والاستفادة من بعض الجوانب الإيجابية فى تجربة الغرب فى هذا المجال.
- ضرورة احتفاظ الدولة ببعض الوظائف القيادية والاجتماعية مثل مواجهة الفقر والبطالة وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية لغير القادرين بالإضافة إلى صياغة استراتيجية سياسية تقوم على الوعى السياسى بقضايا المجتمع ولا تخضع لشروط خارجية مما يساعد على استعادة هيبة الدولة فى نظر الشباب وبالتالى تنمية الاعتزاز الوطنى.

فى مجال الثقافة الدينية:

- طرح ومناقشة قضايا الدين فى إطار من التجديد وفقاً لطبيعة العصر دون الانغلاق على تفسير سلفى لا يتفق وطبيعة العصر أو عصرنة لا ترتبط بأصول الدين مع التفاعل مع الآخر تفاعلاً نقدياً بما يتفق مع الدين دون خوف لكل ما هو أجنبى أو ذوبان فيه بتأثير عقدة النقص تجاه الآخرين.

- تنمية الوازع الدينى عند الشباب من خلال مؤسسات وأساليب التربية والإعلام ووجود قدوة ومواجهة أشكال الإنحراف الأخلاقى والدينى بحسم.
- استنكار الأفعال والمظاهر المخالفة للدين من خلال وسائل الإعلام وإبراز أثارها السلبية مع عدم اختراق هذه المؤسسات لتلك القواعد والتحفيز على ضرورة عرض صورة الدين للأخرين من أن تتفق وتعاليم الدين على اعتبار أن الناس تحكم على الدين من خلال قيم وممارسة أتباعه.
- قيام الجهات المختلفة بإعداد وتنفيذ برامج شبابية تؤدى إلى استثمار جهودهم فى أعمال وطنية تنمى قدراتهم ومهاراتهم.
- أن تتم عملية الربط بين مؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع المدنى ومؤسسات العمل "صناعية – تجارية" بما ينمى قدرات الشباب ويدمجهم فى المجتمع.
- القيام بدراسات حول الظواهر الشبابية غير المرغوب فيها مثل التدخين وتعاطى المخدرات والعنف والانحراف الجنسى للتعرف على أسبابها ومواجهتها.
- تخير بعض قيادات المجتمع المتميزين وعرض تجارب نجاحهم بوسائل الإعلام من خلال أساليب مختلفة.
- غرس قيم الانتماء والاستقلالية والإنتاج والاقتصاد لدى الشباب.
- توعية الأسر بأهمية الحوار مع الأبناء والتشاور معهم فيما يعينهم على قيامهم بالمشاركة فى إتخاذ القرار والحرية فى التعبير وشغل أوقات الفراغ بعمل نافع ومفيد.

فى مجال الثقافة الاجتماعية:

- تقوية الروابط والعلاقات الأسرية من خلال التأكيد على قيمة احترام الكبير والترابط الأسرى وصلة الرحم.
- إعلان يوم شهرى لتجمع الأسرة ومناقشة قضايا وإحياء روح القبيلة.

- التأكيد على البعد الإنسانى فى العلاقات الاجتماعية واستنكار العلاقات التى تقوم على المصلحة.
- التأكيد على قيم التعاون والتكافل والترابط من خلال مؤسسات التربية والمؤسسات التعليمية والإعلامية وذلك حيث يتعلم الناس ثقافتهم بطريقة مباشرة من خلال التربية أو بطريقة غير مباشرة من خلال العادة والتقليد والاستجابة الشرطية فتعلم الفرد لعناصر الثقافة يطبع سلوكه ويجعل ردود فعلية آلية.
- عدم استيراد أفلام سينمائية تروج لأفكار وقيم وثقافات مبتذلة لا تتفق وثقافة المجتمع فى الوقت الذى يجب أن يتم فيه تقديم دراما تعلى الجوانب الإيجابية فى ثقافة المجتمع وتناقش القيم والممارسات السلبية بموضوعية سواء كانت فى ثقافتنا أو ثقافة الآخر على أن تنظم برامج وتجمعات حوارية يشارك فيها الشباب بصفة أساسية.
- تعميق وعى الشباب بأهداف وأساليب ووسائل غزو الثقافة الأجنبية وإشراكه فى صياغة خطة لمواجهة هذا الغزو وبناء رسالة إعلامية تتفق والواقع الاجتماعى الاقتصادى وتلبى حاجات الشباب وطموحاته ومشاكله وتعبر عن أفكاره واتجاهاته وأن يشارك فى تنفيذ هذه الخطة القومية من مؤسسات التعليم والإعلام وغيرها من المؤسسات السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى.
- إنشاء مراكز بحوث تعتمد على المعلومات والبيانات الميدانية لرصد احتياجات الشباب ومقترحاتهم والعمل على تلبيتها وإعداد خطط إعلامية ذات أبعاد تنويرية علمية عقلانية نقدية واقعية، تشمل جميع وسائل الإعلام السمعية والبصرية وبرامج التثقيف والتسلية والترفيه، والتبادل الثقافى.

كما أن الحرية السياسية والفكرية وبناء قاعدة اقتصادية، وغرس روح النقد والحوار والجدل واحترام الرأى المخالف والتوجه لدراسة الطبيعة، والاستفادة من امكانات العصر الراهن العلمية والمنهجية وتبيئتها فى العالم العربى، والانفتاح على الآخر والدخول فى حوار مع

الحضارات الأخرى، ومراجعة التراث العربى الإسلامى بمنهجية نقدية، ونقد ثقافة الآخر، جميع هذه العناصر ضرورية لبناء ثقافة عصرية وتكوين هوية ثقافة عربية قوية، تمتلك القدرة والآليات لمواجهة الهيمنة الثقافية، والانخراط فى الحضارة المعاصرة وإثرائها وتصحيح بعض عناصرها بما يناسب خصوصيتنا العربية، وبذلك يتم إنتاج موضوع من أجل الذات العربية، وهو مشروع ثقافى يحافظ على الهوية الثقافية العربية تتميز بالمرونة قابلة للتطور ومواكبة مستجدات العصر دون أن تفقد ثوابتها، التى يحتاج بعضها إلى إعادة صياغة وتنشيط وفهم عن طريق التفسير والتأويل بما يلائم منجزات العصر فى مجال العلوم التجريبية والإنسانية ويبث الحياة فيها. وتكوين الثقافة فى أى مجتمع لابد أن ينطلق من معالجة مشاكل المجتمع، و لابد أن يشعر كل فرد فيه بأنها تخدم مصلحته "لابد أن يشعر الفرد فى المجتمع بأنه جزء من جهاز الهيمنة" فعندما يشعر الفرد أنه يمثل لبنة مهمة وعضواً فى المشروع السياسى والاقتصادى والاجتماعى داخل مجتمعه يصبح إنساناً فعالاً، لأن هدفه هو خدمة المواطن وتحقيق سعادته، وبذلك ينخرط كل فرد فى المجتمع محاولاً تغيير الواقع، "إن وعى الإنسان بأنه عنصر من قوة معينة محددة (أى الوعى السياسى) يشكل المرحلة الأولى من أجل الوصول إلى الوعى بالذات التدريجى حيث تتحد فى النهاية والممارسة" وعن طريق وعى الفرد بذاته، وأهداف مجتمعه، وممارسة نقد الذات والآخر، تتوحد الإرادات داخل المجتمع من أجل إيجاد رؤية مشتركة للعالم والإنسان، الذى يؤدى إلى ولادة ثقافة واحدة فى مرحلة من مراحل نمو المجتمع حيث يتجذر الأساس الفكرى.

Shousha. Amal (2002) "Using Literature in EFL Classroom". IELP II 4th Cairo Conference For Returned Participants.

Zafeiriadou, Nelly (2002) "Literature in the EFL classroom". Available at http://www.kettlepartners.com/bynelly.html

Zyngier. Sonia (1994) "Literature in the EFL Classroom: Making a comeback?" PALA: The Poetics and Linguistic Association. Occasional Papers, no. 6. 1-12

Grice, H.P. (1975) "Logic and Conversation." In P. Cole and J. L. Morgan (Eds.), Speech Acts. Vol. 3, Syntax and Semantics. New York: Academic Press.

Herman, V. (1991) "Dramatic Dialogue and the Systematics of Turn-Taking." Semiotica 83, 97-121.

van Peer. Willie (1988) The Taming of the Text: Exploration in Language. Literature and Culture. London and New York, Longman.

Savvidou. Christine (2004) "An Integrated Approach to Teaching Classroom". The Internet TESL Journal. Vol. X, no. 12, December 2004. Available at: http://iteslj.org/Techniques/Savvidou-Literature.html

Short, M. and C.N.Candlin (1986) "Teaching Study Skills for English Literature." In C. Brumfit and R. Carter (Eds.). Literature and Language Teaching. Oxford: Oxford University Press.

Short, M. (1996) Exploring the Language of Poems, Plays and Prose. London. Longman.

REFERENCES

Albee, Edward (1992) The American Dream and The Zoo Story. New York: The New American Library.

Azar, Betty Schampfer (1989) Understanding and Using English Grammar. 2nd ed. New Jersey: Prentice Hall Regents.

Bennison. Neil (1993) "Discourse analysis, pragmatics and the dramatic 'character': Tom Stoppard's Professional Foul." Language and Literature 2, No. 1, pp. 79-99.

Brumfit. C. J. and R. A. Carter (Eds.) (1986), Literature and Language Teaching. Oxford: Oxford University press.

Carter, R.A and M. Long (1991) Teaching Literature. Harlow: Longman.

Evangelia. Gantidou (2002) "Using Literature in the EFL Classroom". Available at

http://www. Thrace-net.gr/bridges/gantidou-.html

Fraser, B. (1994) "Pragmatic Research: Methodological Issues." The Encyclopedia of Language and Linguistics 6: 3255-3257.

3. There should be programs for training teachers of English literature at the university level to be competent in linguistics and literature.

4. Students should be able, with the help of their teachers, to formulate their own interpretations of the text by focusing their reading on the linguistic aspects that are foregrounded by the writer of the text under discussion for their interpretative implications.

for improving the language skill of the EFL students on one hand and heightening their literary competence on the other. Literature provides a rich data of application for language practices, better than the decontextualized examples that many grammar books include for illustrations. It provides learners with the opportunity to see the various aspects of language, grammar, vocabulary etc. in actual use. In consequence, linguistic knowledge is essential for a complete understanding of a text.

THE FOLLOWING RECOMMENDATIONS ARE SUGGESTED:

1. Literary texts should be taught for language exploration.
2. Teachers should vary their classroom activities to include: pre-reading activities that enhance students' critical thinking, and post-reading activities that help students arrive at interpretation.

information as possible: 93 "But every once in a while I like to talk to somebody, really talk: like to get to know somebody, know all about him". This is a way to get to know someone according to Jerry. For example, his turns in 61 " what else?" and 69 "Is there anything else I should know?" impose some obligation on Peter to provide more information.

To summarize, Jerry, by a range of linguistic strategies, maneuvers Peter into a situation where Peter is either cooperative in providing that information or uncooperative. Jerry, in general, succeeds in gaining the information he wants. Jerry's discourse strategies reveal him as a rather odd enigmatic character. It is difficult to find any social schema to cope with Jerry's character. He just seems to be odd. In contrast, Peter is more accessible character in terms of social schema.

PEDAGOGICAL IMPLICATIONS AND RECOMMENDATIONS

1. In terms of the given analysis a conclusion may be drawn that linguistics can be applied to literature in the teaching context

to Jerry's face. Instead of changing the subject, Jerry spells out the thoughts in Peter's head by saying, "I'm not going to rob you. and I'm not going to kidnap your parakeets, your cats, or your daughters". Peter is being maneuvered into the situation that he has really said something offensive to Jerry. That is why peter answers too loudly in 82 "I live between Lexington and Third Avenue. on Seventy-fourth Street".

GENERAL COMMENTS

By and large this is an odd conversation where the information is being squeezed out. In a casual conversation between strangers we expect some degree of equality in the exchange of information. However, this conversation seems to be one sided. I think this is expressed in Peter's final turn "you don't really carry on a conversation; you just ask questions". It seems more of an interrogation than of a conversation. In fact, Jerry's notion of what constitutes a conversation is odd. He considers talk of the kind "keep your hands to yourself buddy", turn 65, a bore. Real talk for Jerry is to get hold of as much personal

the maxim of Manner by having a number of non-fluency features. It is not the clearest and most efficient way of conveying what one is doing. These non-fluency features implicate Peter's awkwardness. Perhaps, Peter wants to show modesty by not stating his job directly. Hence, he breaks the maxim of Quantity in order to look modest. There is another interpretation which is that Peter does not want Jerry to be able to account for his financial status, thus he is deliberately vague. Jerry's next question in turn 77 "what do you make?" is a face-threatening act (FTA) because it threatens Peter's positive face. It is very embarrassing to ask people about their income. It also leads the reader to wonder about Jerry's intention. In turn 80 Peter reveals his income, but he also voices his worries about Jerry being a robber. The problem for Peter is that if he tells Jerry that he thinks he is a robber that attacks Jerry's face. Thus, he uses off-record strategy to deny that he meant it by posing the opposite joke at the end of 80 "ha, ha, ha" to mitigate the threat

explicit discourse act to control the topic of the conversation in 29 " Do you mind if I ask you questions?". Jerry regains total control on the flow of information in the conversation. In turn 58 Peter's responses are conveyed by non-verbal means such as nodding head. The result is that Peter is quite subdued during turn 58. This interpretation is reinforced by the stage directions "Peter shakes his head again", "sadly", and "ruefully" which helps the reader to see Peter's disappointment that he could not have a dog. Jerry has dug out some information that challenges the notion of Peter's harmonies family distance "No, sir, your wife and daughters?". Perhaps, Jerry is imposing as an understanding friend. Turn 69 finishes with Jerry's question "Is there anything else I should know?". Jerry makes the old assumption that there is something else Peter wants to tell him. Perhaps, Jerry is conceiving of himself as some kind of psychiatric and Peter as the patient.

Furthermore, Peter's response in 75 to Jerry's question "what do you do to support your enormous household?" breaks

record strategy in turn 2 to give hints to Jerry that he minds. He makes it clear that he minds by using non-verbal strategies. The stage direction indicates that he obviously minds. Peter's predicament is this: saying that he does mind would reveal him as unsociable and unfriendly and saying that he does not mind would require him to contribute to the conversation against his will. Peter's turns raise the question whether he is violating the maxim of Quality by pretending that he does not mind or whether he has generally changed his mind? In other words, whether he genuinely wants to talk is ambiguous.

So far, Jerry seems to be particularly interested in obtaining information about Peter. Jerry's question in turn 61 "what else?" assumes that there is something else that Peter wishes to tell him. In fact, Peter fails to provide any information at all in response to "what else?" in 62. He breaks the maxim of Relation by stating his own question. At that point peter is uncooperative and tends to turn the flow of information his way. Jerry constructs a rather

(29) Jerry: (stands for a few seconds, looking at Peter, who finally looks up again, puzzled). Do you mind if we talk?

(30) Peter: (obviously minding). Why . . . no, no.

(31) Jerry: Yes you do: you do.

(32)Peter: (puts his book down, his pipe out and away, smiling). No really: I don't mind.

(33) Jerry: Yes you do.

(34) Peter: (finally decide). No; I don't mind at all, really.

Although Peter says he does not mind talking, he states a question directly in turn 30. Hence, Quality is an issue because of the hesitation and repetition in Peter's responses. Perhaps, Peter violates the Quality maxim for politeness reasons. Obviously, he sacrifices Quality to save politeness. It would be rather obviously face threatening to block Jerry's request. Thus, Peter uses off-

of the conversation. Peter's final question in turn 68 receives an answer which implies an implicature. Jerry's response "on a Sun-drenched afternoon like this? . . ." flouts most of the maxims except of Quality by being irrelevant to Peter's question, unnecessarily wordy and over-informative.

By classifying the responses of each character into either cooperative or uncooperative in terms of the satisfying information they provide, students will be able to conclude that Peter is not that successful in getting full cooperative responses to his questions from Jerry. Jerry's responses are as vague and deviant as his conversational behavior. The picture about Jerry's wearied character is getting clearer.

On the other hand, Peter's responses generate implicatures. Peter's responses to Jerry's questions in turns 30, 32, 34 break the maxim of Quality which means "to make your contribution one that is true":

(39) Jerry: You'll read about it in the papers tomorrow, if you don't see it on your TV tonight. You have TV, haven't you?

Moreover, Jerry's answer provides insufficient information, thus flouting the Quantity maxim according to Grice's maxims. Peter's question in turn 56 "how would you know about that?" lists a rather uncooperative response in 57 "the way you cross your legs, perhaps; something in the voice. Or maybe I'm just guessing. Is it your wife?". The words "perhaps" and "maybe" make Jerry's response deliberately vague, thus violating the maxim of Manner. Perhaps, he implies that Peter's physical abilities are not as they should be "crossing your legs". Given the serious nature of the topic and extreme social distance between Peter and Jerry, it is difficult to think that Jerry can discuss that kind of topic. Peter's question in turn 58 "Do You understand?" elicits a cooperative non-verbal response "Jerry nods". In turn 63 ". . . Do you mind if I ask you questions?" Jerry makes this question explicit to show a complete control of the discourse. In fact, Jerry wants to have a full control

still seem to have some kind of question force. For example, turns 45 "And you have a wife" and 47 "And you have children" seem to be statements which Peter is required to confirm or refuse. Peter says, "yes" twice in response to these two turns which suggest that there is some questioning force there. What makes questions 45 "And you have a wife" and 47 "And you have children" peculiar is that they violate the maxims of Quantity by stating information which Jerry already knows. It is taken for granted that if someone is married, he has a wife. It is obvious that the kind of information that Jerry seeks is quite personal.

THE STRUCTURE OF PETER AND JERRY'S RESPONSES:

By examining the responses to these questions, we will find that Jerry and Peter fail to provide cooperative responses to each other's questions. Peter's tag question in 38 elicits a rather obscure response that violates the maxim of Manner:

(37) Jerry: I've been to the zoo.

(38) Peter. Yes, I think you said so . . . didn't you?

to seek agreement. (p. A16). In this sample they are used either to push the listener to respond or to check the validity of a guess made by the speaker. The point about the tag question strategy seems to be that Jerry makes a guess about Peter having something or intending to do something based on schematic knowledge, and then there is the tag question to check its validity. For example, turn 55, in particular, "and you are not going to have any more kids, are you?" is a guess about what Jerry is going to do followed by a tag question checking its validity. This tag question catches Peter out because he confirms the guess "No. No more".

There is another strategy that Jerry uses for eliciting information which is the use of <u>syntactically declarative sentences with the force of questions</u>. Sometimes, this questioning force is signaled by a question mark. Turn 53 "But that's the way the cookie crumbles?" is a declarative sentence with the force of a question. The question mark is a key hint to the force. This also happens in 69 "Your wife and daughters?". There are some other sentences with no question mark, but they

Whereas Peter's questions are unmarked and explicit. Jerry's questions are clearly marked for their ambiguity. With Jerry we get a more sophisticated range of strategies designed to elicit information from Peter. Jerry employs rather an indirect strategy in which the questioning force is usually contained in an implicature. For example, turn 29 "Do you mind if we talk?" has an ambiguous speech act. It can have the force of a question or of a request. He uses subject-verb inversion in 57 "Is it your wife?" and 63 "Do you mind if I ask you questions?". He also uses wh-questions in 61 (What else?) and 73 (Do they carry disease?). In addition. Jerry has 3 tag questions in turns 15. 39 and 55. Students' may learn other functions of tag questions than the one they know. Azar (1989) defines tag questions as "a question added at the end of a sentence. Speakers use tag questions chiefly to make sure their information is correct or to seek agreement" (p. A16). The teacher may refer to some phonological feature of question tags that have to do with reinforcing their function. According to Azar they may be pronounced with either rising intonation for requesting confirmation or with a falling intonation

utterances are syntactically marked as questions. One way to make a question is to reverse the subject and the verb order. For example. the tag question in turn 38 "didn't you", and the questions in 58 "Do you understand?" and 68 "And am I the guinea pig for today?" have subject-verb inversion. The other option is the use of information seeking questions referred to as WH- question. For example. Peter uses WH-questions in turns 56 "why did you say that? How would you know about that?" and 62 "What are you saying about the zoo . . . that I'd read about it. or see . . .?".

B. A Grammatical Analysis of Jerry's Questioning Strategies

Table 2

Jerry's questioning strategies

WH Question	Subject-verb inversion	Tag Questions	Declarative Sentences with a question mark
7	5	2	10

letter in turn 1? The students' attention is being drawn to a phonetic feature here. Perhaps, the capital letters indicate loudness through the use of wider pitch range on the stressed syllables. They may function to indicate Jerry's insistence to get Peter listen to him. What does the opening of the conversation reveal about Jerry's character? By analyzing the deviant conversational structure of the 2 first turns, students' will be able to see something peculiar about Jerry's conversational assumption and hence his character.

A. A Grammatical Analysis of Peter's Questioning Strategies

Table 1

Peter's questioning strategies

WH Question	Subject-verb inversion	Tag Questions
5	1	1

There are interesting differences as to the ways the characters tend to elicit information from each other. Peter's

DISCUSSION OF THE EXTRACT

THE OPENING OF THE CONVERSATION IS STRIKING:

(1) Jerry: I've been to the zoo. (Peter doesn't notice.) I said. I've been to the zoo. MISTER, I'VE BEEN TO THE ZOO!

(2) Peter: Hum? . . . What? . . . I'm sorry, were you talking to me?

According to the norms of natural conversation a conversation between 2 strangers usually begin with greeting. Students should notice that there is no preliminary phatic activity such as greeting. Instead, Jerry provides information that seems irrelevant to Peter; information that Peter does not need to know. In regard of this, it might rather be as tact if Jerry says to someone he knows before "I've been to the Zoo" which would lead the reader to infer an implied meaning that Jerry wants the hearer to express astonishment, amazement, jealousy or envy. It is not a surprise then that Peter does not think he is being addressed. Thus, Jerry has to repeat, "I've been to the zoo" three times to get Peter's attention. What is the function of the capital

weariness" (11). In contrast. Peter has vitality. good spirit. Jerry is exhausted and has a kind of depression.

PRE-DISCUSSION ACTIVITY

The following questions serve to provoke the students' critical thinking while reading the text and help draw their attention to some dominant linguistic features of the text:

1. How does the opening of the conversation conform to the norms of casual conversation?
2. How do strangers usually greet each other in casual conversation?
3. What is the function of the capital letters in turn 1?
4. Do you consider Jerry and Peter cooperative in providing the requested information in response to each other's question?
5. What do Jerry and Peter's strategies of questioning each other reveal about their characters?
6. What kind of speculations do you formulate about Jerry's character

INTRODUCTION TO THE EXTRACT

The selected interaction is a sketch with turns numbered for ease of reference (See the appendix). It involves the two main characters in The Zoo Story, Jerry and Peter. The Jerry-Peter interaction is chosen for analysis because it introduces the two central and only characters in the play, Jerry and Peter, to the reader. The difference between the two characters' personalities and conversational behavior is made clear in this interaction. The scene takes place in Central Park on Sunday afternoon in summer. It is rather a disturbed conversation. Peter is occupied with his book when Jerry approaches him.

Peter is a man in his early forties and Jerry is in his late thirties. Although they are similar in age, in most other respects they are distinct. Peter is neither handsome nor bold; he is close to the average. This is revealed by his appearance, his clothes and horn-rimmed glasses, which suggest that he is close to the middle class. As for Jerry, he is not poorly dressed but carelessly, which suggests some change in his life. This impression of misfortune with Jerry has been reinforced by the fact that he has "a great

issues related to the characters' personalities.

Drama is chosen for illustration because one "the category of character is, for its very formation, dependent on linguistic form" (Peer: 9). The choice of drama text is motivated by the fact that drama dialogue simulates spontaneous conversation. This may also help in improving the speaking skills of EFL students.

PROCEDURES OF THE ANALYSIS

The analysis of the sample scene draws on some grammatical, phonological and conversational features that prevail in the characters talk. Moreover, some pragmatic principles and theories are discussed such as the Cooperative Principle (CP) and Politeness theory, which have to do with the communicative strategies people use to manipulate social relations and attain some communicative goals. The CP. and Politeness theory are two complementary aspects that characterize human behavior. People very often choose to be indirect in communicating goals and intentions for politeness reasons. In doing this they violate maxims in order to observe politeness.

providing application of how the language of literature can be useful to language learning: an aspect, which is lacking in other related studies.

QUESTIONS OF THE STUDY

This study analysis addresses these questions:

1. How can students manipulate the language of the text under discussion for interpretative issues?
2. What are the various grammatical and conversational strategies that the writer employs and that should be focused on during the reading process?
3. How can teachers enhance the student's critical awareness of the linguistic cues fore grounded by the writer?

RATIONALE FOR THE CHOICE OF DRAMA TEXT

For the sake of illustration I will produce a demonstration analysis of a short dramatic dialogue in one of Edward Albee's one-act plays, The Zoo Story. The primary aim of this demonstration analysis is to focus on some grammatical and communicative features that give rise to some interpretative

Savvidou (2004) discusses the possibility of using literature in language classes for developing learners' linguistic and communicative skills. She describes various approaches to teaching literature and provides a rationale for an integrated approach to teaching literature in the language classroom based on the premise that literature is language and language can indeed be literary. She adds that literature presents a different and creative type of language in use and hence should not be ignored in class, as students should practices all language forms. She also argues that the use of literature in language classes "offers learners strategies to analyse and interpret language in context in order to recognize not only how language is manipulated but also why" (4).

In general, none of these studies has attempted a solid, detailed application of how literature can be actually used in EFL classes for language purpose except for Shousha (2002) who has designed some short activities applied to some literary excerpts. They are rather more a call to present against a current syllabi in their countries. In consequence, this study has the value of

be more independent critics who can arrive at
an interpretation in a principled way. (9)

She also confirms that literary texts "allow readers to create worlds with which they may not be familiar and the way they do it is by relying on language."(4).

Shousha (2002) argues that literature can be helpful in the language learning process because "of the personal involvement it fosters in readers" (1). She also discuses the appropriacy of literary texts to students level. She provides some activities that were developed on different types of texts.

Zafeiriadou (2002) adopts a pedagogic approach to the teaching of literature based on Carter and Long's language model and Tudor's learner-centered approach (Tudor, 1996). Zafeiriadou claims that language-based exercises such as prediction activity, jigsaw reading and listening, matching activities with beginnings and endings of texts etc. serve not only enhance learners' linguistic and literary competence, but also should serve to the students' personal growth.

The language model, the one which this study adopts, emphasizes language as a medium. It is rather a learner-oriented model as the students' attention is drawn to the manipulation of language for literary purposes by drawing the student's attention to some, for example, syntactic and lexical features or following a stylistic analysis approach to texts that combines linguistics and literature. It has the advantage of drawing the students' attention to the practices of language, which in a way improve their language competence.

In response to the present teaching situation in her country, Brazil, Zyngier (1994) discusses the possibility of expanding the integration of language and literature. She argues that:

> The integration of language and literature can work on different levels and for different objectives. At university level, the integration may be very helpful as an introductory course to literary studies where students are trained to

appropriate to their specific setting, and enable them to approach the literary text from a more theoretically solid basis. (10)

REVIEW OF RELATED STUDIES

Carter and Long (1991) distinguish three models for the teaching of literature in EFL classes: the cultural model, the language model and the personal growth model. A word is due each model. The cultural model explores the relation between culture and literature and highlights the teaching of literature for its value. This model is teacher-oriented. It is the most traditional approach, often used in university courses on literature where teachers of literature focus on the social, political and historical background to a text, literary movements and techniques, whereas. language aspects are ignored.

The personal growth model emphasizes the necessity of developing the students' critical awareness so that they become critical readers able to reach judgments. Students try to relate the text to their own experience and knowledge of the world. It is a learner-centered model and involves process-based teaching.

Language through literature and teaching literature through language are two complementary aspects in developing the language skill and literary competence of the advanced EFL students.

LIMITATION OF THE STUDY

It is worth emphasizing that this study does not propose a program to be followed in integrating language and literature in one course. This should be the task of ETTP (English Teachers Training Programs) centers. These centers should take the responsibility of designing programs that would train teachers to be competent in both fields of linguistics and literature. Zyngier (1994) suggests in favor of this point that such programs:

> Would concentrate on three areas: on what is taught (the texts): on the way it is taught; and on the reason why it is taught (the purpose and objectives). Besides exercising the trainees' interpretive skills. such programs would also train them to plan their classes, select texts

RESEARCH HYPOTHESIS

This study has been developed to test the following general hypotheses:

1. Teaching literary discourse as a manifestation of language in use helps improve the student's linguistic and literary competence.
2. Focusing on the linguistic cues in the literary text lead students to understand the text and hence formulate their on interpretation.

AIM OF THE STUDY

The aim of this study is twofold:

a. The manipulation of literature for language practice
b. The manipulation of language for literary interpretation

This study discusses the appropriateness of approaching literary texts from a linguistic perspective with the aim of improving the reading, communicative and analytical skills of the EFL students. In this respect, I will argue that teaching English

universities fail to meet the heavy demands made upon them by these departments because of language problems. A major problem related to these undergraduate students is that they understand perfectly the rules that enable them to construct well-grammatical decontextualized sentences; however, they fail to apply these rules while writing and communicating. This problem reaches its peak when they are exposed to the reading and understanding of complex literary texts which require, for their understanding, higher level of language competence. What intensifies the problem is the fact that the syllabus of the English Departments gives more attention to literary subjects over language subjects. As a result students may refrain from reading the original literary texts and be sufficient with the teacher's simplified notes. Perhaps, one way to solve this problem is to consider integrating both language and literature in one course. In the department where I teach there is no course that equates language and literature. Short and Candlin (1986: 92) argue "if a student is taught language and literature by the same person, it is possible for the lessons to be mutually reinforcing".

recognizing deviant forms. students will be able to know the norm as well (Evangelia: 3).

The literature class consists often of an active teacher and passive students. The duality of the teacher's role as a recipient of the text and mediator allows him to construct his own interpretation of the text and impose it on his students. This has the consequence of encouraging the students to be idle during the reading process. As a result students become passive accumulators of whatever is taught to them. This raises the issue of how teachers can help EFL students to be competent readers. The teacher's role should be to point out the route students should follow in order to come out with meaning. Students should try to discover with the help of the teacher not just what a text means, but also how it comes to mean what it does (Short, 1996).

STATEMENT OF THE PROBLEM

I have observed, throughout my teaching experience, that many university undergraduate students who get admitted to the Departments of English Literature and language in Egyptian

INTEGRATING LINGUISTICS AND LITERATURE IN EFL CLASSES



Dr. Azza Abdeen*

INTRODUCTION

This study discusses the possibility of integrating linguistics and literature in EFL classes and also presents teachers of English language and literature with a demonstration analysis of a short dramatic scene. Literary texts are used as a basis for language practice to improve students' reading and critical awareness of these texts. The researcher claims that the language of literary texts can prove helpful to language learning. If students are exposed constantly to reading literature, their literary and language competence will improve because literature provides a rich context in which linguistic, extra linguistic and cultural aspects are made use of. Some may argue that the language of literature sometimes deviates from the standard forms of grammar and syntax which students learn. This study argues against this misconception by showing that by

* Ain Shams University

Contents

Contents

EDITORIAL

RESEARCHES & STUDIES

Journal Strategic & Innovative research
In Arab Education & Human
Development

All Correspondence Should Be
Addressed to:
The Editor - In - Chief, Future of
Arab Education, to The Folling
Addresse
Prof. Dr. Dia El Din Zaher
Faculty of Education - Ain Shams
University - Roxy, Misr AL Gididah
Cairo - Egypt Fax + Tel:
4853654 M. 0123911536
E_ Mail: aced_dia@yahoo.com

Future of Arab Education

Volume 12
No. 41
April 2006

Published by:
Arab Center For
Education and
Development (ACED)

With :
-Faculty of Education
Ain shams University
-Arab bureau of Education
for the Gulf States
-Al- Mansoura University

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة :

- تهـتم المجلة بنشر البحوث والدراسات الأصيلة، النظرية والتطبيقية شريطة ألا تكون قد سبق نشرها من قبل أو تقديمها للنشر فى مجلات أخرى .
- ترحـب المجلة بالنشر فى شتى فروع التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع والسياسة والاقتصاد ، والعلوم الإدارية والمحاسبية ، مع التركيز على الميادين التالية: المناهج وطرائق التدريس وعلم النفس التعليمى، تكنولوجيا التعليم، اقتصـاديات التعلـيم ، المعلوماتية والدراسات المستقبلية، الإدارة التربوية والمدرسية ، فلسفة التربية وسياساتها، الصحة النفسية والتربية الخاصة، تعليم الكبار، التخطيط التربوى، التربية الدينية، القياس والتقويم التربوى، التربية المقارنـة، علم اجتماع التربية وغيرها. وتهتم المجلة بالميادين السابقة فى علاقاتها بقضايا التنمية البشرية مع تركيز خاص على التوجيهات الاستراتيجية والمستقبلية.
- ترحب المجلة بما يصل إليها من مراجعات وعروض علمية جادة للكتب الحديثة، على ألا يزيد حجم المراجعة عن خمس صفحات.
- ترحب المجلة بنشر التقارير عن الندوات والمؤتمرات والأنشطة العلمية والأكاديمية المختلفة فى شتى ميادين العلوم التربوية والمستقبلية ، داخل المنطقة العربية وخارجها.

شروط الكتابة :

- يقدم البحث مطبوعاً من نسختين به ملخص البحث (١٠٠ - ١٥٠ كلمة) باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية مع ديسك بنظام متوافق مع I B M.
- لا يزيد عدد صفحات البحث عن ٣٠ صفحة فى (حجم الكوارتو) على وجه واحد ، مع ترك مسافة ونصف بين السطر والسطر . وفى حالات خاصة يمكن الاتفاق مع هيئة التحرير على شروط نشر البحوث التى تزيد عن هذا العدد من الصفحات.
- ما نشر فى المجلة لا يجوز نشره فى مكان آخر ، ويحق للمجلة إعادة نشره بأية صورة أخرى.
- تعـرض البحوث المقدمة للنشر – على نحو سرى– على محكمين من المتخصصين الذين يقع موضوع البحث فى صميم تخصصهم. وقد يطلب من الباحث إعادة النظر فى بحثه فى ضوء ما يبديه المحكمون.

المصادر والهوامش :

- يشار إلى جميع المصادر فى متن البحث بذكر اسم المؤلف كاملا، وسنة النشر،ورقم الصفحة، بين قوسين هكذا مثل (محمد الغنام ، ١٩٨٢ ، ٩٥)، ويذكر لقب المؤلف الأجنبي هكذا (Masini , 1993 , 103) .
- تدرج المراجع فى قائمة خاصة فى نهاية البحث مرتبة ألفبائيا حسب الأسلوب التالى :

الكتب: اسم المؤلف، (تاريخ النشر) ، عنوان الكتاب، مدينة النشر، الناشر ، رقم الطبعة ، أرقام الصفحات.

البحوث: اسم الباحث، (تاريخ النشر) ، عنوان البحث، اسم المجلة ، رقم المجلة ، رقم العدد ، أرقام الصفحات.

الجداول (إن وجدت) : تكون مختصرة بقدر الإمكان ، وفى أعلى الصفحة ، ويوضع كل جدول فى أقرب مكان ممكن من المكان الذى أشير إليه فيه ، ويأتى رقم وعنوان الجداول أعلاه .

الأشـكال (إن وجدت) : تكون واضحة تماما وبالحبر الشينى والسمك المناسب ويأتى عنوان الشكل أسفله ، ويوضع فى المكان المناسب قرب الإشارة إلى الشكل .

Future of Arab Education



Journal of Strategic & Innovate Research in Arab Education & Human Development

Volume 12 Number 41 April 2006

Strategic Reports

The Strategy of Developing Arabin Education

Dr. Mahmoud Kwmbor

Prospective - Book Review - Symposia and Conferences- Education Pioneers - Open Forum - Educational Experiences- New Publications